

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الفرائض

رَوَى أَبُو دَاوُدَ ، بِإِسْنَادِهِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « الْعِلْمُ ثَلَاثَةٌ ، وَمَا سِوَى ذَلِكَ فَهُوَ فَضْلٌ ؛ آيَةٌ مُحْكَمَةٌ ، وَسُنَّةٌ قَائِمَةٌ ، وَفَرِيضَةٌ عَادِلَةٌ »^(١) . وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « تَعَلَّمُوا الْفَرَائِضَ ، وَعَلِّمُوهُ ، فَإِنَّهُ نِصْفُ الْعِلْمِ ، وَهُوَ يُنْسَى ، وَهُوَ أَوَّلُ شَيْءٍ يُنْتَزَعُ مِنْ أُمَّتِي » . أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ^(٢) . وَيُرَوَّى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « تَعَلَّمُوا الْفَرَائِضَ ، وَعَلِّمُوهَا النَّاسَ ، فَإِنِّي أَمْرُؤُ مَقْبُوضٌ ، وَإِنَّ الْعِلْمَ سَيَقْبُضُ ، حَتَّى يَخْتَلِفَ الرَّجُلَانِ فِي الْفَرِيضَةِ ، فَلَا يَجِدَانِ مَنْ يَفْصِلُ بَيْنَهُمَا »^(٣) . وَرَوَى سَعِيدٌ^(٤) ، عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ ، عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ : قَالَ عُمَرُ^(٥) بْنُ الْخَطَّابِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : « تَعَلَّمُوا الْفَرَائِضَ ؛ فَإِنَّهَا مِنْ دِينِكُمْ . وَعَنْ جَرِيرٍ ، عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ ، عَنْ مُورِقٍ

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي تَعْلِيمِ الْفَرَائِضِ ، مِنْ كِتَابِ الْفَرَائِضِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ١٠٧ / ٢ .
كَمَا أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ اجْتِنَابِ الرَّأْيِ وَالْقِيَاسِ ، مِنَ الْمَقْدَمَةِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَهَ ٢١ / ١ . وَابِيهَقِي ، فِي :
بَابِ الْحَثِّ عَلَى تَعْلِيمِ الْفَرَائِضِ ، مِنْ كِتَابِ الْفَرَائِضِ . السَّنَنِ الْكُبْرَى ٦ / ٢٠٨ . وَالْحَاكِمُ ، فِي : بَابِ الْعِلْمِ ثَلَاثَةَ آيَةٍ
مُحْكَمَةٍ ... ، مِنْ كِتَابِ الْفَرَائِضِ . الْمُسْتَدْرَكُ ٤ / ٣٣٢ .

(٢) فِي : بَابِ الْحَثِّ عَلَى تَعْلِيمِ الْفَرَائِضِ ، مِنْ كِتَابِ الْفَرَائِضِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَهَ ٢ / ٩٠٨ .
كَمَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ بِنَحْوِهِ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي تَعْلِيمِ الْفَرَائِضِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْفَرَائِضِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ
٨ / ٢٤١ . وَابِيهَقِي ، فِي : بَابِ الْحَثِّ عَلَى تَعْلِيمِ الْفَرَائِضِ ، مِنْ كِتَابِ الْفَرَائِضِ . السَّنَنِ الْكُبْرَى ٦ / ٢٠٩ .
(٣) أَخْرَجَهُ الدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ الْاِقْتِدَاءِ بِالْعُلَمَاءِ ، مِنَ الْمَقْدَمَةِ . سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ١ / ٧٢ ، ٧٣ . وَابِيهَقِي ، فِي :
بَابِ الْحَثِّ عَلَى تَعْلِيمِ الْفَرَائِضِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْفَرَائِضِ . السَّنَنِ الْكُبْرَى ٦ / ٢٠٨ . وَالدَّارِقُطْنِيُّ ، فِي : بَابِ كِتَابِ
الْفَرَائِضِ . سَنَنِ الدَّارِقُطْنِيِّ ٤ / ٨١ ، ٨٢ . وَالْحَاكِمُ ، فِي : بَابِ تَعَلُّمِ الْفَرَائِضِ وَعَلِّمُوهُ النَّاسَ ... ، مِنْ كِتَابِ
الْفَرَائِضِ . الْمُسْتَدْرَكُ ٤ / ٣٣٣ .

(٤) فِي : بَابِ الْحَثِّ عَلَى تَعْلِيمِ الْفَرَائِضِ . سَنَنِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ ١ / ٢٨ .
كَمَا أَخْرَجَهُ الدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ فِي تَعْلِيمِ الْفَرَائِضِ ، مِنْ كِتَابِ الْفَرَائِضِ . سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ٢ / ٣٤١ . وَابِيهَقِي ،
فِي : بَابِ الْحَثِّ عَلَى تَعْلِيمِ الْفَرَائِضِ ، مِنْ كِتَابِ الْفَرَائِضِ . السَّنَنِ الْكُبْرَى ٦ / ٢٠٩ .
(٥-٥) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

العجلِيّ ، قال : قال عمرُ بنُ الخطّابِ ، رضى الله عنه : تَعَلَّمُوا الْفَرَائِضَ ، وَاللَّحْنَ ، وَالسُّنَّةَ ، كَمَا تَعَلَّمُونَ الْقُرْآنَ^(٦) . وقال : حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ ، أَخْبَرَنَا أَبُو إِسْحَاقَ ، عَنْ أَبِي الْأَخْوَصِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ فَلْيَتَعَلَّمِ الْفَرَائِضَ .

وَرَوَى جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : جَاءَتْ امْرَأَةٌ سَعْدِ بْنِ الرَّبِيعِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِابْنَتَيْهَا مِنْ سَعْدٍ ، فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، هَاتَانِ ابْنَتَا سَعْدِ بْنِ الرَّبِيعِ ، قُتِلَ أَبُوهُمَا مَعَكَ فِي أَحَدِ شَهِيدَا ، وَإِنَّ عَمَّهُمَا أَخَذَ مَالَهُمَا ، وَلَا يَنْكِحَانِ إِلَّا وَلَهُمَا مَالٌ . قَالَ : فَنَزَلَتْ آيَةُ الْمِيرَاثِ ، فَأَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى عَمَّهُمَا ، فَقَالَ : « أَغْطِ ابْنَتَى سَعْدِ الثَّلَاثِينَ ، وَأُمَّهُمَا الثَّمَنَ ، وَمَا بَقِيَ فَهُوَ لَكَ » . رَوَاهُ أَحْمَدُ ، فِي « مُسْنَدِهِ »^(٧) .

٨٢/٦ ٩٩٤ - مسألة : قال أبو القاسم ، رحمه الله : (وَلَا يَرِثُ أَخٌ ، وَلَا أُخْتُ / لِأَبٍ وَأُمٍّ أَوْ لِأَبٍ ، مَعَ ابْنٍ ، وَلَا مَعَ ابْنِ ابْنٍ وَإِنْ سَقَلَ ، وَلَا مَعَ أَبٍ)

أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى هَذَا ، بِحَمْدِ اللَّهِ ، وَذَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ الْمُنْذِرِ ، وَغَيْرُهُ . وَالْأَصْلُ فِي هَذَا قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ ﴾^(١) الْآيَةُ . وَالْمُرَادُ بِذَلِكَ الْإِخْوَةُ وَالْأَخَوَاتُ مِنَ الْأَبَوَيْنِ ، أَوْ مِنَ الْأَبِ ، بِإِخْلَافٍ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ وَلِأَنَّهُ قَالَ : ﴿ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ ﴾ . وَهَذَا حُكْمُ الْعَصْبَةِ ، فَاقْتَضَتْ الْآيَةُ أَنَّهُمْ لَا يَرِثُونَ مَعَ الْوَلَدِ وَالْوَالِدِ ؛ لِأَنَّ الْكَلَالَةَ مَنْ لَا وَلَدَ لَهُ وَلَا وَالِدَ ، خَرَجَ مِنْ ذَلِكَ الْبَنَاتُ ، وَالْأُمُّ ؛

(٦) أَخْرَجَهُ الدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ فِي تَعَلُّمِ الْفَرَائِضِ ، مِنْ كِتَابِ الْفَرَائِضِ . سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ٢ / ٣٤١ . وَابْيَهَقَى ، فِي : بَابِ الْحَثِّ عَلَى تَعَلُّمِ الْفَرَائِضِ ، مِنْ كِتَابِ الْفَرَائِضِ . السَّنَنِ الْكُبْرَى ٦ / ٢٠٩ . وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ ، فِي : بَابِ الْحَثِّ عَلَى تَعَلُّمِ الْفَرَائِضِ ، مِنْ تَرْجُمَةِ الْبَابِ . السَّنَنِ ١ / ٢٥ .

(٧) الْمُسْنَدُ ٣ / ٣٥٢ .

كَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي مِيرَاثِ الْبَنَاتِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْفَرَائِضِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٨ / ٢٤٢ ، ٢٤٣ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ فَرَائِضِ الصَّلْبِ ، مِنْ كِتَابِ الْفَرَائِضِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ ٢ / ٩٠٨ ، ٩٠٩ .

(١) سُورَةُ النِّسَاءِ ١٧٦ .

لِقِيَامِ الدَّلِيلِ عَلَى مِيرَاثِهِمْ مَعَهُمَا ، بَقِيَ مَا عَدَاهُمَا عَلَى ظَاهِرِهِ ، فَيَسْقُطُ وَلَدُ الْأَبَوَيْنِ ، ذَكَرَهُمْ وَأُنْثَاهُمْ بِثَلَاثَةٍ ؛ بِالْأَبْنِ ، وَابْنِ الْأَبْنِ وَإِنْ سَقَلَ ، وَبِالْأَبِ . وَيَسْقُطُ وَلَدُ الْأَبِ بِهَوْلَاءِ الثَّلَاثَةِ ، وَبِالْأَخِ مِنَ الْأَبَوَيْنِ ؛ لِمَا رَوَى عَنْ عَلِيٍّ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى بِالذَّيْنِ قَبْلَ الْوَصِيَّةِ^(١) ، وَلَأنَّ أَعْيَانَ بَنِي الْأُمِّ يَتَوَارَثُونَ دُونَ بَنِي الْعَلَاتِ ، يَرِثُ الرَّجُلُ أَخَاهُ لِأَبِيهِ وَأُمَّهُ دُونَ أَخِيهِ لِأَبِيهِ . أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ^(٢) .

٩٩٥ - مسألة ؛ قال : (وَلَا يَرِثُ أَخٌ وَلَا أُخْتُ لِأُمٍّ ، مَعَ وَلَدٍ ، ذَكَرًا كَانَ الْوَلَدُ أَوْ أُنْثَى ، وَلَا مَعَ وَلَدِ الْأَبْنِ ، وَلَا مَعَ أَبٍ ، وَلَا مَعَ جَدٍّ)

وَجُمْلَةُ ذَلِكَ ، أَنَّ وَلَدَ الْأُمِّ ، ذَكَرَهُمْ وَأُنْثَاهُمْ ، يَسْقُطُونَ بِأَرْبَعَةٍ ؛ بِالْوَلَدِ ، وَوَلَدِ الْأَبْنِ ، وَالْأَبِ ، وَالْجَدِّ أَبِ الْأَبِ وَإِنْ عَلَا ، أَجْمَعَ عَلَى هَذَا أَهْلُ الْعِلْمِ ، فَلَا تَعْلَمُ أَحَدًا مِنْهُمْ خَالَفَ هَذَا ، إِلَّا رَوَايَةٌ شَدَّدَتْ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، فِي أَبَوَيْنِ ، وَأُخَوَيْنِ لِأُمٍّ ، لِلْأُمِّ الثَّلْثُ ، وَلِلْأُخَوَيْنِ الثَّلْثُ . وَقِيلَ عَنْهُ : لِهَما ثَلْثُ الْبَاقِي . وَهَذَا بَعِيدٌ جَدًّا . فَإِنَّ^(١) ابْنَ عَبَّاسٍ يُسْقِطُ الْإِخْوَةَ كُلَّهُمْ بِالْجَدِّ ، فَكَيْفَ يُورِثُ وَلَدَ الْأُمِّ مَعَ الْأَبِ ! وَلَا خِلَافَ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي أَنَّ وَلَدَ الْأُمِّ يَسْقُطُونَ بِالْجَدِّ ، فَكَيْفَ يَرِثُونَ مَعَ الْأَبِ ! وَالْأَصْلُ فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورِثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ / فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثَّلْثِ ﴾^(٢) . وَالْمُرَادُ بِهَذِهِ الْآيَةِ الْأَخُ وَالْأُخْتُ مِنَ الْأُمِّ ، بِاجْتِمَاعِ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَفِي قِرَاءَةِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ : « وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ مِنْ أُمٍّ » ، وَالْكَلَالَةُ فِي قَوْلِ الْجُمْهُورِ : مَنْ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ ، وَلَا وَالِدٌ ، فَشَرَطَ فِي تَوْرِيثِهِمْ عَدَمَ الْوَلَدِ وَالْوَالِدِ ، وَالْوَلَدُ يَشْمَلُ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى ، وَالْوَالِدُ يَشْمَلُ الْأَبَ وَالْجَدَّ .

ظ ٨٢/٦

(٢) تقدم تخريجه في : ٨ / ٣٩٠ .

(٣) في : باب ما جاء في ميراث الإخوة من الأب والأم ، من أبواب الفرائض . عارضة الأحوذى ٨ / ٢٤٧ .

(١) في م : « قال » .

(٢) سورة النساء ١٢ .

فصل : اختلف أهل العلم في الكَلالة ، ف قيل : الكَلالة اسمٌ لِلوَرثة ، ما عدا الوالدين ، والمولودين . نصَّ أحمدُ على هذا . وروى عن أبي بكرٍ الصديق ، رضي الله عنه ، أنه قال : الكَلالة من عدا الولد والوالد^(٣) . واحتجَّ من ذهب إلى هذا بقول الفرزدق في بني أمية^(٤) :

ورثتم قناة المجد لا عن كَلالة
عن ابني مناف عبد شمس وهاشم
واشتقاقه من الإكليل الذي يُحيط بالرأس ، ولا يعلو عليه ، فكان الوَرثة ما عدا الولد والوالد قد أحاطوا بالميت من حوله ، لا من طرفيه أعلاه وأسفله ، كإحاطة الإكليل بالرأس . فأما الوالد والولد فهما طرفا الرجل ، فإذا ذهبا كان بقية النسب كَلالة . قال الشاعر :

فكيف بأطرفي إذا ما شتمتني وما بعد شتم الوالدين صلوح^(٥)
وقالت طائفة : الكَلالة اسمٌ للميت نفسه ، الذي لا ولد له ولا والد . يروى ذلك عن عمر ، وعلي ، وابن مسعود . وقيل : الكَلالة قرابة الأم . واحتجوا بقول الفرزدق الذي أنشدناه ، عني أنكم ورثتم الملك عن آبائكم لا عن أمهاتكم . ويروى عن الزهري ، أنه قال : الميت الذي لا ولد له ولا والد كَلالة ، ويُسمى وارثه كَلالة . والآيتان في سورة النساء ، المراد بالكَلالة فيهما الميت . ولا خلاف في أن اسم الكَلالة يقع على الإخوة من الجهات كلها . وقد دلَّ على صحة ذلك قول جابر : يا رسول الله ، كيف الميراث ؟ إنما يرثني كَلالة^(٦) . فجعل الوارث هو الكَلالة ، ولم يكن لجابر يومئذ ولد

(٣) أخرجه الدارمي ، في : باب الكَلالة ، من كتاب الفروض . سنن الدارمي ٢ / ٣٦٥ ، ٣٦٦ . والبيهقي ، في : باب حجب الأخوة والأخوات ... ، من كتاب الفرائض . السنن الكبرى ٦ / ٢٢٤ . وعبد الرزاق ، في : باب الكَلالة ، من كتاب الفرائض . المصنف ١٠ / ٣٠٤ .

(٤) ديوان الفرزدق ٨٥٢ .

(٥) البيت لعون بن عبد الله بن عتبة ، وهو في اللسان والتاج (ص ل ح) و (ط ر ف) ، والجمهرة ٢ / ١٦٤ ، ومعجم مقاييس اللغة ٣ / ٣٠٣ ، ٤٤٨ .

(٦) أخرجه البخاري ، في : باب صب النبي ﷺ وضوءه على المغني عليه ، من كتاب الوضوء ، وفي : باب دعاء العائد =

ولا والد. وممن ذهب إلى أنه يشترط في الكلالة عدم الولد والوالد زيد، وابن عباس، وجابر بن زيد، والحسن، وقتادة، والنخعي، وأهل المدينة / والبصرة والكوفة. ويروى عن ابن عباس أنه قال: الكلالة من لا ولد له^(٧). ويروى ذلك عن عمر. والصحيح عنهما كقول الجماعة.

٩٩٦ - مسألة؛ قال: (والأخوات مع البنات عصبة، لهن ما فضل، وليست لهن معهن فريضة مسماة)

العصبة هو الوارث بغير تقدير، وإذا كان معه ذو فرض أخذ ما فضل عنه، قل أو كثر. وإن انفرد أخذ الكل. وإن استغرقت الفروض المال، سقط. والمراد بالأخوات ههنا الأخوات من الأبوين، أو من الأب؛ لأنه قد ذكر أن ولد الأم لا ميراث لهم مع الولد. وهذا قول عامة أهل العلم، يروى ذلك عن عمر، وعلي، وزيد، وابن مسعود، ومعاذ، وعائشة، رضي الله عنهم. وإليه ذهب عامة الفقهاء إلا ابن عباس، ومن تابعه، فإنه يروى عنه أنه كان^(٨) لا يجعل الأخوات مع البنات عصبة، فقال في بنت وأخت: للبنات النصف، ولا شيء للأخت. فقيل له: إن عمر قضى بخلاف ذلك، جعل للأخت النصف. فقال ابن عباس: أنتم أعلم أم الله؟ يريد قول الله سبحانه: ﴿إِنْ أَمَرُوا هَلْكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ﴾^(٩). فإنما جعل لها الميراث بشرط عدم الولد. والحق فيما ذهب إليه الجمهور، فإن ابن مسعود قال في بنت، وبنت ابن، وأخت: لأقضيْن فيها بقضاء رسول الله ﷺ، للبنات النصف، ولبنات

= للمريض، من كتاب المرضى. صحيح البخاري ١ / ٦٠، ٧ / ١٥٧. ومسلم، في: باب ميراث الكلالة، من كتاب الفرائض. صحيح مسلم ٣ / ١٢٣٥. والإمام أحمد، في: المسند ٣ / ٢٩٨. (٧) أخرجه البيهقي، في: باب حجب الأخوة والأخوات...، من كتاب الفرائض. السنن الكبرى ٦ / ٢٢٤. وعبد الرزاق، في: باب الكلالة، من كتاب الفرائض. المصنف ١٠ / ٣٠٣.

(١) سقط من: ١.

(٢) سورة النساء ١٧٦.

الابن السُّدُسُ ، وما بَقِيَ فَلِلْأُخْتِ . رواه البخاري ، وغيره ^(٣) . واحتجاج ابن عباس لا يدلُّ على ما ذهب إليه ، بل يدلُّ على أَنَّ الأختَ لا يُفَرَضُ لها النِّصْفُ مع الولد ، ونحن نقولُ به ، فإنَّ ما تأخذه مع البنتِ ليس بفَرَضٍ ، وإنما هو بالتَّعْصِيبِ ، كَميراثِ الأخ . وقد وافق ابنُ عباسٍ على ثبوت ميراثِ الأخ مع الولد مع قول الله تعالى : ﴿ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ ﴾ ^(٤) . وعلى قياسِ قوله يَنْبَغِي أَنْ يَسْقُطَ الأخ ؛ / لاشتراطه في توريثه منها عَدَمَ وَلَدِهَا ، وهو خلافُ الإجماع ^(٥) ، ثم إنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، وهو المبيِّنُ لكلامِ الله تعالى ، قد جَعَلَ لِلْأُخْتِ مع البنتِ ، وبنتِ الابنِ الباقيَ عن فرضيهما ، وهو الثُّلُثُ ، ولو كانت ابنتانِ وبنتُ ابنٍ ، لَسَقَطَتْ بنتُ الابنِ ، وكانَ لِلْأُخْتِ الباقي ، وهو الثُّلُثُ . فإن كانَ معهم أمٌّ فلها السُّدُسُ ، ويبقى لِلْأُخْتِ السُّدُسُ . فإن كانَ بدلَ الأمِّ زوجٌ ، فالمسألةُ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ ، للزوجِ الرُّبْعُ ، للابنتينِ الثُّلثانِ ، ويبقى ^(٦) لِلْأُخْتِ نِصْفُ السُّدُسِ . فإن كانَ معهم أمٌّ ، عَالَتِ المسألةُ ، وسَقَطَتِ الأختُ .

ظ ٨٣/٦

٩٩٧ - مسألة ؛ قال : (وَبَنَاتُ الْإِبْنِ بِمَنْزِلَةِ الْبَنَاتِ ، إِذَا لَمْ يَكُنْ بَنَاتٌ)

أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ على أَنَّ بناتَ الابنِ بِمَنْزِلَةِ الْبَنَاتِ عِنْدَ عَدَمِهِنَّ فِي إِرْثِهِنَّ ، وَحُجْبِهِنَّ لِمَنْ يَحُجُّبُهُ الْبَنَاتُ ، وَفِي جَعْلِ الْأَخَوَاتِ مَعَهُنَّ عَصَبَاتٍ ، وَفِي أَنَّهِنَّ إِذَا اسْتَكْمَلْنَ الثُّلَثَيْنِ سَقَطَ مِنْ أَسْفَلِ مَنْهِنَّ بَنَاتُ الْإِبْنِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ . وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ

(٣) أخرجه البخاري ، في : باب ميراثِ ابنة ابن مع ابنة ، وباب ميراثِ الأخوات مع البنات عصبة ، من كتاب الفرائض . صحيح البخاري ٨ / ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٠ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب ما جاء في ميراثِ الصلب ، من كتاب الفرائض . سنن أبي داود ٢ / ١٠٨ . والترمذي ، في : باب ما جاء في ميراثِ ابنة الابن ... ، من أبواب الفرائض . عارضة الأخوذى ٨ / ٢٤٤ ، ٢٤٥ . وابن ماجه ، في : باب فرائضِ الصلب ، من كتاب الفرائض ٢ / ٩٠٩ . والدارمي ، في : باب في بنت وابنة ابن ... ، من كتاب الفرائض . سنن الدارمي ٢ / ٣٤٨ ، ٣٤٩ .

(٤) سورة النساء ١٧٦ .

(٥) في م : « الاجتماع » .

(٦) في م : « ويبقى » .

وجل : ﴿ يُوَصِّيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ ﴾ ^(١) . وولد البنين أولاد ؛ قال الله تعالى : ﴿ يَا بَنِي آدَمَ ﴾ ^(٢) يُخَاطَبُ بِذَلِكَ أُمَّةَ مُحَمَّدٍ ﷺ . وقال : ﴿ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ ^(٣) يُخَاطَبُ بِذَلِكَ مَنْ فِي عَصْرِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْهُمْ . وقال الشاعر ^(٤) :

بُنُونًا بَنُو أَبْنَانِنَا ، وَبَنَاتِنَا بَنُوهُمْ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الْأَبَاعِدِ ^(٥)

٩٩٨ - مسألة ؛ قال : (فَإِنْ كُنَّ بَنَاتٌ وَبَنَاتُ ابْنٍ ، فَلِلْبَنَاتِ الثُّلَاثَانِ ، وَلِلسَّابِقِ ابْنِ ابْنَةٍ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُنَّ ذَكَرٌ ، فَيُعَصَّبُهُنَّ فِيمَا بَقِيَ ، لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيْنِ)

أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ فَرَضَ الْابْنَتَيْنِ الثُّلَاثَانِ ، إِلَّا رَوَايَةً شَدَّتْ ^(١) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّ فَرَضَهُمَا النِّصْفُ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ ﴾ ^(٢) . فَمَفْهُومُهُ أَنَّ مَا دُونَ الثَّلَاثِ لَيْسَ لِهَمَا الثُّلَاثَانِ . وَالصَّحِيحُ قَوْلُ الْجَمَاعَةِ ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِأَخِي سَعْدِ بْنِ الرَّبِيعِ : / « أَعْطِ ابْنَتِي سَعْدِ الثُّلُثَيْنِ » ^(٣) . وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْأَخْوَاتِ : ﴿ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلَاثَانِ مِمَّا تَرَكَ ﴾ ^(٤) . وَهَذَا تَنْبِيْهُ عَلَى أَنَّ لِلْبَنَتَيْنِ الثُّلُثَيْنِ ؛ لِأَنَّهُمَا أَقْرَبُ ، وَلَئِنْ كُلٌّ مِنْ يَرِثُ الْوَاحِدَ مِنْهُمَا النِّصْفُ فَلِلْاِثْنَتَيْنِ مِنْهُمَا الثُّلَاثَانِ ، كَالْأَخْوَاتِ مِنَ الْأَبَوَيْنِ ، وَالْأَخْوَاتِ مِنَ الْأَبِ ، وَكُلٌّ عَدِيدٌ يَخْتَلِفُ فَرَضُ وَاحِدِهِمْ وَجَمَاعَتِهِمْ فَلِلْاِثْنَتَيْنِ مِنْهُمَا مِثْلُ فَرَضِ الْجَمَاعَةِ ، كَوَلَدِ الْأُمِّ ، وَالْأَخْوَاتِ مِنَ

٨٤/٦ و

(١) سورة النساء ١١ .

(٢) سورة الأعراف ٢٦ ، ٢٧ ، ٣١ ، ٣٥ .

(٣) سورة البقرة ٤٠ ، ٤٧ ، ١٢٢ ، وسورة المائدة ٧٢ ، وسورة طه ٨٠ ، وسورة الصف ٦ .

(٤) تقدم في ٨ / ٢٠٣ .

(٥) في ١ : الرجال الأجانب . وسقط عجز البيت من : الأصل .

(١) في م : « شاذة » .

(٢) سورة النساء ١١ .

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ٦ .

(٤) سورة النساء ١٧٦ .

الأبوين ، أو من الأب ، فأما الثلاث من البنات فما زاد ، فلا خلاف في أن فرضهن الثلاثان ، وأنه ثابت بقول الله تعالى : ﴿ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ ﴾ . واختلف فيما ثبت به فرض الابنتين ، فقيل : ثبت بهذه الآية ، والتقدير ، فإن كن نساء اثنتين ، وفوق صلة ، كقوله : ﴿ فَأَضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ ﴾ ^(٥) . أى اضربوا الأعناق . وقد دل على هذا أن النبي ﷺ حين نزلت هذه الآية ، أرسل إلى أخى سعد بن الربيع : « أعط ابنتي سعد الثلاثين » . وهذا من النبي ﷺ تفسير للآية ، وبيان لمعناها ، واللفظ إذا فسر كان الحكم ثابتاً بالمفسر لا بالتفسير . ويدل على ذلك أيضاً أن سبب نزول الآية قصة بنتي سعد بن الربيع ، وسؤال أمهما عن شأنهما في ميراث أبيهما . وقيل : بل ثبت بهذه السنة الثابتة . وقيل : بل ثبت بالتنبيه الذي ذكرناه . وقيل : بل ثبت بالإجماع . وقيل : بالقياس . وفي الجملة فهذا حكم قد أجمع عليه ، وتواردت عليه الأدلة التي ذكرناها كلها ، فلا يضرنا أيها أثبتته . وأجمع أهل العلم على أن بنات الصلب متى استكملن الثلاثين ، سقطت بنات الابن ، ما لم يكن بإزائهن ، أو أسفل منهن ذكر يعصبنهن ؛ وذلك لأن الله تعالى لم يفرض للأولاد إذا كانوا نساء إلا الثلاثين ، فليات كن أو كريات ، وهؤلاء لم يخرجن عن كونهن نساء من الأولاد ، وقد ذهب الثلثان لولد الصلب ، / فلم يبق لهن شيء ، ولا يمكن أن يشارك بنات الصلب ؛ لأنهن دون درجتهم ، فإن كان مع بنات الابن ابن في درجتهم ، كأخيهم ، أو ابن عمهم ، أو أنزل منهن كابن أخيه ، أو ابن ابن عمهم ، أو ابن ابن ابن عمهم ، عصبهن في الباقي ، فجعل بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين . وهذا قول عامة العلماء . يروى ذلك عن علي ، وزيد ، وعائشة ، رضي الله عنهم . وبه قال مالك ، والثوري ، والشافعي ، رضي الله عنهم ، وإسحاق ، وأصحاب الرأي . وبه قال سائر الفقهاء إلا ابن مسعود ومن تبعه ^(٦) ؛ فإنه خالف الصحابة في ست مسائل من الفرائض ، هذه إحداهن ، فجعل الباقي للذكر دون

٨٤/٦ ظ

(٥) سورة الأنفال ١٢ .

(٦) في م : « اتبعه » .

أَخَوَاتِهِ . وهو قول أبي ثور ؛ لأنَّ النساءَ مِنَ الأولادِ لَا يَرِثْنَ أَكْثَرَ مِنَ الثَّلَاثِينَ ؛ بِدَلِيلِ مَا لَوْ
 انْفَرَدْنَ ، وَتَوَرِثُهُنَّ هَهُنَا يُفْضَى إِلَى تَوَرِثُهُنَّ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ . وَلَنَا ، قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى :
 ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ ﴾ ^(٧) . وَهَؤُلَاءِ يَدْخُلُونَ فِي عُمُومِ
 هَذَا اللَّفْظِ ؛ بِدَلِيلِ تَنَاوُلِهِ لَهُمْ لَوْ لَمْ يَكُنْ بَنَاتٌ . وَعَدَمُ الْبَنَاتِ لَا يُوجِبُ لَهُمْ هَذَا الْأِسْمَ .
 وَلَأنَّ كُلَّ ذَكَرٍ وَأُنْثَى يَقْتَسِمُونَ الْمَالَ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ ذُو فَرْضٍ ، يَجِبُ ^(٨) أَنْ يَقْتَسِمَا
 الْفَاضِلَ عَنْهُ ، كَأَوْلَادِ الصُّلْبِ ، وَالْإِخْوَةَ مَعَ الْأَخَوَاتِ . وَمَا ذَكَرُوهُ فَهُوَ فِي الْاسْتِحْقَاقِ
 لِلْفَرْضِ . فَأَمَّا فِي مَسْأَلَتِنَا فَإِنَّمَا يَسْتَحِقُّونَ بِالتَّعْصِيبِ ، فَكَانَ مُعْتَبَرًا بِأَوْلَادِ الصُّلْبِ ،
 وَالْإِخْوَةَ وَالْأَخَوَاتِ ثُمَّ ، وَيَبْطُلُ مَا ذَكَرُوهُ بِمَا إِذَا خَلَّفَ ابْنًا وَسِتَّ بَنَاتٍ ، فَإِنَّهُنَّ يَأْخُذْنَ
 ثَلَاثَةَ أَرْبَاعِ الْمَالِ . وَإِنْ كُنَّ ثَمَانِيًا ، أَخُذْنَ أَرْبَعَةَ أَخْمَاسِهِ . وَإِنْ كُنَّ عَشْرًا ، أَخُذْنَ خَمْسَةَ
 أَسْدَاسِهِ . وَكُلَّمَا زِدْنَ فِي الْعَدَدِ ، زَادَ اسْتِحْقَاقُهُنَّ .

فصل : وَابْنُ ابْنِ الْإِبْنِ يُعْصَبُ مَنْ فِي دَرَجَتِهِ مِنْ أَخَوَاتِهِ ، وَبَنَاتِ عَمِّهِ ، وَبَنَاتِ ابْنِ عَمِّ
 أَبِيهِ ، عَلَى كُلِّ حَالٍ . وَيُعْصَبُ مَنْ هُوَ أَعْلَى مِنْهُ مِنْ عَمَّاتِهِ ، وَبَنَاتِ عَمِّ أَبِيهِ ، وَمَنْ فَوْقَهُنَّ
 بِشَرْطِ أَنْ لَا ^(٩) يَكُنْ ذَوَاتِ فَرْضٍ ، وَيُسْقِطُ مَنْ هُوَ أُنْزِلُ مِنْهُ ، كَبَنَاتِهِ ، / وَبَنَاتِ أَخِيهِ ،
 وَبَنَاتِ ابْنِ عَمِّهِ . فَلَوْ خَلَّفَ الْمَيِّتُ خَمْسَ بَنَاتِ ابْنِ ، بَعْضُهُنَّ أُنْزِلُ مِنْ بَعْضٍ ، لَا ذَكَرَ
 مَعَهُنَّ ، وَعَصَبَةٌ ، كَانَ لِلْعُلَيَّا النِّصْفُ ، وَلِلثَّانِيَةِ السُّدُسُ ، وَسَقَطَ سَائِرُهُنَّ ، وَالْبَاقِي
 لِلْعَصَبَةِ . فَإِنْ كَانَ مَعَ الْعُلَيَّا أَخُوها ، أَوْ ابْنُ عَمِّها ، فَالْمَالُ بَيْنَهُمَا عَلَى ثَلَاثَةٍ ، وَسَقَطَ
 سَائِرُهُنَّ . فَإِنْ كَانَ مَعَ الثَّانِيَةِ عَصَبُها ، وَكَانَ لِلْعُلَيَّا النِّصْفُ ^(١٠) ، وَالْبَاقِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ الثَّانِيَةِ
 عَلَى ثَلَاثَةٍ . وَإِنْ كَانَ مَعَ الثَّالِثَةِ ، فَلِلْعُلَيَّا النِّصْفُ ، وَلِلثَّانِيَةِ السُّدُسُ ، وَالْبَاقِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ
 الثَّالِثَةِ عَلَى ثَلَاثَةٍ . وَإِنْ كَانَ مَعَ الرَّابِعَةِ ، فَلِلْعُلَيَّا النِّصْفُ ، وَلِلثَّانِيَةِ السُّدُسُ ، وَالْبَاقِي بَيْنَهُ
 وَبَيْنَ الثَّالِثَةِ وَالرَّابِعَةِ عَلَى أَرْبَعَةٍ . وَإِنْ كَانَ مَعَ الْخَامِسَةِ ، فَالْبَاقِي بَعْدَ فَرْضِ الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ ،

٨٥/٦ و

(٧) سورة النساء ١١ .

(٨) في م : « فيجب » .

(٩) سقط من : م .

(١٠) في م زيادة : « والثانية السدس » .

بينه وبين الثالثة والرابعة والخامسة على خمسة . وتصح من ثلاثين . وإن كان أنزل من الخامسة ، فكذلك . ولا أعلم في هذا خلافاً بين القائلين بتوريث^(١) بنات الابن مع بنى الابن بعد استكمال الثلثين .

٩٩٩ - مسألة ؛ قال : (فَإِنْ كَانَتْ ابْنَةٌ وَاحِدَةٌ ، وَبَنَاتُ ابْنٍ ، فَلابنة الصُّلْبِ النُّصْفُ ، وَلبنات الابن واحدة كانت أو أكثر من ذلك^(٢) السُّدُسُ ، تَكْمِلَةُ الثَّلَاثِينَ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُنَّ ذَكَرٌ فَيَعْصِبُهُنَّ فِيمَا بَقِيَ ، لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيْنِ)

في هذه المسألة ثلاثة أحكام ؛ أحدها ، أن للبنت الواحدة النصف ، ولا خلاف في هذا بين علماء المسلمين ؛ لقول الله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النُّصْفُ ﴾^(٣) . ولأن النبي ﷺ قضى في بنت وبنت ابن وأخت ، أن للبنت النصف ، ولبنات الابن السُّدُسَ ، وما بقي فلأخت^(٤) . الثاني ، أنه إذا كان مع البنت الواحدة بنت ابن ، أو بنات ابن ، فللبنت النصف ، ولبنات الابن واحدة كانت أو أكثر من ذلك السُّدُسُ ، تَكْمِلَةُ الثَّلَاثِينَ . وهذا أيضاً مُجْمَعٌ عليه بين العلماء . والأصل فيه قول الله / تعالى : ﴿ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النُّصْفُ ﴾^(٥) . ففرض للبنات كلهن الثلثين . وبنات الصُّلْبِ ، وبنات الابن كلهن نساء من الأولاد ، فكان لهن الثلثان بفرض الكتاب ، لا يزدن عليه . واختصت بنت الصُّلْبِ بالنصف ؛ لأنه مفروض لها ، والاسم مُتناوَلٌ لها حقيقةً ، فيبقى للبقية تمام الثلثين . ولهذا قال الفقهاء : لهن السُّدُسُ تَكْمِلَةُ الثَّلَاثِينَ . وقد روى هُذَيْلُ^(٦) بن شُرْحَبِيلِ الأودِيُّ قال :

٨٥/٦ ظ

(١) في م : بثبوت تعصيب .

(٢) في م : هذا .

(٣) سورة النساء ١١ .

(٤) تقدم تخريجه في صفحة ١٠ .

(٥) في م : هزيل ، وتقدم ترجمته في : ٣ / ٢٦٠ .

سُئِلَ أَبُو مُوسَى عَنْ ابْنَةٍ ، وَابْنَةِ ابْنٍ ، وَأُخْتٍ ، فَقَالَ : لِلْإِبْنَةِ ^(٥) النِّصْفُ ، وَمَا يَبْقَى فَلِلْأُخْتِ . فَأَتَى ابْنَ مَسْعُودٍ ، وَأَخْبَرَهُ بِقَوْلِ أَبِي مُوسَى ، فَقَالَ : ﴿ لَقَدْ ضَلَلْتُ إِذَا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ ﴾ ^(٦) ، وَلَكِنْ أَقْضَى فِيهَا بِقَضَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؛ لِلْإِبْنَةِ ^(٥) النِّصْفُ ، وَلِابْنَةِ ابْنِ السُّدُسِ ، ثَكْمِلَةُ الثَّلَاثِينَ ، وَمَا يَبْقَى فَلِلْأُخْتِ . فَأَتَيْنَا أَبَا مُوسَى ، فَأَخْبَرَنَاهُ بِقَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ ، فَقَالَ : لَا تَسْأَلُونِي عَنْ شَيْءٍ مَا دَامَ هَذَا ^(٧) الْحَبْرُ فِيكُمْ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ بِنَحْوِ مِنْ هَذَا الْمَعْنَى ^(٨) . الْحُكْمُ الثَّلَاثُ ، إِذَا كَانَ مَعَ بَنَاتِ ابْنٍ ذَكَرٌ فِي دَرَجَتَيْهِ فَإِنَّهُ يُعْصَبُهُنَّ فِيمَا يَبْقَى ، لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ ، فِي قَوْلِ جُمْهُورِ الْفُقَهَاءِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَمَنْ بَعْدَهُمْ ، إِلَّا ابْنَ مَسْعُودٍ فِي مَنْ تَابَعَهُ ، فَإِنَّهُ خَالَفَ الصَّحَابَةَ فِيهَا . وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ الَّتِي انْفَرَدَ فِيهَا عَنِ الصَّحَابَةِ ، فَقَالَ : لِبَنَاتِ ابْنِ الْأُخْتِ بِهِنَّ مِنَ الْمُقَاسِمَةِ أَوْ السُّدُسِ ، فَإِنْ كَانَ السُّدُسُ أَقَلَّ مِمَّا يَخْصُلُ لَهُنَّ بِالْمُقَاسِمَةِ ، فَرَضَهُ لَهُنَّ ، وَأَعْطَى الْبَاقِيَ لِلذَّكَرِ ، وَإِنْ كَانَ الْحَاصِلُ لَهُنَّ بِالْمُقَاسِمَةِ أَقَلَّ ، قَاسَمَ بِهِنَّ . وَبَنَى ذَلِكَ عَلَى أَصْلِهِ فِي أَنَّ بَنَاتِ ابْنٍ لَا يُعْصَبُهَا أَخُوها إِذَا اسْتَكْمَلَ الْبَنَاتُ الثَّلَاثِينَ ، إِلَّا أَنَّهُ نَاقِصٌ ^(٩) فِي الْمُقَاسِمَةِ إِذَا كَانَ أَضَرُّ بِهِنَّ ، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُعْطِيَهُنَّ السُّدُسَ عَلَى كُلِّ حَالٍ . وَلَنَا ، قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ ﴾ ^(١٠) . وَلَأنَّهُ يُقَاسِمُهَا لَوْ لَمْ يَكُنْ غَيْرَهُمَا ، فَقَاسَمَهَا مَعَ بَنَاتِ الصُّلْبِ ، / كَمَا لَوْ كَانَتْ الْمُقَاسِمَةُ أَضَرُّ بِهِنَّ . وَأَصْلُهُ الَّذِي بَنَى عَلَيْهِ فَاسِدٌ ، كَمَا قَدَّمْنَا .

و ٨٦/٦

فصل : وَحُكْمُ بَنَاتِ ابْنِ ابْنِ ابْنٍ مَعَ بَنَاتِ ابْنٍ ، حُكْمُ بَنَاتِ ابْنٍ مَعَ بَنَاتِ الصُّلْبِ ، فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرْنَا فِي هَاتَيْنِ الْمَسْأَلَتَيْنِ ، وَفِي أَنَّهُ مَتَى اسْتَكْمَلَ مَنْ فَوْقَ السُّفْلَى الثَّلَاثِينَ ،

(٥) فِي م : « لِلْبَنَاتِ » .

(٦) سُورَةُ الْأَنْعَامِ ٥٦ .

(٧) سَقَطَ مِنْ : م .

(٨) تَقْدِمُ تَحْرِيجُهُ فِي صَفْحَةِ ١٠ .

(٩) لَعَلَّ الصَّوَابَ : « نَاقِضٌ » .

(١٠) سُورَةُ النِّسَاءِ ١١ .

سَقَطَتْ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا مَنْ يُعَصِّبُهَا ، سَوَاءَ كَمَلَ الثَّلَاثَانِ لِمَنْ فِي دَرَجَةٍ وَاحِدَةٍ ، أَوْ لِلْعُلْيَا ، أَوْ الَّتِي تَلِيهَا . وَكَذَلِكَ كُلُّ مَنْ نَزَلَتْ دَرَجَتُهُ مَعَ مَنْ هُوَ أَعْلَى مِنْهُ . وَقَدْ مَثَّلْنَا ذَلِكَ فِي الْمَسْأَلَةِ الَّتِي ذَكَرْنَا فِي آخِرِ الْمَسْأَلَةِ الَّتِي قَبْلَ هَذِهِ .

١٠٠٠ - مسألة ؛ قال : (وَالْأَخَوَاتُ مِنَ الْأَبِ بِمَنْزِلَةِ الْأَخَوَاتِ مِنَ الْأَبِ وَالْأُمِّ ، إِذَا لَمْ يَكُنْ أَخَوَاتُ لِأَبٍ وَأُمٍّ ، فَإِنْ كَانَ ^(١) أَخَوَاتُ لِأَبٍ وَأُمٍّ ، وَأَخَوَاتُ لِأَبٍ ، فَلِلْأَخَوَاتِ لِلْأَبِ ^(٢) وَالْأُمِّ الثَّلَاثَانِ ، وَلَيْسَ لِلْأَخَوَاتِ لِلْأَبِ ^(٣) شَيْءٌ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُنَّ ذَكَرٌ فَيُعَصِّبُهُنَّ فِيمَا بَقِيَ ، لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيْنِ . فَإِنْ كَانَتْ أُخْتُ وَاحِدَةٍ لِأَبٍ وَأُمٍّ ، وَأَخَوَاتُ لِأَبٍ ، فَلِلْأُخْتِ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ النِّصْفُ ، وَلِلْأَخَوَاتِ مِنَ الْأَبِ وَاحِدَةٌ كَانَتْ أَوْ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ السُّدُسُ ، تَكْمِلَةُ الثَّلَاثَيْنِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُنَّ ذَكَرٌ فَيُعَصِّبُهُنَّ فِيمَا بَقِيَ ، لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيْنِ)

وهذه الجملة كلها مُجْمَعٌ عَلَيْهَا بَيْنَ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ ، إِلَّا مَا كَانَ مِنْ خِلَافِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَمَنْ تَبِعَهُ ، لِسَائِرِ الصَّحَابَةِ وَالْفُقَهَاءِ فِي وَلَدِ الْأَبِ إِذَا اسْتَكْمَلَ الْأَخَوَاتُ مِنَ الْأَبَوَيْنِ الثَّلَاثَيْنِ ، فَإِنَّهُ جَعَلَ الْبَاقِيَ لِلذَّكَورِ ^(٣) مِنْ وَلَدِ الْأَبِ دُونَ الْإِنَاثِ . فَإِنْ كَانَتْ أُخْتُ وَاحِدَةً مِنْ أَبَوَيْنِ ، وَإِخْوَةٌ وَأَخَوَاتُ مِنْ أَبِي ، جَعَلَ لِلْإِنَاثِ مِنْ وَلَدِ الْأَبِ الْأَضْرَبَهُنَّ مِنَ الْمُقَاسِمَةِ أَوْ السُّدُسِ ، وَجَعَلَ الْبَاقِيَ لِلذَّكَورِ . كِفَعْلُهُ فِي وَلَدِ الْإِبْنِ مَعَ الْبَنَاتِ ، عَلَى مَا مَرَّ تَفْصِيلُهُ وَشَرْحُهُ ، وَقَدْ سَبَقَ ذِكْرُ حُجَّتِهِ وَجَوَابِهَا ، بِمَا يُغْنِي عَنْ إِعَادَتِهِ . فَأَمَّا فَرْضُ الثَّلَاثَيْنِ لِلْأَخْتَيْنِ فَصَاعِدًا ، وَالنِّصْفُ لِلوَاحِدَةِ الْمُفْرَدَةِ ، / فَثَابِتٌ بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنْ آمَرُوا بِهَلْكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ كَانَتَا أَنْثَىٰ فَلَهُمَا الْكُلُومَانِ مِمَّا تَرَكَ 》 ^(٤) .

ظ ٨٦/٦

(١) فِي الْأَصْلِ ، أ ، ب : « كُن » .

(٢) فِي م : « مِنْ الْأَبِ » .

(٣) فِي م : « لِلذَّكَرِ » .

(٤) سُورَةُ النِّسَاءِ ١٧٦ .

والمُرَادُ بِهَذِهِ الْآيَةِ وَلِدُ الْأَبَوَيْنِ ، وَلِدُ (٥) الْأَبِ بِإِجْمَاعِ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَرَوَى جَابِرٌ ، قَالَ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، كَيْفَ أَصْنَعُ فِي مَالِي وَلِي أَخَوَاتٌ ؟ قَالَ : فَنَزَلَتْ آيَةُ الْمِيرَاثِ : ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنْ أَمَرُوا هَلْكَ ﴾ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٦) . وَرَوَى أَنَّ جَابِرًا اشْتَكَى وَعِنْدَهُ سَبْعُ أَخَوَاتٍ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ فِي أَخَوَاتِكَ » (٧) . فَبَيَّنَ لَهُنَّ الثَّلَاثِينَ . وَمَا زَادَ عَلَى الْأَخْتَيْنِ فِي حَكْمِهِمَا ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ لِلأَخْتَيْنِ الثَّلَاثَانِ ، فَالثَّلَاثُ أُخْتَانِ (٨) . فَصَاعِدًا . وَأَمَّا سُقُوطُ الْأَخَوَاتِ مِنَ الْأَبِ ، بِاسْتِكْمَالِ وَلِدِ الْأَبَوَيْنِ الثَّلَاثِينَ ، فَلِأَنَّ (٩) اللَّهَ تَعَالَى إِنَّمَا فَرَضَ لِلأَخَوَاتِ الثَّلَاثِينَ ، فَإِذَا أَخَذَهُ وَلِدُ الْأَبَوَيْنِ ، لَمْ يَبْقَ مِمَّا فَرَضَهُ اللَّهُ تَعَالَى لِلأَخَوَاتِ شَيْءٌ يَسْتَحِقُّهُ وَلِدُ الْأَبِ ، فَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً مِنَ الْأَبَوَيْنِ ، فَلَهَا النِّصْفُ بِنَصِّ الْكِتَابِ ، وَبَقِيَ مِنَ الثَّلَاثِينَ الْمَفْرُوضَةُ لِلأَخَوَاتِ سُدُسٌ ، يُكْمَلُ بِهِ الثَّلَاثَانِ ، فَيَكُونُ لِلأَخَوَاتِ لِلأَبِ . وَلِذَلِكَ قَالَ الْفُقَهَاءُ : لَهُنَّ السُّدُسُ ، تُكْمَلُ الثَّلَاثِينَ . فَإِنْ كَانَ وَلِدُ الْأَبِ ذُكُورًا وَإِنَاثًا ، فَالْبَاقِي بَيْنَهُمْ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ ﴾ (١٠) . وَلَا يُفَارِقُ وَلِدُ الْأَبِ مَعَ وَلِدِ الْأَبَوَيْنِ وَلِدَ الْإِبْنِ مَعَ وَلِدِ الصُّلْبِ ، إِلَّا فِي أَنْ بِنْتُ الْإِبْنِ يُعَصِّبُهَا ابْنُ أَخِيهَا وَمَنْ هُوَ أَنْزَلُ مِنْهَا ، وَالْأَخْتُ مِنَ الْأَبِ لَا يُعَصِّبُهَا إِلَّا أَخُوهَا ، فَلَوْ اسْتَكْمَلَ الْأَخَوَاتُ مِنَ الْأَبَوَيْنِ الثَّلَاثِينَ ، وَثُمَّ أَخَوَاتٌ مِنْ أَبِي وَابْنِ أَخٍ لَهُنَّ ، لَمْ يَكُنْ لِلأَخَوَاتِ لِلأَبِ شَيْءٌ ، وَكَانَ

(٥) فِي الْأَصْلِ ، ١ : « أَوْ وَلَدٌ » .

(٦) فِي : بَابِ فِي الْكَلَالَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْفَرَائِضِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٢ / ١٠٧ .

كَمَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ يَوْصِيكُمْ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ ... ﴾ ، مِنْ كِتَابِ الْفَرَائِضِ ، وَفِي : بَابِ مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَسْأَلُ مِمَّا لَمْ يَنْزَلْ عَلَيْهِ الْوَحْيُ ... ، مِنْ كِتَابِ الْإِعْتَصَامِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٨ / ١٨٥ ، ٩ / ١٢٤ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ مِيرَاثِ الْكَلَالَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْفَرَائِضِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٣ / ١٢٣٤ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مِيرَاثِ الْأَخَوَاتِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْفَرَائِضِ . عَارِضَةُ الْأُخُودِ ٨ / ٢٤٩ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ الْكَلَالَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْفَرَائِضِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَهَ ٢ / ٩١١ .

(٧) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ مَنْ كَانَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتُ ، مِنْ كِتَابِ الْفَرَائِضِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٢ / ١٠٨ . وَإِلِإِمَامِ أَحْمَدَ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣ / ٣٧٢ .

(٨) فِي ١ : « أَخَوَاتٌ » .

(٩) فِي ١ : « فَإِنْ » .

(١٠) سُورَةُ النِّسَاءِ ١٧٦ .

الباقى لابن الأَخ ؛ لأنَّ ابنَ الابنِ وإن نَزَلَ ابنٌ ، وابنَ الأَخ ليس بأَخ .

٨٧/٦ و

فصل : أربعة من الذكور يُعصَّبون أخواتهم ، / فيمنعونهنَّ الفَرَضَ ، ويقتسمون ما ورثوا ، للذكر مثل حظِّ الأنثيين ، وهم الابنُ ، وابنُ الابنِ وإن نَزَلَ ، والأخ من الأبوين ، والأخ من الأب . وسائرُ العصبَاتِ ينفردُ الذكورُ بالميراثِ دونَ الإناثِ ، وهم بنو الأَخ والأعمام ، وبنوهم ؛ وذلك لقولِ اللهِ تعالى : ﴿يُوصِيكُمُ اللهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾ ^(١١) . فهذه الآيةُ تناوَلتِ الأولادَ ، وأولادَ الابنِ . وقال تعالى : ﴿وَأِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾ . فتناوَلتِ ولدَ الأبوين ، وولدَ الأب . وإنَّما اشترَكوا ؛ لأنَّ الرجالَ والنساءَ كلُّهم وُراثٌ ، فلو فُرِضَ للنساءِ فَرَضٌ أَفْضَى إلى تفضيلِ الأنثى على الذكرِ ، أو مُساواتها إيَّاه ، أو إسقاطه بالكُلِّيَّةِ ، فكانتِ المُقاسمةُ أَعَدَلَ وأَوْلى . وسائرُ العصبَاتِ ^(١٢) ليس أخواتهم من أهلِ الميراثِ ، فإنَّهنَّ لسنَّ بذواتِ فَرَضٍ ، ولا يرثنَّ مُنفرداتٍ ، فلا يرثنَّ مع أخواتهنَّ شيئاً . وهذا لا خِلافَ فيه ، بحمْدِ اللهِ ومُنَّتِهِ .

١٠٠١ - مسألة ؛ قال : (وَلِلْأُمِّ الثَّلْثُ ، إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا أَخٌ وَاحِدٌ أَوْ أُخْتُ وَاحِدَةٌ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ ^(١) وَلَدٌ ، وَلَا وَلَدُ ابْنِهِ . فَإِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ ، أَوْ أَخَوَانِ ، أَوْ أُخْتَانِ ، فَلَيْسَ لَهَا إِلَّا السُّدُسُ)

وجملة ذلك أنَّ للأمَّ ثلاثة أحوالٍ : حالٌ تَرِثُ فيها الثَّلْثَ بشرطين ؛ أحدهما ، عَدَمُ الولدِ ، وولدِ الابنِ ، من الذكورِ والإناثِ . والثاني ، عَدَمُ الابنِ فصاعداً من الإخوة والأخوات ، من أيِّ الجهاتِ كانوا ، ذُكُورًا وإناثًا ، أو ذُكُورًا أو إناثًا ، فلها في هذه الحالِ الثَّلْثُ . بلا خِلافٍ نَعْلَمُهُ بينَ أهلِ العِلْمِ . الحالُ الثاني ، لها السُّدُسُ ، إذا لم

(١١) سورة النساء ١١ .

(١٢) في م : « العصبات » .

(١) سقط من : م .

يَجْتَمِعُ الشَّرْطَانِ ، بَلْ كَانَ لِلْمَيِّتِ وَلَدٌ ، أَوْ وَلَدُ ابْنٍ ، أَوْ اثْنَانِ مِنَ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ . فِي
 قَوْلِ جُمْهُورِ الْفُقَهَاءِ . وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : لَا يَحْجُبُ الْأُمُّ عَنِ الثَّلَاثِ إِلَى السُّدُسِ مِنَ
 الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ إِلَّا ثَلَاثَةً . / وَحُكِيَ ذَلِكَ عَنْ مُعَاذٍ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿ فَإِنْ كَانَ
 لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ ﴾ ^(٢) . وَأَقْلُ الْجَمْعِ ثَلَاثَةٌ . وَرَوَى أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ لِعُثْمَانَ ،
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : لَيْسَ الْأَخْوَانُ إِخْوَةٌ فِي لِسَانِ قَوْمِكَ ، فَلِمَ تَحْجُبُ بِهِمَا الْأُمُّ ؟ فَقَالَ :
 لَا ^(٣) . أُسْتَطِيعُ أَنْ أَرُدَّ شَيْئًا كَانَ قَبْلِي ، وَمَضَى فِي الْبُلْدَانِ ، وَتَوَارَثَ النَّاسُ بِهِ . وَلَنَا ، قَوْلُ
 عُثْمَانَ هَذَا ، فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ إِجْمَاعٌ ثُمَّ قَبْلَ مُخَالَفَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ . وَلِأَنَّ كُلَّ حَاجِبٍ
 تَعَلَّقَ ^(٤) بَعْدَ كَانَ أَوَّلُهُ اثْنَيْنِ ، كَحَجَبِ الْبَنَاتِ بَنَاتِ الْإِبْنِ ، وَالْأَخَوَاتِ مِنَ الْأَبَوَيْنِ
 الْأَخَوَاتِ مِنَ الْأَبِ ، وَالْإِخْوَةُ تُسْتَعْمَلُ فِي الْإِثْنَيْنِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً
 رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيْنِ ﴾ ^(٥) . وَهَذَا الْحُكْمُ ثَابِتٌ فِي أَخٍ وَأُخْتٍ . وَمِنْ
 أَهْلِ اللُّغَةِ مَنْ يَجْعَلُ الْإِثْنَيْنِ جَمْعًا حَقِيقَةً ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَعْمِلُهُ مَجَازًا ، فَيَصْرِفُ إِلَيْهِ
 بِالذَّلِيلِ . وَلَا فَرْقَ فِي حَاجِبَيْهَا بَيْنَ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِخْوَةٌ ﴾ . وَهَذَا يَقَعُ
 عَلَى الْجَمِيعِ ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ : ﴿ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً ﴾ . فَفَسَّرَهُم بِالرِّجَالِ
 وَالنِّسَاءِ . الْحَالُ الثَّلَاثُ ، إِذَا كَانَ زَوْجٌ وَأَبَوَانِ ، أَوْ امْرَأَةٌ وَأَبَوَانِ ، فَلِلْأُمِّ ثَلَاثُ الْبَاقِي ، بَعْدَ
 فَرَضِ الزَّوْجَيْنِ . وَهَذِهِ يَأْتِي ذِكْرُهَا ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

١٠٠٢ - مَسْأَلَةٌ ؛ قَالَ : (وَلَيْسَ لِلْأَبِ مَعَ الْوَلَدِ الذَّكَرِ ، أَوْ وَلَدِ الْإِبْنِ ، إِلَّا
 السُّدُسُ ، فَإِنْ كُنَّ بَنَاتٍ كَانَ لَهُ مَا فَضَّلَ)

يَعْنِي ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، كَانَ لَهُ مَا فَضَّلَ بَعْدَ أَنْ يُفْرَضَ لَهُ السُّدُسُ ، فَيَكُونُ لَهُ ثَلَاثَةٌ

(٢) سورة النساء ١١ .

(٣) سقط من : م .

(٤) في م : « يتعلق » .

(٥) سورة النساء ١٧٦ .

أحوال ؛ حال يَرِثُ فيها بالفرض ، وهى مع الابن أو ابن الابن وإن سفل ، فليس له إلا السُّدُسُ ، والباقي للابن ومن معه . لا نعلم في هذا خلافاً ؛ وذلك لقول الله تعالى : ﴿ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ ﴾ ^(١) . الحال الثانية ، يَرِثُ فيها بالتعصيب المُجَرَّد ، وهى مع غير الولد ، فيأخذ المال إن انفرد . وإن كان معه ذو فرض غير الولد ، كزوج ، أو أم ، أو جدّة ، / فلذى الفرض فرضه ، وباقي المال له ؛ لقول الله تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ ﴾ ^(٢) . فأضاف الميراث إليهما ، ثم جعل للأم الثلث ، فكان الباقي للأب ، ثم قال : ﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ ﴾ . فجعل للأم مع الإخوة السُّدُسُ ، ولم يقطع إضافة الميراث إلى الأبوين ، ولا ذكر للإخوة ميراثاً ، فكان الباقي كله للأب . الحال الثالثة ، يَجْتَمِعُ له الأمران ؛ الفرض والتعصيب ، وهى مع إناث الولد ، أو ولد الابن ، فله السُّدُسُ ؛ لقوله تعالى : ﴿ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ ﴾ ^(٣) . ولهذا كان للأب السُّدُسُ مع البنات بالإنجاء ، ثم يأخذ ما بقى بالتعصيب ؛ لما روى ابن عباس ، قال : قال رسول الله ﷺ : « الْحَقُّوْا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا ، فَمَا بَقِيَ فَهُوَ لِأَوَّلَى رَجُلٍ ذَكَرَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٤) . والأب أولى رجل بعد الابن وإنه . وأجمع أهل العلم على هذا كله ، فليس فيه بحمد الله اختلاف ^(٥) نعلمه .

و ٨٨/٦

فصل : والجَدُّ كالأب في أحواله الثلاث ، وله حال رابع مع الإخوة يُذكر في بابه ،

(١) سورة النساء ١١ .

(٢) أخرجه البخارى ، فى : باب ميراث الولد من أبيه وأمه ، وباب ميراث ابن الابن إذا لم يكن ابن ، وباب ميراث الجد مع الأب والإخوة ، وباب ابني عم أحدهما أخ للأم والأخر زوج ، من كتاب الفرائض . صحيح البخارى ٨ / ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٠ . ومسلم ، فى : باب ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقى فلأولى رجل ذكر ، من كتاب الفرائض . صحيح مسلم ٣ / ١٢٣٣ ، ١٢٣٤ .

كما أخرجه الترمذى ، فى : باب فى ميراث العصبية ، من أبواب الفرائض . عارضة الأحوذى ٨ / ٢٤٩ . والدارمى ، فى : باب العصبية ، من كتاب الفرائض . سنن الدارمى ٢ / ٣٦٨ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١ / ٢٩٢ ، ٣١٣ ، ٣٢٥ .

(٣) فى ١ : خلاف .

وَيَسْقُطُ بِالْأَبِ ؛ لِأَنَّهُ يُدْلِي بِهِ ، فَيَسْقُطُ بِهِ ، كَالِإِخْوَةِ ، وَكَذَلِكَ كُلُّ جَدٍّ يَسْقُطُ بِإِيْنِهِ ؛ لَكَوْنِهِ يُدْلِي بِهِ . وَيَنْقُصُ الْجَدُّ عَنْ رُتْبَةِ الْأَبِ فِي زَوْجٍ وَأَبَوَيْنِ ، وَامْرَأَةٍ^(٤) وَأَبَوَيْنِ ، فَيَفْرَضُ لِلْأُمِّ فِيهِمَا ثُلُثُ جَمِيعِ الْمَالِ ، وَبَاقِيَهُ لِلْجَدِّ ، بِخِلَافِ الْأَبِ .

١٠٠٣ - مسألة ؛ قال : (وَلِلزَّوْجِ النِّصْفُ ، إِذَا لَمْ يَكُنْ وَلَدٌ ، فَإِنْ كَانَ لَهَا وَلَدٌ ، فَلَهُ الرُّبْعُ ، وَلِلْمَرْأَةِ الرُّبْعُ وَاحِدَةً كَانَتْ أَوْ أَرْبَعًا ، إِذَا لَمْ يَكُنْ وَلَدٌ ، فَإِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمْنُ)

وجملة ذلك أن الزوج والزوجة ذو فرض ، لا يرثان بغيره . وفرض الزوج النصف مع عدم ولد الميتة وولد ابنها ، والرُّبْعُ مع الولد أو ولد الابن . وفرض الزوجة والزوجات الرُّبْعُ مع عدم ولد الزوج وولد ابنه ، والثُّمْنُ مع الولد أو ولد الابن / الواحدة والأربع سواء . بإجماع أهل العلم . والأصل فيه قول الله تعالى : ﴿ وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يوصِينَ بِهَا أَوْ ذِينَ وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمْنُ مِمَّا تَرَكَتُمْ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يوصُونَ بِهَا أَوْ ذِينَ ﴾^(١) . وإثما جعل للجماعة مثل ما للواحدة ؛ لأنه لو جعل لكل واحدة الرُّبْعَ ، وهن أربع ، لأخذن جميع المال ، وزاد فرضهن على فرض الزوج . ومثل هذا في الجدات للجماعة مثل ما للواحدة ؛ لأن الجدات لو أخذت كل واحدة منهن السُدُسَ ، لأخذن النصف ، فزذن على ميراث الجد . فأما سائر أصحاب الفروض ، كالبَنَاتِ ، وبنات الابن ، والأخوات المفترقات كلهن ، فإن لكل جماعة منهن مثل ما للثنتين ، على ما ذكر في موضعه ، وزذن على فرض الواحدة ؛ لأن الذكر الذي يرث في درجتين لا فرض له ، إلا ولد الأم ، فإن ذكرهم وأنثاهم سواء ؛ لأنهم يرثون بالرحم ، وقراية الأم المجردة .

(٤) في م : أو امرأة .

(١) سورة النساء ١٢ .

١٠٠٤ - مسألة ؛ قال : (وابنُ الأخِ للأبِ والأُمُّ أولى من ابنِ الأخِ للأبِ . وابنُ الأخِ للأبِ أولى من ابنِ ابنِ الأخِ للأبِ والأُمُّ . وابنُ الأخِ وإن سفلَ إذا كانَ لأبٍ أولى من العَمِّ . وابنُ العَمِّ للأبِ أولى من ابنِ ابنِ العَمِّ للأبِ والأُمِّ . وابنُ العَمِّ وإن سفلَ أولى من عَمِّ الأبِ)

هذا في ميراثِ العَصَبَةِ ، وهم الذُّكُورُ من وَلَدِ المَيِّتِ ، وآبائِهِ ، وأولادِهِمْ . وليس ميراثُهُمْ مُقَدَّرًا ، بل يَأْخُذُونَ المَالَ كُلَّهُ إذا لم يَكُنْ معهم ذُو فَرَضٍ ، فإن كان معهم ذُو فَرَضٍ لا يَسْقُطُ بِهِمْ أَتَّخَذُوا الفاضِلَ عن ميراثِهِ كُلَّهُ ، وأولاهُم بالميراثِ أَقْرَبُهُمْ ، وَيَسْقُطُ^(١) به مَنْ بَعْدَ ؛ لقولِ النَّبِيِّ ﷺ : « الْحَقُّوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا ، فَمَا بَقِيَ فَهُوَ لِأَوْلَى رَجُلٍ ذَكَرٍ »^(٢) . وأقْرَبُهُم البَنُونَ ، ثُمَّ بَنُوهُمْ وإن سفلُوا ، يُسْقُطُ قَرِيبُهُمْ بَعِيدُهُمْ ، ثُمَّ الأبُ ، ثُمَّ آبَاؤُهُ وإن عَلَوْا ، الأَقْرَبُ مِنْهُمْ فالأَقْرَبُ ، ثُمَّ بنوا الأبِ وهم الإخوةُ لِلأَبوين / أوِ لِلأبِ ، ثُمَّ بَنُوهُمْ وإن سفلُوا ، الأَقْرَبُ مِنْهُمْ فالأَقْرَبُ . وَيَسْقُطُ البَعِيدُ بِالْقَرِيبِ ، سواءً كانَ القَرِيبُ من وَلَدِ الأبوينِ أو من وَلَدِ الأبِ وَحْدَهُ . فإن اجْتَمَعُوا في دَرَجَةٍ واحدةٍ ، فولدُ الأبوينِ أولى ؛ لِقُوَّةِ قَرَابَتِهِ بالأُمِّ ، فلهذا قالَ : ابنُ الأخِ للأبِ والأُمُّ أولى من ابنِ الأخِ للأبِ . لأنَّهُما في دَرَجَةٍ واحدةٍ . وابنُ الأخِ للأبِ أولى من ابنِ ابنِ الأخِ للأبِ والأُمِّ ؛ لأنَّ ابنَ الأخِ للأبِ أَعْلَى دَرَجَةٍ من ابنِ ابنِ الأخِ^(٣) للأبِ والأُمِّ ، وعلى هذا أَبَدًا ، ومَهُمَا بَقِيَ من بَنِي الأخِ أَحَدٌ ، وإن سفلَ ، فهو أولى من العَمِّ ؛ لأنَّهُ من وَلَدِ الأبِ ، والعَمُّ من وَلَدِ الجَدِّ . فإذا انْقَرَضَ الإخوةُ وبَنُوهُمْ ، فالميراثُ للأَعْمَامِ ثُمَّ بَيْنَهُمْ ، على هذا التَّسْقِيقِ ، إن اسْتَوَتْ دَرَجَتُهُمْ قَدَّمَ مَنْ هو لِأَبوينِ ، فإن اِخْتَلَفَتْ قَدَّمَ الأَعْلَى ، وإن كانَ لأبٍ ، ومَهُمَا بَقِيَ مِنْهُمْ أَحَدٌ وإن سفلَ ، فهو أولى من عَمِّ الأبِ ؛ لأنَّ الأَعْمَامَ من وَلَدِ الجَدِّ ، وأَعْمَامَ الأبِ من وَلَدِ أبِ الجَدِّ ، فإذا انْقَرَضُوا ، فالميراثُ لأَعْمَامِ الأبِ

و ٨٩/٦

(١) في الأصل : « يسقط » .

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٢٠ .

(٣-٣) مضروب عليه في ١ : .

على هذا النسق ، ثم لأعمام الجد ، ثم بنينهم ، وعلى هذا أبداً ، لا يرث بنو أب أعلى مع بنى أب أقرب منه ، وإن نزلت درجاتهم ؛ لما مر في (٤) الحديث ، وهذا كله مجتمع عليه ، بحمد الله ومنه .

١٠٠٥ - مسألة ؛ قال : (وَإِذَا كَانَ زَوْجٌ وَأَبَوَانِ ، أُعْطِيَ الزَّوْجُ النِّصْفَ ، وَالْأُمُّ ثُلُثَ مَا بَقِيَ ، وَمَا بَقِيَ فَلِلْأَبِ . وَإِذَا كَانَتْ زَوْجَةٌ وَأَبَوَانِ ، أُعْطِيَتْ الزَّوْجَةُ الرُّبْعَ ، وَالْأُمُّ ثُلُثَ مَا بَقِيَ ، وَمَا بَقِيَ فَلِلْأَبِ)

هاتان المسألتان تسميان العَمَرِيَّتَيْنِ ؛ لأنَّ عمرَ ، رَضِيَ اللهُ عنه ، قَضَىَ فيهما بهذا القَضَاءِ ، فَاتَّبَعَهُ على ذلك عثمانُ ، وزيدُ بنُ ثابتٍ ، وابنُ مسعودٍ ، وَرَوَى ذلك عن عليٍّ ، وبه قال الحسنُ ، والثوريُّ ، ومالكٌ ، والشافعيُّ ، رَضِيَ اللهُ عنهم ، وأصحابُ الرَّأْيِ . وجعل ابنُ عباسٍ ثُلُثَ المَالِ كُلَّهُ لِلْأُمِّ في المسألتين ؛ / لأنَّ الله تعالى فَرَضَ لها الثُّلُثَ عند عَدَمِ الوَلَدِ وَالْإِخْوَةِ ، وليسَ هُنَا وَلَدٌ وَلَا إِخْوَةٌ (١) . وَيُرَوَّى ذلك عن عليٍّ . وَيُرَوَّى (٢) ذلك عن شَرِيحٍ في زَوْجٍ وَأَبَوَيْنِ . وقال ابنُ سيرينَ كَقَوْلِ الجماعةِ في زَوْجٍ وَأَبَوَيْنِ ، وكَقَوْلِ ابنِ عباسٍ في امرأةٍ وَأَبَوَيْنِ . وبه قال أبو ثورٍ ؛ لأنَّنا لو فَرَضْنَا لِلْأُمِّ ثُلُثَ المَالِ في زَوْجٍ وَأَبَوَيْنِ ، لَفَضَّلْنَاها على الأبِ ، ولا يجوزُ ذلك ، وفي مسألة المرأة ، لا يُودَى إلى ذلك . واحتجَّ ابنُ عباسٍ بعمومِ قولهِ تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ ﴾ (٣) . ويقولُ عليه السلامُ : « الْحَقُّوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا ، فَمَا بَقِيَ فَهُوَ لِأَوْلَى رَجُلٍ ذَكَرَ » (٤) . والأبُ هُنَا عَصَبَةٌ ؛ فيكونُ له ما فَضَّلَ عن ذَوِي الفُرُوضِ ، كما لو كان مكانه جدٌ ، والحُجَّةُ معه لولا انْعِقَادُ الإجماعِ من الصَّحَابَةِ على مُخَالَفَتِهِ ؛ ولأنَّ

(٤) في ١ : ١ من ١ .

(١) في م : ١ وإخوة .

(٢) في م : ١ وروى .

(٣) سورة النساء ١١ .

(٤) تقدم تخريجه في صفحة ٢٠ .

الفريضة إذا جمعت أبوين وذا فرض ، كان للأم ثلث الباقي ، كما لو كان معهم بنت .
ويُخالف الأب الجد ؛ لأن الأب في درجتها ، والجد أعلى منها . وما ذهب إليه ابن
سبيرين تفريق في موضع أجمع الصحابة على التسوية فيه ، ثم إنه مع الزوج يأخذ مثلي ما
أخذت الأم ، كذلك مع المرأة ، قياساً عليه .

١٠٠٦ - مسألة ؛ قال : (وإذا كان زوج وأم وإخوة (من أم) وإخوة لأب
وأم ، فللزوجة النصف ، وللأم السدس ، وللإخوة من الأم الثلث ، وسقط
الإخوة من الأب والأم)

هذه المسألة تُسمى المُشركة ، وكذلك كل مسألة اجتمع فيها زوج وأم أو جدة
واثنان فصاعداً من ولد الأم وعصبة من ولد الأبوين . وإنما سُميت المُشركة ؛ لأن بعض
أهل العلم شك فيها بين ولد الأبوين وولد الأم في فرض ولد الأم ، فقسّمه بينهم
بالسوية ، وتُسمى الحِمارية ؛ لأنه يُروى أن عمر رضى الله عنه ، أسقط ولد الأبوين ،
فقال بعضهم : يا أمير المؤمنين هب أن أبانا كان حِمَاراً أليست أمنا واحدة ؟ فشرك بينهم .
ويقال : إن بعض الصحابة / قال ذلك ، فسُميت الحِمارية لذلك . واختلف أهل العلم
فيها قديماً وحديثاً ، فذهب أحمد ، رضى الله عنه ، فيها إلى أن للزوج النصف ، وللأم
السدس ، وللإخوة من الأم الثلث ، وسقط الإخوة من الأبوين ؛ لأنهم عصبة وقد تم
المال بالفروض . ويُروى هذا القول عن علي ، وآبن مسعود ، وآبى بن كعب ، وآبن
عبّاس ، وآبى موسى ، رضى الله عنهم . وبه قال الشعبي ، والعنبري ، وشريك ، وآبو
حنيفة ، وأصحابه ، رضى الله عنهم ، ويحيى بن آدم ، ونعيم بن حماد ، وآبو ثور ، وآبن
المنذر . ويُروى (٢) عن عمر ، وعثمان ، وزيد بن ثابت ، رضى الله عنهم ، أنهم شركوا
بين ولد الأبوين وولد الأم في الثلث ، فقسّموه بينهم بالسوية ، للذكر مثل حظ

٩٠/٦ و

(١-١) في م : (أم) .

(٢) في م : (وروى) .

الأنثيين . وبه قال مالك ، والشافعي ، رضي الله عنهما ، وإسحاق ؛ لأنهم ساووا ولد الأم في القرابة التي يرثون بها ، فوجب^(٣) أن يساووه في الميراث ؛ فإنهم جميعا من ولد الأم ، وقرباتهم من جهة الأب إن لم تزدهم قربا واستحقاقا فلا ينبغي أن تسقطهم ؛ ولهذا قال بعض الصحابة أو بعض^(٤) ولد الأبوين لعمر وقد أسقطهم : هب أن أباهم كان حمارا ، فما زادهم ذلك إلا قربا . فشارك بينهم . وحرر بعض أصحاب الشافعي فيها قياسا ، فقال : فريضته جمعت ولد الأب والأم وولد الأم ، وهم من أهل الميراث فإذا ورث ولد الأم ، وجب أن يرث ولد الأب والأم ، كما لو لم يكن فيها زوج . ولنا ، قول الله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ ﴾^(٥) . ولا خلاف في أن المراد بهذه الآية ولد الأم على الخصوص ، فمن شارك بينهم فلم يعط كل واحد منهما السدس ، فهو مخالفة لظاهر القرآن ، ويلزم منه / مخالفة ظاهر الآية الأخرى ، وهي قوله : ﴿ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ ﴾^(٦) . يراد بهذه الآية سائر الإخوة والأخوات ، وهم يسوون بين ذكرهم وأنثاهم . وقال النبي ﷺ : « الْحَقُّوْا الْفَرَائِضَ ، بِأَهْلِهَا ، فَمَا بَقِيَ فَلِأَوْلَى رَجُلٍ ذَكَرٍ »^(٧) ومن شارك فلم يلحق الفرائض بأهلها ، ومن جهة المعنى أن ولد الأبوين عصب لا فرض لهم ، وقد تم المال بالفروض ، فوجب أن يسقطوا ، كما لو كان مكان ولد الأم ابنتان . وقد انعقد الإجماع على أنه لو كان في هذه المسألة واحد من ولد الأم ، ومائة من ولد الأبوين ، لكان للواحد السدس ، وللمائة السدس الباقي ، لكل واحد عشر عشره ، وإذا جاز أن يفضلهم

٩٠/٦ ظ

(٣) في ١ : « فيجب » .

(٤) في م : « وبعض » .

(٥) سورة النساء ١٢ .

(٦) سورة النساء ١٧٦ .

(٧) تقدم تخريجه في صفحة ٢٠ .

الواحد هذا الفضل كله ، لِمَ لا يجوز لأثنين إسقاطهم ؟ وقولهم : تساؤرا في قرابة الأم . قلنا : فلم لم^(٨) يساؤوهم في الميراث في هذه المسألة ؟ وعلى أننا نقول : إن ساؤوهم في قرابة الأم فقد فارقوهم في كونهم عصبة من غير ذوى الفروض . وهذا الذى افترقوا فيه هو المقتضى لتقديم ولد الأم ، وتأخير ولد الأبوين . فإن الشرع ورد بتقديم ذوى الفروض ، وتأخير العصبة ، ولذلك يقدم ولد الأم على ولد الأبوين فى القدر فى المسألة المذكورة وشبهها ، فكذاك يقدم وإن سقط ولد الأبوين كغيره ، ويلزمهم أن يقولوا فى زوج وأخت من أبوين وأخت من أب معها أخوها ، إن الأخ يسقط وحده ، فترث أخته السبع ؛ لأن قرابتها مع وجوده كقرابتها مع عدمه ، وهو لم يحجبها ، فهلا عدوه جمارا ، وورثوها مع وجوده كميراثها مع عدمه ؟ وما ذكروه من القياس طردى لا معنى تحته ، قال الغبري : القياس ما قال على ، والاستحسان ما قال عمر . قال الخبري : وهذه ساطة مليحة ، وعبرة صحيحة ، وهو كما قال ، إلا أن الاستحسان المجرد ليس بحجة فى الشرع ، فإنه وضع للشرع / بالرأى من غير دليل ، ولا يجوز الحكم به لو انفرد عن المعارض ، فكيف وهو فى مسألتنا يخالف ظاهر القرآن والسنة والقياس ! ومن العجب ذهب الشافعي إليه ههنا ، مع تخطيته الداهيين إليه فى غير هذا الموضع ، وقوله : من استحسن فقد شرع . وموافقة الكتاب والسنة أولى .

٩١/٦ و

فصل : ولو كان مكان ولد الأبوين عصبة من ولد الأب سقط ، قولاً واحداً ، ولم يورثهم أحد من أهل العلم فيما علمنا ؛ لأنهم لم يساؤوا ولد الأم فى قرابة الأم . ولو كان مكانهم أخوات من أبوين أو من أب ، فرض لهن الثلثان ، وعالت المسألة إلى عشرة ، فى قول الجميع ، إلا فى قول ابن عباس ومن تابعه ، ممن لا يرى العول ، فإنهم يردون النقص على الأخوات غير ولد الأم ، فمقتضى قوله سقوط الأخوات من ولد الأبوين ، كما لو كانوا إخوة ، وسنبين أن الصواب خلاف ذلك ، إن شاء الله تعالى .

(٨) سقط من : م .

فصل : إِذَا قِيلَ : امْرَأَةٌ خَلَفَتْ أُمًّا ، وَابْنَتِي عَمَّ أَحَدُهُمَا زَوْجٌ وَالْآخَرُ أَخٌ مِنْ أُمِّ ، وَثَلَاثَةٌ إِخْوَةٌ مُفْتَرِقِينَ ، فَقُلْ : هَذِهِ الْمُشْرَكَةُ ، لِلزَّوْجِ النِّصْفُ ، وَلِلْأُمِّ السُّدُسُ ، وَلِلْأَخَوَيْنِ مِنَ الْأُمِّ الثُّلُثُ ، وَسَقَطَ الْأَخَوَانِ مِنَ الْأَبَوَيْنِ وَالْأَبُ . وَمَنْ شَرَكَ جَعَلَ لِلْأَخِ مِنَ الْأَبَوَيْنِ التُّسْعَ ، وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَخَوَيْنِ مِنَ الْأُمِّ تِسْعًا .

١٠٠٧ - مسألة ؛ قال : (وَإِذَا كَانَ زَوْجٌ وَأُمٌّ وَإِخْوَةٌ وَأُخَوَاتٌ لِلْأُمِّ وَأُخْتٌ لِأَبٍ وَأُمٌّ وَأُخَوَاتٌ لِأَبٍ ، فَلِلزَّوْجِ النِّصْفُ ، وَلِلْأُمِّ السُّدُسُ ، وَلِلْإِخْوَةِ وَلِلْأُخَوَاتِ مِنَ الْأُمِّ الثُّلُثُ بَيْنَهُمْ بِالتَّسْوِيَةِ ، وَلِلْأُخْتِ مِنَ الْأَبِ وَالْأُمِّ النِّصْفُ ، وَلِلْأُخَوَاتِ مِنَ الْأَبِ السُّدُسُ)

أَمَّا التَّسْوِيَةُ بَيْنَ وَلَدِ الْأُمِّ ، فَلَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا ، إِلَّا رِوَايَةً شَدَّتْ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّهُ فَضَّلَ الذَّكَرَ عَلَى الْأُنْثَى ؛ لقول الله تعالى : ﴿ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ ﴾ ^(١) . وَقَالَ فِي آيَةٍ أُخْرَى : ﴿ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ ﴾ ^(٢) . وَلَنَا ، قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا / السُّدُسُ ﴾ ^(٣) . فَسَوَّى بَيْنَ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى ، وَقَوْلُهُ : ﴿ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ ﴾ ^(٤) . مِنْ غَيْرِ تَفْضِيلٍ لِبَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ ، يَفْتَضِي التَّسْوِيَةَ بَيْنَهُمْ ، كَمَا لَوْ وَصَّى لَهُمْ بِشَيْءٍ أَوْ أَقْرَّ لَهُمْ بِهِ . وَأَمَّا الْآيَةُ الْأُخْرَى ، فَالْمُرَادُ بِهَا وَلَدُ الْأَبَوَيْنِ ، وَلَدُ الْأَبِ ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ جَعَلَ لِلوَاحِدَةِ النِّصْفَ ، وَلِلْأُنثَيَيْنِ الثُّلُثَيْنِ ، وَجَعَلَ الْأَخَ يَرِثُ أُخْتَهُ الْكَلَّ ، ثُمَّ هَذَا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ فَلَا عِبْرَةَ ^(٥) بِقَوْلِ شَاذٍ ، وَتَوْرِيثُ وَلَدِ الْأُمِّ هَهُنَا الثُّلُثُ وَالْأُمُّ السُّدُسُ وَالزَّوْجُ النِّصْفُ ، تَسْمِيَةٌ لَا خِلَافَ فِيهَا أَيْضًا . وَقَدْ اجْتَمَعَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فُرُوضٌ ^(٦) يَضِيقُ الْمَالُ عَنْهَا ، فَإِنَّ النِّصْفَ لِلزَّوْجِ ، وَالنِّصْفَ لِلْأُخْتِ مِنَ الْأَبَوَيْنِ ، يَكْمُلُ الْمَالُ بِهِمَا ، وَيَزِيدُ ثُلُثُ وَلَدِ الْأُمِّ ،

(١) سورة النساء ١٢ .

(٢) سورة النساء ١٧٦ .

(٣) في الزيادة : ههنا .

(٤) في ١ : فروي ؛ تحريف .

وَسُدُسُ الْأُمِّ ، وَسُدُسُ الْأُخْتِ مِنَ الْأَبِ ، فَتَعُولُ الْمَسْأَلَةُ بِثُلُثَيْهَا ، وَأَصْلُهَا مِنْ سِتَّةِ
 أَشْهُمٍ ، فَتَعُولُ إِلَى عَشْرَةٍ ، وَتُسَمَّى أُمُّ الْفُرُوجِ ؛ لِكَثْرَةِ عَوْلِهَا ، شَبَّهُوا أَصْلَهَا بِالْأُمِّ ،
 وَعَوْلَهَا بِفُرُوجِهَا ، وَلَيْسَ فِي الْفَرَائِضِ مَسْأَلَةٌ تَعُولُ ^(٥) بِثُلُثَيْهَا سِوَى هَذِهِ وَشَبِهَا ، وَلَا بُدَّ
 فِي أُمِّ الْفُرُوجِ مِنْ زَوْجٍ وَاثْنَيْنِ فَصَاعِدًا ، مِنْ وَلَدِ الْأُمِّ ، وَأُمٍّ أَوْ جَدَّةٍ ، وَاثْنَيْنِ مِنْ وَلَدِ
 الْأَبَوَيْنِ ، أَوْ الْأَبِ ، أَوْ إِحْدَاهُمَا مِنْ وَلَدِ الْأَبَوَيْنِ ، وَالْأُخْرَى مِنْ وَلَدِ الْأَبِ ، فَمَتَى
 اجْتَمَعَ فِيهَا هَذَا ، عَالَتْ إِلَى عَشْرَةٍ ، وَمَعْنَى الْعَوْلِ أَنْ تَزْدَحِمَ فُرُوضُ لَا يَتَسَبَّحُ الْمَالُ لَهَا ،
 كَهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، فَيَدْخُلُ النِّقْصُ عَلَيْهِمْ كُلُّهُمْ ، وَيُقَسَّمُ الْمَالُ بَيْنَهُمْ عَلَى قَدْرِ فُرُوضِهِمْ ،
 كَمَا يُقَسَّمُ مَالُ الْمُفْلِسِ بَيْنَ غُرْمَائِهِ بِالْحِصَصِ ؛ لِضَيْقِ مَالِهِ عَنْ وَفَائِهِمْ ، وَمَالُ الْمَيِّتِ
 بَيْنَ أَرْبَابِ الدِّيُونِ إِذَا لَمْ « يَفْ بِهَا » ، وَالثَّلْثُ بَيْنَ أَرْبَابِ الْوَصَايَا إِذَا عَجَزَ عَنْهَا . وَهَذَا
 قَوْلُ عَامَّةِ الصَّحَابَةِ ، وَمَنْ تَبِعَهُمْ مِنَ الْعُلَمَاءِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، يُرْوَى ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ ،
 وَعَلِيٍّ ، وَالْعَبَّاسِ ، وَابْنِ مَسْعُودٍ ، وَزَيْدٍ . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ فِي أَهْلِ الْمَدِينَةِ ، وَالثَّوْرِيُّ ،
 وَأَهْلُ الْعِرَاقِ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُهُ ، وَإِسْحَاقُ ، وَتُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَسَائِرُ
 أَهْلِ الْعِلْمِ ، إِلَّا ابْنَ عَبَّاسٍ ، وَطَائِفَةٌ شَذَّتْ يَقُلُّ عَدْدُهَا . نُقِلَ ذَلِكَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ
 الْحَنْفِيَّةِ ، وَمُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ ، وَعَطَاءٍ ، وَدَاوُدَ ، فَإِنَّهُمْ قَالُوا : لَا تَعُولُ
 الْمَسَائِلُ . رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّهُ قَالَ ، فِي زَوْجٍ ، وَأُخْتٍ ، وَأُمٍّ : مَنْ شَاءَ بَاهِلَتُهُ أَنَّ
 الْمَسَائِلَ لَا تَعُولُ ، إِنَّ الَّذِي أُخْصِيَ رَمَلَ عَالِجٍ ^(٧) عَدَدًا أَعْدَلَ مِنْ أَنْ يَجْعَلَ فِي مَالٍ
 نِصْفًا ، وَنِصْفًا ، وَثُلَاثًا ، هَذَانِ نِصْفَانِ ذَهَبًا بِالْمَالِ ، فَأَيْنَ مَوْضِعُ الثَّلْثِ ؟ فَسُمِّيَتْ
 هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مَسْأَلَةَ الْمُبَاهَلَةِ لِذَلِكَ ، وَهِيَ أَوَّلُ مَسْأَلَةٍ عَائِلَةٍ حَدَّثَتْ فِي زَمَنِ عُمَرَ ،
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَجَمَعَ الصَّحَابَةُ لِلْمَشُورَةِ فِيهَا ، فَقَالَ الْعَبَّاسُ : أَرَى أَنْ تُقَسِّمَ الْمَالُ
 بَيْنَهُمْ عَلَى قَدْرِ سِهَامِهِمْ . فَأَخَذَ بِهِ عُمَرُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَاتَّبَعَهُ النَّاسُ عَلَى ذَلِكَ ،

٩٢/٦ ر

(٥) فِي النِّسْخِ : « نَقُولُ » .

(٦-٦) فِي م : « يَفْ بِهَا » .

(٧) عَالِجٌ : رَمَالٌ بَيْنَ فَيْدٍ وَالْقَرِيَّاتِ . مَعْجَمُ الْبِلْدَانِ ٣ / ٥٥١ .

حَتَّى خَالَفَهُمْ ابْنُ عَبَّاسٍ ، فَرَوَى الزُّهْرِيُّ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ ، قَالَ :
لَقِيتُ زُفْرَ بْنَ أَوْسٍ الْبَصْرِيَّ ، فَقَالَ : نَمَضِي إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ ، تَتَحَدَّثُ عَنْهُ ،
فَأَتَيْنَاهُ ، فَتَحَدَّثْنَا عَنْهُ ، فَكَانَ مِنْ حَدِيثِهِ ، أَنَّهُ قَالَ : سَبَّحَانَ الَّذِي أَحْصَى رَمْلَ عَالِجٍ
عَدَدًا ، ثُمَّ يَجْعَلُ فِي مَالٍ نِصْفًا ، وَنِصْفًا ، وَثُلَاثًا ، ذَهَبَ النِّصْفَانِ بِالْمَالِ ، فَأَيْنَ مَوْضِعُ
الثُّلُثِ ! وَإِنَّمِ اللَّهُ ، لَوْ قَدَّمُوا مِنْ قَدَمِ اللَّهِ ، وَأَخْرَوْا مِنْ آخِرِ اللَّهِ ، مَا عَالَتْ فَرِيضَةُ أَبَدًا ،
فَقَالَ زُفْرٌ : فَمَنِ الَّذِي قَدَّمَهُ اللَّهُ ، وَمَنِ الَّذِي أَخْرَهُ اللَّهُ ؟ فَقَالَ : الَّذِي أَهْبَطَهُ مِنْ فَرَضِ
إِلَى فَرَضٍ ، فَذَلِكَ الَّذِي قَدَّمَهُ اللَّهُ ^(٨) ، وَالَّذِي أَهْبَطَهُ مِنْ فَرَضٍ إِلَى مَا بَقِيَ ، فَذَلِكَ الَّذِي
أَخْرَهُ اللَّهُ . فَقَالَ زُفْرٌ : فَمَنْ أَوَّلُ مَنْ أَعَالَ الْفَرَائِضَ ؟ قَالَ : عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ .
فَقُلْتُ : أَلَا أَشَرْتُ عَلَيْهِ ؟ فَقَالَ : هَبْتُهُ ، وَكَانَ امْرَأً مَهِيئًا ^(٩) . قَوْلُهُ : مَنْ أَهْبَطَهُ مِنْ
فَرِيضَةٍ ^(١٠) إِلَى فَرِيضَةٍ ^(١١) ، فَذَلِكَ الَّذِي قَدَّمَهُ اللَّهُ . يُرِيدُ أَنَّ الزَّوْجَيْنِ وَالْأُمَّ ، لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا
فَرَضٌ ، ثُمَّ يُخْجَبُ إِلَى فَرَضٍ آخَرَ لَا يَنْقُصُ مِنْهُ ، وَأَمَّا مَنْ أَهْبَطَهُ مِنْ فَرَضٍ إِلَى مَا بَقِيَ ،
يُرِيدُ الْبَنَاتِ وَالْأَخَوَاتِ ، فَإِنَّهُنَّ يُفَرِّضُ لَهُنَّ ، فَإِذَا كَانَ مَعَهُنَّ إِخْوَتُهُنَّ ، وَرِثُوا
بِالتَّعْصِيبِ ، فَكَانَ لَهُمْ مَا بَقِيَ ، قَلٌّ أَوْ كَثْرٌ ، فَكَانَ مَذْهَبُهُ ، أَنَّ الْفَرُوضَ إِذَا ازْدَحَمَتْ
رُدَّ النِّقْصُ عَلَى الْبَنَاتِ وَالْأَخَوَاتِ . وَلَنَا ، أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ هَؤُلَاءِ لَوْ انْفَرَدَ أَخَذَ فَرَضَهُ ،
فَإِذَا ازْدَحَمُوا وَجَبَ أَنْ يَنْقَسِمُوا عَلَى قَدْرِ الْحُقُوقِ ، كَأَصْحَابِ الدُّيُونِ وَالْوَصَايَا ،
وَلِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى فَرَضَ لِلْأَخْتِ النِّصْفَ ، كَمَا فَرَضَ لِلزَّوْجِ / النِّصْفَ ، وَفَرَضَ لِلْأَخْتَيْنِ
الثُّلُثَيْنِ ، كَمَا فَرَضَ الثُّلُثَ لِلْأَخْتَيْنِ مِنَ الْأُمِّ ، فَلَا يَجُوزُ إسْقَاطُ فَرَضِ بَعْضِهِمْ ، مَعَ نَصِّ
اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ ، بِالرَّأْيِ وَالتَّحْكُمِ ، وَلَمْ يُمْكِنِ الْوَفَاءُ بِهَا ، فَوَجَبَ أَنْ يَتَسَاوَوْا فِي النِّقْصِ
عَلَى قَدْرِ الْحُقُوقِ ، كَالْوَصَايَا ، وَالْدُّيُونِ ، وَقَدْ يَلْزَمُ ابْنُ عَبَّاسٍ عَلَى قَوْلِهِ مَسْأَلَةٌ فِيهَا

(٨) سقط من : الأصل ، ١ .

(٩) أخرجه البيهقي ، في : باب العول في الفرائض ، من كتاب الفرائض . السنن الكبرى ٦ / ٢٥٣ . وسعيد بن

منصور ، في : باب في العول ، من كتاب ولاية العصبية . السنن ١ / ٤٤ .

(١٠-١١) سقط من : م .

زَوْجٍ ، وَأُمٌّ ، وَأَخَوَانِ مِنْ أُمٍّ ، فَإِنْ حَجَبَ الْأُمُّ إِلَى السُّدُسِ ، خَالَفَ مَذْهَبَهُ فِي حَجَبِ الْأُمِّ بِأَقْلٍ مِنْ ثَلَاثَةِ مِنَ الْإِخْوَةِ ، وَإِنْ نَقَصَ الْأَخَوَيْنِ مِنَ الْأُمِّ ، رَدَّ النِّقْصَ عَلَى مَنْ لَمْ يُهَيِّطْهُ اللَّهُ مِنْ فَرَضِهِ إِلَى مَا بَقِيَ ، وَإِنْ أَعَالَ الْمَسْأَلَةَ ، رَجَعَ إِلَى قَوْلِ الْجَمَاعَةِ ، وَتَرَكَ مَذْهَبَهُ ، وَلَا نَعْلَمُ الْيَوْمَ قَائِلًا بِمَذْهَبِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَلَا نَعْلَمُ خِلَافًا بَيْنَ فُقَهَاءِ الْعَصْرِ ^(١١) فِي الْقَوْلِ بِالْعَوْلِ ، بِحَمْدِ اللَّهِ وَمَنِّهِ .

فصل : حَصَلَ خِلَافُ ابْنِ عَبَّاسٍ لِلصَّحَابَةِ فِي خَمْسِ مَسَائِلَ ، اِشْتَهَرَ قَوْلُهُ فِيهَا ؛ أَحَدُهَا ، زَوْجٌ وَأَبَوَانِ . وَالثَّانِيَّةُ ، امْرَأَةٌ وَأَبَوَانِ ، لِلْأُمِّ ثُلُثُ الْبَاقِي عِنْدَهُمْ ، وَجَعَلَ هُوَ لَهَا ثُلُثَ الْمَالِ فِيهَا . وَالثَّالِثَةُ ، أَنَّهُ ^(١٢) لَا يَحْجُبُ الْأُمُّ إِلَّا بِثَلَاثَةِ مِنَ الْإِخْوَةِ . وَالرَّابِعَةُ ، لَمْ يَجْعَلِ الْأَخَوَاتِ مَعَ الْبَنَاتِ عَصَبَةً . وَالخَامِسَةُ ، أَنَّهُ ^(١٢) ^(١٣) لَمْ يُعِلَّ ^(١٣) الْمَسَائِلَ . فَهَذِهِ الْخَمْسُ صَحِّحَتِ الرَّوَايَةُ عَنْهُ فِيهَا ، وَاشْتَهَرَ عَنْهُ الْقَوْلُ بِهَا ، وَشَدَّدَتْ عَنْهُ ^(١٤) رِوَايَاتُ سِوَى هَذِهِ ، ذَكَرْنَا بَعْضَهَا فِيمَا مَضَى .

١٠٠٨ - مسألة ؛ قال : (وَإِذَا كَانَا ^(١) ابْنَيْ ^(٢) عَمٍّ ، أَحَدُهُمَا أَخٌ لِلْأُمِّ ، فَلِلْأَخِ لِلْأُمِّ السُّدُسُ ، وَمَا بَقِيَ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ)

هَذَا قَوْلُ جُمْهُورِ الْفُقَهَاءِ . يُرَوَّى عَنْ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ ، وَيُرَوَّى ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَزَيْدِ بْنِ عَبَّاسٍ . وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَمَنْ تَبِعَهُمْ . وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ : الْمَالُ لِلَّذِي هُوَ أَخٌ مِنَ أُمٍّ . وَبِهِ قَالَ شُرَيْحٌ ، وَالْحَسَنُ ، وَابْنُ سِيرِينَ ، وَعَطَاءٌ ، وَالتَّحِيصِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ؛ لِأَنَّهُمَا اسْتَوَيَا فِي قَرَابَةِ

(١١) فِي م : « الْأَمْسَار » .

(١٢) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ ، ا .

(١٣-١٢) فِي م : « لَا يُعِلُّ » .

(١٤) سَقَطَ مِنْ : ا ، م .

(١) فِي الْأَصْلِ : « كَانَ » .

(٢) فِي الْأَصْلِ ، م : « ابْنَا » .

الأب^(٣) وَفَضَّلَهُ هَذَا بِأُمِّ ، فَصَارَ كَأَخَوَيْنِ أَوْ عَمَّيْنِ ، أَحَدُهُمَا لِأَبَوَيْنِ ، وَالْآخَرُ لِأَبٍ ،
وَلِأَنَّهُ لَوْ كَانَ ابْنُ عَمٍّ لِأَبَوَيْنِ^(٤) ، وَابْنُ عَمٍّ لِأَبٍ ، كَانَ ابْنُ الْعَمِّ لِلأَبَوَيْنِ أَوَّلَى ، فَإِذَا كَانَ
قُرْبُهُ لِكُونِهِ^(٥) مِنْ وَلَدِ الْجَدَّةِ قَدَمَهُ ، فَكَوْنُهُ مِنْ وَلَدِ / الأُمِّ أَوَّلَى . وَلَنَا ، أَنَّ الْأَخُوَّةَ مِنَ
الأُمِّ يُفَرِّضُ لَهُ بِهَا ، إِذَا لَمْ يَرِثْ بِالتَّعْصِيبِ ، وَهُوَ إِذَا كَانَ مَعَ أَخٍ مِنْ أَبَوَيْنِ ، أَوْ مِنْ أَبٍ
أَوْ عَمٍّ ، وَمَا يُفَرِّضُ لَهُ بِهِ ، لَا يُرْجَحُ بِهِ ، كَمَا لَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا زَوْجًا ، وَيُفَارِقُ الْأَخَ مِنَ
الأَبَوَيْنِ وَالْعَمِّ وَابْنِ الْعَمِّ ، إِذَا كَانَا مِنْ أَبَوَيْنِ ، فَإِنَّهُ لَا يُفَرِّضُ لَهُ بِقَرَابَةِ أُمِّهِ شَيْءٌ ، فَرَجَحَ
بِهِ ، وَلَا يَجْتَمِعُ فِي إِحْدَى الْقَرَابَتَيْنِ تَرْجِيحٌ وَفَرَضٌ .

فصل : فَإِنْ كَانَ مَعَهُمَا أَخٌ لِأَبٍ ، فَلِلْأَخِ^(٦) مِنَ الأُمِّ السُّدُسُ ، وَالباقى لِلْأَخِ^(٧) مِنَ
الأَبِ . وَإِنْ كَانَ مَعَهُمَا أَخٌ^(٨) مِنْ أَبَوَيْنِ فَكَذَلِكَ ، وَإِنْ كَانَ ابْنُ عَمٍّ لِأَبَوَيْنِ ، وَابْنُ عَمٍّ
هُوَ أَخٌ لِأُمٍّ^(٩) ، فَعَلَى قَوْلِ الْجُمْهُورِ ، لِلْأَخِ السُّدُسُ ، وَالباقى لِلْآخِرِ . وَعَلَى قَوْلِ ابْنِ
مَسْعُودٍ ، الْمَالُ كُلُّهُ لِابْنِ الْعَمِّ الَّذِي هُوَ أَخٌ لِأُمٍّ .

فصل : فَإِنْ كَانَ ابْنًا عَمٍّ ، أَحَدُهُمَا أَخٌ مِنْ أُمٍّ ، وَبِنْتُ أَوْ بِنْتُ ابْنٍ ، فَلِلْبِنْتِ أَوْ بِنْتِ
الابْنِ النِّصْفُ ، وَالباقى بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ ، وَسَقَطَتِ الْإِخْوَةُ مِنَ الأُمِّ بِالْبِنْتِ . وَلَوْ كَانَ
الَّذِي لَيْسَ بِأَخٍ ابْنُ عَمٍّ مِنْ أَبَوَيْنِ ، أَخَذَ الْبَاقَى كُلَّهُ كَذَلِكَ . وَعَلَى قَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ^(١٠)
الْبَاقَى لِلْأَخِ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ ، بِدَلِيلِ أَنَّ الْأَخَ مِنَ الْأَبَوَيْنِ يَتَقَدَّمُ عَلَى الْأَخِ مِنَ الْأَبِ ، بِقَرَابَةِ
الأُمِّ ، فَإِنْ كَانَ فِي الْقَرِيبَةِ بِنْتُ تَحْجُبُ قَرَابَةَ الأُمِّ . وَحُكِيَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، أَنَّ

(٣) فِي م : : لِأَبٍ .

(٤) فِي م : : أَخَوَيْنِ .

(٥) فِي الْأَصْلِ ، أ : : يَكُونُهُ .

(٦) فِي م : : فَلِلْأَبِ .

(٧) فِي م : : لِلْأَبِ .

(٨) فِي م : : أَبٍ .

(٩) فِي م : : الأُمِّ .

(١٠) فِي م زِيَادَةٌ : : الَّذِي .

الباقي لابن العم الذي ليس بأخ ، وإن كان من أب ؛ لأنه يرث بالقرابتين ميراثاً واحداً ، فإذا كان في الفريضة من يحجب إحداهما ، سقط ميراثه . كما لو استغرقت الفروض المال ، سقط الأخ من الأبوين ، ولم يرث بقراءة الأم ، بدليل مسألة المشتركة . ولنا ، على ابن مسعود ، أن البنت تسقط الميراث بقراءة الأم ، فيبقى ^(١١) التعصيب منفرداً ، فيرث به ، وفارق ولد الأبوين ؛ فإن قرابة الأم لم ^(١٢) يرجح بها ، ولا يفرض لها ، فلا يؤثر فيها ما يحجبها . وفي مسألتنا يفرض له بها ، فإذا كان في الفريضة من يحجبها ، سقطت ، ولأنه لو كان مع ابن العم الذي هو أخ ، أخ ^(١٣) من أب ، / وبنت ، لحجبت البنت قرابة الأم ^(١٤) ، ولم ترث بها شيئاً ، فكان للبنت النصف ، والباقي للأخ من الأب ، ولولا البنت لورث لكونه أحاً من أم السدس ، فإذا حجبت البنت مع الأخ من الأب ، وجب أن تحجبه في كل حال ، لأن الحجب بها لا بالأخ من الأب وما ذكره سعيد بن جبير ينتقض بالأخ من الأبوين ، مع البنت ، وبابن العم إذا كان زوجاً ومعه من يحجب بنى العم . ولا نسلم أنه يرث ميراثاً واحداً ، بل يرث بقرايته ميراثين ، كشخصين ، فصار كابن العم الذي هو زوج ، وفارق الأخ من الأبوين ، فإنه لا يرث إلا ميراثاً واحداً ، فإن قرابة الأم لا ترث بها مفردة .

ظ ٩٣/٦

فصل : فحصل خلاف ابن مسعود في مسائل ست ، هذه إحداهن ، والثانية ، في بنت وبنت ابن وابن ابن ، الباقي عنده للابن دون أخواته . الثالثة ، في أخوات ^(١٥) لإبوين وأخ ^(١٥) وأخوات لأب ، الباقي عنده للأخ دون أخواته . الرابعة ، بنت وابن ابن وبنت ابن ، عنده لبنات الابن الأضر بهن من السدس أو المقاسمة . الخامسة ، أخت

(١١) في م : « فبقى » .

(١٢) في الأصل ، م : « ثم » .

(١٣) سقط من : الأصل . وهو اسم كان .

(١٤) في م : « أخ م » خطأ .

(١٥-١٥) في م : « الأبوين » .

لأَبَوَيْنِ وَأَخٍ وَأَخَوَاتٍ لِأَبٍ ، لِلأَخَوَاتِ عِنْدَهُ الأَصْرُ بِهِنَّ مِنْ ذَلِكَ . السادسة ، كَانَ يَحْجُبُ الزَّوْجَيْنِ وَالْأُمَّ بِالْكَفَّارِ وَالْعَبِيدِ وَالْقَاتِلِينَ ، وَلَا يُورَثُهُمْ .

فصل : ابنُ ابنِ عَمٍّ هُوَ أَخٌ لِأُمٍّ ، وابنُ ابنِ عَمٍّ آخَرُ ، لِلأَخِ السُّدُسُ ، والْباقِ بَيْنَهُمَا . وَعِنْدَ ابنِ مَسْعُودٍ ، الْكُلُّ لِلأَخِ ، وَسَقَطَ الْآخَرُ ، فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا ابْنَ أَخٍ لِأُمٍّ ، فَلَا شَيْءَ لَهُ بِقَرَابَةِ الأَخَوَةِ ؛ لِأَنَّ ابْنَ الأَخِ لِلأُمِّ مِنْ ذَوِي الأَرْحَامِ ، وَإِنْ كَانَ عَمَّانَ ؛ أَحَدُهُمَا خَالَ لِأُمٍّ ، لَمْ يُرْجَعْ بِخَوَلَتَيْهِ . وَقِيلَ عَلَى قِيَاسِ قَوْلِ ابنِ مَسْعُودٍ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا يُرْجَعُ بِهَا . وَالثَّانِي ، يُرْجَعُ بِهَا عَلَى الْعَمِّ الَّذِي هُوَ مِنْ أَبِي ، فَيَأْخُذُ الْمَالَ ؛ لِأَنَّهُ ابْنُ الْجَدِّ وَالْجَدَّةِ ، وَالْآخَرُ ابْنُ الْجَدِّ لَا غَيْرُ . وَإِنْ كَانَ الْعَمُّ الْآخَرُ مِنْ أَبَوَيْنِ ، فَالْمَالُ بَيْنَهُمَا ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يُذَلِّي بِجَدَّةٍ / ، وَهُمَا ابْنَا الْجَدِّ . وَهَكَذَا الْقَوْلُ فِي ابْنَيْ عَمٍّ أَحَدُهُمَا خَالَ . أَوْ ابْنَيْ ابْنَيْ عَمٍّ ، أَحَدُهُمَا خَالَ . فَأَمَّا عَلَى قَوْلِ عَامَّةِ الصَّحَابَةِ ، فَلَا أَثَرَ لِهَذَا عِنْدَهُمْ .

٩٤/٦ و

فصل : ابْنَا عَمٍّ أَحَدُهُمَا زَوْجٌ . فَلِلزَّوْجِ النِّصْفُ ، والْباقِ بَيْنَهُمَا نِصْفَانِ عِنْدَ الْجَمِيعِ . فَإِنْ كَانَ الْآخَرُ أَخًا مِنْ أُمٍّ ، فَلِلزَّوْجِ النِّصْفُ ، وَلِلأَخِ السُّدُسُ ، والْباقِ بَيْنَهُمَا ، أَصْلُهُمَا مِنْ سِتَّةٍ ، لِلزَّوْجِ أَرْبَعَةٌ ، ^(١٦) وَلِلأَخِ لِلأُمِّ ^(١٦) اثْنَانِ ، وَتُرْجَعُ بِالِاخْتِصَارِ إِلَى ثَلَاثَةٍ . وَعِنْدَ ابنِ مَسْعُودٍ ، الْباقِ لِلأَخِ ، فَتَكُونُ مِنْ اثْنَيْنِ ، لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا سَهْمٌ . ثَلَاثَةُ بَنِي عَمٍّ ، أَحَدُهُمْ زَوْجٌ ، وَالْآخَرُ أَخٌ مِنْ أُمٍّ ، فَلِلزَّوْجِ النِّصْفُ ، وَلِلأَخِ السُّدُسُ ، والْباقِ بَيْنَهُمَا عَلَى ثَلَاثَةٍ ، أَصْلُهُمَا مِنْ سِتَّةٍ ، يُضْرَبُ فِيهَا الثَّلَاثَةُ ، تَكُنُ ^(١٧) ثَمَانِيَةَ عَشَرَ ، لِلزَّوْجِ النِّصْفُ تِسْعَةٌ ، وَلِلأَخِ ثَلَاثَةٌ يَبْقَى سِتَّةُ أَسْهُمٍ ^(١٨) ، عَلَى ثَلَاثَةٍ فَيَحْصُلُ لِلزَّوْجِ أَحَدُ عَشَرَ ، وَهِيَ النِّصْفُ وَالتُّسْعُ ، وَلِلأَخِ خَمْسَةٌ ، وَهِيَ السُّدُسُ وَالتُّسْعُ ، وَلِلثَّالِثِ التُّسْعُ ، سَهْمَانِ ، فَإِنْ كَانَ الزَّوْجُ ابْنَ عَمٍّ لِأَبَوَيْنِ ، فَالْباقِ كُلُّهُ لَهُ ، وَإِنْ كَانَ هُوَ وَالثَّلَاثُ

(١٦ - ١٦) فِي النِّسْخِ : « وَالْأُمُّ » .

(١٧) أَيْ : فَإِنْ تَضْرَبُ تَكُنُ .

(١٨) فِي الْأَصْلِ ، م ، : « بَيْنَهُمْ » .

من أبوين ، فالثلث الباقي بينهما ، وتصح من ستة ، للزوج الثلثان ، ولكل واحد من الآخرين سدس . وابن مسعود في جميع ذلك يجعل الباقي بعد فرض الزوج للذي هو أخ من أم .

فصل : أخوان من أم ، أحدهما ابن عم . فالثلث بينهما ، والباقي لابن العم . وتصح من ستة ، لابن العم خمسة ، وللآخر سهم . ولا خلاف في هذه المسألة ، فإن كانوا ثلاثة إخوة ، أحدهم ابن عم ، فالثلث بينهم على ثلاثة ، والباقي لابن العم ، وتصح من تسعة . وإن كان اثنان منهم ابني عم ، فالباقي بعد الثلث بينهما ، وتصح من تسعة .

فصل : ثلاثة إخوة لأم ، أحدهم ابن عم ، وثلاثة بنى عم ، أحدهم أخ لأم ، فاضمم واحدا من كل عدد إلى العدد الآخر ، يصير معك أربعة بنى عم ، وأربعة إخوة ، فهم ستة في العدد ، وفي الأحوال ثمانية ، ثم اجعل الثلث للإخوة على أربعة ، والثلثين / على بنى العم على أربعة ، فتصح من اثني عشر ، لكل أخ مفرد سهم ، ولكل ابن عم مفرد سهمان ، ولكل ابن عم هو أخ ثلاثة ، فيحصل لهما النصف ، وللأربعة الباقي النصف . وعلى قول عبد الله ، للإخوة الثلث ، والباقي لابني العم اللذين هما أخوان^(١٩) . والله أعلم .

٩٤/٦ ظ

(١٩) في الأصل ، م : و أخوات .

باب أصول سِيَاهِ الْفَرَائِضِ الَّتِي تُعُولُ

مَعْنَى أَصُولِ الْمَسَائِلِ الْمَخَارِجُ الَّتِي تَخْرُجُ مِنْهَا فُرُوضُهَا ، وَأَصُولُ الْمَسَائِلِ كُلُّهَا سَبْعَةٌ ؛ لِأَنَّ الْفُرُوضَ الْمَحْدُودَةَ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى سِتَّةٌ ؛ النِّصْفُ ، والرُّبْعُ ، والثُّمْنُ ، والثُّلُثَانِ ، والثُّلُثُ ، والسُّدُسُ . وَمَخَارِجُ هَذِهِ الْفُرُوضِ مُفْرَدَةٌ خَمْسَةٌ ؛ لِأَنَّ الثُّلُثَ وَالثُّلُثَيْنِ مَخْرَجُهُمَا وَاحِدٌ ، والنِّصْفُ مِنْ اثْنَيْنِ ، وَالثُّلُثُ وَالثُّلُثَانِ مِنْ ثَلَاثَةٍ ، والرُّبْعُ مِنْ أَرْبَعَةٍ ، وَالسُّدُسُ مِنْ سِتَّةٍ ، وَالثُّمْنُ مِنْ ثَمَانِيَةٍ ، وَالرُّبْعُ مَعَ السُّدُسِ أَوْ الثُّلُثِ أَوْ الثُّلُثَيْنِ مِنْ اثْنَتَيْ عَشَرَ ، وَالثُّمْنُ مَعَ السُّدُسِ أَوْ الثُّلُثَيْنِ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَعَشْرِينَ ، فَصَارَتْ سَبْعَةٌ . وَهَذِهِ الْفُرُوضُ نَوَعَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، النِّصْفُ وَنِصْفُهُ وَنِصْفُ نِصْفِهِ . وَالثَّانِي ، الثُّلُثَانِ وَنِصْفُهُمَا وَنِصْفُ نِصْفِهِمَا . وَكُلُّ مَسْأَلَةٍ فِيهَا فَرَضٌ مُفْرَدٌ فَأَصْلُهَا مِنْ مَخْرَجِهِ ، وَإِنْ كَانَ فِيهَا فَرَضَانِ يُؤْخَذُ أَحَدُهُمَا مِنْ مَخْرَجٍ الْآخَرِ فَأَصْلُهَا مِنْ مَخْرَجِ أَقْلِهِمَا ، وَإِنْ كَانَ فِيهَا فَرَضَانِ مِنْ تَوْعَيْنٍ لَا يُؤْخَذُ أَحَدُهُمَا مِنْ مَخْرَجِ الْآخَرِ ، فَاضْرِبْ أَحَدَ الْمَخْرَجَيْنِ فِي الْآخَرِ ، أَوْفَقَهُ ، فَمَا بَلَغَ فَهُوَ أَصْلُ الْمَسْأَلَةِ ، وَفِيهَا يَكُونُ الْعَوْلُ ؛ لِأَنَّ الْعَوْلَ إِنَّمَا يَكُونُ فِي مَسْأَلَةٍ تَزْدَجِمُ فِيهَا الْفُرُوضُ ، وَلَا يَتَسِعُ الْمَالُ لَهَا ، فَكُلُّ مَسْأَلَةٍ فِيهَا نِصْفٌ وَفَرَضٌ مِنَ التَّنَوُّعِ الْآخَرِ فَأَصْلُهَا مِنْ سِتَّةٍ ؛ لِأَنَّ مَخْرَجَ النِّصْفِ اثْنَانِ ، وَمَخْرَجَ الثُّلُثِ وَالثُّلُثَيْنِ ثَلَاثَةٌ ، فَتَضْرِبُ اثْنَيْنِ فِي ثَلَاثَةٍ ، تَكُنُ ^(١) سِتَّةً ، وَهَكَذَا سَائِرُهَا .

وَالْمَسَائِلُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرِبٍ ؛ عَادِلَةٌ ، وَعَائِلَةٌ ، وَرَدٌّ . فَالْعَادِلَةُ ، الَّتِي يَسْتَوِي مَالُهَا وَفُرُوضُهَا . وَالْعَائِلَةُ الَّتِي تَزِيدُ فُرُوضُهَا عَنْ مَالِهَا . وَالرَّدُّ الَّتِي يَفْضَلُ مَالُهَا عَنْ فُرُوضِهَا . وَلَا عَصَبَةَ فِيهَا . / وَسَنَذَكُرُ أَمْثَلَهُ هَذِهِ الْأَضْرِبِ فِي هَذَا الْبَابِ ، بِعَوْنِ اللَّهِ .

(١) أى : فإن تضرب تكن .

١٠٠٩ - مسألة ؛ قال : (وَمَا فِيهِ نِصْفٌ وَسُدُسٌ ، أَوْ نِصْفٌ وَثُلُثٌ ، أَوْ نِصْفٌ وَثُلُثَانٍ ، فَأَصْلُهَا مِنْ سِتَّةٍ ، وَتُعُولُ إِلَى سَبْعَةٍ وَإِلَى ثَمَانِيَةٍ وَإِلَى تِسْعَةٍ وَإِلَى عَشْرَةٍ ، وَلَا تُعُولُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ)

أَمَّا إِذَا كَانَ نِصْفٌ وَسُدُسٌ . فَإِنَّ مَخْرَجَ النِّصْفِ اثْنَانِ ، وَيُوجَدُ ذَلِكَ فِي مَخْرَجِ السُّدُسِ وَهُوَ السِّتَّةُ ، فَكَانَ أَصْلُهُمَا جَمِيعًا سِتَّةً ، وَهَكَذَا لَوْ كَانَ سُدُسٌ وَثُلُثٌ أَوْ ثُلُثَانٍ ، فَأَصْلُهُمَا مِنْ مَخْرَجِ السُّدُسِ ، لَا يَزِيدُ عَلَيْهِ . وَإِنْ اجْتَمَعَ النِّصْفُ وَالثُّلُثَانِ أَوْ الثُّلُثُ ، فَإِنَّ مَخْرَجَ النِّصْفِ اثْنَانِ ، وَمَخْرَجَ الثُّلُثِ وَالثُّلُثَيْنِ ثَلَاثَةٌ ، وَلَا وَفَقَ بَيْنَهُمَا ، فَاضْرِبْ أَحَدَ الْمَخْرَجَيْنِ فِي الْآخَرِ ، تَكُنْ سِتَّةً ، وَيَصِيرُ كُلُّ كَسْرٍ بَعْدَ مَخْرَجِ الْآخَرِ وَيَدْخُلُ الْعَوْلُ هَذَا الْأَصْلَ ، لَا زِدْحَامَ الْفُرُوحِ فِيهِ ، وَهُوَ أَكْثَرُهَا عَوْلًا . وَالْعَوْلُ زِيَادَةُ فِي السَّهَامِ ، وَنَقْصَانٌ فِي أَنْصِبَاءِ الْوَرَثَةِ ، وَأَمِثْلَةُ ذَلِكَ ؛ زَوْجٌ وَأُمٌّ وَأَخٌ مِنْ أُمٍّ ، أَصْلُهَا مِنْ سِتَّةٍ ، وَمِنْهَا تَصِيحُ ، زَوْجٌ وَأُمٌّ وَأَخْوَانٍ مِنْ أُمٍّ ، بِنْتُ وَأُمٌّ وَعَمٌّ ، أَوْ عَصَبَةٌ ثَلَاثُ أَخَوَاتٍ مُفْتَرَقَاتٍ وَأَخٌ مِنْ أُمٍّ أَوْ أُمٌّ أَوْ جَدَّةٌ ، أَبَوَانِ وَبَنَتَانِ وَبِنْتُ وَأَبَوَانِ ، بِنْتُ وَبِنْتُ ابْنٍ وَأَبَوَانِ أَوْ جَدٌّ وَجَدَّةٌ ، الْعَوْلُ زَوْجٌ وَأَخْتَانِ مِنْ أَبَوَيْنِ أَوْ مِنْ أَبِي أَوْ إِحْدَاهُمَا مِنْ أَبَوَيْنِ وَالْآخَرَى مِنْ أَبِي أَوْ أُمٍّ ، أَوْ أُخْتُ مِنْ أَبِي وَأُخْتُ^(١) مِنْ أُمٍّ ، أَصْلُهَا مِنْ سِتَّةٍ وَتُعُولُ إِلَى سَبْعَةٍ ، زَوْجٌ وَأُخْتُ ، وَجَدَّةٌ أَوْ أَخٌ لِأُمٍّ ، سِتُّ أَخَوَاتٍ مُفْتَرَقَاتٍ وَأُمٌّ . أُخْتُ لِأَبٍ وَأُمٌّ ، وَأُخْتُ لِأَبٍ ، وَأُمٌّ ، وَأَخْوَانٍ لِأُمٍّ . عَوْلُ ثَمَانِيَةٍ : زَوْجٌ وَأُخْتُ وَأُمٌّ ، لِلزَّوْجِ النِّصْفُ وَلِلأُخْتِ النِّصْفُ وَلِلأُمِّ الثُّلُثُ سَهْمَانِ ، تُعُولُ إِلَى ثَمَانِيَةٍ ، وَهِيَ مَسْأَلَةُ الْمُبَاهَلَةِ . فَإِنْ كَانَ مَعَهُمْ أُخْتُ أُخْرَى / مِنْ أَى جِهَةٍ كَانَتْ ، أَوْ أَخٌ مِنْ أُمٍّ فَهِيَ مِنْ ثَمَانِيَةٍ أَيْضًا . عَوْلُ تِسْعَةٍ : زَوْجٌ وَسِتُّ أَخَوَاتٍ مُفْتَرَقَاتٍ ، تُعُولُ إِلَى تِسْعَةٍ ، وَتُسَمَّى الْغُرَاءَ ، زَوْجٌ وَأُمٌّ وَثَلَاثُ أَخَوَاتٍ مُفْتَرَقَاتٍ^(٢) . كَذَلِكَ . عَوْلُ عَشْرَةٍ : زَوْجٌ وَأُمٌّ وَسِتُّ أَخَوَاتٍ مُفْتَرَقَاتٍ^(٣) تُعُولُ إِلَى عَشْرَةٍ ، وَتُسَمَّى أُمَّ الْفُرُوحِ ، لِكثَرَةِ عَوْلِهَا ، لِأَنَّهَا عَالَتْ بِثُلُثَيْهَا ، فَشَبَّهُوا الْأَصْلَ بِالْأُمِّ ، وَالْعَوْلُ بِالْفُرُوحِ . وَيُرْوَى أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى شُرَيْحٍ ، فَقَالَ : إِنَّ أَمْرًا

ظ ٩٥/٦

(١) في م : أَوْ أُخْتُ .

(٢-٢) سقط من : م . وفي النسخ : زَوْجٌ وَأُمٌّ .

مَائَتْ ، ولم تترك ولداً ، فكم لي من ميراثها ؟ قال : لك النصف ، فمن خلقت ؟ قال : خلقت أمها وأختيها من أبيها وأختيها من أمها وأنا . قال : لك ثلاثة أسهم من عشرة . فخرج الرجل فقال : ألا تعجبون من قاضيكم ؟ قال : إني النصف . فوالله ما أعطاني نصفاً ولا ثلثاً . فقال له شريح : ألا^(٣) إنك ترائي قاضياً ظالماً ، وأنا أراك رجلاً فاجراً ، تكتم القصة وتذيع الفاحشة . ومتى عالت المسألة إلى تسعة أو إلى عشرة ، لم يكن الميث إلا^(٤) امرأة ؛ لأنها لا بد فيها من زوج ، ولا يمكن أن تعمل المسألة إلى أكثر من هذا ، ولا يمكن أن يجمع فروض أكثر من هذا . وطريق العمل في العول ، أن تأخذ الفروض من أصل المسألة ، وتضم بعضها إلى بعض ، فما بلغت السهام فإليه ينتهي ، فنقول في زوج وأم وست أخوات مفترقات : للزوج النصف ثلاثة ، وللأم السدس سهم ، وللأختين الثلثان أربعة وللأختين من الأم الثلث سهمان ، صارت عشرة .

١٠١٠ - مسألة ؛ قال : (وما فيه ربع وسدس ، أو ربع وثلث ، أو ربع وثلثان ، فأصلها من اثني عشر ، وتعمل إلى ثلاثة عشر ، وإلى خمسة عشر ، وإلى سبعة عشر ، ولا تعمل إلى أكثر من ذلك)

إنما كان أصلها من اثني عشر ؛ لأن مخرج الربع أربعة ، ومخرج الثلث ثلاثة ، ولا وفق بينهما ، فإذا ضربت أحدهما في الآخر ، كان اثني عشر ، فإن كان مع الربع سدس فبين الستة والأربعة موافقة ، فإذا ضربت / وفق أحدهما في الآخر صار اثني عشر ، ولا بد في هذا الأصل من أحد الزوجين ، لأنه لا بد فيها من ربع ، ولا يكون فرضاً لغيرهما . وأمثلة ذلك ؛ زوج وأبوان وخمسة بنين ، للزوج الربع ثلاثة وللأبوين^(١) السدسان ، يبقى خمسة لكل ابن سهم . زوج وابنتان وأخت أو عصبية . امرأة وأختان للأبوين أو

٩٦/٦ و

(٣) سقط من : ١ .

(٤) سقط من : م . وفي : لا .

(١) ف : م : ثلاثون ، خطأ .

لِأَبٍ أَوْ أُخْتَانِ لِأُمٍّ وَعَصَبَةٍ . امْرَأَةً وَأَخْوَانَ لِأُمٍّ وَسَبْعَةَ إِخْوَةٍ لِأَبٍ . الْعَوَّلُ زَوْجٌ وَابْنَتَانِ
وَأُمٌّ ، تَعَوَّلُ إِلَى ثَلَاثَةِ عَشَرَ . امْرَأَةً وَثَلَاثَ أَخَوَاتٍ مُفْتَرِقَاتٍ . زَوْجٌ وَأَبَوَانِ وَابْنَتَانِ . تَعَوَّلُ إِلَى
خَمْسَةِ عَشَرَ . امْرَأَةً وَأُخْتَانِ مِنْ أَبِي وَأُخْتَانِ مِنْ أُمٍّ . امْرَأَةً وَأُمٍّ وَسِتُّ أَخَوَاتٍ مُفْتَرِقَاتٍ .
تَعَوَّلُ إِلَى سَبْعَةِ عَشَرَ . ثَلَاثُ نِسْوَةٍ وَجَدَّتَانِ وَأَرْبَعُ أَخَوَاتٍ لِأُمٍّ وَثَمَانِ لِأَبٍ . تَعَوَّلُ إِلَى سَبْعَةِ
عَشَرَ ، وَيَصِحُّ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ سَهْمٌ ، وَتُسَمَّى أُمُّ الْأَرَامِلِ ، وَيُعَانَى ^(٢) بِهَا ، فَيَقَالُ :
سَبْعَ عَشْرَةَ امْرَأَةً مِنْ جِهَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ ، اقْتَسَمْنَ مَالَ مَيِّتٍ بِالسُّوِيَّةِ لِكُلِّ امْرَأَةٍ سَهْمٌ .
وهي هذه ، وَلَا يَعَوَّلُ هَذَا الْأَصْلُ إِلَى أَكْثَرٍ مِنْ هَذَا ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُكْمَلَ هَذَا الْأَصْلُ
بِفُرُوضٍ مِنْ غَيْرِ عَصَبَةٍ وَلَا عَوَّلٍ ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ تَعَوَّلَ إِلَّا عَلَى الْأَفْرَادِ ؛ لِأَنَّ فِيهَا فُرُضًا يُبَيِّنُ
سَائِرَ فُرُوضِهَا ، وَهُوَ الرَّبْعُ ، فَإِنَّهُ ثَلَاثَةٌ وَهِيَ فَرْدٌ ، وَسَائِرُ فُرُوضِهَا يَكُونُ زَوْجًا ، فَالْسُّدُسُ
اِثْنَانِ ، وَالثَّلَاثُ أَرْبَعَةٌ ، وَالثَّلَاثَانِ ثَمَانِيَّةٌ ، وَالنِّصْفُ سِتَّةٌ . وَتَمَّتْ عَالَتْ إِلَى سَبْعَةِ عَشَرَ ، لَمْ
يَكُنِ الْمَيِّتُ فِيهَا إِلَّا رَجُلًا .

١٠١١ - مسألة : قال : (وَمَا كَانَ فِيهِ ثُمْنٌ وَسُدُسٌ ، أَوْ ثُمْنٌ وَسُدَسَانِ ، أَوْ
ثُمْنٌ وَثَلَاثَانِ ، فَأَصْلُهَا مِنْ أَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ ، وَتَعَوَّلُ إِلَى سَبْعَةِ وَعِشْرِينَ ، وَلَا تَعَوَّلُ إِلَى
أَكْثَرٍ مِنْ ذَلِكَ)

إِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّكَ تَضْرِبُ مَخْرَجَ الثُّمْنِ فِي مَخْرَجِ الثَّلَاثِينَ ، أَوْ فِي وَفْقِ
مَخْرَجِ السُّدُسِ ، فَيَكُونُ أَرْبَعَةٌ وَعِشْرِينَ ، وَلَمْ نَقُلْ : وَثَلَاثٌ ؛ لِأَنَّ الثَّلَاثَ لَا يَجْتَمِعُ
مَعَ الثُّمْنِ ، فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا لِلزَّوْجَةِ مَعَ الْوَلَدِ ، وَلَا يَكُونُ الثَّلَاثُ / فِي مَسْأَلَةٍ فِيهَا وَلَدٌ ؛
لأنَّه ^(١) لَا يَكُونُ إِلَّا لِوَلَدِ الْأُمِّ ، وَالْوَلَدُ يُسْقِطُهُمْ ، أَوْ لِلْأُمِّ ^(٢) بِشَرْطِ عَدَمِ الْوَلَدِ .
وَمَسَائِلُ ذَلِكَ : امْرَأَةٌ وَأَبَوَانِ وَابْنٌ ^(٣) (أَوْ ابْنَانِ ^(٣)) ، أَوْ بَنُونَ وَبَنَاتٌ . امْرَأَةٌ وَابْنَتَانِ وَأُمٌّ
وَعَصَبَةٌ . ثَلَاثُ نِسْوَةٍ وَأَرْبَعُ جَدَّاتٍ وَسِتُّ عَشْرَةَ بَنَاتًا وَأُخْتُ . امْرَأَةٌ وَبَنْتُ ابْنٍ وَجَدَّةٌ ،

٩٦/٦ ط

(٢) المعاياة : نوع من الإلغاز ، يظهر به عيُّ المرء .

(١) في ١ : « فإنه » .

(٢) في م : « لأم » .

(٣-٣) سقط من : الأصل ، ١ .

وَعَصَبَةٌ . الْعَوْلُ : امْرَأَةٌ وَأَبَوَانِ وَابْنَتَانِ . تَعُولُ إِلَى سَبْعَةٍ وَعِشْرِينَ ، وَتُسَمَّى الْبَخِيلَةَ ؛
لأنَّهَا أَقَلُّ الْأَصُولِ عَوْلًا ، لَمْ تَعُلْ إِلَّا بِثُمْنِهَا ، وَتُسَمَّى الْمُنْبَرِيَّةَ ، لِأَنَّ عَلِيًّا ، رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ ، سُئِلَ عَنْهَا عَلَى الْمُنْبَرِ ، فَقَالَ : صَارَ ثُمْنُهَا تُسْعًا . وَمَضَى فِي خُطْبَتِهِ . يَعْنِي أَنَّ
الْمَرْأَةَ كَانَ لَهَا الثُّمْنُ ، ثَلَاثَةٌ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ ، صَارَ لَهَا بِالْعَوْلِ ثَلَاثَةٌ مِنْ سَبْعَةٍ
وَعِشْرِينَ ، وَهِيَ التُّسْعُ . وَلَا يَكُونُ الْمَيْتُ فِي هَذَا الْأَصْلِ إِلَّا رَجُلًا ؛ لِأَنَّ فِيهَا ثُمْنًا ، وَلَا
يَكُونُ إِلَّا لِلْمَرْأَةِ مَعَ الْوَلَدِ ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَعُولَ هَذَا الْأَصْلُ إِلَى أَكْثَرِ مِنْ هَذَا ، إِلَّا عَلَى
قَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ ، فَإِنَّهُ يَحْجُبُ الزَّوْجَيْنِ وَالْأُمَّ بِالْوَلَدِ الْكَافِرِ ، وَالْقَاتِلِ ، وَالرَّقِيقِ ،
وَلَا يُورَثُهُ . فَعَلَى قَوْلِهِ ، إِذَا كَانَتْ امْرَأَةٌ وَأُمٌّ ، وَسِتُّ أَخَوَاتٍ مُفْتَرَقَاتٍ وَوَلَدٌ كَافِرٌ ،
فَلِلْأَخَوَاتِ الثُّلُثُ ، وَالثُّلُثَانِ أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ ، وَلِلْأُمِّ وَالْمَرْأَةِ السُّدُسُ ، وَالثُّمْنُ
سَبْعَةٌ ، فَتَعُولُ إِلَى أَحَدٍ وَثَلَاثِينَ .

فُصُولٌ فِي تَصْحِيحِ الْمَسَائِلِ

وَإِذَا لَمْ تَنْقَسِمِ سِيَهَامُ فَرِيقٍ مِنَ الْوَرَثَةِ عَلَيْهِمْ قِسْمَةً صَحِيحَةً ، فَاضْرِبْ عَدَدَهُمْ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ^(١) وَعَوِّلْهَا إِنْ كَانَتْ عَائِلَةً ، إِلَّا أَنْ يُوَافَقَ عَدَدُهُمْ سِيَهَامَهُمْ بِنَصْفٍ ، أَوْ ثُلْثٍ ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَجْزَاءِ ، فَيُجْزِئُكَ ضَرْبُ وَفَقِ عَدَدِهِمْ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ وَعَوِّلْهَا إِنْ كَانَتْ عَائِلَةً ، فَمَا بَلَغَ فَمِنْهُ تَصَحُّحٌ ، فَإِذَا أَرَدْتَ الْقِسْمَةَ فَكُلُّ مَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنْ أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ مَضْرُوبٌ فِي الْعَدَدِ الَّذِي ضَرَبْتَهُ فِي الْمَسْأَلَةِ ، وَهُوَ الَّذِي يُسَمَّى جُزْءَ السَّهْمِ ، فَمَا بَلَغَ فَهُوَ لَهُ إِنْ كَانَ وَاحِدًا ، وَإِنْ كَانُوا جَمَاعَةً قَسَّمْتَهُ عَلَيْهِمْ . وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : إِذَا كَانَ الْكَسْرُ عَلَى / فَرِيقٍ وَاحِدٍ فَلِوَاحِدِهِمْ بَعْدَ التَّصْحِيحِ مِثْلُ مَا كَانَ لِجَمَاعَتِهِمْ قَبْلَ التَّصْحِيحِ ، أَوْ وَفَقَهُ إِنْ كَانَ وَافَقَ ، مِثَالُ ذَلِكَ ، زَوْجٌ ، وَأُمٌّ ، وَثَلَاثَةُ إِخْوَةٍ ، أَصْلُهَا مِنْ سِتَّةٍ ، لِلزَّوْجِ النِّصْفُ ثَلَاثَةٌ ، وَلِلْأُمِّ السُّدُسُ سَهْمٌ ، يَبْقَى^(٢) لِلْإِخْوَةِ سَهْمَانِ ، لَا تَنْقَسِمُ عَلَيْهِمْ ، وَلَا تُوَافِقُهُمْ ، فَاضْرِبْ عَدَدَهُمْ ، وَهُوَ ثَلَاثَةٌ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ ، تَكُنْ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ سَهْمًا ؛ لِلزَّوْجِ ثَلَاثَةٌ فِي ثَلَاثَةِ تِسْعَةٍ ، وَلِلْأُمِّ سَهْمٌ فِي ثَلَاثَةِ ثَلَاثَةٍ ، وَلِلْإِخْوَةِ سَهْمَانِ فِي ثَلَاثَةِ تَكُنْ سِتَّةً ، لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ سَهْمَانِ . وَلَوْ كَانَ الْإِخْوَةُ سِتَّةً ، وَافَقَتْهُمْ سِيَهَامُهُمْ بِالنِّصْفِ ، فَتَرُدُّهُمْ^(٣) إِلَى نِصْفِهِمْ ثَلَاثَةً^(٤) ، وَتَعْمَلُ فِيهَا كَعَمَلِكَ فِي الْأَوَّلَى سَوَاءً ، وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْإِخْوَةِ سَهْمٌ ، وَهُوَ وَفَقُ سِيَهَامِ جَمَاعَتِهِمْ .

٩٧/٦ و

فصل : وَإِنْ كَانَ الْكَسْرُ عَلَى فَرِيقَيْنِ ، لَمْ تَخُلْ مِنْ أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ ؛ أَحَدُهَا ، أَنْ يَكُونَ

(١) فِي ١ : « مَسَائِلُهُمْ » .

(٢) فِي م : « بَقِيَ » .

(٣) فِي م : « فَرَدَّهُمْ » .

(٤) أَيْ : وَهُوَ ثَلَاثَةٌ .

الْعَدَدَانِ مُتَمَاثِلَيْنِ ، فَيُجْزَلُكَ ضَرْبُ أَحَدِهِمَا فِي الْمَسْأَلَةِ ، وَمِثَالُ ذَلِكَ ، زَوْجٌ ،
وِثْلَاثُ جَدَّاتٍ ، وَثَلَاثَةُ إِخْوَةٍ ، أَصْلُهَا مِنْ سِتَّةٍ ، لِلزَّوْجِ ثَلَاثَةٌ ، وَلِلْجَدَّاتِ سَهْمٌ ،
وَلِلْإِخْوَةِ سَهْمَانِ ، فَتَضْرِبُ أَحَدَ الْعَدَدَيْنِ فِي الْمَسْأَلَةِ ، تُكُنْ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ ، وَطَرِيقُ
الْقِسْمَةِ فِيهَا مِثْلُ طَرِيقِهَا إِذَا كَانَ الْكَسْرُ عَلَى فَرِيقٍ وَاحِدٍ سَوَاءً . وَلَوْ كَانَ الْإِخْوَةُ سِتَّةً ،
وَأَفْقُوا سَهْمَهُمْ بِالنِّصْفِ ، رَجَعُوا إِلَى ثَلَاثَةٍ ، وَكَانَ الْعَمَلُ فِيهَا كَمَا ذَكَرْنَا سَوَاءً . الْقِسْمُ
الثَّانِي ، أَنْ يَكُونَ الْعَدَدَانِ مُتَنَاسِبَيْنِ ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا يَنْتَسِبُ إِلَى الْآخَرِ بِجُزْءٍ
مِنْ أَجْزَائِهِ ، كِنِصْفِهِ وَثُلْثِهِ ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَجْزَاءِ ، فَيُجْزَلُكَ ضَرْبُ الْعَدَدِ الْأَكْثَرِ
مِنْهُمَا فِي الْمَسْأَلَةِ ، وَمِثَالُهُ مَا لَوْ كَانَ الْجَدَّاتُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ سِتًّا ، فَإِنَّ عَدَدَ الْإِخْوَةِ (٥)
يَنْصَفُ عَدَدَ الْجَدَّاتِ ، فَاجْتَزَى بِعَدَدِهِنَّ ، وَاضْرِبُهُ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ ، تُكُنْ سِتَّةً
وِثْلَاثَيْنِ ، وَمِنْهَا تَصِحُّ . وَلَوْ كَانَ عَدَدُ الْإِخْوَةِ سِتَّةً ، وَأَفَقْتَهُمْ سِهَامَهُمْ بِالنِّصْفِ ،
وَرَجَعُوا إِلَى ثَلَاثَةٍ ، وَعَمِلْتَ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ . الْقِسْمُ الثَّالِثُ ، أَنْ يَكُونَ الْعَدَدَانِ
مُتَبَايِنَيْنِ ، لَا يُمَازِلُ أَحَدُهُمَا / الْآخَرَ ، وَلَا يُنَاسِبُهُ ، وَلَا يُوَافِقُهُ ، مِثْلُ أَنْ يَكُونَ عَدَدُ
الْجَدَّاتِ أَرْبَعًا وَالْإِخْوَةُ ثَلَاثَةً ، فَإِنَّكَ تَضْرِبُ عَدَدَ أَحَدِهِمَا فِي جَمِيعِ الْأَجْزَاءِ ، فَمَا بَلَغَ
ضَرْبَتُهُ فِي الْمَسْأَلَةِ ، وَمَتَى ضَرْبَتُهُ هَهُنَا كَانَ اثْنِي عَشَرَ ، فَإِذَا ضَرْبَتُهُ فِي الْمَسْأَلَةِ كَانَتْ
اثْنَيْنِ وَسَبْعَيْنِ . وَإِنْ وَافَقَ أَحَدُ الْعَدَدَيْنِ سِهَامَهُ دُونَ الْآخَرِ ، أَخَذْتَ وَفَقَ الْمُوَافِقِ ،
وَضَرْبَتُهُ فِيمَا لَمْ يُوَافِقْ ، وَعَمِلْتَ عَلَى مَا ذَكَرْنَا . وَإِنْ وَافَقَا جَمِيعًا سِهَامَهُمَا ، رَدَدْتَهُمَا
إِلَى وَفَقِهِمَا ، وَعَمِلْتَ فِي الْوَفَقَيْنِ عَمَلَكَ فِي الْعَدَدَيْنِ الْأَصْلِيَيْنِ . الْقِسْمُ الرَّابِعُ ، أَنْ
يَكُونَ الْعَدَدَانِ مُتَّفَقَيْنِ بِالنِّصْفِ ، أَوْ ثُلْثٍ ، أَوْ رُبْعٍ ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَجْزَاءِ ، فَإِنَّكَ تُرَدُّ
أَحَدَ الْعَدَدَيْنِ إِلَى وَفَقِهِ ، ثُمَّ تَضْرِبُهُ فِي جَمِيعِ الْآخَرِ ، فَمَا بَلَغَ ضَرْبَتُهُ فِي الْمَسْأَلَةِ ،
وَمِثَالُهُ ، أَنْ تَكُونَ الْإِخْوَةُ تِسْعَةً ، وَالْجَدَّاتُ سِتًّا ، فَيَتَّفَقَانِ بِالثُّلْثِ ، فَتُرَدُّ الْجَدَّاتُ إِلَى
ثُلُثَيْهِنِ اثْنَيْنِ ، وَتَضْرِبُهُمَا فِي عَدَدِ الْإِخْوَةِ ، تُكُنْ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ ، ثُمَّ تَضْرِبُ ذَلِكَ فِي أَصْلِ

٩٧/٦ ظ

(٥) فِي م : هـ الْأَخَوَاتُ .

المَسْأَلَةُ ، تَكُنْ مِائَةً وَثَمَانِينَ ، وَمِنْهَا تُصَحِّحُ .

فصل : وإن كان الكسْر على ثلاثة أختيَار ، نُظِرَتْ ، فإن كانت مُتَمَاثِلَةً ، كَثَلَاثِ جَدَّاتٍ وَثَلَاثِ بَنَاتٍ وَثَلَاثَةِ أَعْمَامٍ ، ضَرَبْتَ أَحَدَهَا فِي الْمَسْأَلَةِ ، فَمَا بَلَغَ مِنْهُ تُصَحِّحُ الْمَسْأَلَةَ ، وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بَعْدَ التَّصْحِيحِ مِثْلُ مَا كَانَ لِجَمَاعَتِهِمْ . وَإِنْ كَانَتْ مُتَنَاسِبَةً ، كَجَدَّتَيْنِ وَخَمْسِ بَنَاتٍ وَعَشْرَةِ أَعْمَامٍ ، اجْتَزَأَتْ بِأَكْثَرِهَا ، وَهِيَ الْعَشْرَةُ ، فَضَرَبْتَهَا فِي الْمَسْأَلَةِ ، تَكُنْ سِتِّينَ ، وَمِنْهَا تُصَحِّحُ . وَإِنْ كَانَتْ مُتَبَايِنَةً ، مِثْلُ أَنْ يَكُونَ الْأَعْمَامُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ثَلَاثَةً ، ضَرَبْتَ بَعْضَهَا فِي بَعْضٍ ، تَكُنْ ثَلَاثِينَ ، ثُمَّ ضَرَبْتَهَا فِي الْمَسْأَلَةِ ، تَكُنْ مِائَةً وَثَمَانِينَ . وَإِنْ كَانَتْ مُتَوَافِقَةً ، كَسَبْتَ جَدَّاتٍ وَتِسْعَ بَنَاتٍ وَخَمْسَةَ عَشَرَ عَمًّا ، ضَرَبْتَ وَفَقَ عَدَدٍ مِنْهَا فِي جَمِيعِ الْآخِرِ ، فَمَا بَلَغَ وَافَقَتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الثَّالِثِ ، وَضَرَبْتَ وَفَقَهُ فِي جَمِيعِ الثَّالِثِ ، ^(٦) ثُمَّ اضْرِبْ مَا مَعَكَ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ ، فَمَا بَلَغَ مِنْهُ تُصَحِّحُ . وَإِنْ تَمَاثَلَتْ اِثْنَانِ مِنْهَا وَبَايَنَهُمَا الثَّالِثُ ، أَوْ وَافَقَهُمَا ، ضَرَبْتَ أَحَدَ الْمُتَمَاثِلَيْنِ فِي جَمِيعِ الثَّالِثِ ، أَوْ فِي وَفَقِهِ إِنْ كَانَ مُوَافِقًا ، / فَمَا بَلَغَ ضَرَبْتَهُ فِي الْمَسْأَلَةِ . وَإِنْ تَنَاسَبَ اِثْنَانِ ، وَبَايَنَهُمَا الثَّالِثُ ، ضَرَبْتَ أَكْثَرَهُمَا فِي جَمِيعِ الثَّالِثِ ، أَوْ فِي وَفَقِهِ إِنْ كَانَ مُوَافِقًا ، ثُمَّ فِي الْمَسْأَلَةِ ، وَإِنْ تَوَافَقَ اِثْنَانِ ، وَبَايَنَهُمَا الثَّالِثُ ، ضَرَبْتَ وَفَقَ أَحَدَهُمَا فِي جَمِيعِ الْآخِرِ ، ثُمَّ فِي الثَّالِثِ ، وَإِنْ تَبَايَنَ اِثْنَانِ ، وَوَافَقَهُمَا الثَّالِثُ ، كَأَرْبَعَةِ أَعْمَامٍ ، وَسِتِّ جَدَّاتٍ ، وَتِسْعَ بَنَاتٍ ، أَجْزَأَكَ ضَرْبُ أَحَدِ الْمُتَبَايِنَيْنِ فِي الْآخِرِ ، ثُمَّ تُضْرِبُهُ فِي الْمَسْأَلَةِ ، وَيُسَمَّى هَذَا الْمَوْقُوفُ الْمُقَيَّدُ ؛ لِأَنَّكَ إِذَا أَرَدْتَ وَقْفَ أَحَدِهِمَا ، لَمْ يَقِفْ إِلَّا السُّتَّةُ ، وَلَوْ وَقَفْتَ غَيْرَهَا ، مِثْلُ أَنْ يَقِفَ التَّسْعَةُ ، وَتُرَدُّ السُّتَّةُ إِلَى الْاِثْنَيْنِ لَدَخَلَا ^(٧) فِي الْأَرْبَعَةِ ، وَأَجْزَأَكَ ضَرْبُ الْأَرْبَعَةِ فِي التَّسْعَةِ ، وَلَوْ وَقَفْتَ الْأَرْبَعَةَ ، رَدَدْتَ السُّتَّةَ إِلَى ثَلَاثَةٍ ، وَدَخَلَتْ فِي التَّسْعَةِ ، وَأَجْزَأَكَ ضَرْبُ الْأَرْبَعَةِ فِي التَّسْعَةِ . فَأَمَّا إِنْ كَانَتْ الْأَعْدَادُ الثَّلَاثَةُ مُتَوَافِقَةً ، فَإِنَّهُ يُسَمَّى الْمَوْقُوفُ الْمُطْلَقُ ، وَفِي عَمَلِهَا طَرِيقَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ قَبْلُ ، وَهُوَ طَرِيقُ الْكُوفِيِّينَ . وَالثَّانِي ، طَرِيقُ

٩٨/٦ و

(٦-٦) سقط من : الأصل ، ١ .

(٧) في م : د ادخلا .

البَصْرِيَّيْنِ ، وهو أَنْ يَقِفَ أَحَدُ الثَّلَاثَةِ ، وَتُؤَافِقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْآخَرَيْنِ ، وَتُرَدُّهُمَا إِلَى وَفَقِهِمَا ، ثُمَّ تَنْظُرُ فِي الْوَفَقَيْنِ ، فَإِنْ كَانَا مُتَمَاثِلَيْنِ ، ضَرَبْتَ أَحَدَهُمَا فِي الْمَوْقُوفِ ، وَإِنْ كَانَا مُتَنَاسِبَيْنِ ، ضَرَبْتَ أَكْثَرَهُمَا ، وَإِنْ كَانَا مُتَبَايِنَيْنِ ، ضَرَبْتَ أَحَدَهُمَا فِي الْآخِرِ ، ثُمَّ فِي الْمَوْقُوفِ ، وَإِنْ كَانَا مُتَوَافِقَيْنِ ، ضَرَبْتَ وَفَقَ أَحَدِهِمَا فِي جَمِيعِ الْآخِرِ ، ثُمَّ فِي الْمَوْقُوفِ ، فَمَا بَلَغَ ضَرْبَتُهُ فِي الْمَسْأَلَةِ ، وَمِثَالُ ذَلِكَ : عَشْرُ جَدَّاتٍ وَاثْنَا عَشَرَ عَمًّا وَخَمْسَ عَشْرَةَ بِنْتًا ، فَيَقِفُ ^(٨) الْعَشْرَةَ ، تُؤَافِقُهَا الْاثْنَا عَشَرَ بِالنُّصْفِ ، فَتَرْجِعُ إِلَى سِتَّةٍ ، وَتُؤَافِقُهَا الْخَمْسَ عَشْرَةَ بِالْأُخْمَاسِ ، فَتَرْجِعُ إِلَى ثَلَاثَةٍ ، وَهِيَ دَاخِلَةٌ فِي السِتَّةِ ، فَتَضْرِبُ السِتَّةَ فِي الْعَشْرَةِ ، تُكُنُّ سِتِّينَ ، ثُمَّ فِي الْمَسْأَلَةِ ، تُكُنُّ ثَلَاثِمِائَةً وَسِتِّينَ . وَإِنْ وَقَفْتَ الْاثْنَا عَشَرَ ، رَجَعْتَ الْعَشْرَةَ إِلَى نِصْفِهَا خَمْسَةً ، وَالْخَمْسَ عَشْرَةَ إِلَى ثُلُثِهَا خَمْسَةً ، وَهِيَ مُتَمَاثِلَاتَانِ ، فَتَضْرِبُ خَمْسَةً / فِي اثْنَيْ عَشَرَ ، تُكُنُّ سِتِّينَ ، وَإِنْ وَقَفْتَ الْخَمْسَ عَشْرَةَ ، رَجَعْتَ الْعَشْرَةَ إِلَى اثْنَيْنِ ، وَالْاثْنَا عَشَرَ إِلَى أَرْبَعَةٍ ، وَدَخَلَ الْاثْنَانِ فِي الْأَرْبَعَةِ ، فَتَضْرِبُهَا فِي الْخَمْسَ عَشْرَةَ ، تُكُنُّ سِتِّينَ ، ثُمَّ فِي الْمَسْأَلَةِ .

ظ ٩٨/٦

فصل : فِي مَعْرِفَةِ الْمُوَافَقَةِ ، وَالْمُنَاسِبَةِ ، وَالْمُبَايَنَةِ ؛ الطَّرِيقُ فِي ذَلِكَ أَنْ تُلْقَى أَقْلُ الْعَدَدَيْنِ مِنْ أَكْثَرِهِمَا مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى ، فَإِنْ فَنِيَ بِهِ فَالْعَدَدَانِ مُتَنَاسِبَانِ ، وَإِنْ ^(٩) لَمْ يَفْنِ بِهِ ، وَلَكِنْ بَقِيََتْ مِنْهُ بَقِيَّةٌ ، أَلْقَيْتَهَا مِنَ الْعَدَدِ الْأَقْلَ ، فَإِنْ بَقِيََتْ مِنْهُ بَقِيَّةٌ أَلْقَيْتَهَا مِنَ الْبَقِيَّةِ الْأُولَى ، وَلَا تَزَالُ كَذَلِكَ تُلْقَى كُلُّ بَقِيَّةٍ مِنَ الَّتِي قَبْلَهَا ، حَتَّى يَصِلَ إِلَى عَدَدٍ يَفْنَى الْمُلْقَى مِنْهُ ، غَيْرَ الْوَاحِدِ ، فَأَيُّ بَقِيَّةٍ فَنِيَ بِهَا غَيْرُ الْوَاحِدِ ، فَالْمُوَافَقَةُ بَيْنَ الْعَدَدَيْنِ بِجُزْءٍ ، وَتِلْكَ الْبَقِيَّةُ إِنْ كَانَتْ اثْنَيْنِ فَبِالْأَنْصَافِ ، وَإِنْ كَانَتْ ثَلَاثَةً فَبِالْثُلَاثِ ، فَإِنْ كَانَتْ أَرْبَعَةً فَبِالْأَرْبَاعِ ، فَإِنْ كَانَتْ أَحَدَ عَشَرَ ، أَوْ اثْنَيْ عَشَرَ ، أَوْ ثَلَاثَةَ عَشَرَ ، فَيُجْزَأُ ذَلِكَ ، وَإِنْ بَقِيَ وَاحِدٌ ، فَالْعَدَدَانِ مُتَبَايِنَانِ . وَمِمَّا يَدُلُّكَ عَلَى تَنَاسُبِ الْعَدَدَيْنِ ، أَنَّكَ مَتَى زِدْتَ

(٨) فِي ١ : : يَقِفُ .

(٩) فِي إِهْدَادٍ : : كَانَ .

على الأقلِّ مثله أبداً ، ساوى الأكثر ، ومتى قسّمت الأكثر على الأقلِّ ، انقسم قسمته صحیحة ، ومتى نسبت الأقلِّ إلى الأكثر ، انتسب إليه بجزء واحد ، ولا يكون ذلك إلا في النصف فما دونه .

فصل : في مسائل المناسخات ، ومعناها أن يموت من ورثة الميت إنسان قبل قسم تركته الأول ، فإذا وجد ذلك نظرت ؛ فإن كان ورثة الأول يرثون الثاني على حسب ميراثهم من^(١٠) الأول ، مثل أن يكونوا عصبه لهما جميعاً ، وقد يتفق ذلك في أصحاب الفروض ، في مسائل يسيرة ، كرجل مات عن امرأة وثلاثة بنين وبنيت ،^(١١) ثم مات أحد البنين قبل قسمة التركة^(١٢) ، فإن للمرأة من الأولى^(١٣) سهماً مثل سهم البنت ، وكنصف سهم ابن ، وكذلك لها من الثانية ، فإذا كان كذلك ، فاقسم المسألة على ورثة الثاني ، ولا تنظر إلى الأول^(١٤) ، فلو خلف رجل خمسة بنين وخمس بنات ، فمات منهم ابن ، ثم بنت ، ثم ابن ، ثم بنت ،^(١٥) ثم ابن ، ثم بنت^(١٦) ، / قسّمت الميراث على الابنين الباقيين ، والبنتين ، للذكر مثل حظ الأنثيين ، ولم ينظر في بقية المسائل . فإن كان معهم من يرث من الأولى دون ما بقي ، كما لو كان مع هؤلاء امرأة للميت ليست أمّاً لهم ، فإنك تغزل^(١٧) لها الثمن ، وتقسم الباقي على ما ذكرناه ، وإن كانت أمّاً لهم إلا أنها ماتت قبلهم ، أو بعد بعضهم ، ولم تخلف وارثاً غيرهم ، قسّمت الميراث كله على الباقيين ، للذكر مثل حظ الأنثيين ، ولم ينظر في ميراثها ؛ لأنه قد صار إليهم ، فإن لم يكونوا كذلك ، فإنك تقسم مسألة الأول^(١٨) ، ثم تنظر ما صار للميت الثاني منها^(١٩) ، فإن انقسم على مسألته فقد صححت المسألتان مما صححت منه

و ٩٩/٦

(١٠) سقط من : ١ .

(١١-١٢) سقط من : الأصل .

(١٢) في ب ، م : الأول .

(١٣) في م : تغزل .

(١٤) في ١ : الأولى .

(١٥) في ١ : بها . وفي م : فيها .

الأولى ، ومثال ذلك ، امرأة وبنت من غيرها وأخ ، مائت البنت وخلفت زوجها وبنتا وعمًا^(١٦) . فالمسألة الأولى من ثمانية ، للمرأة سهم ، وللبنت أربعة ، ويبقى للأخ ثلاثة ، ومسألة الميئة الثانية من أربعة ، لزوجها سهم ، ولابنتها سهمان ، ويبقى سهم للأخ الأول ، فصار له من المسألتين أربعة أسهم ، وصحت المسألتان من ثمانية . وإن لم تنقسم سهام الميئة الثانية على مسألتيه ، وافقت بين سهاميه ومسألتيه . فإن اتفقا ، رددت مسألتاه إلى وفقها ، ثم ضربته في المسألة الأولى ، فما بلغ فمعه تصحح المسألتان ، ثم كل من له شيء من المسألة الأولى مضروب في وفق المسألة الثانية ، وكل من له شيء من المسألة الثانية مضروب في وفق سهام الميئة الثانية . مثال ذلك ، إذا خلفت البنت زوجها وابنتين ، فمسألتها من اثني عشر ، توافقها سهامها بالربيع ، فترجع إلى ثلاثة ، تضرب في ثمانية ، تكون أربعة وعشرين ، للمرأة سهم من الأولى في ثلاثة بثلاثة^(١٧) ولالأخ ثلاثة في ثلاثة بتسعة ، وله من الثانية سهم في سهم ، تكون عشرة ، وللزوج ثلاثة في سهم ، وللابنتين ثمانية . وإن لم يوافق سهامه مسألتاه ، ضربت المسألة الثانية في الأولى ، ثم كل من له شيء من المسألة الأولى مضروب في الثانية ، ومن له شيء من الثانية مضروب في سهام الميئة الثانية ، فإن مات ثالث ، عملت مسألتاه ، ونظرت سهامه مما صحت منه المسألتان ، فإن انقسم على مسألتيه ، صحت مما صحت منه الأوليان ، وإن لم تصح ، وافقت بين مسألتيه وسهاميه ، وضربت وفق سهام^(١٨) مسألتيه إن وافقت ، أو جميعها ، إن لم توافق ، فيما صحت منه الأوليان ، وعملت على ما ذكرناه . وكذلك تصنع في الرابع والخامس وما بعده .

٩٩/٦ ظ

فصل : وإن أردت قسمت المسألة على قرابط الدينار ، فإنها في عرف أهل بلدنا أربعة وعشرون قيراطا ، فإن كانت السهام كثيرة فلك في قسمها طريقان ؛ أحدهما ،

(١٦) في الأصل ، ١ : ٥ وعما .

(١٧) سقط من : الأصل ، م .

(١٨) سقط من : الأصل ، ١ .

أَنْ تَنْظُرَ مَا تَرَكَّبَ مِنْهُ الْعَدَدُ ، فَإِنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَتَرَكَّبَ مِنْ ضَرْبِ عَدَدٍ فِي عَدَدٍ ، فَانْسِبِ
أَحَدَ الْعَدَدَيْنِ إِلَى أَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ ، إِنْ كَانَ أَقْلَ مِنْهَا ، وَخُذْ مِنَ الْعَدَدِ الْآخَرِ مِثْلَ تِلْكَ
النَّسْبَةِ ، فَمَا كَانَ فَهُوَ لِكُلِّ قِيرَاطٍ . وَإِنْ كَانَ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ قَسَمْتَهُ^(١٩) عَلَيْهَا ،
فَمَا خَرَجَ بِالْقِسْمِ فَاضْرِبْهُ فِي الْعَدَدِ الْآخَرِ ، فَمَا بَلَغَ فَهُوَ نَصِيبُهُ ، مِثَالُ ذَلِكَ ، سِتُّمِائَةٍ
أَرَدْتَ قِسْمَتَهَا ، فَإِنَّكَ تَعْلَمُ أَنَّهَا مُتَرَكِّبَةٌ مِنْ ضَرْبِ عِشْرِينَ فِي ثَلَاثِينَ ، فَانْسِبِ
الْعِشْرِينَ إِلَى أَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ ، تَكُنْ نِصْفَهَا ، وَثُلُثُهَا ، فَخُذْ نِصْفَ الثَّلَاثِينَ ، وَثُلُثُهَا ،
خَمْسَةَ وَعِشْرِينَ ، فَهُوَ سَهْمُ الْقِيرَاطِ . وَإِنْ قَسَمْتَ الثَّلَاثِينَ عَلَى أَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ ،
خَرَجَ بِالْقِسْمِ سَهْمٌ وَرُبْعٌ ، فَاضْرِبْهَا تَكُنْ خَمْسَةُ وَعِشْرِينَ ، كَمَا قُلْنَا . وَالثَّانِي ، أَنْ
تَنْظُرَ عَدَدًا إِذَا ضَرَبْتَهُ فِي الْأَرْبَعَةِ وَالْعِشْرِينَ سَاوَى الْمَقْسُومِ أَوْ قَارَبَهُ ، فَإِذَا بَقِيَ مِنْهُ
بَقِيَّةٌ ، ضَرَبْتَهَا فِي عَدَدٍ آخَرَ ، حَتَّى يَبْقَى أَقْلٌ مِنَ الْمَقْسُومِ عَلَيْهِ ، ثُمَّ تَجْمَعُ الْعَدَدَ الَّذِي
ضَرَبْتَهُ إِلَيْهِ ، وَتَنْسِبُ تِلْكَ الْبَقِيَّةَ مِنَ الْمَقْسُومِ عَلَيْهِ ، فَتَضُمُّهَا إِلَى الْعَدَدِ ، فَيَكُونُ ذَلِكَ
سَهْمُ الْقِيرَاطِ . مِثَالُهُ فِي مَسْأَلَتِنَا ، أَنْ تَضْرِبَ عِشْرِينَ فِي أَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ ، تَكُنْ
أَرْبَعَمِائَةٍ وَثَمَانِينَ ، ثُمَّ تَضْرِبَ خَمْسَةَ فِي أَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ ، تَكُنْ مِائَةً وَعِشْرِينَ ، وَتَضُمُّ
الْخَمْسَةَ / إِلَى الْعِشْرِينَ ، فَيَكُونُ ذَلِكَ سِهَامَ الْقِيرَاطِ . فَإِذَا عَرَفْتَ سِهَامَ الْقِيرَاطِ ،
فَانْظُرْ كُلَّ مَنْ لَهُ سِهَامٌ ، فَأَعْطِهِ بِكُلِّ سَهْمٍ مِنْ سِهَامِ الْقِيرَاطِ قِيرَاطًا ، فَإِنْ بَقِيَ لَهُ مِنْ
السَّهَامِ مَا لَا يَبْلُغُ قِيرَاطًا ، فَانْسِبْهُ إِلَى سِهَامِ الْقِيرَاطِ ، وَأَعْطِهِ مِنْهُ مِثْلَ تِلْكَ النَّسْبَةِ ، فَإِنْ
كَانَ فِي سِهَامِ الْقِيرَاطِ كَسْرٌ ، بَسَطْتَهَا مِنْ جِنْسِ الْكَسْرِ ، ثُمَّ كُلَّ مَنْ لَهُ سِهَامٌ بِعَدَدٍ مَبْلُغٍ
السَّهَامِ ، فَلَهُ بِعَدَدٍ مَخْرُجِ الْكَسْرِ قَرَارِيطُ ، وَتَضْرِبُ بَقِيَّةَ سِهَامِهِ فِي مَخْرَجِ الْكَسْرِ ،
وَتَنْسِبُهَا مِنْهَا . مِثَالُ ذَلِكَ ، زَوْجٌ وَأَبَوَانِ وَابْنَتَانِ ، مَائَتِ الْأُمِّ ، وَخَلْفَتُ أُمِّ ، وَزَوْجَا ،
وَأُخْتَانِ مِنْ أَبَوَيْنِ ، وَأُخْتَيْنِ مِنْ أَبِي ، وَأُخْتَيْنِ مِنْ أُمِّ ، فَالْأُولَى مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ ، وَالثَّانِيَّةُ
مِنْ عِشْرِينَ ، فَتَضْرِبُ وَفَقَ إِحْدَاهُمَا فِي الْآخَرَى ، تَكُنْ مِائَةً وَخَمْسِينَ ، وَسَهْمُ الْقِيرَاطِ

١٠٠/٦ و

(١٩) فِي ١ : : : قَسَمَهُ . . وَفِي م : : قَسَمَهُ . .

سِتَّةَ وَرُبْعَ ، فَاَبْسُطْهَا اَرْبَاعًا ، تَكُنْ خَمْسَةً وَعِشْرِينَ ، فَهَذِهِ سِهَامُ الْقِرَاطِ ، فَلْيَنْتِ مِنْ اَوَّلَى اَرْبَعَةٍ فِي عَشْرَةٍ ، تَكُنْ اَرْبَعِينَ ، فَلَهَا بِخَمْسَةِ وَعِشْرِينَ اَرْبَعَةً ، تَبْقَى خَمْسَةُ عَشَرَ ، اضْرِبْهَا فِي مَخْرَجِ الْكَسْرِ تَكُنْ سِتِّينَ ، وَاَقْسِمْهَا عَلَى خَمْسَةِ وَعِشْرِينَ ، تَكُنْ اَتْنِثْنِ وَخُمُسَيْنِ ، فَصَارَ لَهَا سِتَّةٌ وَخُمُسَانِ ، وَلِلْأَبِ مِنْ اَوَّلَى وَالثَّانِيَةِ سِتَّةٌ وَعِشْرُونَ ، فَلَهُ بِخَمْسَةِ وَعِشْرِينَ اَرْبَعَةُ قَرَارِيطَ ، وَاَبْسُطِ السَّهْمَ الْبَاقِيَ اَرْبَاعًا ، تَكُنْ اَرْبَعَةُ اُخْمَاسِ خُمُسٍ ، وَلِزَوْجِ اَوَّلَى ثَلَاثُونَ ، فَلَهُ بِخَمْسَةِ وَعِشْرِينَ مِنْهَا اَرْبَعَةُ قَرَارِيطَ ، وَاَبْسُطِ الْخَمْسَةَ الْبَاقِيَةَ ، تَكُنْ عِشْرِينَ ، وَهِيَ اَرْبَعَةُ اُخْمَاسِ قِرَاطٍ ، وَلِأُمِّ الثَّانِيَةِ سَهْمَانِ ، اَبْسُطْهُمَا اَرْبَاعًا ، تَكُنْ خُمُسَ قِرَاطٍ وَثَلَاثَةَ اُخْمَاسِ خُمُسِ قِرَاطٍ ، وَكَذَلِكَ لِكُلِّ أُخْتٍ مِنْ أُمِّ ، وَلِلْأُخْتَيْنِ مِنَ الْأَبِ مِثْلُ ذَلِكَ ، وَلِلْأُخْتِ مِنَ الْأَبَوَيْنِ سِتَّةٌ ، اَبْسُطْهَا اَرْبَاعًا ، تَكُنْ اَرْبَعَةُ اُخْمَاسِ قِرَاطٍ ، وَاَرْبَعَةُ اُخْمَاسِ خُمُسٍ .

فصل : فِي قِسْمَةِ التَّرَكَاتِ ، إِنْ أُمِكنَ أَنْ تُنْسَبَ سِهَامُ كُلِّ وَارِثٍ مِنَ الْمَسْأَلَةِ ، ثُمَّ تُعْطِيَهُ مِنَ التَّرِكَةِ مِثْلَ تِلْكَ النِّسْبَةِ ، فَحَسَنٌ . وَمِثَالُ ذَلِكَ ، زَوْجٌ وَأَبَوَانِ وَابْنَتَانِ ، وَالتَّرِكَةُ / اَرْبَعُونَ دِينَارًا ، فَلِلزَّوْجِ ثَلَاثَةٌ ، وَهِيَ خُمُسُ الْمَسْأَلَةِ ، فَلَهُ خُمُسُ التَّرِكَةِ ، وَهِيَ ثَمَانِيَةُ دَنَانِيرَ ، وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَبَوَيْنِ ثَلَاثًا خُمُسِ الْمَسْأَلَةِ ، فَلَهُ ثَلَاثَا الثَّمَانِيَةِ ، وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ ابْنَتَيْنِ مِثْلُ مَا لِلأَبَوَيْنِ كِلَيْهِمَا ، وَإِنْ شِئْتَ ضَرَبْتَ سِهَامَ كُلِّ وَارِثٍ فِي التَّرِكَةِ ، وَقَسَمْتَ ذَلِكَ عَلَى الْمَسْأَلَةِ ، فَمَا خَرَجَ فَهُوَ نَصِيبُهُ ، وَإِنْ شِئْتَ قَسَمْتَ التَّرِكَةَ عَلَى الْمَسْأَلَةِ ، ثُمَّ ضَرَبْتَ الْخَارِجَ بِالْقَسَمِ فِي سِهَامِ كُلِّ وَارِثٍ ، فَمَا بَلَغَ فَهُوَ لَهُ ، وَإِذَا كَانَتِ الْمَسْأَلَةُ عَدَدًا أَصَمَّ ، عَمِلْتَ بِإِحْدَى هَاتَيْنِ الطَّرِيقَتَيْنِ ، وَإِنْ كَانَ فِي السَّهَامِ كَسْرٌ ، بَسَطْتُهَا مِنْ جَنْسِهِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِي الْقَسَمِ عَلَى قَرَارِيطِ الدِّينَارِ . وَلَكَ فِي قَسَمِ التَّرِكَةِ فِي مَسَائِلِ الْمُنَاسَخَاتِ ، أَنْ تُقْسِمَ التَّرِكَةَ أَوْ الْقَرَارِيطَ عَلَى الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى ، فَمَا حَصَلَ لِلْمَيِّتِ الثَّانِي ، قَسَمْتُهُ عَلَى مَسَائِلِهِ ، ثُمَّ تَفْعَلُ بِالثَّالِثِ وَالرَّابِعِ وَمَا بَعْدَهُمَا كَذَلِكَ . وَإِذَا كَانَ بَيْنَ الْمَسْأَلَةِ وَالتَّرِكَةِ مُوَافَقَةٌ ، فَخُذْ وَفْقِيهِمَا ، وَاعْمَلْ بِهِمَا مَا ذَكَرْنَا .

فصل : وإذا كانت التركة سہاماً من عقار ، فاضرب أصل سہام العقار فيما صححت منه المسألة ، فما بلغ فهو سہام العقار ، واضرب سہام كل وارث من أصل المسألة في السہام الموروثة^(٢٠) من العقار ، واضرب سہام الشركاء في أصل مسألة الورثة . ومثال ذلك : زوج وأم وأخت ، والتركة ربيع ، وسدس دار ، المسألة من ثمانية ، وأصل سہام العقار اثنا عشر ، فاضربها في الثمانية ، تكن ستة وتسعين ، فلزوج ثلاثة من مسألة مضرورة في السہام الموروثة ، وهي خمسة ، تكن خمسة عشر ، وللأخت كذلك ، فانسبها من الدار ، تكن ثمنها وربع ثمنها ، وللأم سہمان في خمسة ، تكن عشرة ، وهي نصف سدس الدار ، وثمن سدسها . وإن شئت قلت : هي نصف ثمنها ، وثلث ثمنها . وإن شئت بسطت الربع والسدس من قرابط الدينار ، وهي عشرة ، وقسمتها على المسألة ، فللأم ربعها ، وهو^(٢١) / قيراطان ونصف ، وللأخت ثلاثة أثمانها ، وهي ثلاثة قرابط وثلاثة أرباع قيراط ، وكذلك الزوج .

١٠١٢ - مسألة ؛ قال : (ويرد على كل^(١) أهل الفرائض على قدر ميراثهم ، إلا الزوج والزوجة)

وجملة ذلك أن الميِّت إذا لم يخلف وارثاً إلا ذوى فروض ، ولا يستوعب المال ، كالبَنَاتِ وَالْأَخَوَاتِ ، وَالْجَدَّاتِ ، فَإِنَّ الْفَاضِلَ عَنْ ذَوِي الْفُرُوضِ يُرَدُّ عَلَيْهِمْ عَلَى قَدْرِ فُرُوضِهِمْ ، إِلَّا الزَّوْجَ وَالزَّوْجَةَ . روى ذلك عن عمر ، وعلى ، وابن مسعود ، وابن عباس ، رضي الله عنهم . وحكى ذلك عن الحسن ، وابن سيرين ، وشريح ، وعطاء ، ومجاهد ، والثوري ، وأبي حنيفة ، وأصحابه . قال ابن سُرَّاقَةَ^(٢) . وعليه

(٢٠) في م : « المورثة » .

(٢١) في الأصل ، ا : « وهي » .

(١) سقط من : ا .

(٢) لعله محي الدين محمد بن محمد بن إبراهيم الأنصاري الشاطبي ، شيخ دار الحديث الكاملية بالقاهرة ، وكان معاصراً للمؤلف ، وتوفي بعده سنة اثنتين وستين . العبر ٥ / ٢٧٠ .

الْعَمَلُ الْيَوْمَ فِي الْأَمْصَارِ ، إِلَّا أَنَّهُ يُرَوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ، أَنَّهُ كَانَ لَا يُرَدُّ عَلَى بِنْتِ ابْنِ مَع بِنْتٍ ، وَلَا عَلَى أُخْتٍ مِنْ أَبٍ مَعَ أُخْتٍ مِنْ أَبَوَيْنِ ، وَلَا عَلَى جَدَّةٍ مَعَ ذِي سَهْمٍ . وَرَوَى ابْنُ مَنْصُورٍ ، عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ لَا يُرَدُّ عَلَى وَلَدِ الْأُمِّ مَعَ الْأُمِّ ، وَلَا عَلَى الْجَدَّةِ ^(٣) مَعَ ذِي سَهْمٍ . وَالَّذِي ذَكَرَ الْخَرَقِيُّ أَظْهَرَ فِي الْمَذْهَبِ وَأَصَحُّ ، وَهُوَ قَوْلُ عَامَّةِ أَهْلِ الرَّدِّ ؛ لِأَنَّهُمْ تَسَاوَوْا فِي السَّهَامِ ، فَيَجِبُ أَنْ يَتَسَاوَوْا فِيمَا يَتَفَرَّغُ عَلَيْهَا ، وَلِأَنَّ الْفَرِيضَةَ لَوْ عَالَتْ ، لَدَخَلَ النِّقْصُ عَلَى الْجَمِيعِ ، فَالرَّدُّ يَنْبَغِي أَنْ يَنَالَهُمْ أَيْضًا . فَأَمَّا الزَّوْجَانِ ، فَلَا يُرَدُّ عَلَيْهِمَا بِاتِّفَاقٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ، إِلَّا أَنَّهُ رُوِيَ عَنْ ^(٤) عُمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ رَدَّ عَلَى زَوْجٍ . وَلَعَلَّهُ كَانَ عَصَبَةً ، أَوْ ذَارِجِمَ ، فَأَعْطَاهُ لَذَلِكَ ، أَوْ أَعْطَاهُ مِنْ مَالِ بَيْتِ الْمَالِ ، لَا عَلَى سَبِيلِ الْإِمْرَاطِ ، وَسَبَبُ ذَلِكَ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، أَنَّ أَهْلَ الرَّدِّ كُلَّهُمْ مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ ، فَيَدْخُلُونَ فِي عُمُومِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﴾ ^(٥) . وَالزَّوْجَانِ خَارِجَانِ مِنْ ذَلِكَ . وَذَهَبَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ إِلَى أَنَّ الْفَاضِلَ عَنْ ذَوِي الْفُرُوضِ لِبَيْتِ الْمَالِ ، وَلَا يُرَدُّ عَلَى أَحَدٍ فَوْقَ فَرَضِهِ . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ فِي الْأُخْتِ : ﴿ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ﴾ ^(٦) . وَمَنْ رَدَّ عَلَيْهَا جَعَلَ لَهَا الْكُلَّ ، وَلِأَنَّهَا ذَاتُ فَرَضٍ مُسَمًى . فَلَا يُرَدُّ عَلَيْهَا ، كَالزَّوْجِ . وَلَنَا ، قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﴾ ^(٥) . وَهَؤُلَاءِ مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ ، وَقَدْ تَرَجَّحُوا بِالْقُرْبِ إِلَى الْمَيِّتِ ، فَيَكُونُونَ أَوْلَى مِنْ بَيْتِ الْمَالِ ؛ لِأَنَّهُ لِسَائِرِ الْمُسْلِمِينَ ، وَذُو الرَّحِمِ أَحَقُّ مِنَ الْأَجَانِبِ ، عَمَلًا بِالنِّصْفِ ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « مَنْ تَرَكَ مَالًا فَلِوَرَثَتِهِ ، وَمَنْ تَرَكَ كَلًّا فَلِإِيَّيْ » ^(٧) . وَفِي لَفِظٍ : « مَنْ تَرَكَ دَيْنًا فَلِإِيَّيْ ، وَمَنْ تَرَكَ مَالًا فَلِلْوَرَاثِ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . وَهَذَا عَامٌّ فِي

١٠١/٦ ظ

(٣) فِي م : د الْجَد .

(٤-٤) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْل .

(٥) سُورَةُ الْأَنْفَالِ ٧٥ .

(٦) سُورَةُ النِّسَاءِ ١٧٦ .

(٧) تَقْدِيمُ تَحْرِيجِهِ فِي : ٨ / ١٥٢ .

جَمِيعِ الْمَالِ ، وَرُويَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « تُخْرِزُ الْمَرْأَةُ ثَلَاثَةَ مَوَارِيثَ ، لَقِيطِهَا ، وَعَتِيقِهَا ، وَالْوَلَدَ الَّذِي لَاعَنْتَ عَلَيْهِ » . أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ ^(٨) . فَجَعَلَ لَهَا مِيرَاثَ وَلَدِهَا الْمَنْفِيُّ بِاللَّعَانِ كُلُّهُ ، خَرَجَ مِنْ ذَلِكَ مِيرَاثُ غَيْرِهَا مِنْ ذَوِي الْفُرُوضِ بِالْإِجْمَاعِ ، بَقِيَ الْبَاقِي عَلَى مُقْتَضَى الْعُمُومِ ، وَلِأَنَّهَا مِنْ وَرَائِهِ بِالرَّحِمِ ، فَكَانَتْ أَحَقَّ بِالْمَالِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ ، كَعَصْبَاتِهِ . فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ﴾ ^(٩) . فَلَا يَنْفِي أَنْ يَكُونَ لَهَا زِيَادَةٌ عَلَيْهِ بِسَبَبٍ آخَرَ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا يَبْنِيهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ ﴾ ^(١٠) . لَا يَنْفِي أَنْ يَكُونَ لِلْأَبِ السُّدُسُ ، وَمَا فَضَّلَ عَنِ الْبَيْتِ بِجِهَةِ التَّعْصِيبِ ، وَقَوْلُهُ : ﴿ وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ ﴾ ^(١١) . لَمْ يَنْفِي أَنْ يَكُونَ لِلزَّوْجِ مَا فَضَّلَ إِذَا كَانَ ابْنُ عَمٍّ أَوْ مَوْلَى ، وَكَذَلِكَ الْأَخُ مِنَ الْأُمِّ إِذَا كَانَ ابْنُ عَمٍّ ، وَالْبَيْتُ وَغَيْرُهَا مِنْ ذَوِي الْفُرُوضِ إِذَا كَانَتْ مُعْتَقَةً ، كَذَا هُنَا تَسْتَحِقُّ النِّصْفَ بِالْفَرْضِ ، وَالْبَاقِي بِالرَّدِّ ، وَأَمَّا الزَّوْجَانِ فَلَيْسَا مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ .

١٠١٣ - مسألة ؛ قال : (وَإِذَا كَانَتْ أُخْتُ لِأَبٍ وَأُمٍّ ، وَأُخْتُ لِأَبٍ ، وَأُخْتُ لِأُمٍّ ، فَلِلْأُخْتِ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ النِّصْفُ ، وَلِلْأُخْتِ لِلْأَبِ السُّدُسُ ، وَلِلْأُخْتِ لِلْأُمِّ السُّدُسُ ، وَمَا بَقِيَ يُرَدُّ عَلَيْهِنَّ عَلَى قَدْرِ سِهَامِهِنَّ)

فَصَارَ الْمَالُ بَيْنَهُنَّ عَلَى خَمْسَةِ أَشْهُمٍ ، لِلْأُخْتِ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ ثَلَاثَةُ أَخْصَاسِ الْمَالِ ، وَلِلْأُخْتِ لِلْأَبِ الْخُمْسُ ، وَلِلْأُخْتِ لِلْأُمِّ الْخُمْسُ . طَرِيقُ الْعَمَلِ فِي الرَّدِّ أَنْ تَأْخُذَ سِهَامَ أَهْلِ الرَّدِّ مِنْ أَصْلِ مَسْأَلَتِهِمْ ، وَهِيَ أَبَدًا تَخْرُجُ مِنْ سِتَّةٍ ، إِذْ لَيْسَ فِي الْفُرُوضِ كُلِّهَا مَا لَا يُؤْخَذُ فِي السِتَّةِ إِلَّا الرُّبْعُ / وَالثُّمْنُ ، وَلَيْسَ لِغَيْرِ الزَّوْجَيْنِ ، وَلَيْسَا مِنْ أَهْلِ الرَّدِّ ، ثُمَّ

١٠٢/٦ و

(٨) في : باب تحوز المرأة ثلاثة موارث ، من كتاب الفرائض . سنن ابن ماجه ٢ / ٩١٦ .
 كما أخرجه أبو داود ، في : باب ميراث ابن الملائنة ، من كتاب الفرائض . سنن أبي داود ٢ / ١١٢٠ ، ١١٣ .
 والترمذي ، في : باب ما جاء ما يرث النساء من الولاء ، من أبواب الفرائض ٨ / ٢٦٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤٩٠ / ٤ ، ١٠٧ / ٣ .
 (٩) سورة النساء ١٧٦ .
 (١٠) سورة النساء ١١ .
 (١١) سورة النساء ١٢ .

تَجْعَلُ عَدَدَ سِهَامِهِمْ أَصْلَ مَسْأَلَتِهِمْ ، كما صارت السَّهَامُ في الْمَسْأَلَةِ الْعَائِلَةِ هِيَ الْمَسْأَلَةُ
الَّتِي تُضْرَبُ فِيهَا الْعَدَدُ الَّذِي انْكَسَرَتْ عَلَيْهِ سِهَامُهُ ، فكذا ههنا إذا انْكَسَرَ على فَرِيقٍ
مِنْهُمْ ضَرْبُهُ في عَدَدِ سِهَامِهِمْ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ صَارَ أَصْلَ مَسْأَلَتِهِمْ . وَيُنْحَصِرُ (١) ذَلِكَ في
أَرْبَعَةِ أَصُولٍ ؛ أَوَّلُهَا : أَصْلُ اثْنَيْنِ ؛ كَجَدَّةٍ ، وَأَخٍ مِنْ أُمٍّ ، لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ ،
أَصْلُهَا اثْنَانِ ، ثُمَّ تُقَسَّمُ الْمَالُ عَلَيْهِمَا ، فَيَصِيرُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا نِصْفُ الْمَالِ ، فَإِنْ كَانَ
الْجَدَّاتُ ثَلَاثًا فَلَهُنَّ سَهْمٌ لَا يَنْقَسِمُ عَلَيْهِنَّ ، اضْرِبْ عَدَدَهُنَّ في أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ ، وَهُوَ
اثْنَانِ ، تَصِيرُ سِتَّةٌ ؛ لِلأَخِ مِنَ الْأُمِّ النِّصْفُ ثَلَاثَةٌ ، وَلِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ سَهْمٌ ، أَصْلُ
ثَلَاثَةٍ : أُمٌّ وَأَخٌ مِنْ أُمٍّ ، وَأُمٌّ وَأَخَوَانِ لِأُمٍّ ، فَإِنْ كَانُوا ثَلَاثَةً ضَرَبْتَ عَدَدَهُمْ في أَصْلِ
مَسْأَلَتِهِمْ ، وَهُوَ ثَلَاثَةٌ ، صَارَتْ تِسْعَةٌ ، وَمِنْهَا تَصِيحٌ ، ثَلَاثُ (٢) جَدَّاتٍ ، وَأَرْبَعَةُ إِخْوَةٍ
مِنْ أُمٍّ ، لِلْإِخْوَةِ سَهْمَانِ ، يُوَافِقُهُمُ بِالنِّصْفِ ، يَرْجِعُ عَدَدُهُمْ إِلَى اثْنَيْنِ ، تَضْرِبُهُمَا في
عَدَدِ الْجَدَّاتِ ، ثُمَّ في أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ ، صَارَتْ ثَمَانِيَّةٌ عَشَرَ ، وَمِنْهَا تَصِيحٌ . أَصْلُ أَرْبَعَةٍ :
أُخْتُ لِابْنَيْنِ وَأُخْتُ لِأَبٍ أَوْ أُمٍّ ، أَوْ أَخٌ لِأُمٍّ ، أَوْ جَدَّةٌ . بِنْتُ ، وَأُمٌّ أَوْ جَدَّةٌ . بِنْتُ وَبِنْتُ
ابْنٍ ، فَإِنْ كَانَ بَنَاتُ الْإِبْنِ أَرْبَعًا ضَرَبْتَهُنَّ في أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ ، وَهِيَ أَرْبَعَةٌ ، صَارَتْ سِتَّةٌ
عَشَرَ ، وَمِنْهَا تَصِيحٌ . أَصْلُ خَمْسَةٍ : ثَلَاثُ أَخَوَاتٍ مُفْتَرِقَاتٍ ، لِلأُخْتِ مِنَ الْأَبِ وَالْأُمِّ
النِّصْفُ ، وَلِلأُخْتِ مِنَ الْأَبِ السُّدُسُ ، وَلِلأُخْتِ مِنَ الْأُمِّ السُّدُسُ . وَهَذِهِ مَسْأَلَةُ
الْخِرْقِيِّ . أُمٌّ وَأُخْتُ لِابْنَيْنِ أَوْ لِأَبٍ . أُمٌّ وَأُخْتُ لِابْنَيْنِ وَأُخْتُ لِأَبٍ أَوْ لِأُمٍّ . وَلَا تَزِيدُ
مَسَائِلَ الرَّدِّ أَبَدًا عَلَى هَذَا ؛ لِأَنَّهَا لَوْ زَادَتْ سَهْمًا لِكَمَلِ الْمَالِ ، وَلَمْ يَبْقَ شَيْءٌ مِنْهُ يُرَدُّ .
ثَلَاثُ جَدَّاتٍ وَبِنْتُ وَأَرْبَعُ بَنَاتِ ابْنٍ . أَصْلُهَا مِنْ خَمْسَةٍ ، وَتَصِيحٌ مِنْ سِتِّينَ . وَمَتَى كَانَ
الرَّدُّ عَلَى حَيْزٍ وَاحِدٍ ، فَلَهُ جَمِيعُ الْمَالِ بِالْفَرْضِ / وَالرَّدُّ ، كَأَنَّهُ عَصَبَةٌ ، فَإِنْ كَانَ شَخْصًا
وَاحِدًا ، فَالْمَالُ لَهُ ، وَإِنْ كَانَ جَمَاعَةً ، فَسَمِّتُهُ عَلَيْهِمْ عَلَى عَدَدِهِمْ ، كَالْبَيْنَيْنِ ، وَالْإِخْوَةِ .

فصل : فَإِنْ كَانَ مَعَهُمْ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ ، أُعْطِيَتْهُ فَرَضُهُ مِنْ أَصْلِ مَسْأَلَتِهِ ، وَقَسَّمَتْ
الْبَاقِي مِنْ مَسْأَلَتِهِ عَلَى فَرِيضَةِ أَهْلِ الرَّدِّ ، فَإِنْ انْقَسَمَ صَحَّتِ الْمَسْأَلَتَانِ . وَلَا يَتَّفِقُ هَذَا
إِلَّا أَنْ يَكُونَ لِلزَّوْجِ (٣) امْرَأَةٌ لَهَا الرُّبْعُ ، وَمَسْأَلَةُ أَهْلِ الرَّدِّ مِنْ ثَلَاثَةٍ ؛ كَامْرَأَةٍ وَأُمٍّ وَأَخٍ

ظ ١٠٢/٦

(١-١) في م : في ذلك .

(٢) في النسخ : ثلاثة .

(٣) في الأصل ، ا ، ب : الزوج .

لِأُمٍّ . أَوْ أُمٍّ وَأَخَوَيْنِ لِأُمٍّ . أَوْ جَدَّةٍ وَأَخَوَيْنِ لِأُمٍّ . فَلِلْمَرْأَةِ الرَّبْعُ مِنْ أَرْبَعَةٍ ، يَبْقَى ثَلَاثَةٌ عَلَى فَرِيضَةِ أَهْلِ الرَّدِّ ، وَهِيَ ثَلَاثَةٌ ، فَتَصِحُّ عَلَيْهَا ، وَيَصِحُّ الْجَمِيعُ مِنْ أَرْبَعَةٍ ، فَإِنْ انْكَسَرَ عَلَى عَدَدٍ مِنْهُ ، ضَرَبَتْهُ فِي أَرْبَعَةٍ ، كَأَرْبَعِ زَوَاجٍ وَأُمٍّ وَأَخٍ لِأُمٍّ ، تَصِحُّ مِنْ سِتَّةَ عَشَرَ ، وَإِنْ لَمْ يَنْقَسِمْ فَأُصْلُ مَسْأَلَةِ الزَّوْجِ عَلَى فَرِيضَةِ أَهْلِ الرَّدِّ لَمْ يُمْكِنْ أَنْ يُوَافَقَهَا أَيْضًا ، فَاضْرِبْ فَرِيضَةَ الرَّدِّ فِي فَرِيضَةِ الزَّوْجِ ، فَمَا بَلَغَ فَإِلَيْهِ تَنْتَقِلُ الْمَسْأَلَةُ ، فَإِذَا أُرِدَتْ الْقِسْمَةُ فَلِأَحَدِ الزَّوْجَيْنِ فَرِيضَةُ الرَّدِّ ، وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الرَّدِّ سِهَاْمُهُ مِنْ مَسْأَلَتِهِ مَضْرُوبَةً فِي فَاضِلِ فَرِيضَةِ الزَّوْجِ ، فَمَا بَلَغَ فَهُوَ لَهُ إِنْ كَانَ وَاحِدًا ، وَإِنْ كَانُوا جَمَاعَةً قَسَّمَتْهُ عَلَيْهِمْ ، فَإِنْ لَمْ يَنْقَسِمِ ضَرَبَتْهُ ، أَوْ وَقَفَهُ فِيمَا انْتَقَلَتْ إِلَيْهِ الْمَسْأَلَةُ ، وَتَصَحَّحُ^(٤) عَلَى مَا مَضَى فِي بَابِ التَّصْحِيحِ . وَهَذَا يَنْحَصِرُ فِي أَصُولِ خَمْسَةٍ ؛ أَحَدُهَا ، زَوْجٌ وَجَدَّةٌ وَأَخٌ لِأُمٍّ ، لِلزَّوْجِ النِّصْفُ ، وَأُصْلُ مَسْأَلَتِهِ مِنْ اثْنَيْنِ ، لَهُ سَهْمٌ يَبْقَى سَهْمٌ عَلَى مَسْأَلَةِ الرَّدِّ ، وَهِيَ اثْنَانِ ، فَتَضْرِبُ اثْنَيْنِ فِي اثْنَيْنِ يَكُنْ أَرْبَعَةٌ ، وَلَا يَقَعُ الْكَسْرُ فِي هَذَا الْأُصْلِ إِلَّا عَلَى فَرِيقٍ وَاحِدٍ ، وَهُوَ الْجَدَّاتُ ، فَإِذَا كَانَ أَكْثَرُ مِنْ جَدَّةٍ وَاحِدَةٍ ، فَاضْرِبْ عَدَدَهُنَّ فِي أَرْبَعَةٍ ، فَمَا بَلَغَ فَمِنْهُ تَصِحُّ . الْأُصْلُ الثَّانِي ، زَوْجَةٌ وَجَدَّةٌ وَأَخٌ لِأُمٍّ ، مَسْأَلَةُ الزَّوْجَةِ مِنْ أَرْبَعَةٍ ، ثُمَّ تَنْتَقِلُ إِلَى ثَمَانِيَةٍ ، وَلَا يَكُونُ الْكَسْرُ إِلَّا عَلَى الْجَدَّاتِ أَيْضًا . الْأُصْلُ الثَّالِثُ ، زَوْجٌ وَبْنَتٌ وَبْنَتُ ابْنٍ ، مَسْأَلَةُ الزَّوْجِ مِنْ أَرْبَعَةٍ ، / ثُمَّ تَنْتَقِلُ إِلَى سِتَّةَ عَشَرَ ، وَكَذَلِكَ زَوْجَةٌ ، وَأُخْتُ لِابْنَيْنِ ، وَأُخْتُ لِأَبٍ ، أَوْ أُخْتُ لِأُمٍّ ، أَوْ^(٥) جَدَّةٌ ، أَوْ جَدَّاتُ^(٥) ، وَمِثْلُهَا زَوْجَةٌ وَأُخْتُ لِأَبٍ وَأُخْتُ لِأُمٍّ ، أَوْ جَدَّةٌ . الْأُصْلُ الرَّابِعُ ، زَوْجَةٌ وَبْنَتٌ وَبْنَتُ ابْنٍ^(٦) ، أَوْ أُمٌّ ، أَوْ جَدَّةٌ ، مَسْأَلَةُ الزَّوْجَةِ مِنْ ثَمَانِيَةٍ ، ثُمَّ تَنْتَقِلُ إِلَى اثْنَيْنِ وَثَلَاثَيْنِ . الْأُصْلُ الْخَامِسُ ، زَوْجَةٌ وَبْنَتَانِ وَأُمٌّ ، مَسْأَلَةُ الزَّوْجَةِ مِنْ ثَمَانِيَةٍ ، ثُمَّ

١٠٣/٦

(٤) فِي م : « وَتَصَحَّحُ » .

(٥-٥) فِي م : « جَد ، أَوْ جَدَّة » .

(٦) فِي م نَهَادَةَ : « ابْن » .

تَنْتَقِلُ إِلَى أَرْبَعِينَ ، وكذلك زَوْجَةٌ وَبِنْتُ ابْنِ وَأُمُّ ، أَوْ جَدَّةٌ . ^(٧) أُخْتُ مِنْ أَبَوَيْنِ ،
 وَأُخْتُ أَوْ أُخَوَاتٌ مِنْ أَبِي ، وَأُخْتُ مِنْ أُمِّ ، أَوْ أُمُّ ، أَوْ جَدَّةٌ . ^(٨) زَوْجَةٌ وَ ^(٩) أُخْتَانِ مِنْ
 أَبَوَيْنِ أَوْ مِنْ أَبِي ، وَأُمُّ أَوْ جَدَّةٌ ، وَأَخٌ مِنْ أُمِّ ^(٧) ، وَفِي جَمِيعِ ذَلِكَ إِذَا انْكَسَرَتْ سِهَامُ فَرِيقٍ
 مِنْهُمْ عَلَيْهِمْ ضَرْبَتُهُ فِيمَا انْتَقَلَتْ إِلَيْهِ الْمَسْأَلَةُ ، وَمِثَالُ ذَلِكَ ، أَرْبَعُ زَوَاجَاتٍ وَإِحْدَى
 وَعِشْرُونَ بِنْتًا وَأَرْبَعُ عَشْرَةَ جَدَّةً ، مَسْأَلَةُ الزَّوْجَاتِ مِنْ ثَمَانِيَةٍ ، فَتَضْرِبُ فِيهَا فَرِيضَةُ الرَّدِّ
 وَهِيَ خَمْسَةٌ ، تَكُنْ أَرْبَعِينَ ، لِلزَّوْجَاتِ ^(٩) فَرِيضَةُ أَهْلِ الرَّدِّ خَمْسَةٌ ، عَلَى أَرْبَعَةٍ ، لَا
 تَصِحُّ ، وَلَا تُوَافِقُ ، وَيَبْقَى خَمْسَةٌ وَثَلَاثُونَ ، لِلجَدَّاتِ خُمُسُهَا سَبْعَةٌ ، عَلَى أَرْبَعَةٍ
 عَشَرَ ، تُوَافِقُ بِالْأَسْبَاعِ ، فَيَرْجَعْنَ ^(١٠) إِلَى اثْنَيْنِ ، وَيَبْقَى لِلْبَنَاتِ ثَمَانِيَةٌ وَعِشْرُونَ ،
 تُوَافِقُهُنَّ بِالْأَسْبَاعِ ، فَيَرْجَعْنَ إِلَى ثَلَاثٍ ، وَالْاِثْنَتَانِ ^(١١) تَدْخُلَانِ فِي عَدَدِ الزَّوْجَاتِ ،
 فَتَضْرِبُ ثَلَاثًا فِي أَرْبَعٍ ، تَكُنْ اثْنَى عَشَرَ ، ثُمَّ فِي أَرْبَعِينَ ، تَكُنْ أَرْبَعِمِائَةٍ وَثَمَانِينَ ، وَمَتَى
 كَانَ مَعَ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ وَاحِدٌ مِنْ أَهْلِ الرَّدِّ ، أَخَذَ الْفَاضِلَ كُلَّهُ ، كَأَنَّهُ عَصَبَةٌ ، وَلَا تَنْتَقِلُ
 الْمَسْأَلَةُ . وَإِنْ كَانَ مَعَهُمْ فَرِيقٌ وَاحِدٌ مِنْ أَهْلِ الرَّدِّ ، كَالْبَنَاتِ ، أَوِ الْأَخَوَاتِ ، قَسَمَتْ
 الْفَاضِلَ عَلَيْهِمْ ، كَأَنَّهُمْ عَصَبَةٌ ، فَإِنْ انْكَسَرَ عَلَيْهِمْ ، ضَرَبَتْ عَدَدَهُمْ فِي مَسْأَلَةِ
 الزَّوْجِ .

(٧-٧) مضروب على هذا في ١ .

(٨-٨) سقط من : م .

(٩) في الزيادة : « سهم في » .

(١٠) في ١ : « فيرجع » .

(١١) في م زيادة : « ثم » .

بَابُ الْجَدَّاتِ

١٠١٤ - مسألة ؛ قال أبو القاسم ، رحمه الله : (وَلِلْجَدَّةِ إِذَا لَمْ تُكُنْ أُمُّ السُّدُسِ)

١٠٣/٦ ظ / قال أبو بكر ابن المنذر : أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ لِلْجَدَّةِ السُّدُسَ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْمَيِّتِ أُمٌّ . وَحَكَى غَيْرُهُ رِوَايَةً شَاذَّةً عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ الْأُمِّ ؛ لِأَنَّهَا تُدْلِي بِهَا ، فَقَامَتْ مَقَامَهَا ، كَالْجَدِّ يَقُومُ مَقَامَ الْأَبِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى قَبِيصَةُ بْنُ ذُوَيْبٍ ، قَالَ : جَاءَتِ الْجَدَّةُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ ، تَطْلُبُ مِيرَاثَهَا ، فَقَالَ : مَالِكٌ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ شَيْءٌ ، وَمَا أَعْلَمُ لَكَ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَيْئًا ، وَلَكِنْ أَرْجِعِي حَتَّى أَسْأَلَ النَّاسَ . فَقَالَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ : حَضَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أُعْطَاهَا السُّدُسَ . فَقَالَ : هَلْ مَعَكَ غَيْرُكَ ؟ فَشَهِدَ لَهُ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ ، فَأَمَضَاهُ لَهَا أَبُو بَكْرٍ ، فَلَمَّا كَانَ عَمْرٌ ، جَاءَتِ الْجَدَّةُ الْأُخْرَى ، فَقَالَ : مَالِكٌ فِي كِتَابِ اللَّهِ شَيْءٌ ، وَمَا^(١) كَانَ الْقَضَاءُ الَّذِي قُضِيَ بِهِ إِلَّا فِي غَيْرِكَ ، وَمَا أَنَا بِزَائِدٍ فِي الْفَرَائِضِ شَيْئًا ، وَلَكِنْ هُوَ ذَاكَ السُّدُسُ ، فَإِنْ اجْتَمَعْتُمَا فَهُوَ لَكُمَا ، وَأَيْتُكُمَا خَلَّتْ بِهِ فَهُوَ لَهَا . رَوَاهُ مَالِكٌ ، فِي « مُوطَّئِهِ » ، وَأَبُو دَاوُدَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ^(٢) . وَقَالَ : حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَأَمَّا الْجَدُّ فَلَا يَقُومُ مَقَامَ الْأَبِ فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهِ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ . وَأَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الْأُمَّ تَحْجُبُ الْجَدَّاتِ مِنْ جَمِيعِ الْجِهَاتِ . وَقَدْ رَوَى ابْنُ بَرِيْدَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ لِلْجَدَّةِ السُّدُسَ إِذَا لَمْ

(١) فِي م : « فَمَا » .

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي الْجَدَّةِ ، مِنْ كِتَابِ الْفَرَائِضِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٢ / ١٠٩ ، ١١٠ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي مِيرَاثِ الْجَدَّةِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْفَرَائِضِ . عَارِضَةُ الْأَحْوُذِيِّ ٨ / ٢٥١ ، ٢٥٢ . وَالْإِمَامُ مَالِكٌ ، فِي : بَابِ مِيرَاثِ الْجَدَّةِ ، مِنْ كِتَابِ الْفَرَائِضِ . الْمُوطَّأُ ٢ / ٥١٣ .

كَمَا أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ مِيرَاثِ الْجَدَّةِ ، مِنْ كِتَابِ الْفَرَائِضِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ٢ / ٩٠٩ ، ٩١٠ .

يَكُنْ دُونَهَا أُمٌّ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(٣) . وَهَذَا يُدَلُّ عَلَى أَنَّهَا لَا تَرِثُ مَعَهَا شَيْئًا . وَلِأَنَّ الْجَدَّةَ تُدَلَّى بِالْأُمِّ ، فَسَقَطَتْ بِهَا ، كَسَقُوطِ الْجَدِّ بِالْأَبِ ، وَابْنُ الْإِبْنِ بِهِ . فَأَمَّا أُمُّ الْأَبِ ، فَإِنَّهَا أَيْضًا إِنَّمَا تَرِثُ مِيرَاثَ أُمِّ ؛ لِأَنَّهَا أُمٌّ ، وَلِذَلِكَ تَرِثُ وَابْنُهَا حَتَّى ، وَلَوْ كَانَ مِيرَاثُهَا مِنْ جِهَتِهِ مَا وَرِثَتْ مَعَ وَجُودِهِ .

١٠١٥ - مسألة ؛ قال : (وَكَذَلِكَ إِنْ كَثُرْنَ ، لَمْ يَزِدْنَ عَلَى السُّدُسِ قَرْضًا)

أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ مِيرَاثَ الْجَدَّاتِ السُّدُسُ ، وَإِنْ كَثُرْنَ ، وَذَلِكَ لِمَا رَوَيْنَا مِنَ الْخَبَرِ ^(١) ، وَأَنَّ عَمَرَ شَرَكَ بَيْنَهُمَا . وَقَدْ رَوَى نَحْوُ ذَلِكَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَرَوَى سَعِيدٌ ^(٢) ، ثَنَا سُفْيَانُ ، وَهَشِيمٌ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : / ١٠٤/٦ جَاءَتِ الْجَدَّتَانِ إِلَى أَبِي بَكْرٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَأُعْطِيَ أُمُّ الْأُمِّ الْمِيرَاثَ دُونَ أُمِّ الْأَبِ . فَقَالَ لَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَهِيلٍ بْنُ حَارِثَةَ ، وَكَانَ شَهِيدًا بِدَرٍّ : يَا خَلِيفَةَ رَسُولِ اللَّهِ ، أُعْطِيتَ التِّيَ إِنْ مَاتَتْ لَمْ يَرِثْهَا ، وَمَنْعَتَ التِّيَ لَوْ مَاتَتْ وَرِثَهَا ! فَجَعَلَ أَبُو بَكْرٍ السُّدُسَ بَيْنَهُمَا ^(٣) . وَلَأْتَهُنَّ ذَوَاتُ عَدَدٍ لَا يَشْرَكُهُنَّ ذَكَرٌ ، فَاسْتَوَى كَثِيرُهُنَّ وَوَاحِدَتُهُنَّ ، كَالزَّوْجَاتِ . وَقَوْلُ الْخَرَقِيِّ : « لَمْ يَزِدْنَ عَلَى السُّدُسِ قَرْضًا » . يَرِيدُ بِهِ التَّحَرُّزَ مِنْ زِيَادَتِهِنَّ بِالرَّدِّ ، فَإِنَّهُنَّ يَأْخُذْنَ فِي الرَّدِّ زِيَادَةَ عَلَى السُّدُسِ ، عَلَى مَا قَدْ مَضَى ذِكْرُهُ .

فصل : ولا خلاف بين أهل العلم في توريث جدتين ؛ أُمُّ الْأُمِّ ، وَأُمُّ الْأَبِ . وَكَذَلِكَ إِنْ عَلَنَّا وَكَانَتَا فِي الْقُرْبِ سَوَاءً ، كَأُمِّ أُمِّ وَأُمِّ أُمِّ أَبِي ، إِلَّا مَا حُكِيَ عَنْ دَاوُدَ ، أَنَّهُ لَا يُورِثُ أُمُّ أُمُّ الْأَبِ شَيْئًا ؛ لِأَنَّهُ لَا يَرِثُهَا فَلَا تَرِثُهُ ، وَلَأَنَّهَا غَيْرُ مَذْكُورَةٍ فِي الْخَبَرِ . وَلَنَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

(٣) في : باب في الجدة ، من كتاب الفرائض . سنن أبي داود ٢ / ١١٠ .

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٥٤ .

(٢) في : باب الجدات ، السنن ١ / ٥٥ .

(٣) وأخرجه البيهقي ، في : باب فرض الجدة والجدتين ، من كتاب الفرائض . السنن الكبرى ٦ / ٢٣٥ . والدارقطني ، في : كتاب الفرائض . سنن الدارقطني ٤ / ٩٠ ، ٩١ .

أُعْطِيَ ثَلَاثَ جَدَّاتٍ^(٤) . وَمِنْ ضَرُورَتِهِ أَنْ يَكُونَ فِيهِنَّ أُمُّ الْأَبِ ، أَوْ مَنْ هِيَ أَعْلَى مِنْهَا .
 وَمَا ذَكَرَهُ دَاوُدُ فَهُوَ قِيَاسٌ ، وَهُوَ لَا يَقُولُ بِالْقِيَاسِ ، ثُمَّ هُوَ بَاطِلٌ بِأَمِّ الْأُمِّ ، فَإِنَّهَا تَرْتُهُ وَلَا
 يَرْتُهَا . وَقَوْلُهُ : لَيْسَتْ مَذْكُورَةٌ فِي الْخَبَرِ . قُلْنَا : وَكَذَلِكَ أُمُّ الْأُمِّ . وَاخْتَلَفُوا فِي تَوْرِيثِ مَا
 زَادَ عَلَيْهِمَا ؛ فَذَهَبَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ إِلَى تَوْرِيثِ ثَلَاثِ جَدَّاتٍ ، مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ عَلَيْهِنَّ . وَرُوِيَ
 ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ، وَابْنِ مَسْعُودٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ . وَرُوِيَ نَحْوُهُ عَنْ
 مَسْرُوقٍ ، وَالْحَسَنِ ، وَقَتَادَةَ . وَبِهِ قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ . وَرُوِيَ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي
 وَقَّاصٍ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يُورَثُ أَكْثَرُ مِنْ جَدَّتَيْنِ . وَحُكِيَ ذَلِكَ عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ
 الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ ، وَسَلِيمَانَ بْنِ يَسَارٍ ، وَطَلْحَةَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَوْفٍ ،
 وَرَبِيعَةَ ، وَابْنِ هُرْمِزٍ ، وَمَالِكٍ ، وَابْنِ أَبِي ذَيْبٍ ، وَأَبِي ثَوْرٍ ، وَدَاوُدَ ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ فِي
 الْقَدِيمِ ، وَحُكِيَ عَنِ الزُّهْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ : لَا نَعْلَمُ وَرَثَةَ فِي الْإِسْلَامِ إِلَّا جَدَّتَيْنِ . وَحُكِيَ عَنْ
 ١٠٤/٦ ظ / سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ ، أَنَّهُ أَوْتَرَّ بِرُكْعَةٍ ، فَعَابَهُ ابْنُ مَسْعُودٍ ، فَقَالَ سَعْدٌ : أَتُعِينُنِي وَأَنْتَ
 تُورَثُ ثَلَاثَ جَدَّاتٍ ؟ وَرُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّهُ وَرَثَ الْجَدَّاتِ وَإِنْ كَثُرْنَ ، إِذَا كُنَّ
 فِي دَرَجَةٍ وَاحِدَةٍ ، إِلَّا مَنْ أَذَلَّتْ بِأَبٍ غَيْرِ وَارِثٍ ، كَأُمِّ أَبِي الْأُمِّ . قَالَ ابْنُ سُرَّاقَةَ : وَهَذَا
 قَالَ عَامَّةُ الصَّحَابَةِ إِلَّا شَاذًا . وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْحَسَنُ ، وَابْنُ سِيرِينَ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَأَبُو
 حَنِيفَةَ ، وَأَصْحَابُهُ ، وَهُوَ رِوَايَةُ الْمُزَنِيِّ عَنِ الشَّافِعِيِّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ
 الْخِرَقِيِّ ، فَإِنَّهُ سَمَّى ثَلَاثَ جَدَّاتٍ مُتَحَاذِيَاتٍ . ثُمَّ قَالَ : « وَإِنْ كَثُرْنَ فَعَلَى ذَلِكَ » .
 وَاحْتَجُّوا بِأَنَّ الزَّائِدَةَ جَدَّةٌ أَذَلَّتْ بِوَارِثٍ فَوَجَبَ أَنْ تَرِثَ ، كَمَا حُدِيَ^(٥) الثَّلَاثِ . وَلَنَا ، مَا
 رَوَى سَعِيدٌ^(٦) ، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ ، عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَرَثَ ثَلَاثَ

(٤) أَخْرَجَهُ الدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ فِي الْجَدَّاتِ ، مِنْ كِتَابِ الْفَرَائِضِ . سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ٢ / ٣٥٨ . وَابْنُ بَيْهَقٍ ، فِي : بَابِ
 تَوْرِيثِ ثَلَاثِ جَدَّاتٍ ... ، مِنْ كِتَابِ الْفَرَائِضِ . السَّنَنِ الْكُبْرَى ٦ / ٢٣٦ . وَالدَّارِقُطْنِيُّ ، فِي : كِتَابِ الْفَرَائِضِ .
 سَنَنِ الدَّارِقُطْنِيِّ ٤ / ٩١ .

(٥) فِي الْأَصْلِ ، م : « كَأَحَدٍ » .

(٦) فِي : بَابِ الْجَدَّاتِ . سَنَنِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ ١ / ٥٤ .

عَنْدَ أَحْمَدَ وَمُوافِقِيهِ . وَلِلْأَرْبَعِ الْأَوَّلِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُوافِقِيهِ . وَتَسْقُطُ الْأَرْبَعُ الْبَاقِيَاتُ إِلَّا فِي الرِّوَايَةِ الشَّاذَّةِ . وَفِي الْجُمْلَةِ لَا يَرِثُ مِنْ قَبْلِ الْأُمِّ إِلَّا وَاحِدَةً ، وَلَا مِنْ قَبْلِ الْأَبِ إِلَّا اثْنَتَانِ ، وَهُمَا اللَّتَانِ جَاءَ ذِكْرُهُمَا فِي الْخَبَرِ ، إِلَّا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُوافِقِيهِ ، فَإِنَّهُ كُلُّمَا عَلَنَ دَرَجَةً ، زَادَ فِي عَدَدِهِنَّ مِنْ قَبْلِ الْأَبِ وَاحِدَةً .

١٠١٦ - مسألة ؛ قال : (وَإِنْ كَانَ بَعْضُهُنَّ أَقْرَبَ مِنْ بَعْضٍ كَانَ ^(١) الْمِيرَاثُ لِأَقْرَبِهِنَّ)

أَمَّا إِذَا كَانَتْ إِحْدَى الْجَدَّتَيْنِ أُمُّ الْأُخْرَى ، فَأُجْمَعُ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الْمِيرَاثَ لِلْقُرْبَى وَتَسْقُطُ الْبُعْدَى بَهَا ، وَإِنْ كَانَتَا مِنْ جِهَتَيْنِ وَالْقُرْبَى مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ ، فَالْمِيرَاثُ لَهَا ، وَتَحْجُبُ الْبُعْدَى فِي قَوْلِ عَامَّتِهِمْ ، إِلَّا مَا رَوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ، وَيَحْيَى بْنِ آدَمَ ، وَشَرِيكَ أَنَّ الْمِيرَاثَ بَيْنَهُمَا . وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ، إِنْ كَانَتَا ^(٢) مِنْ جِهَتَيْنِ فَهُمَا سَبَوَاءٌ ، وَإِنْ كَانَتَا مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ فَهُوَ لِلْقُرْبَى . يَعْنِي بِهِ أَنَّ الْجَدَّتَيْنِ مِنْ قَبْلِ الْأَبِ إِذَا كَانَتْ إِحْدَاهُمَا أُمُّ الْأَبِ وَالْأُخْرَى أُمُّ الْجَدِّ ، سَقَطَتْ أُمُّ الْجَدِّ بِأُمِّ الْأَبِ . وَسَائِرُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الْقُرْبَى مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ تَحْجُبُ الْبُعْدَى مِنْ جِهَةِ الْأَبِ . فَأَمَّا الْقُرْبَى مِنْ جِهَةِ الْأَبِ فَهَلْ تَحْجُبُ الْبُعْدَى مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ ؟ فَعَنْ أَحْمَدَ فِيهَا ^(٣) رَوَاتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، أَنَّهَا تَحْجُبُهَا ، وَيَكُونُ الْمِيرَاثُ لِلْقُرْبَى . وَهَذَا قَوْلُ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَإِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ عَنْ زَيْدٍ . وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ ، وَأَهْلُ الْعِرَاقِ ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ . وَالرِّوَايَةُ الثَّانِيَةُ عَنْ أَحْمَدَ ، هِيَ ١٠٥/٦ بَيْنَهُمَا . / وَهِيَ الرِّوَايَةُ الثَّابِتَةُ عَنْ زَيْدٍ . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ . وَهُوَ الْقَوْلُ الثَّانِي لِلشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ الْأَبَ الَّذِي تُدْلَى بِهِ الْجَدَّةُ لَا يَحْجُبُ الْجَدَّةَ مِنْ قَبْلِ الْأُمِّ ، فَالَّتِي تُدْلَى بِهِ أَوْلَى أَنْ لَا يَحْجُبَهَا ، وَهَذَا فَارَقَتْهَا الْقُرْبَى مِنْ قَبْلِ الْأُمِّ ، فَإِنَّهَا تُدْلَى بِالْأُمِّ ، وَهِيَ

(١) سَقَطَ مِنْ : م .

(٢) فِي أَهْلِهَا وَفِيهَا يَأْتِي : « كَانَا » .

(٣) فِي ١ : « مِنْهُ » .

تَحْجُبُ جَمِيعَ الْجَدَّاتِ . وَلَنَا ، أَنَّهَا جَدَّةٌ قُرْبَى ، فَتَحْجُبُ الْبُعْدَى ، كَالْتَى مِنْ قَبْلِ
الْأُمِّ ، وَلِأَنَّ الْجَدَّاتِ أُمَّهَاتٌ يَرْتَنُ مِيرَاثًا وَاحِدًا مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ ، فَإِذَا اجْتَمَعْنَ
(٤) فَالْمِيرَاثُ لِأَقْرَبِهِنَّ ، كَالآبَاءِ وَالْأَبْنَاءِ وَالْإِخْوَةِ وَالْبَنَاتِ . وَكُلُّ قَبِيلٍ إِذَا اجْتَمَعُوا
فَالْمِيرَاثُ لِأَقْرَبِهِمْ . وَقَوْلُهُمْ : إِنَّ الْآبَ لَا يُسْقِطُهَا . قُلْنَا : لِأَنَّهُنَّ لَا يَرْتَنُ مِيرَاثَهُ ، إِنَّمَا
يَرْتَنُ مِيرَاثَ الْأُمَّهَاتِ ، لِكَوْنِهِنَّ أُمَّهَاتٍ ، وَلِذَلِكَ أُسْقِطْتُهُنَّ الْأُمُّ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

مسائل : مِنْ ذَلِكَ أُمُّ أُمٍّ وَأُمُّ أُمٍّ أَبٌ ، الْمَالُ لِلْأُولَى ، إِلَّا فِي قَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ هُوَ
بَيْنَهُمَا . أُمُّ أَبٍ وَأُمُّ أُمٍّ ، الْمَالُ لِلْأُولَى فِي قَوْلِ الْخِرَقِيِّ . وَفِي الرَّوَايَةِ الْآخَرَى هُوَ بَيْنَهُمَا .
أُمُّ أَبٍ وَأُمُّ أُمٍّ وَأُمُّ جَدٍّ ، الْمَالُ لِلْأُولَيَيْنِ فِي قَوْلِ الْجَمِيعِ ، إِلَّا فِي قَوْلِ شَرِيكَ وَمُؤَافِقِيهِ هُوَ
بَيْنَهُنَّ . أُمُّ أَبٍ وَأُمُّ أُمٍّ وَأُمُّ أُمٍّ أُمُّ أُمٍّ أُمُّ أُمٍّ ، هُوَ لِلْأُولَيَيْنِ فِي قَوْلِ الْجَمِيعِ .

فصل : إِذَا اجْتَمَعَتْ جَدَّةٌ ذَاتُ قَرَابَتَيْنِ مَعَ أُخْرَى ، فَمِقْيَاسُ قَوْلِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ
السُّدُسَ بَيْنَهُمَا اثْنَلَاثًا ، لِذَاتِ الْقَرَابَتَيْنِ ثَلَاثًا ، وَلِلْأُخْرَى ثَلَاثًا . كَذَلِكَ قَالَ أَبُو الْحَسَنِ
التَّمِيمِيُّ ، وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْوُثْبِيُّ (٥) ، وَلَعَلَّهُمَا أَخَذَا ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ فِي تَوْثِيقِ الْمَجُوسِ
بِجَمِيعِ قَرَابَاتِهِمْ . وَهَذَا قَوْلُ يَحْيَى بْنِ آدَمَ ، وَالْحَسَنِ بْنِ صَالِحٍ ، وَمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ ،
وَالْحَسَنِ بْنِ زِيَادٍ ، وَزُفَرٍ ، وَشَرِيكَ . وَقَالَ الثَّوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ وَأَبُو يُونُسَ : السُّدُسُ
بَيْنَهُمَا نِصْفَانِ . وَهُوَ قِيَاسُ قَوْلِ مَالِكٍ ، لِأَنَّ الْقَرَابَتَيْنِ إِذَا كَانَتَا مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ ، لَمْ يَرِثْ
بِهِمَا جَمِيعًا ، كَالْأَخِ مِنَ الْآبِ وَالْأُمِّ . وَلَنَا ، أَنَّهَا شَخْصٌ ذُو قَرَابَتَيْنِ ، تَرِثُ بِكُلِّ وَاحِدَةٍ
مِنْهُمَا (٦) مُنْفَرِدَةً ، / وَلَا يُرْجَحُ بَهَا عَلَى غَيْرِهِ ، فَوَجَبَ أَنْ يَرِثَ بِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا ، كَابْنِ
الْعَمِّ إِذَا كَانَ أُنْثَى أَوْ زَوْجًا ، وَفَارَقَ الْأَخَ مِنَ الْأَبَوَيْنِ ، فَإِنَّهُ رُجِّحَ بِقَرَابَتَيْهِ عَلَى الْأَخِ مِنَ
الْآبِ ، وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ التَّرْجِيحِ بِالْقَرَابَةِ الزَّائِدَةِ وَالتَّوْثِيقِ بَهَا ؛ فَإِذَا أُجِدَّ أَحَدُهُمَا انْتَفَى

(٤-٤) فِي م : « بِالْمِيرَاثِ لِأَقْرَبِ » . خَطَأً .

(٥) فِي م : « الْعَرَبِي » . وَيَأْتِي فِي صَفْحَةِ ١٨٨ .

(٦) فِي ١ ، م : « مِنْهَا » .

الآخر^(٧)، ولا ينبغي أن يدخل بهما جميعا، بل إذا انتفى أحدهما وجد الآخر^(٨)، وههنا قد انتفى الترجيح فيثبت التوريث. وصورة ذلك، أن يتزوج ابن ابن المرأة بنت بنتها، فيولد لهما ولد، فتكون المرأة أم أم أمه، وهي^(٩) أم أبي أبيه. وإن تزوج ابن بنتها بنت بنتها، فهي أم أم أمه وأم أم أبيه. وإن أدلت الجدّة بثلاث جهات، تراث بهن، لم يمكن أن يجتمع معها جدّة أخرى واريّة عند من لا يورث أكثر من ثلاث.

١٠١٧ - مسألة؛ قال: (والجدّة تراث وابنتها حي)

وجملته أن الجدّة من قبل الأب إذا كان ابنها حيا واريّا، فإن عمر، وابن مسعود، وأبا موسى، وعمران بن الحصين، وأبا الطفيل^(١)، رضي الله عنهم، ورثوها مع ابنها. وبه قال شريح، والحسن، وابن سيرين، وجابر بن زيد، والعنبري، وإسحاق، وابن المنذر، وهو ظاهر مذهب أحمد بن حنبل، رضي الله عنه. وقال زيد ابن ثابت: لا تراث. وروى ذلك عن عثمان، وعلي، رضي الله عنهما، وبه قال مالك، والثوري، والأوزاعي، وسعيد بن عبد العزيز^(٢)، والشافعي، وابن جابر، وأبو ثور، وأصحاب الرأي. وهو رواية عن أحمد، رواه عنه جماعة من أصحابه. ولا خلاف في توريثها مع ابنها إذا كان عمّا أو عمّ أب؛ لأنها لا تدلى به. واحتج من أسقطها بابنها^(٣) بأنها تدلى به، فلا تراث معه، كالجد مع الأب، وأم الأم مع الأم. ولنا، ما روى ابن مسعود، رضي الله عنه، قال: أول جدّة أطعمها رسول الله ﷺ

(٧-٧) سقط من: م.

(٨) في الأصل، ازيادة: من. وفي م: له.

(١) أبو الطفيل عامر بن واثلة بن الأسقع الكناني، آخر من رأى النبي ﷺ في الدنيا، توفي سنة مائة، أو سنة عشرين ومائة. العبر ١ / ١١٨.

(٢) أبو محمد سعيد بن عبد العزيز التنوخي، فقيه الشام بعد الأوزاعي، توفي سنة سبع وستين ومائة. العبر ١ / ٢٥٠.

(٣) في م: بابيها.

السُّدُسَ ، أُمُّ أَبِي مَعِ ابْنِهَا ، وَابْنُهَا حَتَّى . أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ^(٤) . وَرَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ ^(٥) ، إِلَّا أَنَّ لَفْظَهُ : أَوَّلُ / جَدَّةٍ أَطْعَمَتِ السُّدُسَ أُمُّ أَبِي مَعِ ابْنِهَا . وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ : أَوَّلُ جَدَّةٍ أَطْعَمَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ السُّدُسَ ^(٦) أُمُّ أَبِي مَعِ ابْنِهَا ^(٧) . وَلِأَنَّ الْجَدَّاتِ أُمَّهَاتٍ يَرْتَنِّ مِيرَاثَ الْأُمِّ ، لَا مِيرَاثَ الْأَبِ ، فَلَا يُحْجَبْنَ بِهِ كَأُمَّهَاتِ الْأُمِّ .

مسائل ذلك : أُمُّ أَبِي وَأَبِ ، لَهَا السُّدُسُ وَالْبَاقِي لَهُ . وَعَلَى الْقَوْلِ الْآخِرِ ، الْكُلُّ لَهُ دُونَهَا . أُمُّ أُمِّ وَأُمُّ أَبِي وَأَبِ ، السُّدُسُ بَيْنَهُمَا عَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ . وَعَلَى الثَّانِي السُّدُسُ لِأُمِّ الْأُمِّ ، وَالْبَاقِي لِلْأَبِ . وَقِيلَ : لِأُمِّ الْأُمِّ نِصْفُ السُّدُسِ ، وَالْبَاقِي لِلْأَبِ ؛ لِأَنَّ الْأَبَ لَوْ عُدِمَ لَمْ يَكُنْ لِأُمِّ الْأُمِّ إِلَّا نِصْفُ السُّدُسِ ، فَلَا يَكُونُ لَهَا مَعَ وُجُودِهِ إِلَّا مَا كَانَ لَهَا مَعَ عَدَمِهِ . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ ؛ لِأَنَّ الْإِخْوَةَ مَعَ الْأَبَوَيْنِ يَحْجُبُونَ الْأُمَّ عَنْ نِصْفِ مِيرَاثِهَا ، وَلَا يَأْخُذُونَ مَا حَجَبُوهَا عَنْهُ ، بَلْ يَتَوَفَّرُ ذَلِكَ عَلَى الْأَبِ ، كَذَا هُنَا . ثَلَاثُ جَدَّاتٍ مُتَحَاذِيَاتٍ وَأَبِ ، السُّدُسُ بَيْنَهُنَّ عَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ ، وَلِأُمِّ الْأُمِّ عَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي ، وَعَلَى الثَّالِثِ لِأُمِّ الْأُمِّ ثُلُثُ السُّدُسِ ، وَالْبَاقِي لِلْأَبِ . وَإِنْ كَانَ مَعَ الْمُتَحَاذِيَاتِ جَدٌّ ^(٨) ، لَمْ يَحْجُبْ إِلَّا أُمَّهُ . أَبٌ وَأُمُّ أَبِي وَأُمُّ أُمِّ ، عَلَى قَوْلِ الْخِرَقِيِّ ، السُّدُسُ لِأُمِّ الْأَبِ . وَمَنْ حَجَبَ الْجَدَّةَ بِابْنِهَا أَسْقَطَ أُمُّ الْأَبِ . ثُمَّ اخْتَلَفَ الْقَائِلُونَ بِذَلِكَ ، فَقِيلَ : السُّدُسُ كُلُّهُ لِأُمِّ أُمِّ الْأُمِّ ؛ لِأَنَّ الَّتِي تَحْجُبُهَا أَوْ تُزَاحِمُهَا قَدْ سَقَطَ حُكْمُهَا ، فَصَارَتْ كَالْمَعْدُومَةِ . وَقِيلَ : بَلْ لَهَا نِصْفُ السُّدُسِ عَلَى قَوْلِ زَيْدٍ ؛ لِأَنَّهُ يُورَثُ الْبُعْدَى مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ مَعَ الْقُرْبَى مِنْ جِهَةِ الْأَبِ ، فَكَانَ لَهَا نِصْفُ السُّدُسِ . وَقِيلَ : لَا شَيْءَ لَهَا ؛ لِأَنَّهَا انْحَجَبَتْ بِأُمِّ الْأَبِ ، ثُمَّ انْحَجَبَتْ أُمُّ الْأَبِ بِالْأَبِ ، فَصَارَ الْمَالُ كُلُّهُ لِلْأَبِ .

(٤) في : باب ما جاء في ميراث الجدة مع ابنها ، من أبواب الفرائض . غارضة الأحوذى ٨ / ٢٥٣ ، ٢٥٤ .

(٥) في : باب الجدات . السنن ١ / ٥٧ .

(٦) سقط من : م .

(٧) ذكره سعيد بن منصور ، في : باب الجدات . السنن ١ / ٥٧ .

وأخرجه الدارمي ، عن ابن سيرين ، عن ابن مسعود ، موقوفاً عليه ، في : باب في الجدات ، من كتاب الفرائض . سنن الدارمي ٢ / ٣٥٨ .

(٨) في النسخ : جدات . والتصحیح من الشرح الكبير ٤ / ٢١ .

١٠٧/٦ و ١٠١٨ - مسألة ؛ قال : (وَالْجَدَّاتُ الْمُتَحَاذِيَاتُ / أَنْ تَكُنَّ ^(١) أُمُّ أُمِّ أُمٍّ ، وَأُمُّ أُمٍّ أُمٍّ ، وَأُمُّ أَبِي أَبِي ، وَإِنْ كَثُرْنَ فَعَلَى ذَلِكَ)

يَعْنَى بِالْمُتَحَاذِيَاتِ الْمُتَسَاوِيَاتِ فِي الدَّرَجَةِ ، بِحَيْثُ لَا تَكُونُ وَاحِدَةً أَعْلَى مِنَ الْأُخْرَى وَلَا أُنْزَلَ مِنْهَا ؛ لِأَنَّ الْجَدَّاتِ إِنَّمَا يَرْتُنَّ كُلُّهُنَّ إِذَا كُنَّ فِي دَرَجَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَمَتَى كَانَ بَعْضُهُنَّ أَقْرَبَ مِنْ بَعْضٍ ، فَالْمِيرَاثُ لِأَقْرَبِهِنَّ ، فَإِذَا قِيلَ : تَرَكَ جَدَّتَيْنِ وَارْتَيْنِ عَلَى أَقْرَبِ الْمَنَازِلِ . فَهَمَّا أُمُّ أُمٍّ وَأُمُّ أَبِيهِ . وَإِنْ قِيلَ : تَرَكَ ثَلَاثًا . فَهِنَّ كَمَا قَالَ الْخِرَقِيُّ ، أُمُّ أُمٍّ أُمٍّ وَأُمُّ أُمٍّ أَبِي أَبِي ، وَاحِدَةٌ مِنْ قَبْلِ الْأُمِّ ، وَاثْنَتَانِ مِنْ قَبْلِ أَبِي ، وَهَمَّا أُمُّ أُمٍّ وَأُمُّ أَبِيهِ ، كَمَا جَاءَ الْحَدِيثُ ، وَفِي دَرَجَتَيْهِنَّ أُخْرَى مِنْ قَبْلِ الْأُمِّ غَيْرَ وَارْتِيَةٍ ، وَهِيَ أُمُّ أَبِي الْأُمِّ ، وَلَا يَرِثُ أَبَدًا مِنْ قَبْلِ الْأُمِّ إِلَّا وَاحِدَةٌ ، وَهِيَ الَّتِي كُلُّ نَسَبِهَا أُمَّهَاتٌ لَا أَبَ فِيهِنَّ . فَاحْفَظْ ذَلِكَ . فَإِنْ قِيلَ : تَرَكَ أَرْبَعًا . فَهِنَّ أُمُّ أُمٍّ أُمٍّ أُمٍّ ، وَأُمُّ أُمٍّ أَبِي أَبِي ، وَأُمُّ أَبِي أَبِي أَبِي . وَفِي دَرَجَتَيْهِنَّ أَرْبَعٌ غَيْرُ وَارْتِيَاتٍ ، وَقَدْ ذَكَرْنَا هُنَّ فِيمَا تَقَدَّمَ ، إِلَّا أَنَّ مَذْهَبَ أَحْمَدَ لَا يُورِثُ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثِ جَدَّاتٍ ، وَهُنَّ الثَّلَاثُ الْأَوَّلُ . وَيَحْتَمِلُ قَوْلُ الْخِرَقِيِّ تَوْرِيثَهُنَّ وَإِنْ كَثُرْنَ ، فَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ كُلُّمَا زَادَ دَرَجَةٌ زَادَتْ جَدَّةٌ ، وَيَرِثُ فِي الدَّرَجَةِ الْخَامِسَةِ خَمْسٌ ، وَفِي السَّادِسَةِ سِتٌّ ، وَفِي السَّابِعَةِ سَبْعٌ ، وَعَلَى هَذَا أَبَدًا ، وَقَوْلُ الْخِرَقِيِّ : « وَإِنْ كَثُرْنَ فَعَلَى ذَلِكَ » . يَحْتَمِلُ أَنَّهُ ذَهَبَ إِلَى تَوْرِيثِ الْجَدَّاتِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ وَإِنْ كَثُرْنَ . وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ وَإِنْ كَثُرْنَ فَلَا يَرِثُ إِلَّا هَؤُلَاءِ الثَّلَاثُ . فَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ لَا يَرِثُ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثٍ ؛ وَاحِدَةٌ مِنْ قَبْلِ الْأُمِّ ، وَاثْنَتَانِ مِنْ قَبْلِ أَبِي ، وَهَمَّا أُمُّ أُمٍّ وَأُمُّ أَبِيهِ وَأُمَّهَاتُهُمَا . وَلَا تَرِثُ جَدَّةٌ فِي نَسَبِهَا أَبَ بَيْنَ أُمَيْنِ ، وَلَا ثَلَاثَةُ آبَاءٍ . وَإِنْ أُرِدَتْ تَنْزِيلُ الْجَدَّاتِ الْوَارِثَاتِ وَغَيْرِهِنَّ ، فَاعْلَمْ أَنَّ لِلْمَيِّتِ فِي الدَّرَجَةِ الْأُولَى جَدَّتَيْنِ ، أُمُّ أُمٍّ وَأُمُّ أَبِيهِ ، وَفِي الثَّانِيَةِ أَرْبَعٌ ؛ لِأَنَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ أَبَوَيْهِ جَدَّتَيْنِ فَهَمَّا أَرْبَعٌ بِالنِّسْبَةِ / إِلَيْهِ ، وَفِي الثَّلَاثَةِ ثَمَانٍ ؛ لِأَنَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ أَبَوَيْهِ أَرْبَعًا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ ، فَيَكُونُ لِوَلَدِهِمَا ثَمَانٍ . وَعَلَى هَذَا كُلُّمَا عَلَوْنَ دَرَجَةٌ تَضَاعَفَ عَدْدُهُنَّ ، وَلَا يَرِثُ مِنْهُنَّ إِلَّا ثَلَاثٌ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١) فِي أ ، ب ، م : « تَكُونُ » .

بَابُ مَنْ يَرِثُ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ

١٠١٩ - مسألة ؛ قال : (وَيَرِثُ مِنَ الرِّجَالِ الْإِبْنُ ، ثُمَّ ابْنُ الْإِبْنِ وَإِنْ سَقَلَ ، وَالْأَبُ ، ثُمَّ الْجَدُّ وَإِنْ عَلَ ، وَالْأَخُ ، ثُمَّ ابْنُ الْأَخِ ، وَالْعَمُّ ، ثُمَّ ابْنُ الْعَمِّ ، وَالزَّوْجُ ، وَمَوْلَى النِّعْمَةِ . وَمِنَ النِّسَاءِ الْبِنْتُ ، وَبِنْتُ الْإِبْنِ ، وَالْأُمُّ ، وَالْجَدَّةُ ، وَالْأُخْتُ ، وَالزَّوْجَةُ ، وَمَوْلَاةُ النِّعْمَةِ)

فهؤلاء مُجْمَعٌ عَلَى تَوْرِيثِهِمْ ، وَأَكْثَرُهُمْ ثَبَتَ تَوْرِيثُهُ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ، فَالْإِبْنُ ثَبَتَ مِيرَاثُهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ ﴾ ^(١) . وَابْنُ الْإِبْنِ ابْنٌ ^(٢) . وَالْأَبَوَانِ ثَبَتَ مِيرَاثُهُمَا بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلِلْأَبَوَيْنِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ ﴾ ^(٣) . وَالْجَدُّ يَحْتَمِلُ أَنْ يَتَنَاوَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَلِلْأَبَوَيْنِ ﴾ . كَمَا دَخَلَ ابْنُ الْإِبْنِ فِي عُمُومِ : ﴿ أَوْلَادِكُمْ ﴾ ^(٤) . وَالْأَخُ وَالْأُخْتُ مِنَ الْأُمِّ ثَبَتَ مِيرَاثُهُمَا بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ ﴾ ^(٥) . وَوَلَدُ الْأَبَوَيْنِ ، وَالْأَبُ ، ثَبَتَ إِزْنُهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ ﴾ ^(٦) . وَأَمَّا ابْنُ الْأَخِ لِلْأَبَوَيْنِ أَوْ لِلْأَبِ ، وَالْعَمُّ وَابْنُهُ ، وَعَمُّ الْأَبِ وَابْنُهُ ، فَثَبَتَ مِيرَاثُهُمْ بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « مَا أَبْقَتِ الْفُرُوضُ فَلِأَوْلَى رَجُلٍ ذَكَرٍ » ^(٧) . وَلَمْ يَدْخُلْ فِيهِمْ وَلَدُ الْأُمِّ ، وَلَا الْعَمُّ لِلْأُمِّ ، وَلَا ابْنُهُ ، وَلَا الْخَالَ ، وَلَا أَبُو الْأُمِّ ؛ لِأَنَّهُمْ لَيْسُوا مِنَ الْعَصَبَاتِ ، وَأَمَّا الْمَوْلَى الْمُعْتَقُ وَالْمَوْلَاةُ ، فَثَبَتَ إِزْنُهُمَا بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ » ^(٨) . وَالْجَدَّةُ أَطْعَمَهَا ، النَّبِيُّ ﷺ

(١) سورة النساء ١١ .

(٢) سقط من : م .

(٣) سورة النساء ١٢ .

(٤) سورة النساء ١٧٦ .

(٥) تقدم تخريجه في صفحة ٢٠ .

(٦) تقدم تخريجه في : ٨ / ٣٥٩ .

السُّدُسَ^(٧) . وَالزَّوْجُ ثَبَتَ إِزْنُهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ ﴾^(٨) . وَالزَّوْجَةُ ثَبَتَ إِزْنُهَا^(٩) بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ ﴾^(٨) .

فصل : وَجَمِيعُهُمْ ضَرَبَانِ ؛ ذُو فَرْضٍ ، وَعَصَبَةٍ . فَالذُّكُورُ كُلُّهُمْ عَصَبَاتٌ إِلَّا الزَّوْجَ ، وَالْأَخَ مِنَ الْأُمِّ ، وَإِلَّا الْأَبَ ، وَالْجَدَّ / مَعَ الْإِبْنِ . وَالْإِنَاثُ كُلُّهُنَّ إِذَا انْفَرَدْنَ عَنْ إِخْوَتِهِنَّ ذَوَاتُ فَرْضٍ ، إِلَّا الْمَوْلَاةُ الْمُعْتَقَةُ ، وَإِلَّا الْأَخَوَاتُ مَعَ الْبَنَاتِ . وَعَدَدُ الْعَصَبَاتِ ؛ الْإِبْنُ ، وَابْنُهُ وَإِنْ نَزَلَ ، وَالْأَبُ ، وَأَبُوهُ وَإِنْ عَلَا ، وَالْأَخُ مِنَ الْأَبَوَيْنِ ، وَالْأَخُ مِنَ الْأَبِ وَابْنَاهُمَا وَإِنْ نَزَلَا ، وَالْعَمَّانِ كَذَلِكَ ، وَابْنَاهُمَا وَإِنْ نَزَلَا ، وَعَمَّا الْأَبِ ، وَابْنَاهُمَا كَذَلِكَ أَبَدًا ، وَمَوْلَى النِّعْمَةِ . وَعَدَدُ الْإِنَاثِ ؛ الْبَنَاتُ ، وَبَنَاتُ الْإِبْنِ ، وَالْأُمُّ ، وَالْجَدَّةُ مِنَ الْجِهَتَيْنِ وَإِنْ عَلَتْ ، وَالْأَخَوَاتُ مِنَ الْجِهَاتِ الثَّلَاثِ . وَالْأَخُ مِنَ الْأُمِّ ، وَالزَّوْجُ ، وَالزَّوْجَةُ . وَمَنْ لَا يَسْقُطُ بِحَالِ خُمُسَةٍ ؛ الزَّوْجَانِ ، وَالْأَبَوَانِ ، وَوَلَدُ الصُّلْبِ ؛ لِأَنَّهُمْ يَمُتُونَ بِأَنْفُسِهِمْ مِنْ غَيْرِ وَاسِطَةٍ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْمَيِّتِ يَخْجُبُهُمْ ، وَمَنْ سِوَاهُمْ مِنَ الْوَارِثِ إِنَّمَا يَمُتُ بِوَاسِطَةٍ سِوَاهُ ، فَيَسْقُطُ بِمَنْ هُوَ أَوْلَى بِالْمَيِّتِ مِنْهُ .

(٧) تقدم تخريجه في صفحة ٥٤ .

(٨) سورة النساء ١٢ .

(٩) سقط من : م .

بَابُ مِيرَاثِ الْجَدِّ

رَوَى أَبُو دَاوُدَ^(١) ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ الْحَسَنِ ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ الْحُصَيْنِ ، أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ : إِنَّ ابْنَ ابْنِ ابْنِي مَاتَ ، فَمَالِي مِنْ مِيرَاثِهِ ؟ قَالَ : « لَكَ السُّدُسُ » . فَلَمَّا أَذْبَرَ دَعَاهُ ، فَقَالَ : « إِنَّ لَكَ سُدُسًا آخَرَ » . فَلَمَّا أَذْبَرَ دَعَاهُ ، فَقَالَ : « إِنَّ لَكَ السُّدُسَ الْآخَرَ طُعْمَةً » . قَالَ قَتَادَةُ : فَلَا تُذِرِي أَيَّ شَيْءٍ وَرَثَتُهُ . قَالَ قَتَادَةُ : أَقَلُّ شَيْءٍ وَرِثَ الْجَدُّ السُّدُسَ . وَرَوَى عَنْ الْحَسَنِ أَيْضًا ، أَنَّ عَمْرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَيُّكُمْ يَعْلَمُ مَا وَرَّثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْجَدُّ ؟ فَقَالَ مَعْقِلُ بْنُ يَسَارٍ : أَنَا ، وَرَثَتُهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ السُّدُسَ . قَالَ : مَعَ مَنْ ؟ قَالَ : لَا أَذْرِي . قَالَ : لَا ذَرَيْتَ . قَالَ : فَمَا يُغْنِي إِذَا رَوَاهُ سَعِيدٌ^(٢) ، فِي « سُنَنِهِ » . قَالَ أَبُو بَكْرٍ ابْنُ الْمُنْذِرِ : أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَنَّ الْجَدَّ أَبَا الْأَبِ ، لَا يَحْجُبُهُ عَنِ الْمِيرَاثِ غَيْرُ الْأَبِ ، وَأَنْزَلُوا الْجَدَّ فِي الْحَجَبِ وَالْمِيرَاثِ مَنْزِلَةَ الْأَبِ فِي جَمِيعِ الْمَوَاضِعِ ، إِلَّا فِي ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ ؛ أَحَدُهَا ، زَوْجٌ وَأَبَوَانِ . وَالثَّانِيَةُ ، / زَوْجَةٌ وَأَبَوَانِ ، لِلْأُمِّ ثُلُثٌ الْبَاقِي فِيهِمَا مَعَ الْأَبِ ، وَثُلُثُ جَمِيعِ الْمَالِ لَوْ كَانَ مَكَانَ الْأَبِ جَدًّا . وَالثَّالِثَةُ ، اخْتَلَفُوا فِي الْجَدِّ مَعَ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ لِلْأَبَوَيْنِ أَوْ لِلْأَبِ^(٣) . وَلَا خِلَافَ بَيْنَهُمْ فِي إِسْقَاطِهِ بَيْنَ الْإِخْوَةِ وَوَلَدِ الْأُمِّ ،

١٠٨/٦ ط

(١) في : باب ما جاء في ميراث الجد ، من كتاب الفرائض . سنن أبي داود ١١٠ / ٢ .

كما أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في ميراث الجد ، من أبواب الفرائض . عارضة الأحوذى ٨ / ٢٥٠ ، ٢٥١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ٤٢٩ ، ٤٣٦ .

(٢) في : باب الجد ، السنن ١ / ٤٤ .

كما أخرجه البيهقي ، في : باب ميراث الجد ، من كتاب الفرائض . السنن الكبرى ٦ / ٢٤٤ .

(٣) في م : « للابن » .

ذَكَرَهُمْ وَأَتَاهُمْ . وَذَهَبَ الصَّدِيقُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، إِلَى أَنَّ الْجَدَّ يُسْقِطُ جَمِيعَ الْإِخْوَةِ
وَالْأَخَوَاتِ مِنْ جَمِيعِ الْجِهَاتِ ، كَمَا يُسْقِطُهُمُ الْأَبُ . وَبِذَلِكَ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ ،
وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عَثْمَانَ ، وَعَائِشَةَ ، وَأَبِي بَنْ كَعْبٍ ، وَأُمِّ الدَّرْدَاءِ ،
وَمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ ، وَأُمِّ مُوسَى ، وَأُمِّ هُرَيْرَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ . وَحُكِيَ أَيْضًا عَنْ عِمْرَانَ بْنِ
الْحُصَيْنِ ، وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، وَأُمِّ الطُّفَيْلِ ، وَعُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ ، وَعَطَاءٍ ، وَطَاوُسٍ ،
وَجَابِرِ بْنِ زَيْدٍ . وَبِهِ قَالَ قَتَادَةُ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَنُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ،
وَالْمُزْنِيُّ ، وَابْنُ شُرَيْجٍ ، وَابْنُ اللَّبَّانِ^(٤) ، وَدَاوُدُ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ . وَكَانَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي
طَالِبٍ ، وَابْنُ مَسْعُودٍ ، وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، يُورِّثُونَهُمْ مَعَهُ ، وَلَا
يُخَجِّبُونَهُمْ بِهِ . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو يُوسُفَ ، وَمُحَمَّدٌ ؛ لِأَنَّ
الْأَخَ ذَكَرَ يُعَصِّبُ أُخْتَهُ ، فَلَمْ يُسْقِطْهُ الْجَدُّ ، كَالْأَبْنِ ، وَلِأَنَّ مِيرَاثَهُمْ ثَبَتَ بِالْكِتَابِ ،
فَلَا يُخَجِّبُونَ إِلَّا بِنَصٍّ أَوْ إِجْمَاعٍ أَوْ قِيَاسٍ ، وَمَا وَجَدَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ ، فَلَا يُخَجِّبُونَ ؛
وَلِأَنَّهُمْ تَسَاوَوْا فِي سَبَبِ الِاسْتِحْقَاقِ فَيَتَسَاوُونَ فِيهِ ، فَإِنَّ الْأَخَ وَالْجَدَّ يُدْلِيَانِ بِالْأَبِ ،
الْجَدُّ أَبُوهُ ، وَالْأَخُ ابْنُهُ ، وَقَرَابَةُ الْبُنُوَّةِ لَا تَنْقُصُ عَنْ قَرَابَةِ الْأُبُوَّةِ ، بَلْ رُبَّمَا كَانَتْ أَقْوَى ؛
فَإِنَّ الْإِبْنَ يُسْقِطُ تَعْصِيبَ الْأَبِ ، وَلِذَلِكَ مَثَّلَهُ عَلِيُّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، بِشَجَرَةِ أُتْبِتَتْ
غُصْنًا ، فَأَنْفَرَقَ مِنْهُ غُصْنَانِ ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِلَى الْآخِرِ أَقْرَبُ مِنْهُ إِلَى أَصْلِ الشَّجَرَةِ ،
وَمَثَّلَهُ زَيْدُ بَوَادٍ خَرَجَ مِنْهُ نَهْرٌ ، انْفَرَقَ مِنْهُ جَدْوَلَانِ ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِلَى الْآخِرِ أَقْرَبُ مِنْهُ
إِلَى الْوَادِي . وَاحْتَجَّ مَنْ ذَهَبَ مَذْهَبَ أَبِي بَكْرٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ :
« الْحَقُّوْا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا ، وَمَا بَقِيَ فَلِأَوْلَى عَصَبَةٍ ذَكَرَ »^(٥) . وَالْجَدُّ أَوْلَى مِنَ الْأَخِ ،
بِدَلِيلِ الْمَعْنَى وَالْحُكْمِ ؛ أَمَّا الْمَعْنَى فَإِنَّهُ لَهُ قَرَابَةُ بِإِلَادٍ وَبِعَصَبَةٍ كَالْأَبِ ، وَأَمَّا الْحُكْمُ فَإِنَّ /
الْفُرُوضَ إِذَا اَزْدَحَمَتْ سَقَطَ الْأَخُ دُونَهُ ، وَلَا يُسْقِطُهُ أَحَدٌ إِلَّا الْأَبُ ، وَالْإِخْوَةُ وَالْأَخَوَاتُ

١٠٩/٦ و

(٤) محمد بن عبد الله بن الحسن ، ابن اللبان الفرضي ، الفقيه الشافعي ، إمام عصره في الفرائض وقسمة التركات ، توفي
سنة اثنتين وأربع مائة . طبقات الشافعية الكبرى ٤ / ١٥٤ ، ١٥٥ .

(٥) تقدم تخريجه في صفحة ٢٠ .

يَسْقُطُونَ بثلاثة ، وَيُجْمَعُ له بين الفَرَضِ ^(٦) والتَّعْصِيبِ ، كالأب ، وهم يَتَفَرِّدُونَ بواحدٍ منهما ، وَيُسْقِطُ وَلَدُ الأُمِّ ، وَلَدُ الأبِ يَسْقُطُونَ بِهِم بالإجماع إذا اسْتَفْرَقَتِ الفُرُوضُ المَالُ ، وكانوا عَصَبَةً ، وكذلك وَلَدُ الأبوينِ في المَشْرَكَةِ عندَ الأَكْثَرِينَ ، ولأنَّهُ لَا يُقْتَلُ بِقَتْلِ ابنِ ابنِهِ ، وَلَا يُحَدُّ بِقَدْفِهِ ، وَلَا يُقَطَّعُ بِسَرْقَةِ مَالِهِ ، وَيَجِبُ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ ، وَيُمْنَعُ مِنْ دَفْعِ زَكَاتِهِ إِلَيْهِ ، كالأبِ سَوَاءً ، فَدُلَّ ذَلِكَ عَلَى قُوَّتِهِ . فَإِنْ قِيلَ : فَالْحَدِيثُ حُجَّةٌ فِي تَقْدِيمِ الأَخَوَاتِ ؛ لِأَنَّ فُرُوضَهُنَّ فِي كِتَابِ اللَّهِ ، فَيَجِبُ أَنْ تَلْحَقَ بِهِنَّ فُرُوضُهُنَّ ، وَيَكُونُ لِلْجَدِّ مَا يَقَى . فَالْجَوَابُ ، أَنَّ هَذَا الْخَبَرَ حُجَّةٌ فِي الذُّكُورِ الْمُتَفَرِّدِينَ ، وَفِي الذُّكُورِ مَعَ الإِنَاثِ . أَوْ نَقُولُ : هُوَ حُجَّةٌ فِي الْجَمِيعِ ، وَلَا فَرَضَ لَوْلَدِ الأبِ مَعَ الْجَدِّ ؛ لِأَنَّهُمْ كِلَاؤُهُ ، وَالْكِلَالَةُ اسْمٌ لِلوَارِثِ مَعَ عَدَمِ الوَلَدِ وَالوَالِدِ ، فَلَا يَكُونُ لَهُمْ مَعَهُ إِذَا فَرَضَ . حُجَّةٌ أُخْرَى ، قَالُوا : الْجَدُّ أَبٌ ، فَيَحْجُبُ وَلَدَ الأبِ ، كالأبِ الْحَقِيقِيُّ . وَدَلِيلُ كَوْنِهِ أَبًا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ ﴾ ^(٧) . وَقَوْلُ يُونُسَ : ﴿ وَأَتَّبَعْتُ مِلَّةَ آبَائِي إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ ﴾ ^(٨) . وَقَوْلُهُ : ﴿ كَمَا أَتَمَّهَا عَلَى أَبَوَيْكَ مِنْ قَبْلُ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ ﴾ ^(٩) . وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « ارْثُوا بَنِي إِسْمَاعِيلَ ، فَإِنَّ أَبَاكُمْ كَانَ رَامِيًا » ^(١٠) . وَقَالَ : « سَامٌ أَبُو الْعَرَبِ ، وَحَامٌ أَبُو الْحَبَشِ » ^(١١) . وَقَالَ : « نَحْنُ بَنِي النَّضْرِ بَنِ كِنَانَةَ ، لَا نَقْفُوا أَمَّنَا ، وَلَا نَتَنَفَّى » ^(١٢) مِنْ أَبِيْنَا ^(١٣) . وَقَالَ الشَّاعِرُ ^(١٤) :

(٦) فِي ١ : « الْفُرُوضُ » .

(٧) سُورَةُ الْحَجِّ ٧٨ .

(٨) سُورَةُ يُوسُفَ ٣٨ .

(٩) سُورَةُ يُوسُفَ ٦ .

(١٠) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ التَّحْرِيطِ عَلَى الرَّمْيِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ ، وَفِي : بَابِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِسْمَاعِيلَ ... ﴾ ، مِنْ كِتَابِ الْأَنْبِيَاءِ ، وَفِي : بَابِ نَسَبِ الْيَمَنِ إِلَى إِسْمَاعِيلَ ... ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاقِبِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٤ / ٤٥ ، ١٧٩ ، ٢١٩ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : الرَّمْيِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَهَ ٢ / ٩٤١ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١ / ٣٦٤ ، ٥٠ / ٥٠ .

(١١) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٥ / ٩ ، ١٠ ، ١١ .

(١٢) فِي الْأَصْلِ ، م : « نَتَنَفَّى » .

(١٣) أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ مَنْ نَفَى رَجُلًا مِنْ قَبِيلَةٍ ، مِنْ كِتَابِ الْحُدُودِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَهَ ٢ / ٨٧١ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٥ / ٢١١ ، ٢١٢ .

(١٤) الْحِمَاسَةُ ١ / ٧٧ . وَفِيهَا أَنَّهُ لِبَعْضِ بَنِي قَيْسِ بْنِ ثَعْلَبَةَ ، وَيُقَالُ إِنَّهُ لِبِشَامَةَ بْنِ حَزْنِ النَّهْشَلِيِّ . وَشَرَحَ دِيوَانَ الْحِمَاسَةِ لِلْمُرَزُوقِ ١ / ١٠٠ ، وَفِيهِ أَنَّهُ لِبِشَامَةَ بْنِ جَزْءِ النَّهْشَلِيِّ . وَانْظُرْ حَاشِيَةَ شَرَحِ دِيوَانَ الْحِمَاسَةِ .

إنا بنى نُهْشَل لا نُدْعَى لِأَبٍ عنه ولا هُوَ بِالْأَبْنَاءِ يَشْرِينَا

فوجب أن يَحْجُبَ الإخوة ، كالأب الحَقِيقِي ، يُحَقِّقُ هذا أن ابن الابن وإن سَفَلَ يقومُ مقامُ أبيه في الحَجْبِ ، وكذلك أبو الأب يقومُ مقامُ ابنه ؛ ولذلك قال ابنُ عَبَّاسٍ : ألا ظ ١٠٩/٦ يَتَّقَى اللهُ زَيْدٌ ؟ يَجْعَلُ ابنَ الابنِ ابْنًا ، ولا يَجْعَلُ أبا الأبِ أبا . ولأنَّ بينهما إيلادًا / وَبَعْضِيَّةً وَجُزْئِيَّةً ، وهو يُساوِي الأبَ في أَكْثَرِ أَحْكَامِهِ ، فَيُساوِيهِ في هذا الحَجْبِ . يَحَقِّقُهُ أَنَّ أبا الأبِ وإن عَلَا يُسْقِطُ بنى الإخوة ، ولو كانت قرابةُ الجدِّ والأخِ واحدةً ، لَوَجَبَ أن يكونَ أبو الجدِّ مُساوِيًا لبنى الأخ ، لتساوَى دَرَجَةُ مَنْ أَذْلِيَا بِهِ . واللهُ أَعْلَمُ . ولا تَفْرِيعَ على هذا القَوْلِ لَوْضُوحِهِ .

فصل : اِخْتَلَفَ الْقَائِلُونَ بِتَوْرِيثِهِمْ مَعَهُ فِي كَيْفِيَّةِ تَوْرِيثِهِمْ ، فَكَانَ عَلِيٌّ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، يَفْرِضُ لِلْأَخَوَاتِ فُرُوضَهُنَّ ، وَالْبَاقِي لِلْجَدِّ ، إِلَّا أَنْ يَنْقُصَهُ ذَلِكَ مِنَ السُّدُسِ ، فَيَفْرِضُهُ لَهُ ، فَإِنْ كَانَتْ أُخْتُ لِأَبَوَيْنِ ، وَإِخْوَةٌ لِأَبٍ ، فَرَضَ لِلْأُخْتِ النِّصْفَ ، وَقَاسَمَ الْجَدُّ الإِخْوَةَ فِيمَا بَقِيَ ، إِلَّا أَنْ تَنْقُصَهُ الْمُقَاسِمَةُ مِنَ السُّدُسِ ، فَتَفْرِضُهُ لَهُ . فَإِنْ كَانَ الإِخْوَةُ كُلُّهُمْ عَصَبَةً ، قَاسَمَهُمُ الْجَدُّ إِلَى السُّدُسِ . فَإِنْ اجْتَمَعَ وَلَدُ الْأَبِ وَوَلَدُ الْأَبَوَيْنِ مَعَ الْجَدِّ ، سَقَطَ وَلَدُ الْأَبِ ، وَلَمْ يَدْخُلُوا فِي الْمُقَاسِمَةِ ، وَلَا يُعْتَدُّ بِهِمْ . وَإِنْ انْفَرَدَ وَلَدُ الْأَبِ ، قَامُوا مَقَامَ وَلَدِ الْأَبَوَيْنِ مَعَ الْجَدِّ . وَصَنَعَ ابْنُ مَسْعُودٍ فِي الْجَدِّ مَعَ الْأَخَوَاتِ كَصْنَعِ عَلِيٍّ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَقَاسَمَ بِهِ الإِخْوَةَ إِلَى الثُّلُثِ ، فَإِنْ كَانَ مَعَهُمْ أَصْحَابُ فَرَائِضَ ، أُعْطِيَ أَصْحَابُ الْفَرَائِضِ فَرَائِضَهُمْ ، ثُمَّ صَنَعَ صَنِيعَ زَيْدٍ فِي إِعْطَاءِ الْجَدِّ الْأَحْظَ مِنَ الْمُقَاسِمَةِ أَوْ ثُلُثَ الْبَاقِي أَوْ سُدُسَ جَمِيعِ الْمَالِ ، وَعَلَى يَقَاسِمُ بِهِ بَعْدَ أَصْحَابِ الْفَرَائِضِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَصْحَابُ الْفَرَائِضِ بَنَاتٍ أَوْ بَنَاتٍ فَلَا يَزِيدُ الْجَدُّ عَلَى الثُّلُثِ ، وَلَا يَقَاسِمُ بِهِ . وَقَالَ بِقَوْلِ عَلِيٍّ ، الشَّعْبِيُّ ، وَالنَّخَعِيُّ ، وَالْمُغِيرَةُ بْنُ الْمِقْسِمِ ^(١٥) ، وَابْنُ أَبِي لَيْلَى ، وَالْحَسَنُ بْنُ

(١٥) الْمُغِيرَةُ بْنُ مِقْسَمِ الضُّبِّي ، مَوْلَاهُمْ ، مِنْ فَهَاءِ التَّابِعِينَ بِالْكُوفَةِ ، تَوَفَّى سَنَةَ ثَلَاثٍ وَثَلَاثِينَ وَمِائَةً . طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ ، لِلشَّيرَازِيِّ ٨٣ ، تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ١٠ / ٢٦٩ .

صَالِح . وَذَهَبَ إِلَى قَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ ، مَسْرُوقٍ ، وَعَلَقَمَةَ ، وَشُرَيْحٍ . وَأَمَّا مَذْهَبُ زَيْدٍ فَهُوَ
الَّذِي ذَكَرَهُ الْخِرَقِيُّ ، وَسَنَشْرُحُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ . وَإِلَيْهِ ذَهَبَ أَحْمَدُ . وَبِهِ قَالَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ ،
وَأَهْلُ الشَّامِ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَالنَّخَعِيُّ ، وَالْحَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ^(١٦) ، وَمَالِكٌ ،
وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو يُونُسَ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ ، وَأَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ . / ١١٠/٦ و

١٠٢٠ - مسألة ؛ قال أبو القاسم : (وَمَذْهَبُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، فِي
الْجَدِّ ، قَوْلُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : وَإِذَا كَانَ إِخْوَةٌ وَأَخَوَاتٌ وَجَدُّ ،
قَاسَمَهُمْ^(١) الْجَدُّ بِمَنْزِلَةِ أَخٍ ، حَتَّى يَكُونَ الثَّلَاثُ خَيْرًا لَهُ^(٢) ، فَإِذَا^(٣) كَانَ الثَّلَاثُ خَيْرًا
لَهُ ، أُعْطِيَ ثُلُثَ جَمِيعِ الْمَالِ)

وجملة ذلك أن مذهب زيد في الجد مع الإخوة ، والأخوات للأبوين ، أو للأب ، أنه
يُعْطِيهِ الْأَحْظَ مِنْ شَيْئَيْنِ ؛ إِمَّا الْمُقَاسِمَةَ ، كَأَنَّهُ أَخٌ ، وَإِمَّا ثُلُثَ جَمِيعِ الْمَالِ . فَعَلَى هَذَا
إِذَا كَانَ الْإِخْوَةُ اثْنَيْنِ ، أَوْ أَرْبَعَ أَخَوَاتٍ ، أَوْ أَخًا وَأَخْتَيْنِ ، فَالْثُلُثُ وَالْمُقَاسِمَةُ سَوَاءٌ ،
فَأُعْطِيَهُ مَا شِئْتَ مِنْهُمَا . وَإِنْ نَقَصُوا عَنْ ذَلِكَ ، فَالْمُقَاسِمَةُ أَحْظُ لَهُ^(٤) ، فَقَاسِمٌ بِهِ لَا
غَيْرَ . وَإِنْ زَادُوا ، فَالْثُلُثُ خَيْرٌ لَهُ ، فَأُعْطِيَهُ إِيَّاهُ . وَسَوَاءٌ كَانُوا مِنْ أَبِي أَوْ مِنْ أَبَوَيْنِ . فَإِنْ
اجْتَمَعَ وَلَدُ الْأَبَوَيْنِ ، وَلَدُ الْأَبِ ، فَإِنْ وَلَدَ الْأَبَوَيْنِ يُعَادُونَ^(٥) الْجَدُّ بَوْلَدِ الْأَبِ ، وَيَحْتَسِبُونَ
بِهِمْ عَلَيْهِ ، ثُمَّ مَا حَصَلَ لَهُمْ أَخَذَهُ مِنْهُمْ وَلَدُ الْأَبَوَيْنِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ وَلَدُ الْأَبَوَيْنِ أَخْتًا
وَاحِدَةً ، فَتَأْخُذُ مِنْهُمْ تَمَامَ نِصْفِ الْمَالِ ، ثُمَّ مَا فَضَلَ فَهُوَ لَهُمْ . وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُفْضَلَ عَنْهُمْ
أَكْثَرُ مِنَ السُّدُسِ ؛ لِأَنَّ أَذْنَى مَا لِلْجَدِّ الثَّلَاثُ ، وَلِلْأَخْتِ النِّصْفُ ، وَالْبَاقِي بَعْدَهُمَا هُوَ
السُّدُسُ .

(١٦) الحجاج بن أرتاة الكوفي القاضي الفقيه المفتي ، روى عن الشعبي وعطاء . تهذيب التهذيب ٢ / ١٩٦ .

(١) في ا ، ب ، م : « قاسم » .

(٢) سقط من : م .

(٣) في م : « فإن » .

(٤) سقط من : ا .

(٥) هم يتعادون : إذا اشتركوا فيما يعاد فيه بعضهم بعضاً . والعدا : الذين يعاد بعضهم بعضاً في الميراث . اللسان

(ع د د) .

١٠٢١ - مسألة ؛ قال : (فَإِنْ كَانَ مَعَ الْجَدِّ وَالْإِخْوَةِ وَالْأُخْوَاتِ أَصْحَابُ فَرَائِضَ ، أُعْطِيَ أَصْحَابُ الْفَرَائِضِ فَرَائِضَهُمْ ، ثُمَّ نَظَرَ ^(١) فِيمَا بَقِيَ ، فَإِنْ كَانَتْ الْمُقَاسِمَةُ خَيْرًا لِلْجَدِّ مِنْ ثُلُثِ مَا بَقِيَ ، وَمِنْ سُدُسِ جَمِيعِ الْمَالِ ، أُعْطِيَ الْمُقَاسِمَةُ ، وَإِنْ كَانَ ثُلُثُ مَا بَقِيَ خَيْرًا لَهُ مِنَ الْمُقَاسِمَةِ ، وَمِنْ سُدُسِ جَمِيعِ الْمَالِ ، أُعْطِيَ ثُلُثُ مَا بَقِيَ ، فَإِنْ كَانَ سُدُسُ جَمِيعِ الْمَالِ أَحْظَ لَهُ مِنَ الْمُقَاسِمَةِ ، وَمِنْ ثُلُثِ مَا بَقِيَ ، أُعْطِيَ سُدُسُ جَمِيعِ الْمَالِ)

أما كونه لا ينقص عن سدس جميع المال ؛ فلائنه لا ينقص عن ذلك مع الولد الذي هو أقوى ، فمع غيرهم أولى . وأما إعطاؤه ثلث الباقي إذا كان أحظ له ، فلأن له الثلث مع عدم الفروض ، فما أخذ بالفرض ، فكأنه ذهب من المال ، فصار ثلث الباقي بمنزلة ثلث جميع المال . ^{١١٠/٦} وأما المقاسمة فهي له مع عدم الفروض ، / فكذلك مع وجودها ، فعلى هذا متى زاد الإخوة عن اثنين ، أو من يعدلهم من الإناث ، فلا حظ له في المقاسمة ، ومتى نقصوا عن ذلك فلا حظ له في ثلث الباقي ، ومتى زادت الفروض على النصف فلا حظ له في ثلث ما بقي ، وإن نقصت عن النصف فلا حظ له في السدس ، وإن كان الفرض النصف فحسب استوى السدس وثلث الباقي ، وإن كان الإخوة اثنين استوى ثلث الباقي والمقاسمة

١٠٢٢ - مسألة ؛ قال : (وَلَا يَنْقُصُ الْجَدُّ أَبَدًا مِنْ سُدُسِ جَمِيعِ الْمَالِ ، أَوْ تَسْمِيَتُهُ إِذَا زَادَتْ السَّهَامُ)

هذا قول عامة أهل العلم ، إلا أنه روى عن الشعبي أنه قال : إن ابن عباس كتب إلى علي في سيرة إخوة وجد . فكتب إليه : اجعل الجد سابعهم ، وامح كتابي هذا ^(١) .

(١) في م : « ينظر » .

(١) أخرجه البيهقي ، في : باب كيفية المقاسمة بين الجد والإخوة والأخوات ، من كتاب الفرائض . السنن الكبرى ٢٤٩ / ٦ . وابن أبي شيبة ، في : باب إذا ترك إخوة ... ، من كتاب الفرائض . المصنف ١١ / ٢٩٣ .

وَرَوَى عَنْهُ فِي سَبْعَةِ إِخْوَةٍ وَجَدَّ ، أَنَّ الْجَدَّ ثَامِنُهُمْ . وَحُكِيَ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ
وَالشَّعْبِيِّ الْمَقَاسِمَةَ إِلَى نِصْفِ سُدُسِ الْمَالِ . وَلَنَا ، أَنَّ الْجَدَّ لَا يَنْقُصُ عَنْ (٢) السُّدُسِ مَعَ
الْبَنِينَ ، وَهُمْ أَقْوَى مِيرَاثًا مِنَ الْإِخْوَةِ ؛ فَإِنَّهُمْ يُسْقِطُونَهُمْ ، (٣) «فَلَا نَ لَا» يَنْقُصُ عَنْهُ مَعَ
الْإِخْوَةِ أَوْلَى ، وَلَأنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَطْعَمَ الْجَدَّ السُّدُسَ (٤) ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَنْقُصَ مِنْهُ . وَأَمَّا
قَوْلُهُ : « أَوْ تَسْمِيَّتُهُ إِذَا زَادَتْ السُّهُامُ » . فَإِنَّهُ يَعْنِي إِذَا عَالَتْ الْمَسْأَلَةُ ، فَإِنَّهُ يُسَمَّى لَهُ
السُّدُسُ ، وَهُوَ نَاقِصٌ عَنِ السُّدُسِ ، أَلَا تَرَى أَنَّا نَقُولُ فِي زَوْجٍ وَأُمٍّ وَابْنَتَيْنِ وَجَدَّ : لَهُ
السُّدُسُ . وَنُعْطِيهِ سَهْمَيْنِ مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ سَهْمًا وَهُمَا ثَلَاثًا (٥) الْخُمُسِ . وَمَتَى أَفْضَتْ
الْمَسْأَلَةُ إِلَى الْعَوْلِ ، سَقَطَ الْإِخْوَةُ وَالْأَخَوَاتُ ، إِلَّا فِي الْأَكْذَرِيَّةِ . وَلَا يَنْقُصُ الْجَدُّ عَنِ
السُّدُسِ الْكَامِلِ فِي مَسْأَلَةٍ يَرِثُ فِيهَا أَحَدٌ مِنَ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ .

١٠٢٣ - مسألة ؛ قال : (وَإِذَا كَانَ أَخٌ لِأَبٍ وَأُمٍّ ، وَأَخٌ لِأَبٍ ، وَجَدَّ ، فَاسَمَّ
الْجَدَّ الْأَخَ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ ، وَالْأَخَ لِلْأَبِ ، عَلَى ثَلَاثَةِ أَسْهُمٍ ، ثُمَّ رَجَعَ الْأَخُ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ
عَلَى مَا فِي يَدِ أَخِيهِ لِأَبِيهِ ، فَأَخَذَهُ)

قد ذكرنا أن الجدَّ يُقَاسِمُ / الْإِخْوَةَ كَأَخٍ ، مَا لَمْ تَنْقُصْهُ الْمَقَاسِمَةُ عَنْ (١) الثَّلَاثِ ، وَأَنَّ
وَلَدَ الْأَبَوَيْنِ يُعَادُونَ الْجَدَّ بِوَلَدِ الْأَبِ ، ثُمَّ يَأْخُذُونَ مَا حَصَلَ لَهُمْ ، وَأَنَّهُ مَتَى كَانَ اثْنَانِ مِنَ
الْإِخْوَةِ وَجَدَّ ، اسْتَوَى الثَّلَاثُ وَالْمَقَاسِمَةُ . فَفِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ قَدْ اسْتَوَى الثَّلَاثُ
وَالْمَقَاسِمَةُ ، وَلِذَلِكَ اقْتَسَمَا عَلَى ثَلَاثَةِ ، لِكُلِّ وَاحِدٍ سَهْمٌ ، ثُمَّ أَخَذَ الْأَخُ لِلْأَبَوَيْنِ مَا
حَصَلَ لِأَخِيهِ مِنْ أَبِيهِ . وَإِنْ شِئْتَ فَرَضْتَ لِلْجَدِّ الثَّلَاثَ ، وَالْبَاقِي لَوَلَدِ الْأَبَوَيْنِ . وَإِنْ زَادَ

(٢) فِي الْأَصْلِ ، ١ : « مِنْ » .

(٣-٣) فِي الْأَصْلِ ، ١ : « فَلْتَلَا » .

(٤) تَقْدِمُ تَحْرِيجُهُ فِي صَفْحَةِ ٦٥ .

(٥) فِي النِّسْخِ : « ثَلَاثُ » .

(١) فِي الْأَصْلِ ، ١ : « مِنْ » .

عَدُّ الإِخْوَةِ عَلَى اثْنَيْنِ أَوْ مَنْ يَعْدِلُهُمَا مِنَ الْأَخْوَاتِ ، فَافْرِضْ لِلْجَدِّ الثُّلُثَ ، وَالْبَاقِيَ لِوَلَدِ
الْأَبَوَيْنِ . هَذَا مَذْهَبُ زَيْدٍ . وَأَمَّا عَلِيٌّ ، وَابْنُ مَسْعُودٍ ، فَإِنَّهُمَا يُقَاسِمَانِ بِهِ وَلَدَ الْأَبَوَيْنِ ،
وَيُسْقِطَانِ وَلَدَ الْأَبِ ، وَلَا يَعْتَدَانِ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ مَحْجُوبٌ بِوَلَدِ الْأَبَوَيْنِ ، فَلَا يُعْتَدُ بِهِ كَوَلَدِ
الْأُمِّ ، وَقَسَمَا هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ بَيْنَ الْجَدِّ وَالْأَخِ مِنَ الْأَبَوَيْنِ نِصْفَيْنِ ، وَأَسْقِطَا الْأَخَ مِنَ الْأَبِ .
وَلَنَا ، أَنَّ الْجَدَّ وَالَّذِ ، فَإِذَا حَجَبَهُ أَخَوَانِ وَارِثَانِ ، جَازَ أَنْ يَحْجُبَهُ أَخٌ وَارِثٌ ، وَأَخٌ غَيْرُ
وَارِثٍ ، كَالْأُمِّ ، وَلَئِنْ وَلَدَ الْأَبُ يَحْجُبُونَهُ إِذَا انْفَرَدُوا ، فَيَحْجُبُونَهُ مَعَ غَيْرِهِمْ ، كَالْأُمِّ ،
وَيَفَارِقُ وَلَدَ الْأُمِّ ؛ لِأَنَّ الْجَدَّ يَحْجُبُهُمْ ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَحْجُبُوهُ بِخِلَافِ وَلَدِ الْأَبِ ؛ فَإِنَّ
الْجَدَّ لَا يَحْجُبُهُمْ ، فَجَازَ أَنْ يَحْجُبُوهُ إِذَا حَجَبَهُمْ غَيْرُهُ ، كَمَا يَحْجُبُونَ الْأُمَّ ، وَإِنْ كَانُوا
مَحْجُوبِينَ بِالْأَبِ . وَأَمَّا الْأَخُ مِنَ الْأَبَوَيْنِ ، فَهُوَ أَقْوَى تَعْصِيًا مِنَ الْأَخِ مِنَ الْأَبِ ، فَلَا يَرِثُ
مَعَهُ شَيْئًا ، كَمَا لَوْ انْفَرَدَا عَنِ الْجَدِّ ، فَيَأْخُذُ مِيرَاثَهُ ، كَمَا لَوْ اجْتَمَعَ ابْنٌ ، وَابْنُ ابْنٍ ، حَجَبَهُ
وَأَخَذَ مِيرَاثَهُ . فَإِنْ قِيلَ : فَالْجَدُّ يَحْجُبُ وَلَدَ الْأُمِّ ، وَلَا يَأْخُذُ مِيرَاثَهُ ، وَالْإِخْوَةُ يَحْجُبُونَ
الْأُمَّ وَإِنْ لَمْ يَأْخُذُوا مِيرَاثَهَا . قُلْنَا : الْجَدُّ وَوَلَدُ الْأُمِّ يَخْتَلِفُ سَبَبُ اسْتِحْقَاقِهِمَا
لِلْمِيرَاثِ ، وَكَذَلِكَ سَائِرُ مَنْ يَحْجُبُ وَلَا يَأْخُذُ مِيرَاثَ الْمَحْجُوبِ ، وَهَهُنَا سَبَبُ
اسْتِحْقَاقِ الْإِخْوَةِ لِلْمِيرَاثِ الْأَخُوَّةُ وَالْعَصُوبَةُ ، فَأَيُّهُمَا قَوَى حَجَبَ الْآخَرِ ، وَأَخَذَ
مِيرَاثَهُ . وَقَدْ مُثِّلَتْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ بِمَسْأَلَةٍ فِي الْوَصَايَا ، وَهِيَ إِذَا أَوْصَى لِرَجُلٍ بثلثِ مَالِهِ ،
وَلَاخَرَ بِمِائَةٍ ، وَلِثَالِثٍ ^(٢) بِتَمَامِ الثُّلُثِ عَلَى الْمِائَةِ ، وَكَانَ ثُلُثُ الْمَالِ مِائَتَيْنِ ، فَإِنَّ الْمُوصَى
^{١١١/٦} ظ لَهُ بِالْمِائَةِ يُزَاحِمُ صَاحِبَ الثُّلُثِ بِصَاحِبِ التَّمَامِ ، فَيُقَاسِمُهُ الثُّلُثُ نِصْفَيْنِ ، ثُمَّ يَخْتَصُّ
صَاحِبُ الْمِائَةِ بِهَا ، وَلَا يَخْصُلُ لِصَاحِبِ التَّمَامِ شَيْءٌ .

فصل : أَخٌ لِأَبَوَيْنِ وَأَخْتَانِ لِأَبٍ وَجَدُّ ، لِلْجَدِّ الثُّلُثُ ، وَالْبَاقِيَ لِلْأَخِ . وَفِي قَوْلِ
عَلِيٍّ ، وَابْنِ مَسْعُودٍ : الْمَالُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَدِّ نِصْفَيْنِ . أَخٌ وَأَخْتٌ مِنَ أَبَوَيْنِ وَأَخْتٌ مِنْ أَبٍ
وَجَدُّ ، فَلِلْجَدِّ الثُّلُثُ ، وَالْبَاقِيَ بَيْنَ وَلَدِ الْأَبَوَيْنِ عَلَى ثَلَاثَةٍ ، وَنَصِيحٌ مِنْ تِسْعَةٍ . وَفِي قَوْلِ
عَلِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ : الْمَالُ بَيْنَ وَلَدِ الْأَبَوَيْنِ وَالْجَدِّ عَلَى خَمْسَةٍ . أَخٌ لِأَبَوَيْنِ وَأَخْتٌ لِأَبٍ

(٢) فِي ١٠٠ م : « وَلَاخَر » .

وَجَدَّ ، المال بينهم على خمسة ؛ للجدِّ سَهْمَانِ ، والباقي للأخ . وعندهما المال بينهما
نِصْفَيْنِ .

فصل : أخوان لأبوين وأخ لأب ، وجد ، للجدِّ الثلث ، والباقي للأخوين للأبوين
عند الجميع . وإن كان وَلَدُ الأبوين ثَلَاثَةً ، فللجدِّ الثلثُ أيضًا عند زيد . وعند علي وابن
مَسْعُودٍ : له الرُّبْعُ ؛ لأنَّهما يُقَاسِمَانِ به إلى السُّدُسِ . أخ وأخت من أبوين وأخ من أب
أو أكثر من ذلك ، فللجدِّ الثلث ، وعندهما للجدِّ الخُمُسَانِ ، وللأخ للأبوين
الخُمُسَانِ ، وللأخت الخُمُسُ .

١٠٢٤ - مسألة ؛ قال : (وَإِذَا كَانَ أَخٌ وَأُخْتُ لِأَبٍ وَأُمٍّ ، أَوْ لِأَبٍ ، وَجَدَّ ، كَانَ
المال بين الجدِّ والأخ والأخت على خمسة أسهم ؛ للجدِّ سَهْمَانِ ، وللأخ
سَهْمَانِ ، وللأخت سهم)

المُقَاسِمَةُ هُنَا خَيْرٌ لِلْجَدِّ مِنَ الثُّلُثِ ؛ لِأَنَّهُ يَحْصُلُ لَهُ بِهَا خُمُسَا المَالِ ، وَذَلِكَ خَيْرٌ
لَهُ مِنَ الثُّلُثِ . وَكَذَلِكَ كُلَّمَا نَقَصَ الْإِخْوَةُ عَنْ اثْنَيْنِ ، أَوْ مَنْ يَعْدِلُهُمْ مِنَ الْإِنَاثِ ،
كَثَلَاثِ أَخَوَاتٍ ، أَوْ أُخْتَيْنِ ، أَوْ أَخٍ وَاحِدٍ ، أَوْ أُخْتٍ وَاحِدَةٍ ، فَلَيْسَ فِيهَا إِلَّا الْمُقَاسِمَةُ
بِهِ كَأَخٍ . وَهَذَا قَوْلُ زَيْدٍ ، وَعَلِيٍّ ، وَعَبْدِ اللَّهِ ، إِذَا كَانُوا عَصَبَةً ، فَأَمَّا إِنْ كُنَّ أَخَوَاتٍ
مُنْفَرِدَاتٍ ، فَإِنَّ عَلِيًّا ، وَابْنَ مَسْعُودٍ ، يَفْرِضَانِ لَهُنَّ فُرُوضَهُنَّ ، ثُمَّ يُعْطِيَانِ الْجَدَّ مَا بَقِيَ .

١٠٢٥ - مسألة ؛ قال : (وَإِذَا كَانَتْ أُخْتُ لِأَبٍ وَأُمٍّ ، وَأُخْتُ لِأَبٍ ، وَجَدَّ ،
كَانَتِ الْفَرِيضَةُ ^(١) بَيْنَ الْجَدِّ ^(٢) وَالْأُخْتَيْنِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُمٍ ؛ لِلْجَدِّ سَهْمَانِ ،
وَلِكُلِّ أُخْتٍ سَهْمٌ ، / ثُمَّ رَجَعَتِ الْأُخْتُ لِلْأُمِّ وَالْأَبِ ، فَأُخِذَتْ مِمَّا ^(٣) فِي يَدِ أُخْتِهَا
لِتُسْتَكْمَلَ النِّصْفُ)

المُقَاسِمَةُ هُنَا أَحْظُ لِلْجَدِّ ، وَتَعْتَدُ الْأُخْتُ لِلْأَبَوَيْنِ عَلَى الْجَدِّ بِأُخْتِهَا مِنْ أَبِيهَا ،

(١-١) في م : للجد .

(٢) في ا : ما .

فَيَصِيرُ لَهُ النِّصْفُ ، وَلَهُمَا النِّصْفُ بَيْنَهُمَا عَلَى اثْنَيْنِ ، لِكُلِّ وَاحِدَةٍ سَهْمٌ ، ثُمَّ تَأْخُذُ الْأُخْتُ
 مِنَ الْأَبَوَيْنِ مَا بَقِيَ فِي يَدِ أُخْتِهَا ، لِتَسْتَكْمِلَ تَمَامَ فَرَضِهَا ، وَهُوَ جَمِيعُ مَا فِي يَدِهَا ، فَلَا
 يَبْقَى لَهَا شَيْءٌ ، وَتَصِيرُ كَمَا لَوْ كَانَ مَعَهَا بِنْتُ ، فَأَخَذَتِ الْبِنْتُ النِّصْفَ ، وَبَقِيَ
 النِّصْفُ ، فَإِنَّ الْأُخْتَ مِنَ الْأَبَوَيْنِ تَأْخُذُهُ جَمِيعَهُ ، فَلَا يَبْقَى لِلأُخْتِ مِنَ الْأَبِ شَيْءٌ .

فصل : فَإِنْ كَانَ مَعَ الْأُخْتِ مِنَ الْأَبَوَيْنِ أُخْتَانِ مِنَ أَبِي ، كَانَ الْمَالُ بَيْنَهُنَّ وَبَيْنَ الْجَدِّ
 عَلَى خَمْسَةِ أَشْهُمٍ ؛ لِلْجَدِّ اثْنَانِ ، وَلَهُنَّ ثَلَاثَةٌ ، ثُمَّ تَأْخُذُ الْأُخْتُ مِنَ الْأَبَوَيْنِ مِنْ أُخْتَيْهَا
 تَمَامَ النِّصْفِ ، وَهُوَ سَهْمٌ وَنِصْفٌ ، يَبْقَى لَهَا نِصْفُ سَهْمٍ بَيْنَهُمَا ، لِكُلِّ وَاحِدَةٍ رُبْعُ
 سَهْمٍ ، فَتَضْرِبُ مَخْرَجَ الرُّبْعِ ، وَهُوَ أَرْبَعَةٌ فِي خَمْسَةِ ، تُكُنَّ عَشْرِينَ ؛ لِلْجَدِّ ثَمَانِيَّةٌ ،
 وَلِلأُخْتِ لِلأَبَوَيْنِ عَشْرَةٌ ، وَلِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْ أُخْتَيْهَا سَهْمٌ . فَإِنْ كَانَ مَعَهَا ثَلَاثُ
 أَخَوَاتٍ ، أَوْ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ ، فَلَيْسَ لِلْجَدِّ إِلَّا الثُّلُثُ ، وَلَهَا النِّصْفُ ، وَيَبْقَى السُّدُسُ بَيْنَ
 الْأَخَوَاتِ مِنَ الْأَبِ وَإِنْ كَثُرْنَ . وَإِنْ كَانَ مِنْ وَلَدِ الْأَبَوَيْنِ أُخْتَانِ أَوْ أَكْثَرُ ، فَلَيْسَ
 لِلأَخَوَاتِ مِنَ الْأَبِ شَيْءٌ وَإِنْ كَثُرْنَ ؛ لِأَنَّ فَرَضَ الْأُخْتَيْنِ الثُّلَاثَيْنِ ، وَالْجَدُّ لَا يَنْقُصُ عَنْ
 الثُّلُثِ ، فَلَا يَبْقَى مِنَ الْمَالِ شَيْءٌ ، وَلِأَنَّ الْأَخَوَاتِ مِنَ الْأَبَوَيْنِ يُسْقِطُنَ الْأَخَوَاتِ مِنَ الْأَبِ
 بِاسْتِكْمَالِ الثُّلَاثَيْنِ ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُنَّ جَدٌّ ، فَمَعَ الْجَدُّ أَوَّلَى . وَلَيْسَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ
 اخْتِلَافٌ . فَأَمَّا مَسْأَلَةُ الْخَرَقِيِّ ، فَإِنَّ عَلِيًّا وَعَبْدَ اللَّهِ يَفْرِضَانِ لِلأُخْتِ مِنَ الْأَبَوَيْنِ
 النِّصْفَ ، وَلِلأُخْتِ مِنَ الْأَبِ السُّدُسَ ، وَالبَاقِي لِلْجَدِّ ، وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ مَعَهَا أُخْتَانِ أَوْ
 أَخَوَاتٍ مِنْ أَبِي .

١٠٢٦ - مسألة ؛ قال : (فَإِنْ كَانَ مَعَ الْتِي مِنْ قِبَلِ الْأَبِ أَخُوهَا ، كَانَ الْمَالُ

بَيْنَ الْجَدِّ وَالْأَخِ وَالْأُخْتَيْنِ عَلَى سِتَّةِ أَشْهُمٍ ؛ لِلْجَدِّ سَهْمَانِ ، وَلِلْأَخِ سَهْمَانِ ، /
 وَلِكُلِّ أُخْتٍ سَهْمٌ ، ثُمَّ رَجَعَتِ الْأُخْتُ مِنَ الْأَبِ وَالْأُمُّ عَلَى الْأَخِ وَالْأُخْتِ مِنَ
 الْأَبِ ، فَأَخَذَتْ مِمَّا فِي أَيْدِيهِمَا ؛ لِتَسْتَكْمِلَ النِّصْفَ ، فَتَصِحَّ الْفَرِيضَةُ مِنْ ثَمَانِيَّةٍ
 عَشَرَ سَهْمًا ؛ لِلْجَدِّ سِتَّةُ أَشْهُمٍ ، وَلِلأُخْتِ مِنَ الْأَبِ وَالْأُمِّ تِسْعَةُ أَشْهُمٍ ، وَلِلْأَخِ
 سَهْمَانِ ، وَلِلأُخْتِ سَهْمٌ)

المُقاسمة ههنا والثُلث سواء ، فإن قاسمت به كان المال بينهم على سِتَّة أسهم ، يأخذ الجدُّ سهمين ، ثم يكمل للأخت تمام النصف ممَّا فى أيديهما ثلاثة أسهم ، يبقى لهما ^(١) سهم على ثلاثة لا يصح ، فتضرب ثلاثة فى أصل المسألة ، تكن ثمانية عشر ، كما قال الخرقى . وإن زاد ولد الأب على هذا لم يزدوا على السُّدس شيئاً ؛ لأنَّ الجدَّ لا ينقص عن الثُلث ، والأخت لا تنقص عن النصف ، فلا يبقى إلا السُّدس .

١٠٢٧ - مسألة الأَكْدَرِيَّة ؛ قال : (وَإِذَا كَانَ زَوْجٌ وَأُخْتُ وَجَدَّ ، فَلِلزَّوْجِ النِّصْفُ ، وَلِلأُمِّ الثُّلُثُ ، وَلِلأُخْتِ النِّصْفُ ، وَلِلجَدِّ السُّدُسُ)

ثم يقسم سُدسُ الجدِّ ونصف الأخت بينهما ، على ثلاثة أسهم ؛ للجدِّ سهمان ، وللأخت سهم ، فتصح الفريضة من سبعة وعشرين سهمًا ، للزوج تسعة أسهم ، وللأم ستة ، وللجدِّ ثمانية ، وللأخت أربعة . وتسمى هذه المسألة الأَكْدَرِيَّة . ولا يفرض للجدِّ مع الأخوات فى غير هذه المسألة . قيل : إنما سُمِّيت هذه المسألة الأَكْدَرِيَّة ، لتكديرها لأصول زيد فى الجدِّ ؛ فإنه أعالها ، ولا عولَ عنده فى مسائل الجدِّ ، وفرض للأخت معه ، ولا يفرض لأخت مع جدِّ ، وجمع سيهامه وسهامها ، فقسمها بينهما ، ولا نظير لذلك . وقيل : سُمِّيت الأَكْدَرِيَّة ؛ لأنَّ عبدَ الملك بن مروان سأل عنها رجلاً اسمه الأَكْدَرُ ، فافتى فيها على مذهب زيد ، وأخطأ فيها ، فنُسبت إليه . واختلف أهل العلم فيها ؛ فمذهب أبى بكر الصديق وموافقيه ، إسقاط الأخت ، وجعل للأم الثُلث ، وما بقى للجدِّ . وقال عمر ، وابن مسعود : للزوج النصف ، وللأخت النصف ، وللأم السُّدس ، وللجدِّ / السُّدس ، وعالت إلى ثمانية . وجعلوا للأم السُّدس كى لا يفضلوها على الجدِّ . وقال على ، وزيد : للزوج النصف ، وللأخت النصف ، وللأم الثُلث ، وللجدِّ السُّدس ، وأعالها ^(١) إلى تسعة ، ولم يحجبها الأم عن الثُلث ؛ لأنَّ

١١٣/٦ د

(١) فى م : د لها .

(١) فى الأصل ، ا : د وعولها .

الله تعالى إنما حَجَبَهَا بِالْوَلَدِ وَالْإِخْوَةِ ، وليس ههنا وَلَدٌ وَلَا إِخْوَةٌ . ثم إنَّ عمرَ ، وعليًا ، وابنَ مسعودٍ ، أَبَقُوا النِّصْفَ لِلْأُخْتِ ، والسُّدُسَ لِلْجَدِّ ، وَأَمَّا زَيْدٌ فَإِنَّهُ ضَمَّ نِصْفَهَا إِلَى سُدُسِ الْجَدِّ ، فَقَسَمَهُ بَيْنَهُمَا ؛ لِأَنَّهَا لَا تَسْتَحِقُّ مَعَهُ إِلَّا بِحُكْمِ الْمَقَاسِمَةِ ، وَإِنَّمَا حَمَلَ زَيْدٌ عَلَى إِعَالَةِ الْمَسْأَلَةِ هَهُنَا ؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَفْرَضْ لِلْأُخْتِ لَسَقَطَتْ ، وليس في الْفَرِيضَةِ مَنْ يُسْقِطُهَا ، وَقَدْ رَوَى عَنْ قَبِيصَةَ بْنِ ذُوَيْبٍ أَنَّهُ قَالَ : مَا قَالَ ذَلِكَ زَيْدٌ ، وَإِنَّمَا قَاسَ أَصْحَابُهُ عَلَى أَصُولِهِ ، وَلَمْ يُبَيِّنْ هُوَ شَيْئًا . فَإِنْ قِيلَ : فَأَلَا أُخْتُ مَعَ الْجَدِّ عَصَبَةٌ ، وَالْعَصَبَةُ تُسْقَطُ بِاسْتِكْمَالِ الْفُرُوضِ . قُلْنَا : إِنَّمَا يُعَصِّبُهَا الْجَدُّ ، وليس بِعَصَبَةٍ مَعَ هَؤُلَاءِ ، بَلْ يُفْرَضُ لَهُ ، وَلَوْ كَانَ مَكَانَ الْأُخْتِ أَخٌ لَسَقَطَ ؛ لِأَنَّهُ عَصَبَةٌ فِي نَفْسِهِ . وَلَوْ كَانَ مَعَ الْأُخْتِ أُخْرَى ، أَوْ أَخٌ أَوْ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ ، لَا نَحْجِبَتِ الْأُمُّ إِلَى السُّدُسِ ، وَيَبْقَى لَهَا السُّدُسُ ، فَأَخَذُوهُ ، وَلَمْ تُعَلِّ الْمَسْأَلَةُ . وَأَصْلُ الْمَسْأَلَةِ فِي الْأَكْدَرِيَّةِ سِتَّةٌ ، وَعَالَتْ إِلَى تِسْعَةٍ ، وَسِيَهَامُ الْأُخْتِ وَالْجَدُّ أَرْبَعَةٌ بَيْنَهُمَا ، عَلَى ثَلَاثَةٍ لَا تَصِيحُ ، فَتَضْرِبُ ثَلَاثَةً فِي تِسْعَةٍ ، تَكُنْ سَبْعَةً وَعِشْرِينَ ، ثُمَّ كُلُّ مَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنْ ^(٢) أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ مَضْرُوبٌ فِي الثَّلَاثَةِ الَّتِي ضَرَبْتَهَا فِي الْمَسْأَلَةِ ، فَلِلزَّوْجِ ثَلَاثَةٌ فِي ثَلَاثَةٍ : تِسْعَةٌ ، وَلِلْأُمِّ اثْنَانِ فِي ثَلَاثَةٍ : سِتَّةٌ ، وَيَبْقَى اثْنَا عَشَرَ بَيْنَ الْجَدِّ وَالْأُخْتِ عَلَى ثَلَاثَةٍ ؛ لَهُ ثَمَانِيَةٌ ، وَلَهَا أَرْبَعَةٌ ، وَيُعَايِي بَهَا ، فَيَقَالُ : أَرْبَعَةٌ وَرَثُوا مَالَ مَيِّتٍ ، فَأَخَذَ أَحَدُهُمْ ثُلْثَهُ ، وَالثَّانِي ثُلْثَ مَا بَقِيَ ، وَالثَّالِثُ ثُلْثَ مَا بَقِيَ ، وَالرَّابِعُ مَا بَقِيَ . وَيَقَالُ : امْرَأَةٌ جَاءَتْ قَوْمًا ، فَقَالَتْ : إِنِّي حَامِلٌ ، فَإِنْ وَلَدْتُ ذَكَرًا فَلَا شَيْءَ لَهُ ، وَإِنْ وَلَدْتُ أَنْثَى فَلَهَا تُسْعُ الْمَالِ وَثُلْثُ تُسْعِهِ ، / وَإِنْ وَلَدْتُ وَلَدَيْنِ فَلَهُمَا السُّدُسُ . وَيَقَالُ أَيْضًا : إِنْ وَلَدْتُ ذَكَرًا فَلِي ثُلْثُ الْمَالِ ، وَإِنْ وَلَدْتُ أَنْثَى فَلِي تُسْعَاهُ ، وَإِنْ وَلَدْتُ وَلَدَيْنِ فَلِي سُدُسُهُ .

ظ ١١٣/٦

فصل : زوجة وأم وأخت وجد ، لِلزَّوْجَةِ الرَّبْعُ ، وَلِلْأُمِّ الثُّلُثُ ، وَالباقى بين الجد والأخت على ثلاثة ؛ أَصْلُهَا مِنْ اثْنَى عَشَرَ ، وَتَصِيحُ مِنْ سِتَّةٍ وَثَلَاثِينَ . فَإِنْ كَانَ مَكَانَ

(٢) في م : () في .

الأختِ أَخٌ ، فالباقي بينهما نصفين ، وتَصِحُّ من أربعة وعشرين . وإن كَانَتَا أُخْتَيْنِ ، قَاسَمَهُمَا ، وَصَحَّتْ من ثمانية وأربعين . فَإِنْ كَانَ أَخٌ وَأُخْتُ أَوْ ثَلَاثُ أَخَوَاتٍ ، حَجَبُوا الْأُمَّ إِلَى السُّدُسِ ، وَقَسَمُوا الْبَاقِي بَيْنَهُمْ عَلَى خَمْسَةٍ ، وَصَحَّتْ من سِتِّينَ . فَإِنْ زَادُوا عَلَى ذَلِكَ ، اسْتَوَى ثُلُثُ الْبَاقِي وَالْمُقَاسِمَةُ ، فَاغْرَضْ لَهُ ثُلُثُ الْبَاقِي ، وَاضْرِبِ الْمَسْأَلَةَ فِي ثَلَاثَةٍ ، تَصِيرُ سِتَّةٌ وَثَلَاثِينَ ، وَيَبْقَى لَهُ وَلَهُمْ أَحَدٌ وَعِشْرُونَ ، يَأْخُذُ ثُلُثُهَا سَبْعَةً ، وَالْبَاقِي لَهُمْ ، فَإِنْ لَمْ تَصِحَّ عَلَيْهِمْ ، ضَرَبْتَهُمْ أَوْ قَقَّهِمْ فِي سِتَّةٍ وَثَلَاثِينَ ، فَمَا بَلَغَ فَمِنْهُ تَصِحُّ . فَإِنْ كَانُوا مِنَ الْجِهَتَيْنِ لَمْ يَبْقَ لَوْلِدِ الْأَبِ شَيْءٌ ، وَاسْتَأْثَرَ بِهِ وَلَدُ الْأَبَوَيْنِ دُونَهُمْ .

فصل : زوجة وأخت وجد وجدّة ؛ فهي كالتي قبلها في فروعها ، إلا في أن للجدّة السُّدُسَ مع الأخت الواحدة ، والأخ الواحد . ومتى كانوا أكثر من واحد ، كان حكم الجدّة والأمّ واحداً . وإن لم يكن معهم جدّة ، فهي من أربعة ؛ للزوجة الرُّبْعُ ، وَيَبْقَى ثَلَاثَةٌ ، لِلْجَدِّ سَهْمَانِ ، وَلِلْأُخْتِ سَهْمٌ . فَإِنْ كَانَ مَعَهَا أُخْتُ أُخْرَى ، فَالْبَاقِي بَيْنَهُمْ عَلَى أَرْبَعَةٍ ، وَتَصِحُّ من سِتَّةٍ عَشَرَ . وَإِنْ كَانَ مَكَائِهِمَا أَخٌ ، صَحَّتْ من ثمانية ، فَإِنْ كَانَ أَخٌ وَأُخْتُ أَوْ ثَلَاثُ^(٣) أَخَوَاتٍ ، فَالْبَاقِي بَيْنَهُمْ عَلَى خَمْسَةٍ ، وَتَصِحُّ من عِشْرِينَ . وَإِنْ زَادُوا عَلَى هَذَا ، فَأَعْطَاهُ ثُلُثُ الْبَاقِي سَهْمًا ، وَأَقْسَمَ الْبَاقِي عَلَى الْبَاقِينَ ، فَإِنْ كَانُوا مِنَ الْجِهَتَيْنِ ، فَلَا شَيْءَ لَوْلِدِ الْأَبِ ؛ لِأَنَّ الْبَاقِي بَعْدَ نَصِيبِ الْجَدِّ لَا يَزِيدُ عَلَى النُّصْفِ ، وَهُوَ أَقَلُّ فَرَضِ لَوْلِدِ الْأَبَوَيْنِ .

١٠٢٨ - مسألة ؛ قال : (وَإِذَا كَانَتْ أُمٌّ / وَأُخْتُ وَجَدٌّ ؛ فَلِلْأُمِّ الثُّلُثُ ، وَمَا بَقِيَ قَبْلَ الْجَدِّ وَالْأُخْتِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَسْهُمٍ ؛ لِلْجَدِّ سَهْمَانِ ، وَلِلْأُخْتِ سَهْمٌ)

وهذه المسألة تُسَمَّى الْخَرْقَاءُ ، إِنَّمَا سُمِّيَتْ خَرْقَاءَ لِكَثْرَةِ اخْتِلَافِ الصَّحَابَةِ فِيهَا ، فَكَأَنَّ الْأَقْوَالَ خَرَقَتْهَا . قِيلَ فِيهَا سَبْعَةُ أَقْوَالٍ : قَوْلُ الصَّدِّيقِ وَمُؤَافِقِيهِ ، لِلْأُمِّ ثُلُثٌ ،

(٣) م : ٥ وثلاث .

والباقي للجدِّ . وقول زيد وموافقيه ، للأمُّ الثُّلُثُ ، أصلها من ثلاثة ، ويَبْقَى سَهْمَانِ بين الأخت والجدِّ ، على ثلاثة ، وتصحُّ من تسعة . وقول علي ، للأخت النِّصْفُ ، وللأمُّ الثُّلُثُ ، وللجدِّ السُّدُسُ . وعن عمر وعبد الله ، للأخت النِّصْفُ ، وللأمُّ ثُلُثٌ ما بَقِيَ ، وما بَقِيَ فللجدِّ . وعن ابن مسعود : للأمُّ السُّدُسُ ، والباقي للجدِّ ، وهو ^(١) مثل القول الأوَّل في المعنى . وعن ابن مسعود أيضا ، للأخت النِّصْفُ ، والباقي بين الجدِّ والأمِّ نصفان ، فتكون من أربعة ، وهي إحدى مُرَبَّعات ابن مسعود . وقال عثمان : المال بينهم أثلاث ، لكل واحد منهم ثُلُثٌ . وهي مُثْلثة عثمان . وتُسَمَّى المُسَبَّعة ، فيها سبعة أقوال . والمُسَدَّسة ؛ لأنَّ معنى الأقوال يَرْجِعُ إلى سِتَّةٍ . وسأل الحجاج عنها الشعبي ، فقال : اختلف فيها خمسة من أصحاب رسول الله ﷺ . وذكر له عثمان وعلياً وابن مسعود وزيدا وابن عباس .

فصل : أمُّ أو جدَّة وأختان وجدُّ ، المُقاسمة خير للجدِّ ، ويَبْقَى خَمْسَةٌ على أربعة ، فتصحُّ من أربعة وعشرين . أمُّ وأخ وأخت ، أو ثلاث أخوات وجدُّ ، تصحُّ من سِتَّةٍ . أمُّ وأخوان ، أو أخ وأختان ، أو أربع أخوات وجدُّ ؛ ثُلُثُ الباقي والمُقاسمة سواء ، فإن زَادُوا عَلَى ذَلِكَ فَرِضَ للجدِّ ثُلُثُ الباقي ، وانتقلت المسألة إلى ثمانية عشر ؛ للأمُّ ثلاثة ، وللجدِّ خَمْسَةٌ ، يَبْقَى عَشْرَةٌ للإخوة والأخوات ، فتصحُّ ^(٢) المسألة عليهم ، فإن كان الإخوة والأخوات من الجهتين ، فالباقي كُلُّهُ لولَدِ الأبوين ، إلَّا أن يكون ولدُ الأبوين أختاً واحدة ، فلها قَدْرُ فَرَضِهَا ، والباقي لهم . أمُّ وأخت لأبوين وأخ / وأخت لأب وجدُّ ؛ للأمُّ السُّدُسُ ، وللجدِّ ثُلُثُ الباقي ، يَنْتَقِلُ إلى ثمانية عشرة ، فللأمِّ ثلاثة ، وللجدِّ خَمْسَةٌ ، وللأخت لأبوين النِّصْفُ تسعة ، يَبْقَى سَهْمٌ على ثلاثة ، فتصحُّ من أربعة وخمسين ، وتُسَمَّى مُخْتَصِرَةً زيد ؛ لِأَنَّهُ لو قاسم بالجدِّ لانتقلت إلى سِتَّةٍ وثلاثين ،

(١) في الأصل ، م : د وهي .

(٢) في ١ ، م : د فتصح .

ثُمَّ يَبْقَى سَهْمَانِ عَلَى ثَلَاثَةٍ ، فَتَصِحُّ مِنْ مِائَةٍ وَثَمَانِيَةٍ ، ثُمَّ تَرْجَعُ بِالِاخْتِصَارِ إِلَى أَرْبَعَةٍ وَخَمْسِينَ ، فَلِذَلِكَ سُمِّيَتْ الْمُخْتَصَرَةَ . أُمُّ وَأَخْتُ لِابْنَيْنِ وَأَخَوَانِ وَأَخْتُ لِأَبٍ وَجَدٍّ ، أَصْلُهَا مِنْ سِتَّةٍ ، ثُمَّ تَنْتَقِلُ إِلَى ثَمَانِيَةِ عَشَرَ ، وَيَفْضُلُ لَوْلَدِ الْأَبِ سَهْمٌ عَلَى خَمْسَةِ ، تَضْرِبُهَا فِي ثَمَانِيَةِ عَشَرَ ، تَكُنْ تِسْعِينَ ، وَتُسَمَّى تِسْعِينِيَّةَ زَيْدٍ . وَفِي هَذَا الْفَصْلِ كُلُّهُ ؛ الْجَدُّ كَالْأُمِّ ، لِأَنَّ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا السُّدُسَ .

١٠٢٩ - مسألة ؛ قال : (وَإِذَا كَانَتْ بِنْتُ وَأُخْتُ وَجَدٍّ ، فَلِلْبِنْتِ النِّصْفُ ، وَمَا بَقِيَ فَيُنَازِلُ الْجَدَّ وَالْأُخْتَ ، عَلَى ثَلَاثَةِ أَسْهُمٍ ، لِلْجَدِّ سَهْمَانِ ، وَلِلْأُخْتِ سَهْمٌ)

إِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْمُقَاسِمَةَ هُنَا أُحْظُ لِلْجَدِّ . وَقَالَ عَلِيٌّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : لِلْبِنْتِ النِّصْفُ ، وَلِلْجَدِّ السُّدُسُ ، وَالْبَاقِي لِلْأُخْتِ . وَعِنْدَ ابْنِ مَسْعُودٍ ، الْبَاقِي بَعْدَ فَرَضِ الْبِنْتِ بَيْنَ الْجَدِّ وَالْأُخْتِ نِصْفَيْنِ ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَوْ انْفَرَدَ أَخَذَ الْمَالَ بِالتَّعْصِيبِ ، فَإِذَا اجْتَمَعَا اقْتَسَمَا ، كَمَا لَوْ كَانَ مَكَانَهَا أُخٌّ . فَأَمَّا عَلِيٌّ فَبَنَى عَلَى أَصْلِهِ فِي أَنَّ الْأَخَوَاتِ لَا يُقَاسِمْنَ الْجَدَّ ، وَإِنَّمَا يُفَرَضُ لَهُنَّ ، فَلَمْ يُفَرِّضْ لَهَا هُنَا ؛ لِأَنَّ الْأُخْتَ مَعَ الْبِنْتِ عَصَبَةٌ ، وَأُعْطِيَ الْجَدَّ السُّدُسَ ، كَمَا لَوْ انْفَرَدَ مَعَهَا ، وَجَعَلَ لَهَا الْبَاقِي . وَلَنَا ، أَنَّ الْجَدَّ يُقَاسِمُ الْأُخْتَ ، فَيَأْخُذُ مِثْلَهَا إِذَا كَانَ مَعَهَا أُخٌّ ، فَكَذَلِكَ إِذَا انْفَرَدَتْ . وَهَذِهِ إِحْدَى مُرَبَّعَاتِ ابْنِ مَسْعُودٍ .

فصل : بِنْتُ وَأُخٌّ ^(١) وَجَدٍّ ؛ الْبَاقِي بَعْدَ فَرَضِ الْبِنْتِ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ . وَإِنْ كَانَ مَعَهُ أُخْتُه ، فَالْبَاقِي بَيْنَهُمْ عَلَى خَمْسَةِ . وَإِنْ كَانَ أَخَوَانِ ، أَوْ أُخٌّ وَأُخْتَانِ ، أَوْ أَرْبَعُ أَخَوَاتٍ ، اسْتَوَى ثُلُثُ الْبَاقِي وَالسُّدُسُ وَالْمُقَاسِمَةُ ، فَإِنْ زَادُوا فَلَا حَظَّ لَهُ فِي الْمُقَاسِمَةِ ، وَيَأْخُذُ السُّدُسَ ، وَالْبَاقِي لَهُمْ . فَإِنْ كَانُوا مِنَ الْجِهَتَيْنِ فَلَيْسَ لَوْلَدِ الْأَبِ شَيْءٌ ، وَيَأْخُذُ وَلَدُ الْأَبَوَيْنِ جَمِيعَ الْبَاقِي . بِنْتُ وَأُخْتَانِ وَجَدٍّ ، الْبَاقِي بَيْنَ الْجَدِّ وَالْأُخْتَيْنِ عَلَى / أَرْبَعَةٍ ، وَتَصِحُّ

١١٥/٦ و

(١) في ١ : وأخت .

من ثمانية . فَإِنْ كُنَّ ثَلَاثَ أَخَوَاتٍ ، فالباقى بينهم على خُمسة . فَإِنْ كُنَّ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعٍ ، فَلهُ السُّدُسُ ، أَوْ ثُلُثُ الباقى ، والباقى لَهُنَّ .

فصل : بِنْتَانِ ، أَوْ أَكْثَرُ ، أَوْ بِنْتُ وَبِنْتُ^(٢) ابْنٍ وَأُخْتُ وَجَدٌ ، لِلْبِنْتَيْنِ الثَّلَاثَانِ ، والباقى بين الجدِّ والأختِ على ثلاثة ، وَتَصِيحُ مِنْ سِنَةِ . وَإِنْ كَانَ مَكَانَهَا أَخٌ ، فالباقى بينهما على اثنتين ، وَتَصِيحُ مِنْ سِنَةِ . وَإِنْ كَانَ مَكَانَهُ أُخْتَانِ ، صَحَّتْ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ . وَيَسْتَوِي فِي هَاتَيْنِ الْمَسْأَلَتَيْنِ السُّدُسُ وَالْمُقَاسَمَةُ . فَإِنْ زَادَا عَنْ أَخٍ أَوْ عَنْ أُخْتَيْنِ ، فَرَضْتُ لِلْجَدِّ السُّدُسَ ، وكان الباقى لهم ، فَإِنْ كَانَ مَعَهُمْ أُمٌّ أَوْ جَدَّةٌ ، فَلِلْجَدِّ السُّدُسُ ، وَلَا شَيْءَ لِلْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ .

فصل : زَوْجٌ وَأُخْتُ وَجَدٌ ، لِلزَّوْجِ النِّصْفُ ، والباقى بينهما على ثلاثة . وعند عليٍّ وابن مسعودٍ ، لِلأُخْتِ النِّصْفُ ، وَلِلْجَدِّ السُّدُسُ ، وَعَالَتْ إِلَى سَبْعَةٍ . وَإِنْ كَانَ مَعَ الْأُخْتِ أُخْرَى ، فالباقى بينهم على أَرْبَعَةٍ . وعندهما ، لهما الثَّلَاثَانِ ، وَتَعُولُ إِلَى ثَمَانِيَةٍ . وَإِنْ كَانَ مَكَانَهُمَا أَخٌ ، فالباقى بينهما نِصْفَانِ . وَإِنْ كَانَ أَخٌ وَأُخْتُ ، أَوْ ثَلَاثُ أَخَوَاتٍ ، قَاسَمَهُمُ الْجَدُّ . وَإِنْ كَانَ أَخَوَانِ ، أَوْ مَنْ يَعْدِلُهُمَا ، اسْتَوَى السُّدُسُ وَثُلُثُ الباقى وَالْمُقَاسَمَةُ . فَإِنْ زَادَا ، فَرَضْتُ لَهُ السُّدُسَ ، والباقى لهم . وَإِنْ كَانَ زَوْجٌ وَبِنْتُ وَأُخْتُ^(٣) وَجَدٌ ، فَلِلزَّوْجِ الرُّبْعُ ، وَلِلْبِنْتِ النِّصْفُ ، والباقى بينهما على ثلاثة . وَيَسْتَوِي السُّدُسُ هُنَا وَالْمُقَاسَمَةُ . فَإِنْ زَادَا عَلَى أُخْتٍ وَاحِدَةٍ ، فَرَضْتُ لِلْجَدِّ السُّدُسَ ، والباقى لهم . وَإِنْ كَانَ مَعَ الزَّوْجِ ابْنَتَانِ ، أَوْ بِنْتُ وَبِنْتُ ابْنٍ ، أَوْ بِنْتُ وَأُمٌّ أَوْ جَدَّةٌ ، سَقَطَ^(٤) الْإِخْوَةُ وَالْأَخَوَاتُ ، وَفَرَضْتُ لِلْجَدِّ السُّدُسَ ، وَعَالَتْ الْمَسْأَلَةُ إِلَى ثَلَاثَةِ عَشَرَ .

(٢) سقط من : م .

(٣) سقطت الواو من : م .

(٤) في م : « سقطت » .

فصل : زَوْجَةُ وَبِنْتُ وَأُخْتٌ وَجَدُّ ، الباقي بين الجدِّ والأختِ على ثلاثة ، وتَصِيحُ من ثمانية . فإن كان مكان الأختِ أخٌ ، أو أختان ، فالباقي بينهم . وتَصِيحُ مع الأخ من سِتَّةَ عَشَرَ ، ومع الأختين من اثنتين وثلاثين . وإن زادوا فَرَضْتُ^(٥) للجدِّ السُّدُسَ ، وانتقلتِ المسألة إلى أربعة وعشرين ،^(٦) ثم تُصَحِّحُ^(٦) على المنكسرِ عليهم / وإن كان مع الزَّوْجَةِ ابنتان ، أو أكثر ، أو بنتٌ وبنتُ ابنٍ ، وبنتٌ وأمٌّ ، أو جدَّةٌ ، فَرَضْتُ للجدِّ السُّدُسَ ، ويبقى للإخوة والأخوات سهمٌ من أربعة وعشرين .

(٥) في الأصل ، ١ : ٥ فرض .

(٦-٦) في ١ : ٥ لم يصح .

باب ذوى الأرحام

وهم الأقارب الذين لا فرض لهم ولا تعصيب ، وهم أحد عشر حيًّا ؛ وَلَدُ الْبَنَاتِ ،
وَوَلَدُ الْأَخَوَاتِ ، وبنات الإخوة ، وولَدُ الإخوة من الأم ، والعَمَّاتُ من جميع
الجهات ، والنعم من الأم ، والأخوال ، والحالات ، وبنات الأعمام ، والجَدُّ أبو الأم ،
وكلُّ جَدَّةٍ أَذْلَتْ بِأَبٍ بَيْنَ أُمَيْنٍ ، أو بِأَبٍ أَعْلَى مِنَ الْجَدِّ . فهولاء ، ومن أَذْلَى بِهِمْ ،
يُسَمُّونَ ذَوَى الْأَرْحَامِ . وكان أبو عبيد الله يُورِّثُهُمْ إِذَا لَمْ يَكُنْ ذُو فَرْضٍ ، وَلَا عَصْبَةٌ ، وَلَا
أَحَدٌ مِنَ الْوَرَاثِ ، إِلَّا الزَّوْجُ ، وَالزَّوْجَةُ . رَوَى هَذَا الْقَوْلُ عَنْ عُمَرَ ، وَعَلِيٍّ ، وَعَبِيدِ
اللهِ ، وَأَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ الْجَرَّاحِ ، وَمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ ، وَأَبِي الدَّرْدَاءِ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ . وبه قال
شَرِيحٌ ، وعمر بن عبد العزيز ، وعطاء ، وطاوسٌ ، وعلقمةٌ ، ومسروقٌ ، وأهل الكوفة .
وكان زَيْدٌ لَا يُورِّثُهُمْ ، وَيَجْعَلُ الْبَاقِيَ لِبَنَاتِ الْمَالِ . وبه قال مَالِكٌ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ،
وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَدَاوُدُ ، وَابْنُ جَرِيرٍ ؛ لِأَنَّ عَطَاءَ بْنَ يَسَارٍ رَوَى أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ
رَكِبَ إِلَى قَبَاءَ يَسْتَخِيرُ اللهَ تَعَالَى فِي الْعَمَّةِ وَالْحَالَةِ ، فَأَنْزَلَ عَلَيْهِ أَنْ لَا مِيرَاثَ لَهَا . رواه
سَعِيدٌ ، فِي « سُنَنِهِ » ^(١) ؛ لِأَنَّ الْعَمَّةَ ، وَابْنَةَ الْأَخِ لَا تَرِثَانِ مَعَ أَخَوَيْهِمَا ، فَلَا تَرِثَانِ
مُنْفَرِدَتَيْنِ ، كَالْأَجْنَبِيَّاتِ . وَذَلِكَ ^(٢) لِأَنَّ انْضِمَامَ الْأَخِ إِلَيْهِمَا يُؤَكِّدُهُمَا
وَيُقَوِّيهِمَا ، بِدَلِيلِ أَنَّ بَنَاتِ الْإِبْنِ ، وَالْأَخَوَاتِ مِنَ الْأَبِ ، يَعَصِبُهُنَّ أَخُوهُنَّ فِيمَا
بَقِيَ بَعْدَ مِيرَاثِ الْبَنَاتِ وَالْأَخَوَاتِ مِنَ الْأَبَوَيْنِ ، وَلَا يَرِثَنَّ مُنْفَرِدَاتٍ ، فَإِذَا لَمْ يَرِثْ
هَاتَانِ مَعَ أَخِيهِمَا ، فَمَعَ عَدَمِهِ أَوْلَى . وَلِأَنَّ الْمَوَارِيثَ إِنَّمَا تُثَبِّتُ نَصًّا ، وَلَا نَصَّ فِي

(١) في : باب العمة والحالة . السنن ٧٠ / ١ .

كما أخرجه البيهقي ، في : باب من لا يرث من ذوى الأرحام ، من كتاب الفرائض . السنن الكبرى ٦ / ٢١٢ ،
٢١٣ . والدارقطني ، في : كتاب الفرائض . سنن الدارقطني ٤ / ٩٨ . والحاكم ، في : باب ميراث العمة والحالة ،
من كتاب الفرائض . المستدرک ٤ / ٣٤٣ .

(٢) في ١ : « كذلك » . وفي م : « ولذلك » .

هؤلاء . ولنا ، قول الله تعالى : ﴿ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﴾ (٣) . أى أحق بالتوارث في حكم الله تعالى . قال أهل العلم : كان التوارث في ابتداء الإسلام بالحلف ، فكان الرجل يقول / للرجل : دمي دمك ، ومالي مالك ، تنصرتني وأنصرك ، وترثني وارثك . فيتعاقدان الحلف بينهما على ذلك ، فيتوارثان به دون القرابة ، وذلك قول الله عز وجل : ﴿ وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ فَآتَوْهُمْ مَالَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يُهَاجِرُوا ﴾ (٤) . ثم نسخ ذلك ، وصار التوارث بالإسلام والهجرة ، فإذا كان له ولد ، ولم يهاجر ، ورثه المهاجرون دونه ، وذلك قوله عز وجل : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَالَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يُهَاجِرُوا ﴾ (٥) . ثم نسخ ذلك بقول الله تعالى : ﴿ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﴾ (٦) . وروى الإمام أحمد (٦) ، بإسناده ، عن سهل بن حنيف ، أن رجلاً رمى رجلاً بسهم ، فقتله ، ولم يترك إلا خالاً ، فكتب فيه أبو عبيدة إلى عمر ، فكتب إليه عمر : إني سمعت رسول الله ﷺ يقول : « الخال وارث من لا وارث له » . قال الترمذي : هذا حديث حسن . وروى المقداد عن النبي ﷺ أنه قال : « الخال وارث من لا وارث له ، يعقل عنه ، ويرثه » . أخرجه أبو داود (٧) . وفي لفظ : « مولى من لا مولى له ، يعقل عنه ، ويفك عانيه » (٨) . فإن

(٣) سورة الأنفال ٧٥ .

(٤) سورة النساء ٣٣ .

(٥) سورة الأنفال ٧٢ .

(٦) في : المسند ١ / ٢٨ ، ٤٦ .

كما أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في ميراث الخال ، من أبواب الفرائض . عارضة الأحوذى ٨ / ٢٥٤ ،

٢٥٥ . وابن ماجه ، في : باب ذوى الأرحام ، من كتاب الفرائض . سنن ابن ماجه ٢ / ٩١٤ .

(٧) في : باب في ميراث ذوى الأرحام ، من كتاب الفرائض . سنن أبي داود ٢ / ١١١ .

كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب الدية على العاقلة فإن لم يكن عاقلة ففى بيت المال ، من كتاب الديات ، وفي : باب

ذوى الأرحام ، من كتاب الفرائض . سنن ابن ماجه ٢ / ٨٧٩ ، ٩١٤ . وإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ١٣١ ، ١٣٣ .

(٨) أخرجه أبو داود في الباب السابق ، الموضع السابق . والبيهقي ، في : باب من قال بتوريث ذوى الأرحام ، من

كتاب الفرائض . السنن الكبرى ٦ / ٢١٤ .

قِيلَ : المرادُ به أن مَنْ ليس له إلَّا خالٌ فلا وُراثَ له ، كما يُقالُ : الجوعُ زادُ مَنْ لا زادَ له ، والماءُ طيبٌ مَنْ لا طيبَ له ، والصبرُ حيلةٌ مَنْ لا حيلةَ له . أو أنه أرادَ بالخالِ السلطانَ . قلنا : هذا فاسدٌ ؛ لوجوهٍ ثلاثة ؛ أحدها ، أنه قال : « يَرِثُ مَالَهُ » ، وفي لفظٍ قال : « يَرِثُهُ » . والثاني ، أن الصحابةَ فهموا ذلك ، فكتبَ عمرُ بهذا جوابًا لأبي عُبَيْدَةَ حين سألَه عن ميراثِ الخالِ ، وهم أحقُّ بالفهمِ والصوابِ مِنْ غيرِهِم . الثالثُ ، أنه سمَّاهُ واريثًا ، والأصلُ الحقيقةُ . وقولُهُم : إنَّ هذا يُستعملُ للنفي . قلنا : والإثباتُ ، كقولِهِم : يا عِمَادَ مَنْ لا عمادَ له . يا سَنَدَ مَنْ لا سَنَدَ له . يا ذُخْرَ مَنْ لا ذُخْرَ له . وقال سَعِيدٌ^(٩) : حَدَّثَنَا أَبُو شَيْهَابٍ ، عن مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ ، عن مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ جَبَّانَ ، عن عَمِّهِ وَاسِعِ بْنِ جَبَّانَ ، قال : تُوُفِّيَ ثَابِتُ بْنُ الدَّخْدَاحَةِ ، ولم يَدَعْ واريثًا ولا عَصَبَةً / ، فَرُفِعَ شَأْنُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فدفعَ رسولُ اللَّهِ ﷺ مالهَ إلى ابْنِ أُخْتِهِ أُمِّ لُبَابَةَ بْنِ عَبْدِ الْمُنْذِرِ . ورواه أَبُو عُبَيْدٍ ، في « الأَمْوَالِ »^(١٠) ، إلَّا أَنَّهُ قال : ولم يُخَلِّفْ إلَّا ابْنَةَ أَخٍ لَهُ ، فَقَضَى النَّبِيُّ ﷺ بِمِيراثِهِ لابْنَةَ أَخِيهِ . ولأنَّهُ ذُو قَرَابَةٍ ، فِيرِثُ ، كذَوِي الْفُرُوضِ ؛ وذلكَ لأنَّهُ سَاوَى النَّاسِ فِي الْإِسْلَامِ ، وزادَ عَلَيْهِم بِالْقَرَابَةِ ، فكانَ أَوْلَى بِمَالِهِ مِنْهُمْ ، ولهذا كَانَ أَحَقَّ فِي الْحَيَاةِ بِصَدَقَتِهِ وَصِلَتِهِ ، وبعدَ الْمَوْتِ بِوَصِيَّتِهِ ، فَأَشْبَهَ ذَوِي الْفُرُوضِ وَالْعَصَبَاتِ^(١١) الْمَحْجُوبِينَ ، إِذَا لم يَكُنْ مَنْ يَحْجُبُهُمْ . و حَدِّثُهُمْ مَرَّسَلٌ . ثُمَّ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ لا مِيراثَ لهما مع ذَوِي الْفُرُوضِ وَالْعَصَبَاتِ ؛ وَلِذَلِكَ سَمَّى الْخَالَ « وَارِثَ مَنْ لا وَارِثَ لَهُ » . أُنِى لا يَرِثُ إلَّا عِنْدَ عَدَمِ الْوَارِثِ . وقولُهُم : لا يَرِثانِ مع أَخِيهِمَا^(١٢) . قلنا : لأنَّهُما أَقْوَى مِنْهُمَا . وقولُهُم : إنَّ الْمِيراثَ إِنَّمَا ثَبَتَ نَصًّا . قلنا : قَدْ ذَكَرْنَا نُصُوصًا . ثُمَّ التَّعْلِيلُ وَاجِبٌ مَهْمَا أُمِكنَ ،

(٩) في : باب العمة والخالة . السنن ١ / ٧٠ ، ٧١ .

كما أخرجه الدارمي ، في : باب ميراث ذوى الأرحام ، من كتاب الفرائض . سنن الدارمي ٢ / ٣٨١ . وعبد الرزاق ، في : باب الخالة والعمة وميراث القرابة ، من كتاب الفرائض . المصنف ١٠ / ٢٨٤ ، ٢٨٥ .

(١٠) لم نجده في المطبوع بين أيدينا .

(١١) في النسخ : « والعصابات » .

(١٢) في الأصل : « أخوهما » . وفي ١ : « إختوتهما » . وفي م : « أخواتهما » . وتقدم في أول الباب .

وَقَدْ أُمِّكَنَ هُنَا ، فَلَا يُصَارُ إِلَى التَّعَبُّدِ الْمَحْضِ .

١٠٣٠ - مسألة ؛ قال : (وَيُورَثُ ذَوُو الْأَرْحَامِ ، فَيَجْعَلُ مَنْ لَمْ يُسَمَّ لَهُ فَرِيضَةٌ عَلَى مَنْزِلَةٍ مَنْ سُمِّيَتْ لَهُ ، مِمَّنْ هُوَ نَحْوُهُ ، فَيَجْعَلُ الْحَالُ بِمَنْزِلَةِ الْأُمِّ ، وَالْعَمَّةُ بِمَنْزِلَةِ الْأَبِ . وَعَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، رِوَايَةٌ أُخْرَى ، أَنَّهُ جَعَلَهَا بِمَنْزِلَةِ الْعَمِّ . وَبِنْتُ الْأَخِ بِمَنْزِلَةِ الْأَخِ ، وَكُلُّ ذِي رَحِمٍ لَمْ يُسَمَّ لَهُ فَرِيضَةٌ فَهُوَ عَلَى هَذَا النَّحْوِ)

مَذْهَبُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ فِي تَوْرِيثِ ذَوِي الْأَرْحَامِ مَذْهَبُ أَهْلِ التَّنْزِيلِ ، وَهُوَ أَنْ يُنْزَلَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مَنْزِلَةً مَنْ يَمُتُّ بِهِ مِنَ الْوَرَثَةِ ، فَيَجْعَلُ لَهُ نَصِيبُهُ . فَإِنْ بَعْدُوا نَزَلُوا دَرَجَةً دَرَجَةً إِلَى أَنْ يَصِلُوا إِلَى ^(١) مَنْ يَمُتُّونَ بِهِ ، فَيَأْخُذُونَ مِيرَاثَهُ . فَإِنْ كَانَ وَاحِدًا أَخَذَ الْمَالَ كُلَّهُ ، وَإِنْ كَانُوا جَمَاعَةً قَسَمَتِ الْمَالَ بَيْنَ مَنْ يَمُتُّونَ بِهِ ، فَمَا حَصَلَ لِكُلِّ وَارِثٍ جُعِلَ لِمَنْ يَمُتُّ بِهِ . فَإِنْ بَقِيَ مِنْ سِيَهَامِ الْمَسْأَلَةِ شَيْءٌ ، رُدَّ عَلَيْهِمْ عَلَى قَدْرِ سِيَهَامِهِمْ . وَهَذَا قَوْلُ عَلْقَمَةَ ، وَمَسْرُوقٍ ، وَالشَّعْبِيِّ ، وَالنَّخَعِيِّ ، / وَحَمَّادٍ ، وَتُعَيْمٍ ، وَشَرِيكِ ، وَابْنِ أَبِي لَيْلَى ، وَالثَّوْرِيِّ ، وَسَائِرٍ مِنْ وَرَثَتِهِمْ غَيْرِ أَهْلِ الْقَرَابَةِ . وَقَدْ رَوَى عَنْ عَلِيٍّ ، وَعَبْدِ اللَّهِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، أَنَّهُمَا نَزَلَا بِبِنْتِ الْبِنْتِ مَنْزِلَةَ الْبِنْتِ ، وَبِنْتُ الْأَخِ مَنْزِلَةَ الْأَخِ ، وَبِنْتُ الْأَخْتِ مَنْزِلَةَ الْأَخْتِ ، وَالْعَمَّةُ مَنْزِلَةَ الْأَبِ ، وَالْخَالَاتُ مَنْزِلَةُ الْأُمِّ . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فِي الْعَمَّةِ وَالْخَالَاتِ . وَعَنْ عَلِيٍّ أَيْضًا ، أَنَّهُ نَزَلَ الْعَمَّةُ بِمَنْزِلَةِ الْعَمِّ . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عَلْقَمَةَ ، وَمَسْرُوقٍ . وَهِيَ الرِّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ عَنْ أَحْمَدَ . وَعَنْ الثَّوْرِيِّ ، وَأَبِي عُبَيْدٍ ، أَنَّهُمَا نَزَلَا بِمَنْزِلَةِ الْجَدِّ مَعَ وَلَدِ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ . وَنَزَلَا آخَرُونَ مَنْزِلَةَ الْجَدَّةِ . وَإِنَّمَا صَارَ هَذَا الْخِلَافُ فِي الْعَمَّةِ ؛ لِأَنَّهَا أَذَلَّتْ بِأَرْبَعِ جِهَاتٍ وَارِثَاتٍ ؛ فَلِأَبِ وَالْعَمِّ أَخَوَاهَا ، وَالْجَدِّ وَالْجَدَّةِ أَبَوَاهَا . وَنَزَلَ قَوْمُ الْخَالَاتِ مَنْزِلَةَ ^(٢) جَدَّةٍ ؛ لِأَنَّ الْجَدَّةَ أُمُّهَا . وَالصَّحِيحُ مِنْ ذَلِكَ تَنْزِيلُ الْعَمَّةِ أَبَا ، وَالْخَالَاتِ أُمَّ ، لِوُجُوهِ ثَلَاثَةٍ ؛ أَحَدُهَا ، مَا رَوَى الزُّهْرِيُّ ، أَنَّ

(١) سقط من : م .

(٢) سقط من : الأصل ، ا .

رسول الله ﷺ قال : «الْعَمَّةُ بِمَنْزِلَةِ الْأَبِ ، إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا أَبٌ ، وَالْخَالَةُ بِمَنْزِلَةِ الْأُمِّ إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا أُمٌّ» . رواه الإمام أحمد^(٣) . الثاني ، أنه قول عمر ، وعلى ، وعبد الله ، في الصحيح عنهم ، ولا مُخَالَفَ لَهُمْ فِي الصَّحَابَةِ . الثالث ، أَنَّ الْأَبَ أَقْوَى جِهَاتِ الْعَمَّةِ ، وَالْأُمُّ أَقْوَى جِهَاتِ الْخَالَةِ ، فَتَعَيَّنَ تَنْزِيلُهُمَا بَعْدَهُمَا دُونَ غَيْرِهِمَا ، كَبْنَةِ الْأَخِ ، وَبْنَةِ الْعَمِّ ، فَإِنَّهُمَا يُنْزَلَانِ مَنْزِلَةَ أَبَوَيْهِمَا دُونَ أَخَوَيْهِمَا . ولأنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَ لهُمَا قَرَابَاتٌ ، وَلَمْ يُمْكِنْ تَوْرِيثُهُمَا بِجَمِيعِهَا ، وَرِثَتَا بَاقَوَاهَا ، كَالْمَجُوسِ عِنْد مَنْ لَا^(٤) يُورِثُهُمْ بِجَمِيعِ قَرَابَاتِهِمْ ، وَكَالْأَخِ مِنَ الْأَبَوَيْنِ ، فَإِنَّا نُورِثُهُ بِالْتَّعْصِيبِ ، وَهِيَ جِهَةٌ أُبْيَهُ ، دُونَ قَرَابَةِ أُمِّهِ . فَأَمَّا أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ ، فَإِنَّهُمْ وَرَّثُوهُمْ عَلَى تَرْتِيبِ الْعَصَبَاتِ ، فَجَعَلُوا أَوْلَاهُمْ^(٥) مَنْ كَانَ مِنْ وَلَدِ الْمَيِّتِ وَإِنْ سَقَلُوا ، ثُمَّ وَلَدَ أَبُوهُ أَوْ أَحَدُهُمَا وَإِنْ سَقَلُوا ، ثُمَّ وَلَدَ أَبُوُّ أَبِيهِ وَإِنْ سَقَلُوا كَذَلِكَ أَبَدًا ، لَا يَرِثُ بَنُو أَبِي أَعْلَى ، وَهَنَّاكَ بَنُو أَبِي أَقْرَبُ مِنْهُ ، وَإِنْ نَزَلَتْ دَرَجَتُهُمْ . وعن أبي حَنِيفَةَ ، أَنَّهُ / جَعَلَ أَبَا الْأُمِّ وَإِنْ عَلَا أَوْلَى مِنْ وَلَدِ الْبَنَاتِ ، وَيُسَمَّى مَذْهَبُهُمْ مَذْهَبَ أَهْلِ الْقَرَابَةِ . وَلَنَا ، أَنَّهُمْ فَرَّغُوا فِي الْمِيرَاثِ عَلَى غَيْرِهِمْ ، فَوَجَبَ إِنْحَاقُهُمْ بِمَنْ هُمْ فَرَّغَ لَهُ ، وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ وَلَدَ الْمَيِّتِ مِنَ الْإِنَاثِ لَا يُسْقِطُ وَلَدَ أَبِيهِ ، فَأَوْلَى أَنْ لَا يُسْقِطَهُمْ وَلَدُهُ .

١١٧/٦ ظ

مسائل : من ذلك ؛ بِنْتُ بِنْتٍ وَبِنْتُ بِنْتِ ابْنٍ ، الْمَالُ بَيْنَهُمَا عَلَى أَرْبَعَةٍ . فَإِنْ كَانَ مَعَهُمَا بِنْتُ أَخٍ ، فَالْبَاقِي لَهَا ، وَتَصِحُّ مِنْ سِتَّةٍ . فَإِنْ كَانَ مَعَهُمَا خَالَةٌ ، فَلِبْنَتِ الْبَنَتِ النَّصْفُ ، وَلِبْنَتِ بِنْتِ ابْنِ السُّدُسِ ، تَكْمِلَةُ الثَّلَاثِينَ ، وَلِلْخَالَةِ السُّدُسُ ، وَالْبَاقِي لِبْنَتِ الْأَخِ . فَإِنْ كَانَ مَكَانَ الْخَالَةِ عَمَّةٌ ، حَجَبَتْ بِنْتُ الْأَخِ ، وَأَخَذَتْ الْبَاقِي ؛ لِأَنَّ الْعَمَّةَ كَالْأَبِ ، فَتُسْقِطُ مَنْ هُوَ بِمَنْزِلَةِ الْأَخِ^(٦) ، وَمَنْ نَزَلَهَا عَمًّا جَعَلَ الْبَاقِي لِبْنَتِ الْأَخِ ، وَأَسْقَطَ

(٣) ليس في المسند ، وانظر ما ذكره الألباني ، في : إرواء الغليل ٦ / ١٤٣ ، ١٤٤ .

(٤) في م : ١ لم .

(٥) في م : ١ أولادهم .

(٦) في الأصل ، ١ : أخ .

العمّة ، ومن نزلها جدًا قاسم بنت الأخ الثلث الباقي بينهما نصفين ، ومن نزلها جدّة جعل لها السدّس ، ولبنيت الأخ الباقي . وفي قول أهل القرابة ، أنّه لا ترث بنت الأخ مع بنت البنت ، ولا مع بنت بنت الابن شيئًا .

فصل : إذا انفرد واحد^(٧) من ذوى الأرحام ، أخذ المال كلّهُ ، في قول جميع من ورّثهم . وإن كانوا جماعة ، لم يخل ؛ إمّا أن يذّلوا بشخص واحد ، أو بجماعة ، فإن أدّلوا بشخص واحد ، وكانوا في درجة واحدة ، فالمال بينهم على حسب موارثهم منه . فإن أسقط بعضهم بعضًا ، كأمي الأم ، والأخوال ، فأسقط الأخوال ؛ لأن الأب يُسقط الإخوة والأخوات . فإن كان بعضهم أقرب من بعض ، فالميراث لأقربهم ، كخالّة ، وأم أبي أم ، أو ابن خال ، فالميراث للخالّة ؛ لأنها تلقى الأم بأوّل درجة . وهذا قول عامة المنزّلين ، إلّا أنّه حكى عن النخعي ، وشريك ، ويحيى بن آدم ، في قرابة الأم خاصّة ، أنّهم أماتوا الأم ، وجعلوا نصيبها لورثتها . ويسمى قولهم قول من أمات السبب . واستعمله بعض الفرضيين في جميع ذوى الأرحام . فعلى قولهم ، يكون للخالّة نصف ميراث الأم ؛ لأنها أخت ، ولأم أبي الأم السدّس ؛ لأنها جدّة ، والباقي لابن الخال ؛ لأنه ابن أخ . ولنا ، أن / الميراث من الميت ، لا من سببه ؛ ولذلك ورّثنا أم أم الأم^(٨) ، دون ابن عم الأم ، بغير خلاف أيضًا في أم أم أم ، وابن عم أبي أم ، أن المال للجدّة ؛ لأنه أقرب . ولو كانت الأم الميتة ، كان وارثها ابن عم أبيها ، دون أبي^(٩) أمها . خالّة وأم أبي أم وعم أم ، المال للخالّة ، وعندهم للخالّة النصف ، وللجدّة السدّس ، والباقي للعم . فإن لم يكن فيها عم أم ، فالمال بين الخالّة وأم أبي الأم على أربعة . فإن لم يكن فيها جدّة ، فالمال بين الخالّة وعمّها نصفين . ابن خالّة وابن عم أم ، المال لابن الخالّة . وعندهم لابن عم الأم . فأما إن أدلى جماعة بجماعة ، جعلت المال للمذلى بهم ،

١١٨/٦ و

(٧) في م : واحد .

(٨) في م : لأم .

(٩) سقط من : أ .

كانهم أحياء ، فقسّمت المال بينهم على ما توجبهُ الفريضة ، فما صار لكل واحد^(١٠) منهم^(١١) ، فهو لمن أدلى به ، إذا لم يسبق بعضهم بعضاً ، فإن سبق بعضهم بعضاً ، وكانوا من جهة واحدة ، فالسابق إلى الوارث أولى . وإن كانوا من وجهتين ، نُزل البعيد حتى يلحق بمن أدلى به ، فيأخذ نصيبه ، سواء سقط به القريب أو لم يسقط . هذا ظاهر كلام أحمد رضي الله عنه . ونقل عنه جماعة من أصحابه في خالة وبنات خالة وبنات ابن عم ، للخالة الثلث ، ولابنة ابن العم الثلثان ، ولا تُعطى بنت الخالة شيئاً . ونقل حنبل عنه ، أنه قال : قال سفيان قولاً حسناً : إذا كانت خالة وبنات ابن العم ، تُعطى الخالة الثلث ، وتُعطى بنت ابن العم الثلثين . وظاهر هذا يدل على ما قلناه . وهو قول الثوري ، ومحمد بن سالم^(١٢) ، والحسن بن صالح . وقال ضرار بن صرد^(١٣) : إن كان البعيد إذا نُزل أسقط القريب ، فالقريب أولى ، وإن لم يكن يسقطه نُزل البعيد حتى يلحق بالوارث . وقال سائر المنزّلين : الأسبق إلى الوارث أولى بكل حال . ولم يختلفوا فيما علمت في تقديم الأسبق ، إذا كان من جهة واحدة ، إلا نعيمًا ، ومحمد بن سالم ، فإنهما قالوا في عمّة وبنات عمّة : المال بينهما نصفين . ولم أعلم أحداً من أصحابنا ، ولا من غيرهم ، عدّ الجهات ، وبينها ، إلا أبا الخطاب ، فإنه عدّها خمس جهات ، الأبوة ، والأمومة ، والبنوة ، والأخوة ، والعمومة . وهذا يفضي إلى أن بنت^(١٤) العم من الأم ، أو بنت العمّة من الأم ، مُسقطّة لبنت العم من الأبوين ، ولا أعلم أحداً قال به . وقد ذكر الخرقى هذا في ثلاث بنات عمومة مُفترقين ، أن المال لبنت العم من الأبوين . وبيان

(١٠) في ١ : « وارث » .

(١١) سقط من : الأصل ، ١ .

(١٢) محمد بن سالم الممداني الكوفي القرضي ، روى عن عطاء والشعبي ، وروى عنه الثوري والحسن بن صالح . تهذيب التهذيب ٩ / ١٧٦ .

(١٣) ضرار بن صرد ، كوفي ينسب إلى التشيع ، وكان فقيها عالماً بالفرائض ، روى عن ابن عيينة وغيره ، وعنه البخاري . تهذيب التهذيب ٤ / ٤٥٦ ، ٤٥٧ .

(١٤) في م : « ابنة » .

إِفْضَائِهِ إِلَى ذَلِكَ ، أَنَّ بِنْتَ الْعَمِّ مِنَ الْأُمِّ أَبُوهَا يُدْلَى بِالْأَبِ ، وَبِنْتُ الْعَمِّ مِنَ الْأَبَوَيْنِ تُدْلَى بِأَبِيهَا ، وَالْأَبُ يُسْقِطُ الْعَمَّ ، وَكَذَلِكَ بِنْتُ الْعَمَّةِ مِنْ جِهَةِ الْأَبِ ، وَبِنْتُ الْعَمِّ مِنْ جِهَةِ الْعَمِّ . فَالْصَّوَابُ إِذَا أَنْ تَكُونَ الْجِهَاتُ أَرْبَعًا ؛ الْأَبُوءَ ، وَالْبَنُوءَ ، وَالْأُخُوَّةَ ، وَالْأُمُوءَةَ .

مسائل من ^(١٥) هذا الباب : بِنْتُ بِنْتِ بِنْتِ بِنْتِ بِنْتِ بِنْتِ أَخٍ ، الْمَالُ بَيْنَ الْأُولَى وَالثَّالِثَةِ ، وَسَقَطَتِ الثَّانِيَةُ ، إِلَّا عِنْدَ مُحَمَّدِ بْنِ سَالِمٍ ، وَنُعَيْمٍ ، فَإِنَّهَا تُشَارِكُهُمَا ^(١٦) . وَمَنْ وَرَثَ الْأَقْرَبَ ، جَعَلَهُ لِبِنْتِ الْأَخِ ؛ لِأَنَّهَا أَسْبَقُ ، وَقَوْلُ أَهْلِ الْقَرَابَةِ هُوَ لِلأُولَى وَحَدَّهَا ؛ لِأَنَّهَا مِنْ وَلَدِ الْمَيِّتِ ، وَهِيَ أَقْرَبُ مِنَ الثَّانِيَةِ . ابْنُ خَالٍ وَبِنْتُ عَمٍّ ، ثَلَاثٌ ، وَثَلَاثَانِ . وَمَنْ وَرَثَ الْأَسْبَقُ جَعَلَهُ لِبِنْتِ الْعَمِّ ، وَإِنْ كَانَ مَعَهُمَا ^(١٧) بِنْتُ عَمَّةٍ فَلَا شَيْءَ لَهَا ؛ لِأَنَّ بِنْتَ الْعَمِّ أَسْبَقُ إِلَى الْوَارِثِ مِنْهُمَا ، وَهُمَا مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ . وَإِنْ كَانَ مَعَهُمَا عَمَّةٌ ، سَقَطَتْ بِنْتُ الْعَمِّ ؛ لِأَنَّ الْعَمَّةَ بِمَنْزِلَةِ الْأَبِ ، وَبِنْتُ الْعَمِّ بِمَنْزِلَةِ الْعَمِّ . بِنْتُ بِنْتِ بِنْتِ وَبِنْتُ بِنْتِ ابْنِ ، الْمَالُ لِبِنْتِ بِنْتِ ابْنِ ابْنِ عِنْدَ الْجَمِيعِ ، إِلَّا عِنْدَ ابْنِ سَالِمٍ ، وَنُعَيْمٍ . بِنْتُ بِنْتِ بِنْتِ وَابْنُ أَخٍ مِنْ أُمٍّ ، الْمَالُ لِلأُولَى ، وَمَنْ وَرَثَ الْأَقْرَبَ جَعَلَهُ لَابْنِ الْأَخِ ، وَهُوَ قَوْلُ ضِرَارٍ ؛ لِأَنَّ الْبَعِيدَ إِذَا نُزِّلَ أَسْقَطَ الْقَرِيبَ . بِنْتُ بِنْتِ وَبِنْتُ بِنْتِ ابْنِ ، الْمَالُ بَيْنَهُمَا عَلَى أَرْبَعَةٍ عِنْدَ جَمِيعِ الْمُتَزَلِّينَ ، وَعِنْدَ أَهْلِ الْقَرَابَةِ ، هُوَ لِبِنْتِ الْبِنْتِ ؛ لِأَنَّهَا أَقْرَبُ . ابْنُ بِنْتِ بِنْتِ وَبِنْتُ أَخٍ ، هُوَ بَيْنَهُمَا ، وَمَنْ وَرَثَ الْأَقْرَبَ جَعَلَهُ لِبِنْتِ الْأَخِ ، وَعِنْدَ أَهْلِ الْقَرَابَةِ هُوَ لَابْنِ بِنْتِ الْبِنْتِ . ابْنُ بِنْتِ وَابْنُ ابْنِ ابْنِ أُخْتٍ لِأَبَوَيْنِ ؛ الْمَالُ بَيْنَهُمَا ، وَعِنْدَ مَنْ وَرَثَ الْأَقْرَبَ ، وَأَهْلُ الْقَرَابَةِ ، هُوَ لِلأُولَى . بِنْتُ أَخٍ وَبِنْتُ عَمٍّ ، أَوْ بِنْتُ عَمَّةٍ ، الْمَالُ لِبِنْتِ الْأَخِ . وَقياسُ قولِ أَحْمَدَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فِي تَوْرِيثِ الْبَعِيدِ مِنَ الْقَرِيبِ إِنْ كَانَ مِنْ جِهَتَيْنِ ؛ أَنْ يَكُونَ لِبِنْتِ الْعَمِّ ، وَالْعَمَّةِ ؛ لِأَنَّهُمَا مِنْ جِهَةِ الْأَبِ ، وَذَلِكَ قَوْلُ ضِرَارٍ

١١٩/٦ و

(١٥) فِي م : « فِي » .

(١٦) فِي م : « تَشَارِكُهَا » .

(١٧) فِي م : « مَعَهَا » .

أيضاً . ابن أخت وابن عم لأُم ، المال بينهما ، ومن ورث الأقرب جعله لابن الأخت ، وهو قول أهل القراية أيضاً ؛ لأنها من ولد أبوي الميِّت ، وابن العم للأُم من ولد أبوي أبويّه . بنت عم وبنت عم أب ؛ هو للأولى عند الجميع ، إلا عند ابن سالم ، وتُعيّم . بنت بنت بنت ، وأم أمي^(١٨) أم ؛ المال بينهما على أربعة . بنت بنت بنت وأبو أم أب ، مثلها عندنا ، وعند من ورث الأقرب جعله للثاني . بنت بنت بنت ابن وعمّة ، أو خالة ، للأولى النصف في الأولى ، ومع الخالة لها ثلاثة أرباع المال ، وعند من ورث الأقرب ؛ الكل للعمّة ، أو للخالة^(١٩) . ويَحْتَمِلُ أن تكون الجهات ثلاثاً ؛ الأبوة ، والبنوة ، والأمومة ؛ لأن جعل العمومة^(٢٠) جهة خامسة يُفضي إلى إسقاط بنت العم ببنت العمّة ، كما ذكرنا . وإن جعلنا الأخوة جهة رابعة ، مع نفي جهة العمومة ، أفضى إلى إسقاط ولد الإخوة والأخوات بينات الأعمام والعمّات . وإذا جعلنا جميعهم جهة واحدة ، وورثنا أسبقهم إلى الوارث ، كان أولى . والله أعلم .

١٠٣١ - مسألة : قال : (وإذا كان وارث غير الزوج والزوجة ، أو مولى نعمة ، فهو أحق بالمال من ذوى الأرحام)

في هذه المسألة فصول ثلاثة :

أحدها : أن الرّد يُقدّم على ميراث ذوى الأرحام ، فمتى خَلَفَ الميِّت عَصَبَةً ، أو ذا قَرَضٍ من أقاربه ، أخذ المال كله ، ولا شئ لذوى الأرحام . وهذا قول عامة من ورث ذوى الأرحام . وقال الخبري : لم يَخْتَلِفُوا أن الرّد أولى منهم ، إلا ما روى عن سعيد بن ظ^{١١٩/٦} المسيّب ، وعمر بن عبد العزيز ، أنهما ورثا الخال مع / البنت ، فَيَحْتَمِلُ أنهما ورثاه لكونه عَصَبَةً ، أو مولى ؛ لِئَلَّا يُخَالِفَ الإجماع ، وقول النبي ﷺ : « الخال وارث من

(١٨) في الأصل ، م : « أب » .

(١٩) في م : « وللخالة » .

(٢٠) في م : « الأمومة » .

لَا وَارِثَ لَهُ ^(١) . ومن مسائل هذا الفصل ؛ أَبُو أُمٍّ وَجَدَةٌ ؛ الْمَالُ لِلْجَدَّةِ . بنتُ ابنِ
وَبنتُ بنتِ ابنِ ابنِ أَخٍ ^(٢) ، وابنُ أختِ عَمٍّ وَعَمَّةٌ ، ثلاثةُ بَنِي إِخْوَةٍ مُفْتَرِقِينَ ؛ لَا شَيْءَ
لِذِي الرَّحِمِ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ .

الفصل الثاني : أَنَّ الْمَوْلَى الْمُعْتَقَ وَعَصَبَاتِهِ أَحَقُّ مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ . وهو قولُ عَامَّةِ
مَنْ وَرَثَتِهِمْ مِنَ الصَّحَابَةِ وَغَيْرِهِمْ ، وَقَوْلُ مَنْ لَا يَرَى تَوْرِيثَهُمْ أَيْضًا . وَرَوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ
تَقْدِيمَهُمْ عَلَى الْمَوْلَى ، وَبِهِ قَالَ ابْنُهُ أَبُو عُبَيْدَةَ ، وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ ، وَعَلْقَمَةُ ،
وَالْأَسْوَدُ ، وَعَبِيدَةُ ، وَمَسْرُوقٌ ، وَجَابِرُ بْنُ زَيْدٍ ، وَالشَّعْبِيُّ ، وَالنَّخَعِيُّ ، وَالْقَاسِمُ بْنُ عَبْدِ
الرَّحْمَنِ ، وَعَمْرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَمَيْمُونُ بْنُ مِهْرَانَ . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ :
« الْخَالُ وَارِثٌ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ » . وَالْمَوْلَى وَارِثٌ . وَلِأَنَّ الْمَوْلَى يَنْقَلُ ، وَيَنْصَرُّ ، فَأُشْبِهَ
الْعَصَبَةَ مِنَ النَّسَبِ .

الفصل الثالث : فِي تَوْرِيثِهِمْ مَعَ الزَّوْجِ وَالزَّوْجَةِ . لَا أَعْلَمُ خِلَافًا بَيْنَ مَنْ وَرَثَتَهُمْ أَنَّهُمْ
يَرِثُونَ مَعَ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ مَا فَضَّلَ عَنْ مِيرَاثِهِ ، مِنْ غَيْرِ حَاجِبٍ لَهُ ، وَلَا مُعَاوَلَةٍ ، وَاخْتَلَفَ
فِي كَيْفِيَّةِ تَوْرِيثِهِمْ مَعَهُ ، فَرَوَى عَنْ إِمَامِنَا أَنَّهُمْ يَرِثُونَ مَا فَضَّلَ كَمَا يَرِثُونَ الْمَالَ إِذَا انفَرَدُوا .
وهذا قولُ أَبِي عُبَيْدٍ ، وَمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ ، وَاللُّؤْلُؤِيِّ ، وَعَامَّةِ مَنْ وَرَثَتَهُمْ . وَقَالَ يَحْيَى بْنُ
آدَمَ ، وَضِرَارٌ : يُقَسَّمُ الْمَالُ الْبَاقِي بَيْنَهُمْ عَلَى قَدْرِ سِيَهَامٍ مَنْ يُدْلُونَ بِهِ مَعَ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ ،
عَلَى الْحَجَبِ وَالْعَوْلِ ، ثُمَّ تَفْرَضُ لِلزَّوْجِ فَرْضُهُ كَامِلًا ، مِنْ غَيْرِ حَاجِبٍ وَلَا عَوْلِ ، ثُمَّ
يُقَسَّمُ الْبَاقِي بَيْنَهُمْ عَلَى قَدْرِ سِيَهَامِهِمْ . فَإِنَّمَا يَقَعُ الْخِلَافُ فِي مَسْأَلَةٍ فِيهَا مَنْ يُدْلَى بِذِي
فَرَضٍ ، وَمَنْ يُدْلَى بِعَصَبَةٍ ، فَأَمَّا إِنْ أُدْلِيَ جَمِيعُهُمْ بِذِي فَرَضٍ ، أَوْ عَصَبَةٍ ، فَلَا خِلَافَ
فِيهِ . وَمِنْ مَسَائِلِ ذَلِكَ ؛ زَوْجٌ وَبنتُ وَبنتُ أَخْتٍ ، أَوْ ابْنُ أَخْتٍ ، أَوْ أَوْلَادُ

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٨٣ .

(٢) في م : ابن .

١٢٠/٦ وأُخْتِ ، أَوْ بِنْتُ أَخٍ / ، أَوْ بَنَاتُ أَخٍ ؛ فَلِلزَّوْجِ النِّصْفُ ، وَالْباقِي بَيْنَ بِنْتِ الْبَنِّ وَمَنْ مَعَهَا نِصْفَيْنِ . وَقَالَ يَحْيَى ، وَضِرَارٌ : الْمَسْأَلَةُ مِنْ أَرْبَعَةٍ ؛ لِلزَّوْجِ الرَّبْعُ ، وَلِلْبَنِّ النِّصْفُ ، سَهْمَانِ ، يَبْقَى سَهْمٌ لِمَنْ مَعَهَا ، ثُمَّ يُفْرَضُ لِلزَّوْجِ النِّصْفُ ، وَالنِّصْفُ الْآخَرُ بَيْنَهُمْ عَلَى ثَلَاثَةٍ ؛ لِبَنِّ الْبَنِّ سَهْمَانِ ، وَلِمَنْ مَعَهَا سَهْمٌ . فَإِنْ كَانَ مَكَانَ الزَّوْجِ زَوْجَةٌ ، فُرِضَتِ الْمَسْأَلَةُ مِنْ ثَمَانِيَةٍ ؛ لِلْمَرْأَةِ سَهْمٌ ، وَلِلْبَنِّ أَرْبَعَةٌ ، وَيَبْقَى ثَلَاثَةٌ لِمَنْ بَقِيَ ، ثُمَّ يُفْرَضُ لِلْمَرْأَةِ الرَّبْعُ ، وَيُقَسَّمُ الْبَاقِي بَيْنَهُمْ عَلَى سَبْعَةٍ ، تَضْرِبُهَا فِي أَرْبَعَةٍ ، تَكُنْ ثَمَانِيَةٌ وَعِشْرِينَ ، وَمِنْهَا تَصِحُّ ، لِلْمَرْأَةِ الرَّبْعُ سَبْعَةٌ ، وَلِبَنِّ الْبَنِّ أَرْبَعَةٌ أَسْبَاعُ الْبَاقِي اثْنَا عَشَرَ ، وَيَبْقَى تِسْعَةٌ لِمَنْ مَعَهَا . زَوْجٌ وَبِنْتُ بَنٍّ وَخَالَهٌ وَبِنْتُ عَمٍّ ، لِلزَّوْجِ النِّصْفُ ، وَالْبَاقِي بَيْنَ ذَوِي الْأَرْحَامِ عَلَى سِتَّةٍ ؛ لِبَنِّ الْبَنِّ ثَلَاثَةٌ ، وَلِلْخَالَهِ سَهْمٌ ، وَيَبْقَى لِبَنِّ الْعَمِّ سَهْمَانِ ، وَتَصِحُّ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ سَهْمًا . وَفِي قَوْلِ يَحْيَى وَضِرَارٍ ؛ تُفْرَضُ الْمَسْأَلَةُ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ ؛ لِلزَّوْجِ ثَلَاثَةٌ ، وَلِلْبَنِّ سِتَّةٌ ، وَلِلْأُمِّ سَهْمَانِ ، وَيَبْقَى لِلْعَمِّ سَهْمٌ ، ثُمَّ يُعْطَى الزَّوْجُ النِّصْفُ ، وَتُجْمَعُ سِهَامُ الْبَاقِينَ ، وَهِيَ تِسْعَةٌ ، فَيُقَسَّمُ النِّصْفُ الْبَاقِي عَلَى تِسْعَةٍ ، فَلَا تَصِحُّ ، فَتَضْرِبُهَا فِي اثْنَيْنِ ، تَكُنْ ثَمَانِيَةٌ عَشَرَ . وَإِنْ كَانَ مَكَانَ الزَّوْجِ امْرَأَةٌ ، فَعَلَى قَوْلِ الْجُمْهُورِ ؛ لِلْمَرْأَةِ الرَّبْعُ ، وَالْبَاقِي بَيْنَ ذَوِي الْأَرْحَامِ عَلَى سِتَّةٍ . وَهِيَ تَوَافَقُ بَاقِيَ مَسْأَلَةِ الزَّوْجَةِ بِالْأَثْلَاثِ ، فَرُدُّهَا^(٣) إِلَى اثْنَيْنِ ، وَتَضْرِبُهَا فِي أَرْبَعَةٍ ، تَكُنْ ثَمَانِيَةٌ عَشَرَ ، لِلْمَرْأَةِ سَهْمَانِ ، وَلِبَنِّ الْبَنِّ نِصْفُ الْبَاقِي ثَلَاثَةٌ ، وَلِلْخَالَهِ سَهْمٌ ، وَلِبَنِّ الْعَمِّ سَهْمَانِ . وَعَلَى قَوْلِ يَحْيَى ، تُفْرَضُهَا مِنْ أَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ ؛ لَذَوِي الْأَرْحَامِ مِنْهَا أَحَدٌ وَعِشْرُونَ ، ثُمَّ تُفْرَضُ لِلْمَرْأَةِ الرَّبْعُ مِنْ أَرْبَعَةٍ ، لَهَا سَهْمٌ ، وَلَهُمْ ثَلَاثَةٌ ، تَوَافَقُ سِهَامُهُمْ بِالثُّلُثِ ، فَتَضْرِبُ ثُلُثَهَا فِي أَرْبَعَةٍ ، تَكُنْ ثَمَانِيَةٌ وَعِشْرِينَ ، وَمِنْهَا تَصِحُّ . امْرَأَةٌ ، وَثَلَاثُ بَنَاتٍ ، ثَلَاثَةُ إِخْوَةٍ مُفْتَرِقِينَ^(٤) . امْرَأَةٌ ، وَبِنْتُ بَنٍّ ،^(٥) وَثَلَاثُ إِخْوَةٍ مُفْتَرِقِينَ ، امْرَأَةٌ ، وَبِنْتُ بَنٍّ^(٦) ، وَثَلَاثُ خَالَاتٍ مُفْتَرِقَاتٍ ، وَثَلَاثُ عَمَّاتٍ مُفْتَرِقَاتٍ^(٧) .

(٣) فِي الْأَصْلِ ، ١ : « فَرُدُّهَا » .

(٤) فِي م : « مُفْتَرِقِينَ » .

(٥-٥) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

(٦) فِي م : « مُفْتَرِقَاتٍ » .

فصل : ولا يُعول من مسائل ذوى الأرحام إلا مسألة واحدة ، وشيئها ، / وهى ، ١٢٠/٦ ظ
 حالة ، أو غيرها ممن يقوم مقام الأم أو الجدّة ، وبيت بنات ، بيت أخوات
 مفترقات ، أو من يقوم مقامهن ممن يأخذ المال بالفروض^(٧) ، فإنّ للخالة السُدس ،
 ولولّد الأم الثلث ، ولبنات الأختين من الأبوين الثلثان ، أصلها من ستّة ، وعالت إلى
 سبعة .

١٠٣٢ - مسألة ؛ قال : (ويورث الذكور والإناث من ذوى الأرحام
 بالسوية ، إذا كان أبوهما واحدا ، وأمّهم واحدة ، إلا الخال ، والخالة ، فللخال
 الثلثان ، وللخالة الثلث)

اختلفت الرواية عن أحمد في توريث الذكور والإناث من ذوى الأرحام ، إذا كانوا من
 أب واحد وأم واحدة ، فنقل الأثرم ، وحنبلى ، وإبراهيم بن الحارث ، فى الخال ،
 والخالة : يُعطون بالسوية . فظاهر هذا التسوية فى جميع ذوى الأرحام . وهو اختيار أبى
 بكر ، ومذهب أبى عبيد ، وإسحاق ، ونعيم بن حماد ؛ لأنّهم يرثون بالرحم المجرد ،
 فاستوى ذكركم وأنثاهم ، كولد الأم . ونقل يعقوب ابن بختان : إذا ترك ولد خاله .
 وخالته ، اجعله بمنزلة الأخ والأخت ، للذكر مثل حظ الأنثيين ، وكذلك ولد العم
 والعمة . ونقل عنه المروذى ، فى من ترك خاله وخالته : للخال الثلثان ، وللخالة
 الثلث ، فظاهر هذا التفضيل ، وهو قول أهل العراق ، وعامة المنزّلين ؛ لأنّ ميراثهم
 معتبر بغيرهم ، فلا يجوز حملهم على ذوى الفروض ؛ لأنّهم يأخذون المال كلّهم ، ولا على
 العصبة البعيد ؛ لأنّ ذكركم ينفرد بالميراث دون الإناث ، فوجب اعتبارهم بالقرب^(١)
 من العصبات ، والإخوة والأخوات . ويُجاب عن هذا بأنّهم معتبرون بولد الأم ، وإنّما
 يأخذون كلّ المال بالفرض والردّ ، واتفق الجميع على التسوية بين ولد الأم ؛ لأنّ آباءهم

(٧) فى الأصل : « بالفرض » .

(١) فى ١ : « بالقرب » .

يَسْتَوِي ذَكَرُهُمْ وَأُنْثَاهُمْ ، إِلَّا فِي قِيَاسِ قَوْلٍ مِنْ أُمَاتِ السَّبَبِ ، فَإِنَّ لِلذَّكَرِ مِثْلَ حَظِّ
الْأُنْثَيْنِ . وَالَّذِي تَقَلَّ الْخِرْقِيُّ ؛ التَّسْوِيَةُ بَيْنَ الْجَمِيعِ ، إِلَّا فِي الْخَالِ وَالْخَالَةِ . وَلَمْ أَعْلَمْ لَهُ
مُؤَافِقًا عَلَى هَذَا الْقَوْلِ ، وَلَا عَلِمْتُ وَجْهَهُ . وَأَمَّا قَوْلُهُ : « إِذَا كَانَ أَبُوهُمُ وَاحِدًا ، / وَأُمُّهُمْ
وَاحِدَةً » . فَلَأَنَّ الْخِلَافَ إِنَّمَا هُوَ فِي ذَكَرٍ وَأُنْثَى ، أَبُوهُمَا وَأُمُّهُمَا وَاحِدٌ ، فَأَمَّا إِذَا اخْتَلَفَ
أَبَاؤُهُمْ وَأُمُّهُاتُهُمْ ، كَالْأَنْحَوَالِ وَالْخَالَاتِ الْمُفْتَرِقِينَ ^(٢) ، وَالْعَمَّاتِ الْمُفْتَرِقَاتِ ، أَوْ إِذَا أَذَلَّى
كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُنَّ بَعْضٌ مِنْ أَذَلَّى بِهِ الْآخَرُ ، كَابْنِ بِنْتٍ وَبِنْتِ بِنْتٍ أُخْرَى ، فَلِذَلِكَ مَوْضِعُ
آخِرُ يُذَكَّرُ فِيهِ غَيْرُ هَذَا ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

وَمِنْ مَسَائِلِ ذَلِكَ ؛ ابْنُ أُخْتٍ مَعَهُ أُخْتُهُ ، أَوْ ابْنُ بِنْتٍ مَعَهُ أُخْتُهُ ، الْمَالُ بَيْنَهُمَا نِصْفَانِ
عِنْدَ مَنْ سَوَى ، وَعِنْدَ أَهْلِ الْقَرَابَةِ ، وَسَائِرِ الْمُتَزَلِّينَ ، الْمَالُ بَيْنَهُمَا عَلَى ثَلَاثَةٍ .
« ابْنَا وَابْنَتَا ^(٣) أُخْتٍ لِأَبَوَيْنِ وَثَلَاثَةُ بَنِينَ وَثَلَاثُ بَنَاتٍ أُخْتٍ لِأَبٍ وَأَرْبَعَةُ بَنَى ^(٤)
وَأَرْبَعُ ^(٥) بَنَاتٍ أُخْتٍ لِأُمٍّ ، أَصْلُ الْمَسْأَلَةِ مِنْ خَمْسَةٍ ؛ لِلأُخْتِ مِنَ الْأَبَوَيْنِ ثَلَاثَةٌ بَيْنَ
وَلَدِهَا عَلَى أَرْبَعَةٍ ، وَلِلأُخْتِ مِنَ الْأَبِ سَهْمٌ بَيْنَ وَلَدِهَا عَلَى سِتَّةٍ ، وَلِلأُخْتِ مِنَ الْأُمِّ
سَهْمٌ بَيْنَ وَلَدِهَا عَلَى ثَمَانِيَةٍ ، وَالْأَرْبَعَةُ دَاخِلَةٌ فِيهَا ، وَالسَّتَّةُ تَوَافِقُهَا بِالنِّصْفِ ، فَتَضْرِبُ
نِصْفُهَا فِي ثَمَانِيَةٍ ، تَكُنْ أَرْبَعَةٌ وَعِشْرِينَ ، ثُمَّ فِي خَمْسَةٍ تَكُنْ مِائَةً ^(٦) وَعِشْرِينَ ، وَمَنْ
فَضَّلَ أَبْقَى وَلَدَ الْأُمِّ بِحَالِهِمْ ، وَجَعَلَ وَلَدَ الْأُخْتِ مِنَ الْأَبَوَيْنِ سِتَّةً ، تَوَافِقُهُمْ سِهَامُهُمْ
بِالثُّلُثِ ، فَيَرْجِعُونَ إِلَى اثْنَيْنِ ، فَيَدْخُلَانِ فِي الثَّمَانِيَةِ ، وَلَدَ الْأُخْتِ مِنَ الْأَبِ تِسْعَةٌ ،
تَضْرِبُهَا فِي ثَمَانِيَةٍ ، تَكُنْ اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ ، ثُمَّ فِي خَمْسَةٍ ، تَكُنْ ثَلَاثُمِائَةٍ وَسِتِّينَ . وَإِنْ
كَانُوا أَوْلَادَ عَمَّاتٍ أَوْ خَالَاتٍ مُفْتَرِقَاتٍ ، فَكَذَلِكَ . وَإِنْ كَانُوا أَوْلَادَ بَنَاتٍ ، أَوْ أَوْلَادَ

(٢) فِي م : « الْمُفْتَرِقِينَ » .

(٣-٣) سَقَطَ مِنْ : أ ، وَفِي م : « ابْنَانِ وَابْنَتَانِ » .

(٤) فِي م زِيَادَةٌ : « وَلَدٌ » .

(٥) سَقَطَتِ الْوَاوُ مِنْ : م .

(٦) فِي م : « ثَمَانِيَةٍ » .

أَخَوَاتٍ مِنْ أَبَوَيْنِ ، أَوْ مِنْ أَبٍ ، فَهِيَ مِنْ اثْنَيْنِ وَسَبْعِينَ ، عِنْدَ مَنْ سَوَى . وَمِنْ مِائَةِ
وِثْمَانِيَةٍ عِنْدَ مَنْ فَضَّلَ . وَقَوْلُ أَهْلِ الْعِرَاقِ : هِيَ مِنْ سَبْعَةِ وَعِشْرِينَ كَأَوْلَادِ الْبَنِينَ .

فصل : وَإِذَا كَانَ مَعَكَ أَوْلَادُ بَنَاتٍ أَوْ ^(٧) أَخَوَاتٍ ، قَسَمْتَ الْمَالَ بَيْنَ أُمَّهَاتِهِمْ عَلَى
عَدَدِهِنَّ فَمَا أَصَابَ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ فَهُوَ لَوَلَدِهَا بِالسَّوِيَّةِ عِنْدَ مَنْ سَوَى ، وَعِنْدَ مَنْ
فَضَّلَ / جَعَلَهُ بَيْنَهُمْ عَلَى حَسَبِ مِيرَاثِهِمْ . وَاخْتَلَفَ أَصْحَابُ أَبِي حَنِيفَةَ ، فَذَهَبَ
أَبُو يُونُسَ إِلَى قَسَمِ الْمَالِ بَيْنَهُمْ عَلَى عَدَدِهِمْ ^(٨) دُونَ مُرَاعَاةِ أُمَّهَاتِهِمْ إِذَا اسْتَوَوْا ، أَوْ مِمَّنْ
يُذَلُّونَ بِهِ مِنَ الْآبَاءِ وَالْأُمَّهَاتِ إِلَى بَنَاتِ الْمَيْتِ ، لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيْنِ ؛ كَأَوْلَادِ
الْبَنِينَ . وَجَعَلَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ مَنْ أَدْلَى بِابْنِ ابْنٍ ، وَإِنْ كَانَ أَنْثَى ، وَمَنْ أَدْلَى بِالْأُنثَى
أُنْثَى وَإِنْ كَانَ ذَكَرًا ، وَجَعَلَ الْمُذَلَّى بِهِمْ بِعَدَدِ الْمُذَلِّينَ ، ثُمَّ قَسَمَ بَيْنَهُمْ عَلَى عَدَدِهِمْ ،
فَمَا أَصَابَ وَلَدَ الْإِبْنِ قَسَمَهُ بَيْنَهُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيْنِ ، وَمَا أَصَابَ وَلَدَ الْأُنْثَى
قَسَمَهُ بَيْنَهُمْ كَذَلِكَ .

مسائل : مَنْ ذَلِكَ ؛ بِنْتُ ابْنِ بِنْتٍ ، وَابْنُ بِنْتِ بِنْتٍ ، قَوْلُ مَنْ سَوَى ، الْمَالُ بَيْنَهُمَا
نِصْفَيْنِ ، وَقَوْلُ مَنْ فَضَّلَ ، إِنْ كَانَا مِنْ وَلَدِ بِنْتَيْنِ ^(٩) ، فَكَذَلِكَ ، وَإِنْ كَانَا مِنْ وَلَدِ بِنْتٍ
وَاحِدَةٍ ، فَالْمَالُ بَيْنَ ابْنِهَا وَبِنْتِهَا ، لِابْنِهَا ثُلَاثًا ، وَلِبِنْتِهَا ثُلَاثُهُ ، فَمَا أَصَابَ ابْنُهَا فَهُوَ لِبِنْتِهَا ،
وَمَا أَصَابَ بِنْتُهَا فَهُوَ لِابْنِهَا ، فَيَصِيرُ لِلْبِنْتِ سَهْمَانِ ، وَلِلْإِبْنِ سَهْمٌ ، وَقَوْلُ مُحَمَّدٍ
كَذَلِكَ ، وَقَوْلُ أَبِي يُونُسَ لِلْإِبْنِ سَهْمَانِ ، وَلِلْبِنْتِ سَهْمٌ ، كَابْنِ الْمَيْتِ وَبِنْتِهِ . ابْنُ ابْنِ
بِنْتٍ ، وَابْنُ ابْنِ بِنْتٍ ، قَوْلُ مَنْ سَوَى لِابْنِ ابْنِ الْبِنْتِ النِّصْفُ ، وَالْبَاقِي بَيْنَ الْبَاقِينَ عَلَى
ثَلَاثَةِ سَوَاءٍ كَانُوا مِنْ وَلَدِ بِنْتٍ ، أَوْ مِنْ وَلَدِ بِنْتَيْنِ ^(٩) ، وَقَوْلُ الْمُفَضِّلِينَ إِنْ كَانُوا مِنْ وَلَدِ
بِنْتَيْنِ ^(٩) فَلَا ابْنَ ابْنِ الْبِنْتِ النِّصْفُ ، وَالنِّصْفُ الْآخَرُ بَيْنَ الْبَاقِينَ عَلَى خَمْسَةِ ، وَإِنْ كَانُوا
مِنْ وَلَدِ بِنْتٍ ، فَلَا ابْنَ ابْنِ الْبِنْتِ الثُّلَاثَانِ ، وَالثُّلُثُ الْبَاقِي لِلْبَاقِينَ ، عَلَى خَمْسَةِ ؛ لِأَنَّ الْمَالَ
كَانَ لِلْبِنْتِ الْأُولَى ، فَقَسَمَ بَيْنَ ابْنِهَا وَبِنْتِهَا أَثْلَاثًا ، لِلْإِبْنِ سَهْمَانِ ، فَهُمَا لِابْنِهِ ،
وَلِلْبِنْتِ سَهْمَانِ ، فَهُوَ لَوَلَدِهَا . قَوْلُ مُحَمَّدٍ يُقَسَّمُ بَيْنَهُمْ عَلَى خَمْسَةِ ، لِابْنِ الْإِبْنِ

(٧) فِي حَاشِيَةِ ١ : « أَوْ أَوْلَادُ » . وَهُوَ الْمَقْصُودُ .

(٨) فِي الْأَصْلِ ، ب ، م : « عَدَدُهُنَّ » .

(٩) فِي ب ، م : « بَنَيْنِ » .

سَهْمَانِ ؛ لِأَنَّهُ يُدْلِي بِابْنِهِ ، وَلِلْبَاقِينَ ثَلَاثَةٌ ؛ لِأَنَّهُمْ يُدْلُونَ بِأُنْثَى . قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ يُقَسِّمُ
 بَيْنَهُمْ عَلَى سَبْعَةٍ ، لِكُلِّ ابْنِ سَهْمَانِ ، وَلِلْبَنَاتِ سَهْمٌ . ابْنَا بِنْتِ بِنْتٍ وَبِنْتُ ابْنِ بِنْتٍ ، قَوْلُ
 مَنْ سَوَّى ، الْمَالُ بَيْنَهُمْ عَلَى أَرْبَعَةٍ بِكُلِّ حَالٍ . قَوْلُ الْمُفَضِّلِينَ إِنْ كَانُوا مِنْ وَلَدِ بِنْتَيْنِ ،
 فَكَذَلِكَ ، وَإِنْ كَانُوا مِنْ وَلَدِ وَاحِدَةٍ / فَلَا يَنْهَا الثَّلَاثَانِ بَيْنَ ابْنَتَيْهِ ، وَلَا بِنْتَهَا الثَّلَاثُ بَيْنَ ابْنَيْهَا .
 قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ ، الْمَالُ بَيْنَهُمْ عَلَى سِتَّةٍ ، لِكُلِّ ذَكَرٍ سَهْمَانِ ، وَلِكُلِّ أُنْثَى سَهْمٌ . قَوْلُ
 مُحَمَّدٍ ، لِكُلِّ ذَكَرٍ سَهْمٌ ، وَلِكُلِّ أُنْثَى سَهْمَانِ . ابْنَا وَابْنَتَا ابْنِ أُخْتٍ ، وَثَلَاثَةُ بَنِينَ وَثَلَاثُ
 بَنَاتٍ بِنْتِ أُخْتٍ . قَوْلُ مَنْ سَوَّى النِّصْفُ بَيْنَ الْأَوَّلَيْنِ عَلَى أَرْبَعَةٍ ، وَالنِّصْفُ الْبَاقِي بَيْنَ
 الْآخَرَيْنِ عَلَى سِتَّةٍ ، وَتَصِحُّ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ . قَوْلُ مَنْ فَضَّلَ ، إِنْ كَانُوا مِنْ وَلَدِ
 وَاحِدَةٍ ، فَلَا أَوْلَيْنِ الثَّلَاثَانِ بَيْنَهُمْ عَلَى سِتَّةٍ ، وَلِلْآخَرَيْنِ الثَّلَاثُ بَيْنَهُمْ عَلَى تِسْعَةٍ ، وَتَصِحُّ مِنْ
 أَرْبَعَةٍ وَخَمْسِينَ ، وَإِنْ كَانُوا مِنْ وَلَدِ اثْنَتَيْنِ صَحَّتْ مِنْ سِتَّةٍ وَثَلَاثِينَ . قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ
 لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ ، وَتَصِحُّ مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ . وَقَوْلُ مُحَمَّدٍ ، وَلَدُ ابْنِ الْأُخْتِ بِمَنْزِلَةِ
 أَرْبَعَةٍ ذَكَوْرٍ ، وَلَوْلَدُ بِنْتِ الْأُخْتِ كَسِتُّ إِنَاثٍ ، فَيُقَسَّمُ الْمَالُ بَيْنَهُمْ عَلَى أَرْبَعَةِ عَشَرَ ،
^(١٠) « فُلَوْلِدُ ابْنِ » الْأُخْتِ مِنْهَا ثَمَانِيَةُ أَشْهُمٍ ، بَيْنَهُمْ عَلَى سِتَّةٍ ، وَلِلْآخَرَيْنِ سِتَّةٌ ، بَيْنَهُمْ عَلَى
 سَبْعَةٍ ، وَتَصِحُّ مِنْ اثْنَيْنِ وَأَرْبَعِينَ ، وَتَرْجِعُ بِالِاخْتِصَارِ إِلَى أَحَدٍ وَعِشْرِينَ . ابْنَتَا أَخٍ وَابْنُ
 وَابْنَةُ أُخْتٍ ، لِابْنَتِي الْأَخِ الثَّلَاثَانِ ، فِي قَوْلِ الْمُنْزِلِينَ جَمِيعَهُمْ . وَقَوْلُ مُحَمَّدٍ الثَّلَاثُ لَوْلَدِي
 الْأُخْتِ ، بَيْنَهُمَا بِالسُّوِّيَّةِ ، عِنْدَ مَنْ سَوَّى . وَمَنْ فَضَّلَ جَعَلَهُ بَيْنَهُمَا أَثْلَاثًا . وَهَذَا قَوْلُ
 مُحَمَّدٍ . وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ : لِابْنِ الْأُخْتِ سَهْمَانِ ، وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْبَاقِينَ سَهْمٌ ، وَتَصِحُّ
 مِنْ خَمْسَةٍ .

فصل : بِنْتُ بِنْتٍ ، وَبِنْتُ بِنْتِ ابْنٍ ، هِيَ مِنْ أَرْبَعَةٍ عِنْدَ الْمُنْزِلِينَ جَمِيعَهُمْ ، وَعِنْدَ
أَهْلِ الْقَرَايَةِ هِيَ لِبْنَتِ الْبِنْتِ ؛ لِأَنَّهَا أَقْرَبُ ، فَإِنْ كَانَ مَعَهَا بِنْتُ ابْنِ بِنْتِ ابْنٍ أُخْرَى ،
فَكَأَنَّهُمْ بِنْتُ . وَابْنَتَا ابْنٍ ، فَمَسْأَلُهُمْ مِنْ ثَمَانِيَةٍ ، وَتَصِحُّ مِنْ سِتَّةِ عَشَرَ . ابْنُ بِنْتِ ابْنٍ
وَبِنْتُ ابْنِ بِنْتٍ ، الْمَالُ لِلابْنِ ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى الْوَارِثِ . وَهَذَا قَوْلُ عَامَّةٍ مِنْ وَرَثَتِهِمْ ، إِلَّا مَا

١٢٣/٦ لابن الأختِ الثُلثانِ ، ولبنَتِ الأختِ الثُلثُ . وأمَّا المسألةُ الثَّانِيَةُ ، فلا خِلافَ بينَ المُنزِّلِينَ في أنَّ لَوَلَدَ كُلِّ أختٍ ميراثُها ، وهو النِّصْفُ / . وَمَنْ سَوَّى جَعَلَ النِّصْفَ بَيْنَ ابنِ الأختِ وأختِهِ نِصْفَيْنِ ، والنِّصْفَ الآخَرَ لبَنَتِ الأختِ الأُخْرَى ، فَتَصِحُّ من أربعةٍ . وَمَنْ فَضَّلَ جَعَلَ النِّصْفَ بَيْنَهُمَا على ثَلَاثَةٍ ، وَتَصِحُّ من سِتَّةٍ . وقالَ أبو يوسفَ : للابنِ النِّصْفُ ، ولكُلِّ بنتِ الرُّبُعِ ، وَتَصِحُّ من أربعةٍ . وقالَ محمدٌ : لَوَلَدِ الأختِ الأوَّلَى الثُّلثانِ بينهما على ثَلَاثَةٍ ، وللأُخْرَى الثُّلثُ ، وَتَصِحُّ من تسعةٍ . وإذا انفردَ وَلَدُ كُلِّ أُخٍ ، أو أختٍ ، فالعَمَلُ فيه على ^(١) ما ذَكَرْنَا في أولادِ البناتِ . ومتى كانَ الأخواتُ ، أو الإخوةُ ، من وَلَدِ الأمِّ ، فاتفقَ الجَمِيعُ على التَّسْوِيَةِ بين ذَكَرِهِم وأُنثَاهُم ، إلَّا الثَّوْرِيُّ ، وَمَنْ أَمَاتَ السَّبَبَ . ثلاثُ بناتٍ أُخٍ وثلاثُ بَنِي أُختٍ ، إن كانا من أمٍّ ، فالمالُ بَيْنَهُم على عَدَدِهِم ، وإن كانا من أبٍ ، أو من أبوينِ ، فَلِبَنَاتِ الأُخِ الثُّلثانِ ، وَلِبَنِي الأختِ الثُّلثُ ، وَتَصِحُّ من تسعةٍ عندَ المُنزِّلِينَ . وعندَ محمدٍ مثلهُ . وفي قولِ أبي يوسفَ يَجْعَلُ لِبَنِي الأختِ الثُّلثَيْنِ ، وَلِبَنَاتِ الأُخِ ^(٢) الثُّلثَ . ابنُ وَبْنَتُ أختٍ لأبوينِ وابنُ أختٍ لأمٍّ ، هي من أربعةٍ عندَ مَنْ فَضَّلَ . وعندَ مَنْ سَوَّى تَصِحُّ من ثمانيةٍ . قولُ محمدٍ كأنَّهُما أُختانِ من أبوينِ ، وأختٌ من أمٍّ ، فَتَصِحُّ من خمسةٍ عَشَرَ . فإن كانَ وَلَدُ الأمِّ أيضًا ابناً ، وابنةً ، صَحَّتْ عندَ جَمِيعِهِم من ثمانيةٍ ، إلَّا الثَّوْرِيُّ ، فَإِنَّهُ يَجْعَلُ لِلذَّكَرِ من وَلَدِ الأمِّ مِثْلَ حَظِّ الأُنثَيَيْنِ ، فَتَصِحُّ عندهُ من اثْنَيْ عَشَرَ . وعندَ محمدٍ ، هي من ثمانيةٍ عَشَرَ . ابنا أختٍ لأبوينِ ، وابنُ وابنةُ أختٍ لأبٍ ، وابنةُ أختٍ أُخْرَى لأبٍ ، في قولِ عامَّتِهِم من ثمانيةٍ ، وَتَصِحُّ من اثْنَيْنِ وثلاثَيْنِ عندَ مَنْ سَوَّى ، وعندَ مَنْ فَضَّلَ من ثمانيةٍ وأربعينِ . وقولُ محمدٍ ، يَسْقُطُ وَلَدُ الأبِ . وَيَتَّفَقُ قولُهُ وقولُ ^(٣) أبي يوسفَ ، في أنَّ المالَ لَوَلَدِ الأختِ من الأبوينِ . ابنُ أختٍ لأبوينِ . وابنُ وابنةُ أختٍ لأمٍّ وابنةُ وابنةُ أختٍ أُخْرَى لأمٍّ ، قولُ المُنزِّلِينَ من عِشْرِينَ ، الثَّوْرِيُّ من ثلاثينِ ، محمدٌ من سِتِّينَ .

(١) سقط من : م .

(٢) في م : د الأب .

(٣) في م : د مع قول .

١٠٣٤ - مسألة ؛ قال : (فَإِنْ كُنَّ ثَلَاثُ بَنَاتٍ ثَلَاثُ أَخَوَاتٍ مُفْتَرِقَاتٍ ، / ١٢٣/٦ ظ
 فَلَبِنَتْ الْأُخْتِ مِنَ الْأَبِ وَالْأُمِّ ثَلَاثَةَ أَخْمَاسِ الْمَالِ ، وَلَبِنَتْ الْأُخْتِ مِنَ الْأَبِ
 الْخُمْسُ ، وَلَبِنَتْ الْأُخْتِ مِنَ الْأُمِّ الْخُمْسُ)

جُعِلْنَ^(١) مكان أمهاتهن . وكذلك إن كنَّ ثلاث عَمَّاتٍ مُفْتَرِقَاتٍ . مذهب أحمد
 وسائر المنزّلين في وَلَدِ الْأَخَوَاتِ ، أَنَّ الْمَالَ يُقَسَّمُ بَيْنَ الْأَخَوَاتِ عَلَى قَدْرِ سِهَامِهِنَّ ، فَمَا
 أَصَابَ كُلَّ أُخْتٍ فَهُوَ لَوَلَدِهَا . وَالْمَالُ فِي مَسْأَلَتِنَا بَيْنَ الْأَخَوَاتِ عَلَى خَمْسَةِ ، فَيَكُونُ بَيْنَ
 أَوْلَادِهِنَّ كَذَلِكَ . وكذلك إن كنَّ ثلاث عَمَّاتٍ مُفْتَرِقَاتٍ ؛ لِأَنَّهُنَّ أَخَوَاتُ الْأَبِ ،
 فَمِيرَاثُهُ بَيْنَهُنَّ كَمِيرَاثِ الْأَخَوَاتِ الْمُفْتَرِقَاتِ مِنْ أُخِيهِنَّ . وكذلك الْحُكْمُ فِي ثَلَاثِ
 خَالَاتٍ مُفْتَرِقَاتٍ ؛ لِأَنَّهُنَّ أَخَوَاتُ الْأُمِّ ، فَمِيرَاثُهَا بَيْنَهُنَّ كَذَلِكَ . وَقَدَّمَ أَهْلُ الْقَرَابَةِ مَنْ
 كَانَ لِأَبٍ وَأُمٍّ مِنْ جَمِيعِهِمْ ، ثُمَّ مَنْ كَانَ لِأَبٍ ، ثُمَّ مَنْ كَانَ لِأُمٍّ ، إِلَّا مُحَمَّدَ بْنَ الْحَسَنِ ، فَإِنَّهُ
 قَسَمَ مِيرَاثَ أَوْلَادِ الْأَخَوَاتِ عَلَى أَعْدَادِهِمْ ، وَأَقَامَهُمْ مُقَامَ أُمَّهَاتِهِنَّ ، كَأَنَّهُمْ أَخَوَاتُ .

ومن مسائل ذلك ؛ سِتُّ بَنَاتٍ ثَلَاثُ أَخَوَاتٍ مُفْتَرِقَاتٍ ، الْمَالُ بَيْنَ الْأَخَوَاتِ عَلَى
 خَمْسَةِ ، فَمَا أَصَابَ كُلَّ وَاحِدَةٍ فَهُوَ لِبَنَتَيْهَا ، وَتَصِحُّ مِنْ عَشْرَةٍ . قَوْلُ أَبِي يَوْسَفَ ، الْمَالُ
 كُلُّهُ لَوَلَدِ الْأَبَوَيْنِ . قَوْلُ مُحَمَّدٍ ، لَهَا الثَّلَاثَانِ ، وَلَوَلَدِ الْأُمِّ الثَّلَاثُ ، وَتَصِحُّ مِنْ سِتَّةٍ .
 سِتُّ بَنَاتٍ سِتُّ أَخَوَاتٍ مُفْتَرِقَاتٍ ، لِبَنَتَيِ الْأُخْتَيْنِ مِنَ الْأَبَوَيْنِ الثَّلَاثَانِ ، وَلَوَلَدِ الْأُمِّ
 الثَّلَاثُ ، وَتَصِحُّ مِنْ سِتَّةٍ . وَهَذَا قَوْلُ مُحَمَّدٍ . ابْنُ أُخْتٍ لِأَبَوَيْنِ وَابْنُ وَابْنَةِ أُخْتٍ لِأَبٍ ، وَابْنَا
 وَابْنَتَا أُخْتٍ أُخْرَى لِأَبٍ ، وَثَلَاثَةُ بَنِينَ وَثَلَاثُ بَنَاتٍ أُخْتٍ لِأُمٍّ ، هِيَ مِنْ مِائَةِ وَعَشْرِينَ عِنْدَ
 مَنْ سِوَى ، وَمِنْ سِتِّينَ عِنْدَ مَنْ فَضَّلَ ، وَمِنْ أَرْبَعَةٍ وَخَمْسِينَ عِنْدَ مُحَمَّدٍ . فَإِنْ كَانَ مَعَهُمْ
 أَرْبَعَةُ بَنِينَ ، وَأَرْبَعُ بَنَاتٍ أُخْرَى لِأُمٍّ ، صَحَّتْ مِنْ مِائَةٍ وَأَرْبَعَةٍ وَأَرْبَعِينَ عِنْدَ الْمُنْزَلِيِّينَ
 كُلِّهِمْ . قَوْلُ مُحَمَّدٍ ، كَأَنَّهُمْ أُخْتُ لِأَبَوَيْنِ ، وَسِتُّ أَخَوَاتٍ لِأَبٍ ، وَأَرْبَعُ عَشْرَةَ أُخْتًا
 لِأُمٍّ ، وَسَهْمُ^(٢) وَلَدِ الْأَبِ / بَيْنَهُمْ عَلَى تِسْعَةٍ ، فَتَصِحُّ مِنْ ثَلَاثِمِائَةٍ وَثَمَانِيَةٍ وَسَبْعِينَ . فَإِنْ

(١) فِي م : « جُعِلْنَ » .

(٢) سَقَطَتِ الْوَاوُ مِنْ : الْأَصْلُ ، ا .

كَانَ وَلَدُ الْأُخْتِ لِلْأَبَوَيْنِ ابْنًا وَبِنْتًا ، صَحَّحْتُ كَذَلِكَ عِنْدَ الْمُتَزَلِّينَ ، وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ ،
كَأَنَّهُمَا اخْتَانِي لَأَبَوَيْنِ ، فَيَسْقُطُ وَلَدُ الْأَبِ ، وَتَصِحُّ مِنْ مِائَةِ وَسْتَةِ وَعَشْرِينَ . وَالْقَوْلُ فِي
الْعَمَاتِ الْمُفْتَرِقَاتِ ، وَالْخَالَاتِ الْمُفْتَرِقَاتِ ، وَأَوْلَادِهِنَّ ، كَالْقَوْلِ فِي وَلَدِ الْأَخَوَاتِ
الْمُفْتَرِقَاتِ .

١٠٣٥ - مسألة ؛ قال : (إِذَا كُنَّ ثَلَاثُ بَنَاتٍ ثَلَاثَةُ إِخْوَةٍ مُفْتَرِقِينَ ، فَلَبِنَتْ
الْأَخَ مِنْ الْأُمِّ السُّدُسُ ، وَالْبَاقِي لِبْنَتِ الْأَخِ مِنَ الْأَبِ وَالْأُمِّ)

هَذَا قَوْلُ جَمِيعِ الْمُتَزَلِّينَ ؛ لِأَنَّ إِخْوَةَ الْمُفْتَرِقِينَ يَسْقُطُ وَلَدُ الْأَبِ مِنْهُمْ يُولَدُ
الْأَبَوَيْنِ ، وَلِلْأَخِ لِلْأُمِّ السُّدُسُ ، وَالْبَاقِي كُلُّهُ لِلْأَخِ لِلْأَبَوَيْنِ ، ثُمَّ مَا صَارَ لِكُلِّ أَخٍ فَهُوَ
لِوَلَدِهِ . وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي الْأَخْوَالِ الْمُفْتَرِقِينَ وَأَوْلَادِهِمْ ؛ لِأَنَّ الْأَخْوَالَ إِخْوَةُ الْأُمِّ .

مَسَائِلُ مِنْ ذَلِكَ ؛ سِتُّ بَنَاتٍ سِتَّةُ إِخْوَةٍ مُفْتَرِقِينَ ، لِيُولَدَ الْأُمُّ السُّدُسُ ، وَالْبَاقِي لِيُولَدِ
الْأَبَوَيْنِ . قَوْلُ مُحَمَّدٍ ، لِيُولَدَ الْأُمُّ الثُّلُثُ . بِنْتُ أَخٍ لَأَبَوَيْنِ وَابْنُ أَخٍ لَأُمٍّ ، وَبِنْتُ أَخٍ آخَرٍ
لَأُمٍّ . ابْنُ بِنْتِ بِنْتِ أَخٍ لِأَبٍ وَابْنًا وَابْنَتًا ابْنُ أَخٍ لَأُمٍّ ، وَثَلَاثَةُ بَنِينَ وَثَلَاثُ بَنَاتٍ بِنْتُ أُخْتِ
لَأُمٍّ ، تَصِحُّ مِنْ اثْنَيْنِ وَسَبْعِينَ عِنْدَ الْمُتَزَلِّينَ . فَإِنْ كَانَ مَكَانَ الْأَخِ مِنَ الْأَبِ أُخْتُ ،
كَانَتْ مِنْ سِتِّينَ . فَإِنْ كَانَ مَعَهُمْ ابْنُ بِنْتِ أُخْتٍ مِنْ أَبَوَيْنِ ، عَادَتْ إِلَى اثْنَيْنِ وَسَبْعِينَ .

فصل : بِنْتُ أَخٍ لَأُمٍّ وَبِنْتُ ابْنِ أَخٍ لِأَبٍ ، لِلأُولَى السُّدُسُ ، وَالْبَاقِي لِلثَّانِيَةِ عِنْدَ
الْمُتَزَلِّينَ . وَفِي الْقَرَابَةِ هُوَ لِلأُولَى ، لِأَنَّهَا أَقْرَبُ إِلَى الْمَيِّتِ . بِنْتُ بِنْتِ أَخٍ لَأَبَوَيْنِ وَبِنْتُ ابْنِ
أَخٍ لَأَبَوَيْنِ ، الْمَالُ لَهُمَا فِي قَوْلِهِمْ جَمِيعًا . بِنْتُ ابْنِ أَخٍ لَأُمٍّ وَبِنْتُ بِنْتِ أَخٍ لَأَبَوَيْنِ وَابْنُ
١٢٤/٦ ط بِنْتِ أَخٍ / لِأَبٍ ، لِلأُولَى السُّدُسُ ، وَالْبَاقِي لِلثَّانِيَةِ . وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ : الْكُلُّ لِلثَّانِيَةِ .
بِنْتُ أَخٍ لَأُمٍّ وَبِنْتُ بِنْتِ أَخٍ لِأَبٍ ، الْمَالُ لِلأُولَى ، إِلَّا فِي قَوْلِ الثَّوْرِيِّ ، وَابْنِ سَالِمٍ ،
وَضَرَّارٍ : لِلأُولَى السُّدُسُ ، وَالْبَاقِي لِلثَّانِيَةِ ، لِأَنَّهُمْ يورَثُونَ الْبُعِيَّةَ مَعَ الْقَرِيبِ ، وَإِنْ كَانُوا
مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ .

فصل : ابن وبنت أخت الأبوين وبنات أخ لأب وثلاثة بنى أخت لأب وخمسة بنى أخت لأم وعشر بنات أخ لأم ، أصلها من ثمانية عشر ، وتصح من خمس مائة وأربعين ؛ في قول المتزولين ، النصف من ذلك بين ولدي الأخت للأبوين بالسوية ، عند من سوى ، وأثلاثا عند من فضل ، ولوليد الأم الثلث ، وهو مائة وثمانون ، ولوليد الأخ تسعون ، ولوليد الأخت تسعون ، ولوليد الأب تسعون ، ولوليد الأخ ستون ، ولوليد الأخت ثلاثون . ثلاث بنات إخوة مفترقين وثلاث بنات أخوات مفترقات ، ولولدي الأم الثلث بينهما بالسوية ، والباقي لولدي الأبوين ^(١) ، لبنت الأخ ثلثاه ، ولبنات الأخت ثلثه . وإن كان معهم ثلاثة بنى أخوال مفترقين ، فلهم السدس ، لابن الخال من الأم سدسه ، وباقيه لابن الخال من الأبوين ، ويبقى النصف ، لبنت الأخ من الأبوين ثلثاه ، ولبنات الأخت ثلثه ، وتصح من ستة وثلاثين . والحكم في ثلاثة أخوال مفترقين في قسمة ميراث الأم بينهم ، كالحكم في ثلاثة إخوة مفترقين في قسم ميراثهم بينهم . وكذلك ثلاثة أخوال مفترقين ، مع ثلاثة خالات مفترقات ، كثلاث بنات إخوة مفترقين مع ثلاث بنات أخوات مفترقات ، على ما ذكر ^(٢) .

١٠٣٦ - مسألة ؛ قال : (وإذا كان ثلاث بنات عمومية مفترقين ، فالمال لبنت العم من الأب والأم ^(١)) ؛ لأنهن أقمن مقام آبائهن)

أكثر أهل التنزيل على هذا ، وهو قول أهل القرابة . وقال الثوري : المال / بين بنت العم من الأبوين وبنت العم من الأم على أربعة . وقال أبو عبيد : لبنت العم من الأم السدس ، والباقي لبنت العم من الأبوين ، كبنات الإخوة . ولا يصح شيء من هذا ؛ لأنهن بمنزلة آبائهن ، ولو كان آباؤهن أحياء لكان المال للعم من الأبوين . وفارق بنات الإخوة ؛ لأن آباءهن يكون المال بينهم على ستة ، ويرث الأخ من الأم مع الأخ من

(١) في م : : الابن .

(٢) في م : : ذكرنا .

(١) في الزيادة : : وسقط الباقون .

الأبوين ، بخلاف العمومة . وقيل ، على قياس قول محمد بن سالم : المال لبنيت العم من الأم ؛ لأنها بعد درجتين بمنزلة الأب ، فيسقط به العم . قال الخبري : وليس بشيء . وقد ذكر أبو الخطاب في كتاب « الهداية » قولاً من رأيه يفضي إلى هذا ، فإنه ذكر أن الأبوة جهة ، والعمومة جهة أخرى ، وأن البعيد والقريب من ذوي الأرحام إذا كانا من جهتين ، نزل البعيد حتى يلحق بوارثه ، سواء سقط به القريب ، أو لم يسقط ، فيلزم على هذا أن تنزل بنت العم من الأم حتى تلحق بالأب ، فيسقط بها ابنتا العمين الآخرين . وأظن أبا الخطاب لو علم إفشاء هذا القول إلى هذا لم يقله ، ولم يذهب إليه ، لما فيه من مخالفة الإجماع ، ومقتضى الدليل ، وإسقاط القوى بالضعيف ، والقريب بالبعيد . ولا يختلف المذهب في أن الحكم في هذه المسألة على ما قال الخرقى .

ومن مسائل ذلك ؛ بنت عم لأبوين وبنت عم لأب ، المال للأولى . بنت عم لأب وبنت عم للأم ، كذلك . بنت عم لأب وبنت ابن عم لأبوين ، كذلك . بنت ابن عم لأب وبنت عم للأم ، المال للأولى عند المنزّلين ، وهو للثانية عند أهل القرابة ؛ لأنها أقرب . بنت عم للأم ، وبنت بنت عم لأبوين ، المال للأولى في قولهم جميعاً . بنت عم وابن عمّة ، المال لبنت العم عند الجمهور . وحكى عن الثوري أن لبنت العم سهمين ، ولابن العمّة سهم . / بنت بنت عم وبنت ابن عم ، المال لهذه عند الجمهور . وقول ابن سالم : هو للأولى . بنت عمّة من أبوين وبنت عم من أم ، لبنت العم السدس ، ولبنيت العمّة النصف ، ثم يردّ عليهما الباقي ، فيكون بينهما على أربعة . ثلاث بنات عمات مفترقات وبنت عم من أم ، المال بينهما على ستة . فإن كان معهن بنت عم من أبوين ، أو أب ، ورثت المال دونهن .

١٠٣٧ - مسألة ؛ قال : (فإن كنّ ثلاث حالات مفترقات ، وثلاث عمات مفترقات ، فالثلث بين الثلاث حالات على خمسة أسهم ^(١) ، والثلثان بين الثلاث عمات على خمسة أسهم)

(١) سقط من : م .

فتصح من خمسة عشر سهماً ؛ للخاله التي من قبل الأب والأم ثلاثة أسهم ، وللخاله التي من قبل الأب سهم ، وللخاله التي من قبل الأم سهم ، وللعمه التي من قبل الأب والأم ستة أسهم ، وللعمه التي من قبل الأب سهمان ، وللعمه التي من قبل الأم سهمان . إنما كان كذلك ؛ لأن الخالات بمنزلة الأم ، والعمات بمنزلة الأب ، فكان الميت خلف أباه ، وأمه ، فلأمه الثلث ، والباقي لأبيه ، ثم ما صار للأم بين أخواتها على خمسة ؛ لأنهن أخوات لها مفترقات ، فيقسم نصيبها بينهن بالفرض والرد ، على خمسة ، كما يقسم مال الميت بين أخواته المفترقات . وما صار للأب قسم بين أخواته على خمسة ، فصار الكسر في الموضعين على خمسة ، وإحداهما تجزئ عن الأخرى ؛ لأنهما عددان متماثلان ، فنضرب خمسة في أصل المسألة ، وهو ثلاثة ، فصارت خمسة عشر ، كما ذكر ، للخالات سهم في خمسة ، مقسومة بينهن ، كما ذكر ، وللعمات سهمان في خمسة ، تكن عشرة بينهن ، على خمسة ، كما ذكر أيضاً . وهذا قول عامة المنزّلين . وعند أهل القرابة ؛ للعمه من الأبوين الثلثان ، وللخاله من الأبوين الثلث ، وسقط سائرهن . وقال نعيم ، وإسحاق : الخالات كلهن سواء ، فيكون نصيبهن بينهن على ثلاثة . وكذلك نصيب العمات بينهن على ثلاثة يتساوَيْن فيه ، فتكون هذه المسألة عندهما من تسعة . / ١٢٦/٦ و

فإن كان مع الخالات خال من أم ، ومع العمات عم من أم ، فسهم كل واحد من الفريقين بينهم على ستة ، وتصيح من ثمانية عشر سهماً عند المنزّلين . ثلاثة أخوال مفترقين معهم أخواتهم ، وعم وعمه من أم ، الثلث بين الأخوال والخالات على ستة ، للخال والخاله من الأم ثلاثة بينهما بالسوية ، وثلاثة للخال والخاله من الأبوين بينهما على ثلاثة عند من فضل ، وهو قول أكثر المنزّلين ، وإحدى الروايتين عن أحمد ، وذكرها الخرقى في الخال والخاله خاصة دون سائر ذوى الأرحام . والرواية الأخرى ، هو بينهما على السوية ، والثلثان بين العم والعمه بالسوية . ثلاث عمات وثلاث بنات عم ، وثلاث خالات وثلاثة بنى خال ، الميراث للعمات والخالات ، ويسقط الباقي ، فيكون للخالات الثلث ، والباقي للعمات . فإن كان معهم ثلاث بنات إخوة ، فللخالات السدس ، والباقي

لِلْعَمَّاتِ ؛ لِأَنَّهُنَّ بِمَنْزِلَةِ الْأَبِ ، فَيَسْقُطُ بِهِنَّ بَنَاتُ الْإِخْوَةِ ؛ لِأَنَّهُنَّ بِمَنْزِلَةِ الْإِخْوَةِ .
وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُجْعَلَ أَوْلَادُ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ مِنْ جِهَةِ الْأُبُوَّةِ ، فَيُقَدِّمُ وَلَدُ الْأَبَوَيْنِ ، وَلَدُ
الْأَبِ عَلَى الْعَمَّاتِ ؛ لِأَنَّهُمْ أَوْلَادُ بَنِيهِ ، وَالْعَمَّاتُ أَخَوَاتُهُ . وَوَجْهُ هَذَا الْإِحْتِمَالِ أَنَّنَا إِذَا
جَعَلْنَا الْأُخُوَّةَ جِهَةً ، وَالْأُبُوَّةَ جِهَةً أُخْرَى ، مَعَ مَا تَقَرَّرَ مِنْ أَصْلِنَا أَنَّ الْبَعِيدَ وَالْقَرِيبَ إِذَا كَانَا
مِنْ جِهَتَيْنِ ، نُزِّلَ الْبَعِيدُ حَتَّى يَلْحَقَ بِوَارِثِهِ ، سَوَاءً سَقَطَ بِهِ الْقَرِيبُ ، أَوْ لَمْ يَسْقُطْ ، لَزِمَ
مِنْهُ سُقُوطُ وَلَدِ الْإِخْوَةِ بَيْنَاتِ الْعَمِّ مِنَ الْأُمِّ ؛ لِأَنَّهُنَّ مِنْ جِهَةِ الْأَبِ . وَيَلْزَمُ مِنْ هَذَا أَنْ
يَسْقُطَنَّ بَيْنَاتِ الْعَمَّاتِ ، وَبَنَاتِ الْأَعْمَامِ كُلَّهُمْ . فَأَمَّا إِنْ كَانَ مَكَانَ الْعَمَّاتِ وَالْخَالَاتِ
بَنَاتُهُنَّ ، فَلِلْخَالَاتِ السُّدُسُ بَيْنَ بَنَاتِهِنَّ عَلَى خَمْسَةٍ ، وَالْبَاقِي لِبَنَاتِ الْإِخْوَةِ ، لِبَنَاتِ الْأَخِ
مِنَ الْأُمِّ السُّدُسُ ، وَالْبَاقِي لِبَنَاتِ الْأَخِ مِنَ الْأَبَوَيْنِ ، وَتَصِحُّ الْمَسْأَلَةُ مِنْ ثَلَاثِينَ . فَإِنْ لَمْ يَكُنْ
بَنَاتُ إِخْوَةٍ مِنْ أَبَوَيْنِ ، وَلَا مِنْ أَبِي ، فَالْبَاقِي لِبَنَاتِ الْعَمِّ مِنَ الْأَبَوَيْنِ .

١٢٦/٦ ظ **فصل : خالة / وابنُ عَمَّةٍ ، لِلْخَالَةِ الثُّلُثُ ، وَالْبَاقِي لِابْنِ الْعَمَّةِ ، وَهَذَا قَوْلُ الثَّوْرِيِّ ،**
وَمَنْ وَرَثَ الْبَعِيدَ مَعَ الْقَرِيبِ . وَفِي قَوْلِ أَكْثَرِ الْمُتَنَزِّلِينَ ، وَأَهْلِ الْقَرَابَةِ ، الْمَالُ لِلْخَالَةِ ؛
لِأَنَّهَا أَقْرَبُ . وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ مَكَانَ الْخَالَةِ خَالَ . عَمَّةٌ وَابْنُ خَالٍ مَعَهُ أُخْتُهُ ، الثُّلُثُ بَيْنَ ابْنِ
الْخَالِ وَأُخْتِهِ بِالسَّوِيَّةِ ، إِنْ كَانَ أَبُوهُمَا خَالَاً مِنْ أُمِّ ، وَإِنْ كَانَ مِنْ أَبِي ، أَوْ مِنْ أَبَوَيْنِ ، فَفِيهِ
رَوَايَتَانِ ؛ لِأَحَدَاهُمَا ، هُوَ بَيْنَهُمَا بِالسَّوِيَّةِ أَيْضًا . وَالثَّانِيَةِ ، عَلَى ثَلَاثَةٍ ، وَالْبَاقِي لِلْعَمَّةِ .
وَعِنْدَ أَكْثَرِ الْفَرَضِيِّينَ ، الْمَالُ لِلْعَمَّةِ . بَنْتُ عَمٍّ وَابْنُ عَمَّةٍ وَبَنْتُ خَالٍ وَابْنُ خَالَةٍ ، الثُّلُثُ
بَيْنَ بَنَاتِ الْخَالِ ، وَابْنِ الْخَالَةِ بِالسَّوِيَّةِ ، إِنْ كَانَ مِنْ أُمِّ ، وَإِنْ كَانَ مِنْ أَبَوَيْنِ ، أَوْ مِنْ أَبِي ،
فَهَلْ هُوَ بَيْنَهُمَا بِالسَّوِيَّةِ ، أَوْ عَلَى ثَلَاثَةٍ ؟ فِيهِ رَوَايَتَانِ . وَإِنْ كَانَ ابْنُ الْخَالَةِ مِنْ أُمِّ ، وَالْخَالَ
مِنْ أَبِي ، فَلِابْنِ الْخَالَةِ سُدُسُ الثُّلُثِ ، وَالْبَاقِي لِبَنَاتِ الْخَالِ ، وَإِنْ كَانَتْ بَنْتُ الْخَالِ مِنْ
أُمِّ ، وَابْنُ الْخَالَةِ مِنْ أَبِي ، فَالْثُلُثُ بَيْنَهُمَا عَلَى أَرْبَعَةٍ ، وَالْبَاقِي لِابْنِ الْعَمِّ . وَعِنْدَ أَكْثَرِ
الْمُنَزِّلِينَ ، الْمَالُ كُلُّهُ لِبَنَاتِ الْعَمِّ ؛ لِأَنَّهَا أَسْبَقَتْ إِلَى الْوَارِثِ . خَالَةٌ وَبَنْتُ عَمٍّ ، ثَلُثٌ ،
وِثْلَانِ ، وَعِنْدَ أَهْلِ الْقَرَابَةِ ، هُوَ لِلْخَالَةِ . عَمَّةٌ وَبَنْتُ عَمٍّ ، مَنْ نَزَلَ الْعَمَّةُ أَبَا جَعَلَ الْمَالُ
لَهَا ، وَمَنْ نَزَلَهَا عَمًّا جَعَلَ الْمَالُ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ . وَكَذَلِكَ مَنْ أَمَاتَ السَّبَبَ . بَنْتُ ابْنِ عَمٍّ

لأب وبنت عمّة لأبوين ، المال لبنت ابن العم . ابن خال^(٢) من أم وبنت خالة من أب وبنت عم من أم وابن عمّة من أب ، الثلث من أربعة ، والثلاثان من أربعة أيضًا ، وتصح من اثني عشر ، وفي القرابة ، الثلث لبنت الخالة ، والثلاثان لابن العمّة ، وتصح من ثلاثة .

فصل : خال وخالة وأبو أم ، المال لأبي الأم . فإن كان معهم ابنة عم ، أو عمّة ، فالثلث لأبي الأم ، والباقي لابنة العم ، أو العمّة . وإن كان مكان أبي الأم أمه فلا شيء لها ؛ لأن الخالة أسبق إلى الوارث ، والجهة واحدة . خالة وأبو أم^(٣) ، المال للخالة ؛ لأنها بمنزلة الأم ، وهي تسقط أم الأم . ابن خال وابن أخ من أم ، المال بينهما على ثلاثة ، كأنهما أم وأخ من أم . وعند المنزّلين هو لابن الأخ . فإن كان معهما ابن أخت من أب ، فالمال بينهما على خمسة ؛ لابن الأخت ثلاثة أخماسه ، ولكل واحد منهما الخمس . وإن كان معهم بنت أخ من أبوين ، فلها النصف ، ولكل واحد من الباقيين السدس . وعند المنزّلين ، لا شيء لابن الخال ، والمال بين الباقيين على خمسة . خال وابن ابن أخت لأم ، المال بينهما على ثلاثة . وعند المنزّلين ، هو للخال . بنت بنت أخت لأبوين وابن ابن أخ لأم ، وبنت ابن أخ لأب وبنت خالة ، هذه السدس ، والباقي لبنت ابن الأخ . وعند المنزّلين ، المال كله له .

فصل : عمّة وابنة أخ ، المال للعمّة عند من نزلها أبا ، ولابن الأخ عند من نزلها عمّا ، وبينهما عند من نزلها جدًا . بنت عم وبنت عمّة وبنت أخ من أم وبنت أخ من أب ، لبنت الأخ من الأم السدس ، والباقي لبنت الأخ من الأب ، فإن لم يكن بنت أخ من أب ، فالباقي لبنت العم ، ويجيء على قول من نزل البعيد حتى يلحقه بوارثه ، وجعل الأبوة جهة ، والأخوة جهة ، أن يسقط أولاد الأخوة . فإن جعل الأبوة جهة ، والعمومة جهة أخرى ، أسقط بنت العم بينت العمّة ، وقيل : إن هذا قول ابن سالم ، وهو بعيد . بنت

(٢) في م : خالة .

(٣) سقط من : م .

عَمُّ وَبِنْتُ خَالَ وَبِنْتُ أَخٍ مِنْ أَبِي ؛ لِبْنَةِ الْخَالَ الثُّلُثُ ، وَالْبَاقِي لِبْنَةُ الْأَخِ ، وَعِنْدَ أَكْثَرِ الْمُنْزِلِينَ ، الْكُلُّ لِبْنَةُ الْأَخِ . ثَلَاثُ بَنَاتٍ أَخَوَاتٍ مُفْتَرِقَاتٍ وَثَلَاثُ بَنَاتٍ عَمَّاتٍ مُفْتَرِقَاتٍ ، السُّدُسُ الْبَاقِي بَيْنَ بَنَاتِ الْعَمَّاتِ عَلَى خَمْسَةٍ ، وَتَصِحُّ مِنْ ثَلَاثِينَ . فَإِنْ كَانَ مَعَهُمْ خَالَ ، أَوْ خَالَه ، أَوْ أَحَدٌ مِنْ أَوْلَادِهِمَا ، فَلَهُ السُّدُسُ ، وَلَا شَيْءَ لَوْلِدِ الْعَمَّاتِ ، إِلَّا عَلَى قَوْلِ ابْنِ سَالِمٍ ، وَأَصْحَابِهِ ، فَإِنَّهُ يُورَثُهُمْ ، وَيُسْقِطُ وَلَدَ الْأَخَوَاتِ . وَيَقْتَضِيهِ قَوْلُ أَبِي الْخَطَّابِ ١٢٧/٦ ظ . خَالَه ، وَعَمَّةٌ وَسَيِّئَةٌ^(٤) بَنَاتٍ ثَلَاثٍ أَخَوَاتٍ مُفْتَرِقَاتٍ ، لِلْخَالَهِ السُّدُسُ ، / وَالْبَاقِي لِلْعَمَّةِ . وَمَنْ نَزَلَهَا عَمًّا فَلِبْنَتِي الْأُخْتِ مِنَ الْأَبَوَيْنِ النِّصْفُ ، وَلِبْنَتِي الْأُخْتِ مِنَ الْأَبِ السُّدُسُ ، وَلِبْنَتِي الْأُخْتِ مِنَ الْأُمِّ السُّدُسُ . فَإِنْ كُنَّ بَنَاتٍ سَيِّئَتِ أَخَوَاتٍ مُفْتَرِقَاتٍ ، عَالَتْ عَلَى هَذَا إِلَى سَبْعَةٍ .

فصل : في عَمَّاتِ الْأَبَوَيْنِ وَأَخَوَالِهِمَا وَخَالَاتِهِمَا ؛ مَذْهَبُنَا مَا تَقَدَّمَ مِنْ تَقْدِيمِ الْأَسْبَقِ إِلَى الْوَارِثِ إِنْ كَانَ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَتَنْزِيلِ الْبَعِيدِ حَتَّى يَلْحَقَ بِوَارِثِهِ إِنْ كَانَ مِنْ جِهَتَيْنِ ، ثُمَّ يُجْعَلُ لِمَنْ يُدْلَى بِهِ مَا كَانَ لَهُ . وَأَكْثَرُ الْمُنْزِلِينَ يُعْطُونَ الْمِيرَاثَ لِلْأَسْبَقِ بِكُلِّ حَالٍ . وَالْمَشْهُورُ عَنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ أَنَّ نَصِيبَ الْأُمِّ بَيْنَ خَالَيْهَا وَخَالَاتِهَا ، وَعَمَّاتِهَا وَعَمَّتِهَا ، عَلَى ثَلَاثَةٍ ، وَنَصِيبَ الْأَبِ بَيْنَ عَمَّاتِهِ وَخَالَاتِهِ كَذَلِكَ .

وَمِنْ مَسَائِلِ ذَلِكَ ؛ ثَلَاثُ خَالَاتٍ أُمَّ مُفْتَرِقَاتٍ وَثَلَاثَةُ أَعْمَامٍ أُمَّ مُفْتَرِقَيْنِ وَثَلَاثُ خَالَاتٍ أَبِي مُفْتَرِقَاتٍ ، فَخَالَاتُ الْأُمِّ بِمَنْزِلَةِ أُمِّ الْأُمِّ ، وَخَالَاتُ الْأَبِ بِمَنْزِلَةِ أُمِّ الْأَبِ ، فَيَكُونُ الْمَالُ بَيْنَ هَاتَيْنِ الْجَدَّتَيْنِ نِصْفَيْنِ ، وَنَصِيبُ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا بَيْنَ أَخَوَاتِهَا عَلَى خَمْسَةٍ ، وَتُسْقِطُ عَمَّاتُ الْأُمِّ ؛ لِأَنَّهُنَّ بِمَنْزِلَةِ أَبِي^(٥) الْأُمِّ ، وَهُوَ غَيْرُ وَارِثٍ . فَإِنْ كَانَ مَعَهُمْ عَمَّاتُ أَبِي ، فَلِخَالَاتِ الْأَبِ وَالْأُمِّ السُّدُسُ بَيْنَهُمَا ، وَالْبَاقِي لِعَمَّاتِ الْأَبِ ؛ لِأَنَّهُنَّ بِمَنْزِلَةِ الْجَدِّ . عَمَّةُ أَبِي وَعَمَّةُ أُمِّ ، لِعَمَّةِ الْأُمِّ الثُّلُثُ ، وَالْبَاقِي لِعَمَّةِ الْأَبِ . هَذَا قِيَاسُ الْمَذْهَبِ ، وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ

(٤) في ١ ، م : د و ثلاث .

(٥) في م : د أب .

العراق . وقال القاضي : المال لعمّة الأب ؛ لأنها أسبق ؛ لأنها أخت الجد ، وهو وارث . وهذا قول أكثر المنزّلين ؛ لأنّهم يورثون الأسبق بكلّ حال . خالة أم وعمّة أب ، للخالة السدّس ، والباقي للعمّة ؛ لأنّهما كجد^(٦) وجدّة . وكذلك القول في خالة أب وعمّته . خالة أم وخالة أم أب ، المال للخالة ؛ لأنّهما بمنزلة أم أم ، وأم أم أب . خال أب وعم أم ، المال للخال ؛ لأنّه بمنزلة جدّة ، والجّدات بمنزلة الأمّهات . بنت خال أم / ، وبنت عم أب ، لبنت الخال السدّس ، ولبنت العم ما بقي . ومن ورث الأسبق جعل الكلّ لبنت العم . أبو أي أم وأبو أم أب ، المال لأي أم الأب . فإن كان معهما أبو أم أم فهو بينهما نصفين ؛ لأنّهما بمنزلة جدّتين متحاذيتين . أبو أم أي^(٧) أم ، وأبو أي أم أم ، المال لهذا ؛ لأنّه أسبق . فإن كان معهما أبو أم أي أب ، فالمال له ؛ لأنّه بأوّل درجة يلتقى الوارث . (أب وأم^(٨) أي أم ، لأم أي الأم الثلث ، والباقي للأب . فإن كان معهما أبو أم أم ، فالمال له ؛ لأنّه يذلي بوارث . وإن كان معهما أبو أم أب ، فالمال بين هذا والذي قبله نصفين .

فصل : وإذا كان لدى الرّجيم قرابتان ، ورث بهما ، بإجماع من المورّثين لهم ، إلّا شيئاً يحكى عن أبي يوسف ، أنّهم لا يرثون إلّا بقراية واحدة . وليس بصحيح عنه ، ولا صحيح في نفسه ؛ لأنّه شخص له جهتان لا يرجح بهما ، فورث بهما ، كالزّوج إذا كان ابن عم ، وابن العم إذا كان أخا من أم ، وحساب ذلك أن تجعل ذا القرابتين كشخصين^(٩) ، فتقول في ابن بنت بنت ، هو ابن ابن بنت أخرى ، وبنت بنت بنت أخرى ، لابن الثّلاثين ، وللبنت الثّلاث . فإن كانت أمّهما واحدة ، فله ثلاثة أرباع المال

(٦) في م : كجدة .

(٧) في م : وأي .

(٨-٨) في الأصل ، ١ : أبو أم .

(٩) في م : كشخص .

عند مَنْ سَوَى ، ولأخْتِهِ الرَّبْعُ . وَمَنْ فَضَّلَ جَعَلَ لَهُ النِّصْفَ ، والثُّلُثَ ، ولأخْتِهِ السُّدُسَ .
وهذا قولُ أَكْثَرِ الْمُتَزَلِّينَ ، وقولُ أَبِي حَنِيفَةَ ، ومُحَمَّدٍ . وقياسُ قولِ أَبِي يُونُسَ ، له أَرْبَعَةُ
أُخْمَاسِ المَالِ ، ولأخْتِهِ الخُمُسُ . بنتا أُخْتٍ مِنْ أُمِّ ، إحداهما بنتُ أَخٍ مِنْ أَبِي ، وبنتُ
أُخْتٍ مِنْ أَبِي بْنِ ، هِيَ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ ، ستَةُ لبنتِ الأُخْتِ مِنْ أَبِي بْنِ ، وأربعةٌ لذاتِ
القَرَابَتَيْنِ مِنْ جِهَةِ ابْنِهَا ، ولها سهمٌ مِنْ جِهَةِ أُمِّهَا ، وللأُخْرَى سهمٌ . عَمَّتَانِ مِنْ أَبِي ،
إحداهما خالَةٌ مِنْ أُمِّ ، وخالَةٌ مِنْ أَبِي بْنِ ، هِيَ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ أَيْضًا ، لذاتِ القَرَابَتَيْنِ
خَمْسَةٌ ، وللعَمَّةِ الأُخْرَى أَرْبَعَةٌ ، وللخالَةِ مِنَ الأبوينِ ثَلَاثَةٌ . فَإِنْ كَانَ مَعَهُمَا عَمٌّ مِنْ أُمِّ هُوَ
خَالَ مِنْ أَبِي ، صَحَّحَتْ مِنْ تِسْعِينَ . ابْنُ وَبنتُ ابْنِ عَمَّةٍ مِنْ أُمِّ ، البنتُ هِيَ بنتُ عَمٍّ مِنْ أُمِّ
١٢٨/٦ ظ / والعَمُّ هُوَ خَالَ مِنْ أَبِي . ابْنُ وَبنتُ ابْنِ خَالَ مِنْ أَبِي ، الابْنُ هُوَ ابْنُ بنتِ خَالَ آخَرَ مِنْ
أَبِي ، والخالانِ عَمَّانِ مِنْ أُمِّ ، هِيَ مِنْ ثَمَانِيَةِ عَشَرَ .

مسائلُ شَتَّى ^(١٠) ؛ يَعْنِي مُتَفَرِّقَةٌ ، فَإِنَّهَا مَسَائِلُ مِنْ أَبْوَابٍ مُتَفَرِّقَةٍ ، يَقَالُ : شَتَّى ،
وَشَتَّانَ ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّى ﴾ ^(١١) . وَقَالَ تَعَالَى :
﴿ إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّى ﴾ ^(١٢) . وَقَالَ الشَّاعِرُ ^(١٣) :

قَدْ عِشْتُ فِي النَّاسِ أَطْوَارًا عَلَى طُرُقٍ شَتَّى وَقَاسَيْتُ فِيهَا اللَّيْنَ وَالْفَظْعَا

١٠٣٨ - مَسْأَلَةٌ ؛ قَالَ : (وَالْخُنْثَى الْمُشْكِلُ يَرِثُ نِصْفَ مِيرَاثِ ذَكَرٍ ،
وَنِصْفَ مِيرَاثِ أُنْثَى . فَإِنْ بَالَ مِنْ حَيْثُ يُبُولُ الرَّجُلُ فَلَيْسَ بِمُشْكِلٍ ، وَحُكْمُهُ فِي
الْمِيرَاثِ وَغَيْرِهِ حُكْمُ رَجُلٍ . وَإِنْ بَالَ مِنْ حَيْثُ تُبُولُ الْمَرْأَةُ فَلَهُ حُكْمُ امْرَأَةٍ)
الْخُنْثَى هُوَ الَّذِي لَهُ ذَكَرٌ وَفَرْجُ امْرَأَةٍ ، أَوْ ثَقَبٌ فِي مَكَانِ الْفَرْجِ يَخْرُجُ مِنْهُ الْبَوْلُ .

(١٠) فِي إِزَادَةٍ : « مِنْ الْفَرَائِضِ » .

(١١) سُورَةُ الْحَشْرِ ١٤ .

(١٢) سُورَةُ اللَّيْلِ ٤ .

(١٣) لَقِيطُ بْنُ زُرَّارَةَ التَّمِيمِيُّ ، كَمَا ذَكَرَ التَّنَوُّخِيُّ . الْفَرْجُ بَعْدَ الشَّدَةِ ٥ / ٥ ، وَذَكَرَ الْمَيْرِدُ الْبَيْتَ وَلَمْ يَنْسِبْهُ . الْكَامِلُ

١ / ١٩٢ ، وَنَقَلَ صَاحِبُ اللِّسَانِ وَالتَّاجُ الْبَيْتَ (ف ظ ع) عَنْ الْمَيْرِدِ ، وَلَمْ يَنْسِبْهُ .

وَيُنْقَسِمُ إِلَى مُشْكِلٍ وَغَيْرِ مُشْكِلٍ ، فالذى يَتَبَيَّنُ فِيهِ عِلَامَاتُ الذَكَوَرِيَّةِ ، أَوِ الْأُنُوْثِيَّةِ ، فَيُعْلَمُ أَنَّهُ رَجُلٌ ، أَوِ امْرَأَةٌ ، فَلَيْسَ بِمُشْكِلٍ ، وَإِنَّمَا هُوَ رَجُلٌ فِيهِ خِلْقَةٌ زَائِدَةٌ ، أَوِ امْرَأَةٌ فِيهَا خِلْقَةٌ زَائِدَةٌ ، وَحُكْمُهُ فِي إِرْثِهِ وَسَائِرِ أَحْكَامِهِ حُكْمُ مَا ظَهَرَتْ عِلَامَاتُهُ فِيهِ ، وَيُعْتَبَرُ بِمَبَالِهِ فِي قَوْلٍ مَنْ بَلَغْنَا قَوْلَهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ نَحْفَظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الْخُنْثَى يُورَثُ مِنْ حَيْثُ يَبُولُ ، إِنْ بَالَ مِنْ حَيْثُ يَبُولُ الرَّجُلُ ، فَهُوَ رَجُلٌ ، وَإِنْ بَالَ مِنْ حَيْثُ تَبُولُ الْمَرْأَةُ ، فَهُوَ امْرَأَةٌ . وَمَنْ رَوَى عَنْهُ ذَلِكَ ؛ عَلَى ، وَمَعَاوِيَةُ ، وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَجَابِرُ بْنُ زَيْدٍ ، وَأَهْلُ الْكُوفَةِ ، وَسَائِرُ أَهْلِ الْعِلْمِ . قَالَ ابْنُ اللَّبَّانِ : رَوَى الْكَلْبِيُّ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنْ مَوْلُودٍ لَهُ قَبْلُ وَذَكَرٌ ، مَنْ أَيْنَ يُورَثُ ؟ قَالَ : « مِنْ حَيْثُ يَبُولُ » . وَرَوَى أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أُتِيَ بِخُنْثَى مِنَ الْأَنْصَارِ ، فَقَالَ : « وَرَثَتُهُ مِنْ أَوَّلِ مَا يَبُولُ مِنْهُ » ^(١) . وَلَئِنْ خُرُوجَ الْبَوْلِ أَعْمُ الْعِلَامَاتِ ؛ / لَوْجُودِهَا مِنَ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ ، وَسَائِرُ الْعِلَامَاتِ إِنَّمَا يَوْجَدُ بَعْدَ الْكَبَرِ ، مِثْلُ نَبَاتِ اللَّحْيَةِ ، وَتَفْلُكِ الثَّدْيِ ^(٢) ، وَخُرُوجِ الْمَنِيِّ ، وَالْحَيْضِ ، وَالْحَبْلِ . وَإِنْ بَالَ مِنْهُمَا جَمِيعًا ، ^(٣) «اعْتَبَرْنَا أَسْبَقَهُمَا» ^(٤) . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ . وَبِهِ قَالَ الْجُمْهُورُ . فَإِنْ خَرَجَا مَعًا ، وَلَمْ يَسْبِقْ أَحَدُهُمَا ، فَقَالَ أَحْمَدُ ، فِي رَوَايَةِ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ : يَرِثُ مِنَ الْمَكَانِ الَّذِي يَنْزُلُ ^(٥) مِنْهُ أَكْثَرُ . وَحُكِيَ هَذَا عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ ، وَصَاحِبِ أَبِي حَنِيفَةَ . وَوَقَفَ فِي ذَلِكَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَلَمْ يَعْتَبِرْهُ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ . وَلَنَا ، أَنَّهَا مَزِيَّةٌ لِأَحَدِ الْعِلَامَتَيْنِ ، فَيُعْتَبَرُ بِهَا ، كَالسَّبْقِ . فَإِنْ اسْتَوَيَا فَهُوَ حَيْثُ مُشْكِلٌ . فَإِنْ مَاتَ لَهُ مَنْ يَرِثُهُ ، فَقَالَ الْجُمْهُورُ :

(١) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ مِيرَاثِ الْخُنْثَى ، مِنْ كِتَابِ الْفَرَائِضِ . السَّنَنُ الْكُبْرَى ٦ / ٢٦١ . وَانْظُرْ : إِرْوَاءُ الْغَلِيلِ ٦ / ١٥٢ .

(٢) تَفْلُكُ الثَّدْيِ : اسْتِدَارَتُهُ .

(٣-٣) فِي ١ : «اعْتَبَرْنَا بِأَسْبَقَهُمَا» .

(٤) فِي ١ : «يَبُولُ» .

يُوقَفُ الْأَمْرُ حَتَّى يُلْعَ ، فَيَتَبَيَّنُ فِيهِ عِلَامَاتُ الرِّجَالِ^(٥) ؛ مِنْ نَبَاتِ اللَّحْيَةِ ، وَخُرُوجِ
الْمَنِيِّ مِنْ ذَكَرِهِ ، وَكَوْنِهِ مَنِيَّ رَجُلٍ ، أَوْ عِلَامَاتِ النِّسَاءِ ؛ مِنْ الْحَيْضِ ، وَالْحَبْلِ ،
وَتَفَلُّكِ الشَّدِيِّينَ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ، فِي رَوَايَةِ الْمَيْمُونِيِّ . وَحُكِيَ عَنْ عَلِيٍّ ، وَالْحَسَنِ ،
أَنَّهُمَا قَالَا : تُعَدُّ أَضْلَاعُهُ ، فَإِنْ أَضْلَاعُ الْمَرْأَةِ أَكْثَرُ مِنْ أَضْلَاعِ الرَّجُلِ بَضِلْعٍ . قَالَ ابْنُ
الْبَّانِ : وَلَوْ صَحَّ هَذَا ، لَمَا أَشْكَلَ حَالُهُ ، وَلَمَا اُحْتِيَجَ إِلَى مُرَاعَاةِ الْمَبَالِ . وَقَالَ جَابِرُ بْنُ
زَيْدٍ : يُوقَفُ إِلَى جَنْبِ حَائِطٍ ، فَإِنْ بَالَ عَلَيْهِ فَهُوَ رَجُلٌ ، وَإِنْ شَلَّشَلَ بَيْنَ فَخْذَيْهِ فَهُوَ
امْرَأَةٌ . وَلَيْسَ عَلَى هَذَا تَعْوِيلٌ ، وَالصَّحِيحُ مَا ذَكَرْنَاهُ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، وَأَنَّهُ يُوقَفُ أَمْرُهُ
مَا دَامَ صَغِيرًا ، فَإِنْ اُحْتِيَجَ إِلَى قَسْمِ الْمِيرَاثِ ، أُعْطِيَ هُوَ وَمَنْ مَعَهُ الْيَقِينُ ، وَوُقِفَ الْبَاقِي
إِلَى حِينِ بُلُوغِهِ ، فَتُعْمَلُ الْمَسْأَلَةُ عَلَى أَنَّهُ ذَكَرٌ ، ثُمَّ عَلَى أَنَّهُ أُنْثَى ، وَتُدْفَعُ إِلَى كُلِّ وَارِثٍ أَقْلُ
النَّصِيبَيْنِ ، وَتُقِفُ الْبَاقِي حَتَّى يُلْعَ . فَإِنْ مَاتَ قَبْلَ بُلُوغِهِ ، أَوْ بَلَغَ مُشْكِلاً ، فَلَمْ تَظْهَرْ
فِيهِ عِلَامَةٌ ، وَرِثَ نِصْفَ مِيرَاثِ ذَكَرٍ ، وَنِصْفَ مِيرَاثِ أُنْثَى . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ، وَهَذَا
قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَالشَّعْبِيِّ ، وَابْنِ أَبِي لَيْلَى ، وَأَهْلُ الْمَدِينَةِ وَمَكَّةَ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَاللُّؤْلُؤِيُّ
١٢٩/٦ ظ / وَشَرِيكٌ ، وَالْحَسَنِ بْنُ صَالِحٍ ، وَأَبِي يُونُسَ ، وَبَحْيٍ بْنُ آدَمَ ، وَضُرَّارُ بْنُ صُرْدٍ ،
وَنُعَيْمُ بْنُ حَمَادٍ . وَوَرَّثَهُ أَبُو حَنِيفَةَ بِأَسْوَأِ حَالَاتِهِ ، وَأَعْطَى الْبَاقِيَ لِسَائِرِ الْوَرَثَةِ . وَأَعْطَاهُ
الشَّافِعِيُّ وَمَنْ مَعَهُ الْيَقِينُ ، وَوُقِفَ الْبَاقِي حَتَّى يَتَبَيَّنَ الْأَمْرُ ، أَوْ يَصْطَلِحُوا . وَبِهِ قَالَ أَبُو
ثَوْرٍ ، وَدَاوُدُ ، وَابْنُ جَرِيرٍ . وَوَرَّثَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْبَصْرَةِ عَلَى الدَّعْوَى فِيمَا بَقِيَ بَعْدَ الْيَقِينِ ،
وَبَعْضُهُمْ بِالْدَّعْوَى مِنْ أَصْلِ الْمَالِ . وَفِيهِ أَقْوَالٌ شَاذَةٌ سِوَى هَذِهِ . وَلَنَا ، قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ ،
وَلَمْ نَعْرِفْ لَهُ فِي الصَّحَابَةِ مُنْكَرًا ، وَلَأنَّ حَالَتِيهِ تَسَاوَتْ ، فَوُجِبَتْ التَّسْوِيَةُ بَيْنَ حُكْمَيْهِمَا ،
كَأَنَّهُمَا تَدَاخَلَا نَفْسَانِ دَارًا بِأَيْدِيهِمَا ، وَلَا بَيِّنَةٌ لِهَما . وَلَيْسَ تَوْرِيثُهُ بِأَسْوَأِ أَحْوَالِهِ بِأَوَّلَى مِنْ
تَوْرِيثِ مَنْ مَعَهُ بِذَلِكَ ، فَتَخْصِيصُهُ بِهَذَا تَحْكُمٌ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى الْوُقُوفِ ؛
لَأَنَّهُ لَا غَايَةَ لَهُ تُنْتَظَرُ ، وَفِيهِ تَضْيِيعُ الْمَالِ مَعَ يَقِينِ اسْتِحْقَاقِهِمْ لَهُ .

فصل : واختلف مَنْ وَرَّثَهُ نِصْفَ مِيرَاثِ ذَكَرٍ وَنِصْفَ مِيرَاثِ أُنْثَى فِي كَيْفِيَّةِ

(٥) فِي م : د الرِّجَالِ .

تُورِثُهُمْ ، فذهب أكثرهم إلى أن يُجعلوا مرة ذكورا ، ومرة إناثا ، وتُعمل المسألة على هذا مرة ، وعلى هذا مرة ، ثم تضرب إحداهما في الأخرى إن تباينت ، أو في وفقيهما^(٦) إن اتفقتا ، وتُجتزئ بإحداهما إن تماثلتا ، أو بأكثرهما إن تناسبتا ، فتضربهما في اثنين ، ثم تجمع ما لكل واحد منهما إن تماثلتا ، وتضرب ما لكل واحد منهما في الأخرى إن تباينت ، أو في وفقيهما إن اتفقتا ، فتدفعه إليه . ويسمى هذا مذهب المنزّلين ، وهو اختيار أصحابنا . وذهب الثوري ، واللؤلؤي ، في الولد إذا كان فيهم خنثى ، إلى أن يجعل للأنتى سهمين ، وللخنثى ثلاثة ، وللذكر أربعة ؛ وذلك لأننا نجعل للأنتى أقل عدد له نصف ، وهو اثنان ، وللذكر ضعف ذلك أربعة ، وللخنثى نصفهما ، وهو ثلاثة ، فيكون معه نصف ميراث ذكر ، ونصف ميراث أنثى . وهذا قول لا بأس به . وهذا

/ القول يوافق الذى قبله فى بعض المواضع ، وبخالفه فى بعضها ، وبيان اختلافهما ، ١٣٠/٦ و
 أننا لو قدرنا ابنا وبنثا وولدا خنثى ، لكانت المسألة على هذا القول من تسعة ، للخنثى الثلث ، وهو ثلاثة ، وعلى القول الأول مسألة الذكورية من خمسة ، والأنثوية من أربعة ، تضرب إحداهما في الأخرى تكن عشرين ، ثم فى اثنين تكن أربعين ، للبنث سهم فى خمسة ، وسهم فى أربعة ، يكن لها تسعة ، وللذكر ثمانية عشر ، وللخنثى سهم فى خمسة ، وسهمان فى أربعة ، يكن له ثلاثة عشر ، وهى دون ثلث الأربعين . وقول من ورثه بالدعوى فيما بقى بعد اليقين يوافق قول المنزّلين فى أكثر المواضع ، فإنه يقول فى هذه المسألة : للذكر الخمسان بيقين ، وهى ستة عشر من أربعين ، وهو يدعى النصف^(٧) عشرين ، وللبنت الخمس بيقين ، وهى تدعى الربع ، وللخنثى الربع بيقين ، وهو يدعى الخمسين ، ستة عشر ، واختلف فيه ستة أسهم يدعيها الخنثى كلها ، فتعطيه نصفها ، ثلاثة ، مع العشرة التى معه ، صارت له ثلاثة عشر ، والابن يدعى أربعة ، فتعطيه نصفها ، سهمين ، صار له ثمانية عشر ، والبنث تدعى سهمين ، فتدفع إليها سهما ، صار لها تسعة . وقد ورثه قوم بالدعوى من أصل المال ، فعلى قولهم ، يكون الميراث فى هذه المسألة من ثلاثة وعشرين ؛ لأن المدعى ههنا نصف ،

(٦) فى م : « وفقيها » .

(٧) فى الأصل ، م زيادة : « من » .

ورُبُّع ، وُحْمُسَانِ ، وَمَخْرَجُهَا عَشْرُونَ ، يُعْطَى الْإِبْنُ النِّصْفَ ، عَشْرَةٌ ، وَلِلْبَنَتِ
خَمْسَةٌ ، وَالْخُنْتُى ثَمَانِيَّةٌ ، تَكُنْ ثَلَاثَةٌ وَعَشْرِينَ . فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْمَسْأَلَةِ بَنَتٌ ، فَفِي قَوْلِ
الثَّوْرِيِّ : هِيَ مِنْ سَبْعَةٍ . وَكَذَلِكَ قَوْلُ مَنْ وَرَّثَهُمَا بِالذَّعْوَى مِنْ أَصْلِ الْمَالِ ، وَفِي التَّنْزِيلِ
مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ ، لِلابْنِ سَبْعَةٌ ، وَلِلْخُنْتُى خَمْسَةٌ ، وَهُوَ قَوْلُ مَنْ وَرَّثَهُ بِالذَّعْوَى فِيمَا عَدَا
الْيَقِينِ . وَإِنْ كَانَتْ بَنَتٌ وَلَدَتْ خُنْتُى ، وَلَا عَصَبَةَ مَعَهُمَا ، فَهِيَ مِنْ خَمْسَةٍ ، فِي قَوْلِ
الثَّوْرِيِّ ، وَمِنْ اثْنَيْ عَشَرَ فِي التَّنْزِيلِ . وَإِنْ كَانَ مَعَهُمَا عَصَبَةٌ ، فَهِيَ مِنْ سِتَّةٍ ؛ لِلْخُنْتُى
ثَلَاثَةٌ ، وَلِلْبَنَتِ سَهْمَانِ ، وَلِلْعَصَبَةِ / سَهْمٌ . فِي الْأَقْوَالِ الثَّلَاثَةِ . فَإِنْ كَانَ مَعَهُمَا أُمٌّ ،
وَعَصَبَةٌ ، فَهِيَ فِي التَّنْزِيلِ مِنْ سِتَّةٍ وَثَلَاثِينَ ، لِلأُمِّ سِتَّةٌ ، وَلِلْخُنْتُى سِتَّةَ عَشَرَ ، وَلِلْبَنَتِ أَحَدَ
عَشَرَ ، وَلِلْعَصَبَةِ ثَلَاثَةٌ . وَقِيَاسُ قَوْلِ الثَّوْرِيِّ أَنْ يَكُونَ لِلْخُنْتُى وَالْبَنَتِ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ الْمَالِ
بَيْنَهُمَا عَلَى خَمْسَةٍ ، وَلِلأُمِّ السُّدُسُ ، وَيَقَى نِصْفُ السُّدُسِ لِلْعَصَبَةِ ، وَتَصِحُّ مِنْ سِتِّينَ .
وَإِنْ كَانَ وَلَدَتْ خُنْتُى ، وَعَصَبَةٌ ، فَلِلْخُنْتُى ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ الْمَالِ ، وَالباقى لِلْعَصَبَةِ ، إِلَّا فِي قَوْلِ
مَنْ وَرَّثَهُمَا بِالذَّعْوَى مِنْ أَصْلِ الْمَالِ ، فَإِنَّهُ يَجْعَلُ الْمَالَ بَيْنَهُمَا أَثْلَاثًا ؛ لِأَنَّ الْخُنْتُى تَدْعِي
الْمَالَ كُلَّهُ ، وَالْعَصَبَةُ تَدْعِي نِصْفَهُ ، فَتُضَيَّفُ النِّصْفُ إِلَى الْكُلِّ ، فَيَكُونُ ثَلَاثَةُ أَنْصَافٍ ،
لِكُلِّ نِصْفٍ ثَلَاثٌ . بَنَتٌ ، وَلَدَتْ ابْنُ خُنْتُى وَعَمٌّ ، هِيَ فِي التَّنْزِيلِ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ ، وَتَرْجِعُ
بِالِاخْتِصَارِ إِلَى سِتَّةٍ ؛ لِلْبَنَتِ النِّصْفُ ، وَلِلْخُنْتُى الثُّلُثُ ، وَلِلْعَمِّ السُّدُسُ .

فصل : وَإِنْ كَانَ الْخُنْتُى يَرِثُ فِي حَالٍ دُونَ حَالٍ ، كَزَوْجٍ وَأُخْتٍ وَلَدِ ابْنٍ خُنْتُى ،
فَمُقْتَضَى قَوْلِ الثَّوْرِيِّ ، أَنْ يُجْعَلَ لِلْخُنْتُى نِصْفُ مَا يَرِثُهُ فِي حَالِ إِرْثِهِ ، وَهُوَ نِصْفُ
سَهْمٍ ، فَتَضُمُّهُ إِلَى سَهَامِ الْبَاقِينَ ، وَهِيَ سِتَّةٌ ، ثُمَّ تَبْسُطُهَا أَنْصَافًا ؛ لِيَزُولَ الْكُسْرُ ،
فَتَصِيرَ ثَلَاثَةُ عَشَرَ ، لَهُ مِنْهَا سَهْمٌ ، وَالباقى بَيْنَ الزَّوْجِ وَالْأُخْتِ نِصْفَيْنِ . وَقَدْ عَمِلَ أَبُو
الْخَطَّابِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ عَلَى هَذَا فِي كِتَابِ « الْهُدَايَةِ » . وَأَمَّا فِي التَّنْزِيلِ ، فَتَصِحُّ مِنْ ثَمَانِيَّةٍ
وَعَشْرِينَ ، لِلْخُنْتُى سَهْمَانِ ، وَهِيَ نِصْفُ سَبْعٍ ، وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْآخَرِينَ ثَلَاثَةُ عَشَرَ .
وَإِنْ كَانَ زَوْجٌ وَأُمٌّ وَأَخْوَانٌ مِنْ أُمٍّ وَلَدَتْ ابْنُ خُنْتُى ، فَلَهُ فِي حَالِ الْأَبَوِيَّةِ ثَلَاثَةٌ مِنْ تِسْعَةٍ ،
فَاجْعَلْ لَهُ نِصْفَهَا مَضْمُونًا إِلَى سَهَامِ بَاقِي الْمَسْأَلَةِ ، ثُمَّ ابْسُطْهَا تَكُنْ خَمْسَةُ عَشَرَ ، لَهُ مِنْهَا

ثلاثة ، وهى الخمس . وفى التنزيل له ستة من ستة وثلاثين ، وهى السدس . وإن كانت بنت وبنت ابن وولد أخ خنثى وعم ، فهى من ستة ؛ للبنت النصف ، ولبنت الابن السدس ، وللخنثى السدس ، وللعَم ما بقى على القولين جميعاً .

فصل : وإن خلف خنثيين / فصاعداً ، نزلتهم بعدد أحوالهم فى أحد الوجهين ، ١٣١/٦
فتجعل للثنتين أربعة أحوال ، وللثلاثة ثمانية ، وللأربعة ستة عشر ، وللخمس اثنتين وثلاثين حالاً ، ثم تجمع مآلهم فى الأحوال كلها ، فتقسمه على عدد أحوالهم ، فما خرج بالقسم فهو لهم ، إن كانوا من جهة واحدة ، وإن كانوا من جهات جمعت مال الكل واحد منهم فى الأحوال ، وقسمته على عدد الأحوال كلها ، فالخارج بالقسم هو نصيبه ، وهذا قول ابن أبى ليلى ، وضرب ، ويحيى بن آدم . وقول محمد بن الحسن على قياس قول الشعبي . والوجه الآخر ، أنهم ينزلون حالين ؛ مرة ذكراً ، ومرة إناثاً ، كما تصنع فى الواحد . وهذا قول أبى يوسف . والأول أصح ؛ لأنه يعطى كل واحد بحسب ما فيه من الاحتمال ، فيعدل بينهم . وفى الوجه الآخر يعطى بعض الاحتمالات دون بعض ، وهذا تحكم لا دليل عليه . وبيان هذا فى ولد خنثى وولد أخ خنثى وعم ، إن كانا ذكراً فالمال للولد ، وإن كانا أنثيين فالولد النصف ، والباقي للعم ، فهى من أربعة عند من نزلهم حالين ؛ للولد ثلاثة أرباع المال ، وللعَم ربعه . ومن نزلهم أحوالاً ، زاد حالين آخرين ، وهو أن يكون الولد وحده ذكراً ، وأن يكون ولد الأخ وحده ذكراً ، فتكون المسألة من ثمانية ؛ للولد المال فى حالين ، والنصف فى حالين ، فله ربع ذلك ، وهو ثلاثة أرباع المال ، ولولد الأخ نصف المال فى حال ، فله ربعه ، وهو الثمن ، وللعَم مثل ذلك ، وهذا أعدل . ومن قال بالدعوى فيما زاد على اليقين ، قال : للأخ النصف يقيناً ، والنصف الآخر يتداعونه ، فيكون بينهم أثلاثاً ، وتصيح من ستة . وكذلك الحكم فى أخ خنثى وولد أخ ، وفى كل عصبتين يحجب أحدهما الآخر ، ولا يرث المحجوب شيئاً إذا كان أنثى . ولو خلف بنتاً وولداً خنثى وولد ابن خنثى وعصبة ، فمن نزلهما حالين جعلهما من ستة ؛ للولد الخنثى ثلاثة ، وللبنت سهمان ، والباقي للعم . ومن نزلهما أربعة

١٣١/٦ ظ أحوال ، جعلها / من اثني عشر ، وجعل لولد الابن نصف السُّدس ، وللمعم سُدسه ، وهذا أعدل الطريقين ؛ لما في الطريق الآخر من إسقاط ولد الابن مع أن احتمال توريثه كاحتمال توريث العم . وهكذا تصنع في الثلاثة وما كان أكثر منها . ويكفي^(٨) هذا القدر من هذا الباب ، فإنه نادر قل ما يحتاج إليه ، واجتماع خنثيين وأكثر نادر النادر ، ولم يُسمع بوجوده ، فلا حاجة إلى التطويل فيه .

فصل : وقد وجدنا في عصرنا شيئاً شبيهاً بهذا ، لم يذكره الفرضيون ، ولم يسمعوأ به ، فإننا وجدنا شخصين ليس لهما في قبيلهما مخرج ، لا ذكر ، ولا فرج ، أما أحدهما فذكروا أنه ليس له في قبيله إلا لحمة ناتمة كالربوة ، يرشح البول منها رشحا على الدوام ، وأرسل إلينا يسألنا عن حكمه في الصلاة ، والتحرز من النجاسة في هذه السنة ، وهي سنة عشر وستمائة . والثاني ، شخص ليس له إلا مخرج واحد فيما بين المخرجين ، منه يتغوط ، ومنه يبول . وسألت من أخبرني عنه عن زيه ، فأخبرني أنه إنما يلبس لباس النساء ، ويخالطهن ، ويغزل معهن ، ويعد نفسه امرأة . وحُدث أن في بعض بلاد العجم شخصا ليس له مخرج أصلا ، لا قبل ، ولا دبر ، وإنما يتقايأ ما يأكله^(٩) وما يشربه^(٩) ، فهذا وما أشبهه في معنى الخنثى ، إلا أنه لا يمكن اعتباره بمباليه ، فإن لم يكن له علامة أخرى فهو مُشكِل ، ينبغي أن يثبت له حكم الخنثى المُشكِل في ميراثه وأحكامه كلها . والله تعالى أعلم .

١٠٣٩ - مسألة ؛ قال : (وابن الملاحنة تَرثُهُ أُمُّهُ وَعَصَبَتُهَا ، فَإِنْ حَلَفَ أُمًّا وَحَالًا فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ ، وَمَا بَقِيَ فَلِلْحَالِ)

وجملته ، أن الرجل إذا لاعن امرأته ، ونفى ولدها ، وفرق الحاكم بينهما ؛ انتفى

(٨) في م زيادة : « في » .

(٩-٩) في ١ : « ويشربه » .

ولذها عنه ، وانقطع تعصيبه من جهة المُلَاعِن ، فلم يرثه هو ولا أحد من عَصَبَاتِهِ ، وترث أمه وذوو الفروض منه فروضهم ، وينقطع التوارث / بين الزوجين ، لا نعلم بين أهل العلم في هذه الجملة خلافاً . وأما إن مات أحدهم قبل تمام اللعان من الزوجين ، ورثه الآخران في قول الجمهور . وقال الشافعي ، رضي الله عنه : إذا أكمل^(١) الزوج لعانه لم يتوارثا . وقال مالك : إن مات الزوج بعد لعانه ، فإن لاعت المرأة لم ترث ، ولم تحدد ، وإن لم تلعن ، ورثت ، وحديث . وإن ماتت هي بعد لعان الزوج ، ورثها في قول جميعهم ، إلا الشافعي رضي الله عنه . وإن تم اللعان بينهما ، فمات أحدهما قبل تفريق الحاكم بينهما ، ففيه روايتان ؛ إحداهما ، لا يتوارثان ، وهو قول مالك ، وزفر ، وروى نحو ذلك عن الزهري ، وربيعة ، والأوزاعي ، وداود ؛ لأن اللعان يقتضي التحريم المؤبد ، فلم يُعتبر في حصول الفرقة به التفريق بينهما^(٢) ، كالرضاع . والرواية الثانية ، يتوارثان ما لم يُفرق الحاكم بينهما . وهو قول أبي حنيفة ، وصاحبه ؛ لأن النبي ﷺ فرّق بين المتلاعنين ، ولو حصل التفريق باللعان لم يُحتج إلى تفريقه . وإن فرّق الحاكم بينهما قبل تمام اللعان ، لم تقع الفرقة ، ولم ينقطع التوارث في قول الجمهور . وقال أبو حنيفة وصاحبه : إن فرّق بينهما بعد أن تلعنا ثلاثاً ، وقعت الفرقة ، وانقطع التوارث ؛ لأنه وجد منهما معظم اللعان ، وإن فرّق بينهما قبل ذلك ، لم تقع الفرقة ، ولم ينقطع التوارث . ولنا ، أنه تفريق قبل تمام اللعان ، فأشبهه التفريق قبل الثلاث . وهذا الخلاف^(٣) في توارث الزوجين . فأما الولد ، فالصحيح أنه ينتفي عن المُلَاعِن إذا تم اللعان بينهما من غير اعتبار تفريق الحاكم ؛ لأن انتفاءه بنفيه ، لا بقول الحاكم : فرقت بينكما ، فإن لم يذكره في اللعان لم ينتف عن المُلَاعِن ، ولم ينقطع التوارث بينهما . وقال أبو بكر : ينتفي بزوال الفراش ، وإن لم يذكره ؛ لأن النبي ﷺ نفى الولد عن المُلَاعِن ،

(١) في م : د كمل .

(٢) سقط من : م .

(٣) في م : د خلاف .

وَالْحَقُّهٗ بِأُمِّهِ ^(٤) ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ الرَّجُلُ فِي لِعَانِهِ . وَيَحَقُّ ذَلِكَ أَنَّ الْوَلَدَ كَانَ حَمَلًا فِي الْبَطْنِ ،
 ١٣٢/٦ ط فَقَالَ / النَّبِيُّ ﷺ : « أَنْظِرُوهَا ، فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أُخِيمَرَ ، كَأَنَّهُ وَحَرَّةٌ ، حَمَشَ
 السَّاقَيْنِ ، فَلَا أَرَاهُ إِلَّا قَدْ كَذَبَ عَلَيْهَا ، وَإِنْ جَاءَتْ ^(٥) بِهِ جَعْدًا ، جُمَالِيًا ، خَدَلَجَ
 السَّاقَيْنِ ، سَابَعَ الْأَلْيَتَيْنِ ، فَهُوَ لِلَّذِي رُمِيَ بِهِ ^(٦) عَلَى النَّعْتِ الْمَكْرُوهِ . إِذَا ثَبَتَ
 هَذَا ، عُذْنَا إِلَى مَسْأَلَةِ الْكِتَابِ ، فَنَقُولُ : اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي مِيرَاثِ الْوَلَدِ الْمَنْفِيِّ
 بِاللُّعَانِ ، فَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ فِيهِ رَوَاتَانِ ؛ أَحَدَاهُمَا ، أَنَّ عَصْبَتَهُ عَصْبَةُ أُمِّهِ . نَقَلَهَا الْأَثَرُ ،
 وَحَنْبَلٌ . يُرَوَى ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَابْنِ عَمَرَ . وَبِهِ قَالَ الْحَسَنُ ، وَابْنُ
 سِيرِينَ ، وَجَابِرُ بْنُ زَيْدٍ ، وَعَطَاءٌ ، وَالشَّعْبِيُّ ، وَالنَّخَعِيُّ ، وَالْحَكَمُ ، وَحَمَّادٌ ،
 وَالثَّوْرِيُّ ، وَالْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ ، إِلَّا أَنَّ عَلِيًّا يَجْعَلُ ذَا السَّهْمِ مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ أَحَقَّ مِمَّنْ لَا
 سَهْمَ لَهُ ، وَقَدَّمَ الرَّدَّ عَلَى غَيْرِهِ . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، أَنَّ أُمَّهُ عَصْبَتُهُ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَعَصْبَتُهَا
 عَصْبَتُهُ . نَقَلَهَا ^(٧) أَبُو الْحَارِثِ ، رُمَهْنَا . وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ . وَرَوَى نَحْوَهُ عَنْ عَلِيٍّ ،
 وَمَكْحُولٍ ، وَالشَّعْبِيِّ ^(٨) ؛ لَمَّا رَوَى عَنْ ^(٩) عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، أَنَّ
 النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ مِيرَاثَ ابْنِ الْمَلَاعِنَةِ لِأُمِّهِ وَلِوَرَثَتِهَا مِنْ بَعْدِهَا ^(١٠) . وَرَوَاهُ أَيْضًا مَكْحُولٌ ،

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ يَلْحَقُ الْوَلَدُ بِالْمَلَاعِنَةِ ، مِنْ كِتَابِ اللَّعَانِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٢ / ٥٢٥ . وَمُسْلِمٌ ،
 فِي : كِتَابِ اللَّعَانِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢ / ١١٣٣ .

وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي اللَّعَانِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٢ / ٥٢٥ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي
 اللَّعَانِ ، مِنْ أَبْوَابِ الطَّلَاقِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٥ / ١٨٩ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ نَفْيِ الْوَلَدِ بِاللُّعَانِ ... ، مِنْ كِتَابِ
 الطَّلَاقِ . الْمُجْتَبَى ٦ / ١٤٦ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ اللَّعَانِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ . سَنَنُ ابْنِ مَاجَهَ ١ / ٦٦٩ .
 وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢ / ٣٨ .

(٥) فِي ١ : « أَتَتْ » .

(٦) بِقَدَمِ تَخْرِيجِهِ فِي : ٨ / ٣٧٢ . وَقَوْلُهُ : « عَلَى النَّعْتِ الْمَكْرُوهِ » أَيُ : فَجَاءَتْ بِهِ .

(٧) فِي م : « نَقَلَهُ » .

(٨) فِي م : « وَالشَّافِعِيُّ » .

(٩) سَقَطَ مِنْ : م .

(١٠) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ مِيرَاثِ ابْنِ الْمَلَاعِنَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْفَرَائِضِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٢ / ١١٢ ، ١١٣ .

عن النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا^(١١) . وَرَوَى وَائِلَةُ بْنُ الْأَسْقَعِ ، عن النَّبِيِّ ﷺ ، قال : « تُحَوِّزُ الْمَرْأَةُ ثَلَاثَةَ مَوَارِيثَ ؛ عَتِيقَهَا ، وَلَقِيطَهَا ، وَوَلَدَهَا الَّذِي لَا عَنَتَ عَلَيْهِ »^(١٢) . وعن عبد الله^(١٣) بن عُبيد بن عُمَيْرٍ ، وقال : كَتَبْتُ إِلَى صَدِيقٍ لِي مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مِنْ بَنِي زُرَيْقٍ أَسْأَلُهُ عَنْ وَلَدِ الْمَلَاعِنَةِ ، لِمَنْ قَضَى بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَكَتَبَ إِلَيَّ ؛ إِنِّي سَأَلْتُ فَأُخْبِرْتُ أَنَّهُ قَضَى بِهِ لِأُمِّهِ ، هِيَ بِمَنْزِلَةِ أَبِيهِ وَأُمِّهِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(١٤) . وَلَأَنَّهَا قَامَتْ مَقَامَ أُمِّهِ وَأَبِيهِ فِي انْتِسَابِهِ إِلَيْهَا ، فَقَامَتْ مَقَامَهُمَا فِي حِيَارَةِ مِيرَاثِهِ ، وَلَأَنَّ عَصَبَاتِ الْأُمِّ أَذَلُّوْهَا ، فَلَمْ يَرِثُوا مَعَهَا ، كَأَقَارِبِ الْأَبِ مَعَهُ . وَكَانَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ يُورِثُ مِنْ ابْنِ الْمَلَاعِنَةِ ، كَمَا يُورِثُ مِنْ غَيْرِ ابْنِ الْمَلَاعِنَةِ ، وَلَا يَجْعَلُهَا عَصَبَةً ابْنِهَا ، وَلَا عَصَبَتَهَا عَصَبَتَهُ . فَإِنْ كَانَتْ أُمُّهُ مُوَلَّاةً لِقَوْمٍ جَعَلَ الْبَاقِيَ مِنْ مِيرَاثِهَا لِمُوَلَّاءِهَا ، فَإِنْ لَمْ تُكُنْ مُوَلَّاةً جَعَلَهُ / لِبَيْتِ الْمَالِ . وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ نَحْوُهُ ، وَبِهِ قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَعُرْوَةُ ، وَسَلِيمَانُ بْنُ يَسَارٍ ، وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَالزُّهْرِيُّ ، وَرَبِيعَةُ ، وَأَبُو الزِّنَادِ ، وَمَالِكٌ ، وَأَهْلُ الْمَدِينَةِ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَصَاحِبَاهُ ، وَأَهْلُ الْبَصْرَةِ ، إِلَّا أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ وَأَهْلَ الْبَصْرَةِ جَعَلُوا الرَّدَّ ، وَذَرَى الْأَرْحَامَ ، أَحَقَّ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ ؛ لِأَنَّ الْمِيرَاثَ إِنَّمَا ثَبَتَ بِالنَّصِّ ، وَلَا نَصٌّ فِي تَوْرِيثِ الْأُمِّ أَكْثَرَ مِنَ الثَّلَاثِ ، وَلَا فِي تَوْرِيثِ^(١٥) «أَخٍ مِنْ أُمِّ» أَكْثَرَ مِنَ السُّدُسِ ، وَلَا فِي تَوْرِيثِ أُمِّي الْأُمِّ وَأَشْبَاهِهِ مِنْ عَصَبَاتِ الْأُمِّ ، وَلَا قِيَاسَ أَيْضًا ، فَلَا وَجْهَ لِإِثْبَاتِهِ . وَوَجْهُ قَوْلِ الْخِرَقِيِّ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « الْإِخْوَةُ الْفَرَاثُضَ بِأَهْلِهَا ، فَمَا بَقِيَ فَهُوَ لِأَوْلَى رَجُلٍ ذَكَرَ »^(١٦) . وَأَوْلَى

و ١٣٣/٦

(١١) أخرجه الدارمي ، في : باب ميراث ابن الملاعة ، من كتاب الفرائض . سنن الدارمي ٢ / ٣٦٤ .

(١٢) تقدم تخريجه في : ٨ / ٣٥٩ .

(١٣) في م : « عبيد الله » .

(١٤) تقدم تخريج الأحاديث السابقة ، والحديث الأخير أخرجه البيهقي ، في : باب ميراث ولد الملاعة ، من كتاب الفرائض . السنن الكبرى ٦ / ٢٥٩ . وقال : رواه أبو داود في المراسيل ، عن عبد الله عن رجل من أهل الشام أن النبي ﷺ قال : « ولد الملاعة عصبته عصبه أمه » .

(١٥) (١٥-١٥) في م : « الأخ من الأم » .

(١٦) تقدم تخريجه في صفحة ٢٠ .

الرجال^(١٧) به أقارب أمه . وعن عمر ، رضى الله عنه ، أنه ألحق ولد الملائنة بعصبة أمه . وعن علي رضى الله عنه ، أنه لما رجم المرأة ، دعا أولياءها ، فقال : هذا ابنكم ترثونه ولا يرثكم ، وإن جنى جناية فعليكم . حكاها الإمام أحمد عنه . ولأن الأم لو كانت عصبة كأبيه لحجبت إخوته . ولأن مولاها مولى أولادها ، فيجب أن تكون عصبتها عصبة ، كالأب . فإذا خلف ابن الملائنة أمًا ، وخالًا ، فلأمه الثلث بلا خلاف ، والباقي لخاله ؛ لأنه عصبة أمه . وعلى الرواية الأخرى ، هو لها كله . وهذا قول علي ، وابن مسعود ، وأبي حنيفة ، وموافقيه ، إلا أن ابن مسعود يُعطيها إياها ؛ لكونها عصبة ؛ والباقي بالرد ، وعند زيد ، الباقي لبيت المال . فإن كان معهما مولى أم ، فلا شيء له عندنا . وقال زيد ، ومن وافقه ، وأبو حنيفة : الباقي له . وإن لم يكن لأمه عصبة إلا مولاها ، فالباقي له على الرواية التي اختارها الخرقى ، وعلى الأخرى ، هو للأم ، وهو قول ابن مسعود ؛ لأنها عصبة ابنها . فإن لم يخلف إلا أمه ، فلها الثلث بالفرض ، والباقي بالرد ، وهو قول علي وسائر من يرى الرد . وفي الرواية الأخرى ، لها الباقي بالتعصيب . وإن كان مع الأم عصبة لها ، فهل يكون الباقي لها أو له ؟ على روايتين . وإن كان لها عصبات ، فهو لأقربهم منها على رواية الخرقى ، فإذا كان معها أبوها ، وأخوها ، فهو لأبيها ، وإن كان مكان أبيها جدُّها فهو بين أخيها وجدِّها نصفين ، وإن كان معهم ابنها ، وهو أخوه لأمه ، فلا شيء لأخيها ، ويكون لأمه الثلث ، ولأخيه السدس ، والباقي لأخيه ، أو ابن أخيه . وإن خلف أمه ، وأخاه ، وأخته ، فلكل واحد منهم السدس ، والباقي لأخيه ، دون أخته . وإن خلف ابن أخته^(١٨) ، وبنت أخته^(١٩) ، أو خاله وخالته ، فالباقي للذكر . وإن خلف أخته وابن أخته ، فلأخته السدس ، والباقي لابن أخته ، وعلى الرواية الأخرى ، الباقي للأم في هذه المواضع .

(١٧) في م : « الرجل » .

(١٨) في ١ : « أخيه » .

(١٩) في الأصل : « أخيه » .

فصل : ابن مَلَاعِنَةَ مات ، وَتَرَكَ بِنْتًا وَبَنَتَ ابْنٍ وَمَوْلَى أُمِّهِ ، الْبَاقِي لِمَوْلَى الْأُمِّ فِي قَوْلِ الْجُمْهُورِ . وقال ابن مَسْعُودٍ : الرَّدُّ أَوَّلَى مِنَ الْمَوْلَى ؛ فَإِنْ كَانَ مَعَهُمْ أُمٌّ فَلَهَا السُّدُسُ ، وَفِي الْبَاقِي رَوَاتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا : لِلْمَوْلَى ، وَهُوَ قَوْلُ الْأَكْثَرِينَ . وَالثَّانِيَةُ : لِلْأُمِّ ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ . فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ مَوْلَى ، فَالْبَاقِي مَرْدُودٌ عَلَيْهِمْ فِي إِحْدَى الرَّوَائِطَيْنِ ، وَالْأُخْرَى ^(٢٠) ، لِلْأُمِّ . فَإِنْ كَانَ مَعَهُمْ أَخٌ ، فَلَا شَيْءَ لَهُ بِالْفَرَضِ ، وَلَهُ الْبَاقِي فِي رِوَايَةٍ ، وَالْأُخْرَى هُوَ لِلْأُمِّ . بِنْتُ وَأَخٌ ، أَوْ ابْنُ أَخٍ أَوْ خَالَ ، أَوْ أَبُو أُمٍّ ، أَوْ غَيْرُهُمْ مِنَ الْعَصَبَاتِ ؛ لِلْبِنْتِ النِّصْفُ ، وَالْبَاقِي لِلْعَصْبَةِ فِي قَوْلِ الْعَبَادِلَةِ . وَإِنْ كَانَ مَعَهَا أَخٌ وَأُخْتُ ، أَوْ ابْنُ أَخٍ وَأُخْتُهُ ، أَوْ خَالَ ، أَوْ خَالَه ، فَالْبَاقِي لِلذَّكَرِ وَخَدَهُ فِي قَوْلِهِمْ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَأَصْحَابُهُ : الْمَالُ لِلْبِنْتِ بِالْفَرَضِ وَالرَّدِّ . وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ جَعَلَ ذَا السَّهْمِ أَحَقَّ مِمَّنْ لَا سَهْمَ لَهُ ، وَأَنَّهُ وَرَّثَ مِنْ ابْنِ الْمَلَاعِنَةِ ذَوِي أَرْحَامِهِ ، كَمَا ^(٢١) يَرْتُونَ مِنْ غَيْرِهِ . قَالَ ابْنُ اللَّبَّانِ : وَلَيْسَ هَذَا مَحْفُوظًا عَنْ عَلِيٍّ ، إِنَّمَا الْمَشْهُورُ عَنْهُ قَوْلُهُ لِأَوْلِيَاءِ الْمَرْجُومَةِ عَنْ ابْنِهَا : هَذَا ابْنُكُمْ ، تَرِثُونَهُ ، وَلَا يَرِثُكُمْ ، وَإِنْ جَنَى جُنَايَةً فَعَلَيْكُمْ . وَفَسَّرَ الْقَاضِي قَوْلَ أَحْمَدَ : إِنْ لَمْ تَكُنْ أُمٌّ فَعَصَبَتُهَا عَصَبَتُهُ . بِتَقْدِيمِ الرَّدِّ عَلَى عَصْبَةِ الْأُمِّ ، كَقَوْلِهِ فِي أُخْتِ وَابْنِ أَخٍ : الْمَالُ كُلُّهُ لِلأُخْتِ . وَهَذَا تَفْسِيرٌ لِلْكَلَامِ بِضِدِّ مَا يَقْتَضِيهِ ^(٢٢) ، وَحَمْلُ اللَّفْظِ عَلَى خِلَافِ ظَاهِرِهِ ، وَإِنَّمَا هَذِهِ الرَّوَايَةُ ، كَمَذْهَبِ ابْنِ مَسْعُودٍ ، وَرِوَايَةُ الشَّعْبِيِّ عَنْ عَلِيٍّ ، وَعَبِيدُ اللَّهِ أَنَّهُمَا قَالَا : عَصْبَةُ ابْنِ الْمَلَاعِنَةِ أُمُّهُ ، تَرِثُ مَالَهُ أَجْمَعُ ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ أُمٌّ ، فَعَصَبَتُهَا عَصَبَتُهُ . امْرَأَةٌ ، وَجَدَّةٌ ، وَأُخْتَانِ وَابْنُ أَخٍ ، لِلْمَرْأَةِ الرَّبْعُ ، وَلِلْجَدَّةِ السُّدُسُ ، وَلِلأُخْتَيْنِ الثُّلُثُ ، وَالْبَاقِي لِابْنِ الْأَخِ ، فِي الرَّوَائِطَيْنِ جَمِيعًا . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : الْبَاقِي يُرَدُّ عَلَى الْأُخْتَيْنِ وَالْجَدَّةِ . وَهُوَ قَوْلُ الْقَاضِي فِي الرَّوَايَةِ الثَّانِيَةِ . أَبُو أُمٍّ ، وَبِنْتُ وَابْنُ أَخٍ وَبِنْتُ أَخٍ . الْبَاقِي لِابْنِ الْأَخِ وَخَدَهُ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لِأُمِّ ^(٢٣) الْأُمِّ

(٢٠) فِي مَزِيدٍ : هُوَ .

(٢١) فِي مَزِيدٍ : لَا .

(٢٢) فِي مَزِيدٍ : يَقْضِيهِ .

(٢٣) فِي مَزِيدٍ : لِأُمِّ .

سُدُسُ باقى المالِ ، وَخُمْسَةُ أُسْدَاسِهِ لِابْنِ الْأَخِ . وقال أبو حنيفة : المالُ بَيْنَ أُمِّ الْأُمِّ وَالْبَنَتِ ، على أَرْبَعَةٍ ، بِالْفَرَضِ وَالرَّدِّ .

فصل : فَإِنْ لَمْ يَتْرِكِ ابْنُ الْمُلاَعِنَةِ ذَا سَهْمٍ ، فَاَلْمَالُ لِعَصْبَةِ أُمِّهِ فِي قَوْلِ الْجَمَاعَةِ . وقد رَوَى ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ . وقال أبو حنيفة ، وَأَصْحَابُهُ : هُوَ بَيْنَ ذَوَى الْأَرْحَامِ ، كَمِيرَاثِ غَيْرِهِ ، وَرَوَّاهُ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ . وذلك مثلُ خَالٍ وَخَالَةٍ ، وَابْنِ أَخٍ وَأُخْتِهِ . المالُ لِلذَّكَرِ ، وَفِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ ، هُوَ بَيْنَهُمَا فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ نِصْفَيْنِ . خَالَةٌ لِأَبٍ وَأُمٍّ وَخَالَ لِأَبٍ ، الْمَالُ لِلخَالِ . وقال أبو حنيفة : هُوَ لِلخَالَةِ . خَالَةٌ وَبَنَتْ بَنَتٍ ، الْمَالُ بَيْنَهُمَا عَلَى أَرْبَعَةٍ . وَإِذَا لَمْ يُخَلِّفْ ابْنُ الْمُلاَعِنَةِ إِلَّا ذَا رَجِمٍ فَحُكْمُهُمْ فِي مِيرَاثِهِ ، كَحُكْمِهِمْ فِي مِيرَاثِ غَيْرِهِ ، على ما تَقَدَّمَ شَرْحُهُ .

فصل : وَإِذَا قُسِمَ مِيرَاثُ الْمُلاَعِنَةِ ، ثُمَّ أَكْذَبَ الْمُلاَعِنُ نَفْسَهُ ، لِحَقِّهِ الْوَلَدُ ، وَنُقِضَتِ الْقِسْمَةُ . وقال أبو حنيفة : لَا يَلْحَقُهُ ^(٢٤) النَّسَبُ بَعْدَ مَوْتِهِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَا ^{١٣٤/٦} ظ تَوَّامَيْنِ ، مَاتَ أَحَدُهُمَا ، وَأَكْذَبَ نَفْسَهُ ، وَالْآخَرُ بَاقٍ ، / فَيَلْحَقُهُ نَسَبُ الْبَاقِي وَالْمَيِّتِ مَعًا ، وَقَدْ مَضَى الْكَلَامُ مَعَهُ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ .

فصل : وَلَوْ كَانَ الْمَنْفِيُّ بِاللُّعَانِ تَوَّامَيْنِ ، وَلَهُمَا أَخٌ ^(٢٥) آخَرُ مِنَ الزَّوْجِ لَمْ يَنْفِهِ ، فَمَاتَ أَحَدُ التَّوَّامَيْنِ ، فَمِيرَاثُ تَوَّامِهِ مِنْهُ كَمِيرَاثِ الْآخَرِ ، فِي قَوْلِ الْجُمْهُورِ . وقال مالكٌ : يَرِثُهُ تَوَّامُهُ مِيرَاثَ أَخٍ ^(٢٥) لِأَبَوَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ أَخُوهُ لِأَبَوَيْهِ ، بِدَلِيلِ أَنْ الزَّوْجَ لَوْ أَقْرَرَ بِأَحَدِهِمَا لَحِقَهُ الْآخَرُ . وَهَذَا أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ لِأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . وَلَنَا ، أَنَّهُمَا تَوَّامَانِ ، لَمْ يَثْبُتْ لَهُمَا أَبٌ يَنْتَسِبَانِ إِلَيْهِ ، فَأَشْبَهَا تَوَّامَيِ الزَّانِيَةِ ، وَلَا خِلَافَ

(٢٤) فِي م : « يَلْحَقُ » .

(٢٥) فِي م : « ابْنِ » .

فِي تَوَامِي الرَّانِيَةِ ، وَفَارَقَ هَذَا مَا إِذَا اسْتَلْحَقَ أَحَدُهُمَا ؛ لِأَنَّهُ يَثْبُتُ بِاسْتِلْحَاقِهِ أَنَّهُ
أَبُوهُمَا (٢٦) .

فصل : قولهم : إِنْ الْأُمُّ عَصَبَةٌ وَلِدُهَا ، وَإِنْ عَصَبَتُهَا عَصَبَتُهُ . إِنَّمَا هُوَ فِي الْمِيرَاثِ
خَاصَّةً ، كَقَوْلِنَا فِي الْأَخْوَاتِ مَعَ الْبَنَاتِ ، فَعَلَى هَذَا لَا يَعْقِلُونَ عَنْهُ ، وَلَا يَثْبُتُ لَهُمْ وَلَايَةُ
التَّزْوِيجِ ، وَلَا غَيْرُهُ . وَهَذَا قَوْلُ الْأَكْثَرِينَ . وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ قَالَ لِأَوْلِيَاءِ
الْمَرْجُومَةِ فِي وَلِدِهَا : هَذَا ابْنُكُمْ يَرِثُكُمْ وَلَا تَرِثُونَهُ ، وَإِنْ جَنَى فَعَلَيْكُمْ . وَرَوَى هَذَا عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ ، وَإِبْرَاهِيمَ . وَلَنَا ، أَنَّهُمْ إِنَّمَا يَنْتَسِبُونَ إِلَيْهِ بِقَرَابَةِ الْأُمِّ ، فَلَمْ يَعْقِلُوا عَنْهُ ، وَلَمْ يَثْبُتْ
عَنْهُمْ وَلَايَةُ التَّزْوِيجِ ، كَمَا لَوْ عَلِمَ أَبُوهُ ، وَلَا يَلْزَمُ مِنَ التَّعْصِيبِ فِي الْمِيرَاثِ التَّعْصِيبُ فِي الْعَقْلِ
وَالْتَّزْوِيجِ ، بِدَلِيلِ الْأَخْوَاتِ مَعَ الْبَنَاتِ . فَأَمَّا إِنْ أُعْتِقَ ابْنُ الْمُتْلَعِنَةِ عَبْدًا ، ثُمَّ (٢٧) مَاتَ ،
ثُمَّ (٢٧) مَاتَ الْمَوْلَى ، وَخَلَّفَ أُمُّ مَوْلَاهُ ، وَأَخَا مَوْلَاهُ ، احْتَمَلَ أَنْ يَثْبُتَ لَهَا الْإِرْثُ
بِالْوَلَاةِ ؛ لِأَنَّ التَّعْصِيبَ ثَابِتٌ . وَحُكِيَ ذَلِكَ عَنْ أَبِي يُوسُفَ . وَهَلْ يَكُونُ لِلْأُمِّ أَوْ لِلْأَخِ ؟
عَلَى الرَّوَابِيتَيْنِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَثْبُتَ لَهَا مِيرَاثٌ ؛ لِأَنَّ النِّسَاءَ لَا يَرِثْنَ مِنَ الْوَلَاةِ ، إِلَّا مَا (٢٨)
أُعْتَقْنَ ، أَوْ أُعْتِقَ مَنْ أُعْتَقْنَ ، فَكَذَلِكَ مَنْ يُدْلَى بِهِنَّ ، وَمَا ذَكَرْنَاهُ لِلْإِخْتِمَالِ الْأَوَّلِ يَبْطُلُ
بِالْأَخْوَاتِ مَعَ الْبَنَاتِ ، وَبِمَنْ عَصَبَهُنَّ أَخُوهُنَّ مِنَ الْإِنَاثِ .

**فصل : فِي مِيرَاثِ ابْنِ ابْنِ الْمُتْلَعِنَةِ إِذَا خَلَّفَ أُمُّهُ وَأُمُّ أَبِيهِ ، وَهِيَ الْمُتْلَعِنَةُ ، فَلَأُمِّهِ
الثَّلَاثُ ، وَالْبَاقِي لَهَا بِالرَّدِّ .** وَهَذَا قَوْلُ عَلِيٍّ . / وَعَلَى الرَّوَايَةِ الْأُخْرَى ؛ الْبَاقِي لِأُمِّ أَبِيهِ ؛
لَأَنَّهُمَا عَصَبَةُ أَبِيهِ . وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ . وَيُعَايَى بِهَا يُقَالُ : جَدَّةٌ وَرِثَتْ مَعَ أُمِّ أَكْبَرَ
مِنْهَا . وَإِنْ خَلَّفَ جَدَّتَيْهِ ، فَلِلْمَالِ بَيْنَهُمَا بِالْفَرْضِ وَالرَّدِّ ، عَلَى قَوْلِ عَلِيٍّ . وَفِي قَوْلِ ابْنِ
مَسْعُودٍ ، السُّدُسُ بَيْنَهُمَا فَرْضًا ، وَبَاقِي الْمَالِ لِأُمِّ أَبِيهِ . أُمُّ أُمٍّ وَخَالَ أَبِي لِأُمٍّ ؛ لِلْأُمِّ

(٢٦) فِي ١ : « أَبُوهُ » .

(٢٧-٢٧) سَقَطَ مِنْ : م .

(٢٨) فِي م : « مِنْ » .

السُّدُسُ . وفي الباقي قولان ؛ أحدهما ، أَنَّهُ لَهَا بِالرَّدِّ . والثاني ، لَخَالِ الْأَبِ ، وفي قول عليٍّ ، الْكُلُّ لِلْجَدَّةِ . خَالَ وَعَمَّ وَخَالَ أَبٍ وَأَبُو أُمِّ أَبٍ ، الْمَالُ لِلْعَمِّ ؛ لِأَنَّهُ ابْنُ (٢٩) الْمُلَاعِنَةِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَمُّ فَلَأَبِي أُمِّ الْأَبِ ؛ لِأَنَّهُ أَبُوهَا ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَلَخَالِ الْأَبِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَلَلْخَالِ ؛ لِأَنَّهُ ذُو رَحِمِهِ . بِنْتُ وَعَمَّ ، لِلْبِنْتِ النِّصْفُ ، وَالْبَاقِي لِلْعَمِّ . وفي قول عليٍّ : الْكُلُّ لِلْبِنْتِ ؛ لِأَنَّهُ يُقَدَّمُ الرَّدُّ عَلَى تَوْرِيثِ عَصَبَةِ أُمِّهِ . بِنْتُ وَأُمُّ وَخَالَ ، الْمَالُ بَيْنَ الْبِنْتِ وَالْأُمِّ عَلَى أَرْبَعَةٍ ، بِالْفَرْضِ وَالرَّدِّ ، وَلَا شَيْءَ لِلْخَالِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِعَصَبَةِ الْمُلَاعِنَةِ ، وَلَوْ كَانَ بَدَلَ الْخَالِ خَالَ أَبٍ ، كَانَ الْبَاقِي لَهُ ؛ لِأَنَّهُ عَصَبَةُ الْمُلَاعِنَةِ . فَأَمَّا ابْنُ ابْنِ ابْنِ الْمُلَاعِنَةِ ، فَإِذَا خَلَفَ عَمَّهُ وَعَمَّ أَبِيهِ ، فَالْمَالُ لِعَمِّهِ ؛ لِأَنَّهُ عَصَبَتُهُ ، وَهَذَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ إِجْمَاعًا . وَقَدْ قَالَ بَعْضُ النَّاسِ : يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَمُّ الْأَبِ أَوَّلَى ؛ لِأَنَّهُ ابْنُ الْمُلَاعِنَةِ . وَهَذَا غَلَطٌ بَيِّنٌ ؛ لِأَنَّ الْعَصَبَاتِ إِنَّمَا يُعْتَبَرُ أَقْرَبُهُمْ مِنَ الْمَيِّتِ ، لَا مِنْ آبَائِهِ . وَإِنْ خَلَفَ ثَلَاثَ جَدَّاتٍ مُتَحَاذِيَاتٍ ، فَالسُّدُسُ بَيْنَهُنَّ ، وَالْبَاقِي رَدٌّ عَلَيْهِنَّ ، فِي إِحْدَى الرَّوَائِثِ ، وَهُوَ قَوْلُ عَلِيٍّ . وَفِي الثَّانِيَةِ لَأُمِّ أَبِيهِ . وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ ، وَإِنْ خَلَفَ أُمُّهُ ، وَجَدَّتُهُ ، وَجَدَّةُ أَبِيهِ ، فَلَأُمِّهِ الثُّلُثُ ، وَلَا شَيْءَ لْجَدَّتِهِ ، وَفِي الْبَاقِي رَوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يُرَدُّ عَلَى الْأُمِّ . وَالثَّانِيَةُ ؛ لِجَدَّةِ أَبِيهِ . وَإِنْ خَلَفَ خَالَهُ وَخَالَ أَبِيهِ وَخَالَ جَدَّهُ ، فَالْمَالُ لِلْخَالِ جَدَّهُ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَلِخَالَهِ ، وَلَا شَيْءَ لِلْخَالِ أَبِيهِ . فَأَمَّا وَلَدُ بِنْتِ الْمُلَاعِنَةِ ، فَلَيْسَتْ الْمُلَاعِنَةُ عَصَبَةً لَهُمْ فِي قَوْلِ الْجَمِيعِ ؛ لِأَنَّ لَهُمْ نَسَبًا مَعْرُوفًا مِنْ جِهَةِ أَبِيهِمْ ، وَهُوَ زَوْجُ بِنْتِ الْمُلَاعِنَةِ . وَلَوْ أُعْتَقَتْ بِنْتُ / الْمُلَاعِنَةِ عَبْدًا ثُمَّ مَاتَتْ ، ثُمَّ مَاتَ الْمَوْلَى ، وَخَلَفَ أُمُّ مَوْلَايِهِ ، وَرِثَتْ مَالَ الْمَوْلَى ؛ لِأَنَّهُمَا عَصَبَةُ لَبْنَتِهَا ، وَالْبِنْتُ عَصَبَةُ لِمَوْلَاهَا فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُمَا فِي ابْنِ الْمُلَاعِنَةِ .

فصل : وَالْحُكْمُ فِي مِيرَاثِ وَلَدِ الزَّوْنِيِّ فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرْنَا ، كَالْحُكْمِ فِي وَلَدِ الْمُلَاعِنَةِ ، عَلَى مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْأَقْوَالِ ، وَالِاخْتِلَافِ ، إِلَّا أَنَّ الْحَسَنَ بْنَ صَالِحٍ قَالَ : عَصَبَةُ وَلَدِ الزَّوْنِيِّ سَائِرُ الْمُسْلِمِينَ ؛ لِأَنَّ أُمَّهُ لَيْسَتْ فِرَاشًا ، بِخِلَافِ وَلَدِ الْمُلَاعِنَةِ . وَالْجَمْهُورُ عَلَى التَّسْوِيَةِ بَيْنَهُمَا ؛ لِاتِّقْطَاعِ نَسَبِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنْ أَبِيهِ ، إِلَّا أَنَّ وَلَدَ

المُلاعِنَةُ يَلْحَقُ الْمُلاعِنَ إِذَا اسْتَلْحَقَهُ ، وَلِدُ الزَّانِي لَا يَلْحَقُ الزَّانِي فِي قَوْلِ الْجُمْهُورِ
 وَقَالَ الْحَسَنُ ، وَابْنُ سِيرِينَ : يَلْحَقُ الْوَاطِئُ^(٣٠) إِذَا أُقِيمَ عَلَيْهِ الْحُدُّ وَبَرِئَتْهُ . وَقَالَ
 إِبْرَاهِيمُ : يَلْحَقُهُ إِذَا جُلِدَ الْحَدُّ ، أَوْ مَلَكَ الْمَوْطُوءَةَ . وَقَالَ إِسْحَاقُ : يَلْحَقُهُ . وَذُكِرَ عَنْ
 عُرْوَةَ ، وَسُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ نَحْوَهُ . وَرَوَى عَلِيُّ بْنُ عَاصِمٍ ، عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ ، أَنَّهُ قَالَ : لَا
 أَرَى بَأْسًا إِذَا زَانَى الرَّجُلُ بِالْمَرْأَةِ فَحَمَلَتْ مِنْهُ ، أَنْ يَتَزَوَّجَهَا مَعَ حَمْلِهَا ، وَيُسْتَرَّ عَلَيْهَا ،
 وَالْوَلَدُ وَلَدُ لَه . وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ إِذَا وُلِدَ عَلَى فِرَاشِ رَجُلٍ ، فَادَّعَاهُ آخَرُ ، أَنَّهُ لَا يَلْحَقُهُ ،
 وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِيهَا^(٣١) إِذَا وُلِدَ عَلَى غَيْرِ فِرَاشٍ . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « الْوَلَدُ
 لِلْفِرَاشِ ، وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ »^(٣٢) . وَلَئِنَّهُ لَا يَلْحَقُ بِهِ إِذَا لَمْ يَسْتَلْحَقْهُ ، فَلَمْ يَلْحَقْ بِهِ
 بِحَالٍ ، كَمَا لَوْ كَانَتْ أُمُّهُ فِرَاشًا ، أَوْ كَمَا لَوْ لَمْ يُجْلَدِ الْحَدُّ عِنْدَ مَنْ اعْتَبَرَهُ .

١٠٤٠ - مسألة ؛ قال : (وَالْعَبْدُ لَا يَرِثُ ، وَلَا مَالٌ لَهُ ، فَيُورَثُ عَنْهُ)

لَا أَعْلَمُ^(١) خِلَافًا فِي أَنَّ الْعَبْدَ لَا يَرِثُ ، إِلَّا مَا رَوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ، فِي رَجُلٍ مَاتَ
 وَتَرَكَ أَبًا مَمْلُوكًا ، يُشْتَرَى مِنْ مَالِهِ ، ثُمَّ يُعْتَقُ ، « ثُمَّ يَرِثُ »^(٢) . وَقَالَ الْحَسَنُ ، وَحُكِيَ عَنْ
 طَاوُسٍ ، أَنَّ الْعَبْدَ يَرِثُ ، وَيَكُونُ مَا وَرِثَهُ لِسَيِّدِهِ ، كَكَسْبِهِ ، وَكَمَا لَوْ وَصَّى لَهُ ، وَلَئِنَّهُ تَصَحُّ
 الْوَصِيَّةِ لَهُ ، فَيَرِثُ كَالْحَمَلِ^(٣) . وَلَنَا ، أَنَّ فِيهِ نَقْصًا مَنَعَ كَوْنَهُ مَوْرُوثًا ، فَمَنَعَ كَوْنَهُ وَارِثًا ،
 كَالْمُرْتَدِّ ، وَيَفَارِقُ الْوَصِيَّةَ / فَإِنَّهَا تَصَحُّ لِمَوْلَاهُ وَلَا مِيرَاثَ لَهُ ، وَقِيَاسُهُمْ يَنْتَقِضُ بِمُخْتَلَفِي
 الدِّينِ . وَقَوْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ لَا يَصَحُّ ؛ لِأَنَّ الْأَبَ رَقِيقٌ حِينَ مَوْتِ ابْنِهِ ، فَلَمْ يَرِثْهُ ، كَسَائِرِ
 الْأَقَارِبِ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمِيرَاثَ صَارَ لِأَهْلِهِ بِالْمَوْتِ ، فَلَمْ يَنْتَقِلْ عَنْهُمْ إِلَى غَيْرِهِمْ . وَأَجْمَعُوا

(٣٠) في ١ : « بِالوَاطِئِ » .

(٣١) سقط من : ١ .

(٣٢) تقدم تخريجه في : ٧ / ٣١٦ .

(١) في م : « نَعْلَمُ » .

(٢-٢) في م : « فَيَرِثُ » .

(٣) في م : « الْحَمَلُ » .

على أن المملوك لا يُورث ؛ وذلك لأنه لا مال له فيورث ، فإنه لا يملك ، ومن قال : إنه يملك بالتملك . فملكه ناقص غير مستقر ، يزول إلى سيده بزوال ملكه عن رقبته ، بدليل قوله عليه السلام : « مَنْ بَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ ، فَمَالُهُ لِلْبَائِعِ ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَهُ الْمُبْتَاعُ »^(٤) . ولأن السيد أحق بمنافعه وأكسابه في حياته ، فكذلك بعد مماته . ومن روى عنه أن العبد لا يرث ، ولا يورث ، ولا يحجب : علي ، وزيد . وبه قال الثوري ، ومالك ، والشافعي ، وإسحاق ، وأصحاب الرأي .

فصل : ويرث الأسير الذي مع الكفار إذا علمت حياته . في قول عامة الفقهاء ، إلا سعيد بن المسيب ، فإنه قال : لا يرث ؛ لأنه عبد . وليس بصحيح ؛ لأن الكفار لا يملكون الأحرار بالقهر ، فهو باق على حرّيته ، فيرث ، كالمطلق .

فصل : والمُدَبَّر ، وأم الولد ، كالقن ؛ لأنهم رقيق ، بدليل أن النبي ﷺ باع مُدَبَّرًا^(٥) . وأم الولد مملوكة ، يجوز لسيدها وطؤها ، بحكم الملك ، وتزويجها وإجارتها . وحكمها حكم الأمة في جميع أحكامها ، إلا فيما ينقل الملك فيها أو يراد له كالرهن .

فصل : فأما المكاتب ، فإن لم يملك قدر ما عليه فهو عبد ، لا يرث ، ولا يورث ، وإن ملك قدر ما يؤدي ، ففيه روايتان ؛ إحداهما ، أنه عبد ما بقي عليه درهم ، لا يرث ، ولا يورث . روى^(٦) ذلك عن عمر ، وزيد بن ثابت ، وابن عمر ، وعائشة ، وأم سلمة ، وعمر بن عبد العزيز ، والشافعي رضي الله عنه ، وأبي ثور . وعن ابن المسيب ، وشريح ، والزهري ، نحوه ؛ لما روى أبو داود^(٧) بإسناده ، عن عمرو بن شعيب ، عن

(٤) تقدم تخرجه في : ٦ / ٢١ .

(٥) أخرجه البخاري ، في : باب بيع المدبر ، من كتاب البيوع ، وفي : باب بيع المدبر ، من كتاب العتق . صحيح البخاري ٣ / ١٠٩ ، ١٩٢ . ومسلم ، في : باب جواز بيع المدبر ، من كتاب الأيمان . صحيح مسلم ٣ / ١٢٨٩ . وابن ماجه ، في : باب المدبر ، من كتاب العتق . سنن ابن ماجه ٢ / ٨٤٠ . والدارمي ، في : باب بيع المدبر ، من كتاب البيوع . سنن الدارمي ٢ / ٢٥٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٣٠١ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٩٠ .

(٦) في م : « يروى » .

(٧) في : باب في المكاتب يؤدي بعض كتابته ... ، من كتاب العتق . سنن أبي داود ٢ / ٣٤٦ . =

أبيه ، عن جده ، أن النبي ﷺ / قال : « المُكَّاتِبُ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ ذَرْهَمٌ » وفي ١٣٦/٦
لفظ ، أن النبي ﷺ قال : « أَيُّمَا عَبْدٍ كَاتِبٌ عَلَى مِائَةِ أُوقِيَّةٍ ، فَأَدَّاهَا إِلَّا عَشْرَ أُوقٍ ،
فَهُوَ عَبْدٌ ، وَأَيُّمَا عَبْدٍ كَاتِبٌ عَلَى مِائَةِ دِينَارٍ ، فَأَدَّاهَا إِلَّا عَشْرَةَ دَنَانِيرٍ ، فَهُوَ عَبْدٌ » .
وعن محمد بن المنكدر ، وعمر بن عبد الله مولى غفرة ، وعبد الله بن عبيدة^(٨) أن النبي ﷺ
قال لعتاب بن أسيد : « مَنْ كَاتِبٌ مُكَّاتِبًا فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ حَتَّى يَقْضِيَ كِتَابَتَهُ »^(٩) .
وقال القاضي ، وأبو الخطَّاب : إذا أدَّى المُكَّاتِبُ ثلاثة أرباع كتابته ، وعجز عن
الرُّبْعِ ، عَتَقَ ؛ لأنَّ ذلك يَجِبُ إيفاءه للمُكَّاتِبِ ، فلا يجوز إبقاؤه على الرُّقِّ لِعجزه عَمَّا
يَجِبُ رَدُّهُ إِلَيْهِ . والرواية الثانية ، أنه إذا مَلَكَ ما يُؤدِّي ، فقد صار حُرًّا ، يَرِثُ ،
ويُورِثُ ، فإذا مات له مَنْ يَرِثُهُ وَرِثَ ، وإن ماتَ فليسَّيِّده بَقِيَّةُ كتابته ، والباقي لَوَرِثَتِهِ ؛ لما
رَوَى أبو داود^(١٠) ، بإسناده عن أمِّ سلمة ، قالت : قال لنا رسولُ اللهِ ﷺ : « إِذَا كَانَ
لَا خَدَاكُنْ مُكَّاتِبٌ ، وَكَانَ عِنْدَهُ مَا يُؤدِّي ، فَلْتَحْتَجِبْ مِنْهُ » . ورَوَى الحَكَمُ ، عن عليٍّ
وابنِ مسعودٍ ، وشريح : يُعْطَى سَيِّدُهُ مِنْ ثَرْكِتِهِ ما بَقِيَ مِنْ كتابته ، فإنْ فَضَلَ شَيْءٌ ،
كَانَ لَوَرِثَةِ المُكَّاتِبِ . ورَوَى نحوه عن الزُّهْرِيِّ . وبه قال ابنُ المُسَيَّبِ . وأبو سلمة بنُ
عبدِ الرحمن ، والنَّخَعِيُّ ، والشَّعْبِيُّ ، والحسنُ ، ومنصورٌ ، ومالكٌ ، وأبو حنيفةٌ ، غيرُ
أنَّ مالكا جَعَلَ مَنْ كَانَ مَعَهُ فِي كِتَابَتِهِ أَحَقُّ مِمَّنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ . قال في مُكَّاتِبِ

= كما أخرجه الترمذی ، في : باب ما جاء في المكاتب إذا كان عنده ما يؤدى ، من أبواب البيوع . عارضة الأحوذى
٢٦٥ / ٥ . وابن ماجه ، في : باب المكاتب ، من كتاب العتق . سنن ابن ماجه ٢ / ٨٤٢ . والإمام أحمد ، في :
المسند ٢ / ١٧٨ ، ١٨٤ ، ٢٠٦ ، ٢٠٩ .
(٨) في م : « عبدة » . وانظر : تهذيب التهذيب ٥ / ٣٠٩ .
(٩) ذكره السيوطی في الجامع الكبير ١ / ٨٢٥ . وقال : أخرجه عبد الرزاق .
(١٠) في : باب في المكاتب يؤدى بعض كتابته فيعجز أو يموت ، من كتاب العتق . سنن أبى داود ٢ / ٣٤٦ .
كما أخرجه الترمذی ، في : باب ما جاء في المكاتب إذا كان عنده ما يؤدى ، من أبواب البيوع . عارضة الأحوذى
٢٦٥ ، ٢٦٦ . وابن ماجه ، في : باب المكاتب ، من كتاب العتق . سنن ابن ماجه ٢ / ٨٤٢ . والإمام
أحمد ، في : المسند ٦ / ٢٨٩ ، ٣٠٨ ، ٣١١ .

هَلَكَ ، وله أَخٌ معه في الكِتَابَةِ ، وله ابْنٌ ، قال : ما فَضَّلَ من كِتَابَتِهِ لِأَخِيهِ دون ابْنِهِ . وجَعَلَهُ أَبُو حَنِيفَةَ عَبْدًا ما دام حَيًّا ، فإذا^(١١) مَاتَ أَدَّى من ثَرْكِتِهِ باقَى كِتَابَتِهِ ، والباقي لَوَرَثَتِهِ . وَرَوَى عن عمرَ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ قال على المنبرِ : إِنَّكُمْ مُكَاتِبُونَ مُكَاتِبِينَ^(١٢) ، فَأَيُّهُمْ أَدَّى النِّصْفَ ، فلا رِقَّ عليه . وعن عَلِيٍّ ، إذا أَدَّى النِّصْفَ فَهُوَ حُرٌّ . وعن عُروَةَ نَحْوَهُ . وعن الحسن ، إذا أَدَّى الشَّطْرَ فَهُوَ غَرِيمٌ . وعن ابنِ مسعودٍ ، وشَرِيحَ / نَحْوَهُ . وعن ابنِ مسعودٍ ، إذا أَدَّى ثُلُثًا أو رُبْعًا فَهُوَ غَرِيمٌ . وعن ابنِ عَبَّاسٍ ، إذا كَتَبَ الصَّحِيفَةَ فَهُوَ غَرِيمٌ . وعن عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، قال : تَجْرِي العَتَاقَةُ في المُكَاتِبِ في أوَّلِ نَجْمٍ . يعني يَغْتَقُ منه بِقَدَرِ ما أَدَّى . وعنه أَنَّهُ قال : يَرِثُ ، وَيَحْجُبُ ، وَيَغْتَقُ منه ، بِقَدَرِ ما أَدَّى . وقد رَوَى حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ ، عن أَيُّوبَ ، عن عِكْرِمَةَ ، عن ابنِ عَبَّاسٍ ، عن النَّبِيِّ ﷺ قال : « إِذَا أَصَابَ الْمُكَاتِبُ حَدًّا أو مِيرَاثًا ، وَرِثَ بِحِسَابِ ما عَتَقَ مِنْهُ ، وَأَقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدَّ بِحِسَابِ ما عَتَقَ مِنْهُ »^(١٣) . وفي رواية « يُؤَدِّي الْمُكَاتِبُ بِقَدَرِ ما عَتَقَ مِنْهُ دِيَةَ الْحُرِّ ، وَقَدَرِ ما رَقَّ مِنْهُ دِيَةَ الْعَبْدِ » . قال يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ : وكان عَلِيٌّ وَمَرْوانُ بْنُ الْحَكَمِ يَقُولانِ ذلك . وقد رَوَى حَدِيثُ ابنِ عَبَّاسٍ ، عن عِكْرِمَةَ ، عن النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا ، والحديثُ الَّذِي رَوَيْنَاهُ لِقَوْلِنَا أَصَحُّ مِنْهُ ، ولا أَعْلَمُ أَحَدًا منَ الْفُقَهَاءِ قال بهذا ، وما ذَكَرْنَاهُ أوَّلًا أوَّلَى ، واللهُ أَعْلَمُ .

١٣٧/٦

١٠٤١ - مسألة ؛ قال : (وَمَنْ بَعْضُهُ حُرٌّ يَرِثُ ، وَيُورَثُ ، وَيَحْجُبُ عَلَيَّ مِقْدَارِ ما فِيهِ مِنَ الْحُرِّيَّةِ)

وجملته أَنَّ الْمُعْتَقَ بَعْضُهُ إِذَا كَسَبَ مَالًا ، ثم مات وخلفه ، نُظِرَ فِيهِ ؛ فَإِنْ كانَ كَسَبَهُ

(١١) في الأصل ، ١ : « وإن » .

(١٢) سقط من : م .

(١٣) أخرجه أبو داود ، في : باب في دية المكاتب ، من كتاب الديات . سنن أبي داود ٢ / ٥٠٠ . والترمذي ، في : باب ما جاء في المكاتب إذا كان عنده ما يؤدى ، من أبواب البيوع . عارضة الأحوذى ٥ / ٢٦٤ . والنسائي ، في : باب دية المكاتب ، من كتاب القسامة . المجتبى ٨ / ٤٠ ، ٤١ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٢٦٠ ، ٢٩٢ ،

بجُزئِهِ الحُرُّ ، مثلُ أن كان قد هَآيَا سَيِّدَهُ على مُنْفَعَتِهِ ، فَاكْتَسَبَ في أَيَّامِهِ ، أو وَرِثَ شَيْئًا ، فَإِنَّ المِيرَاثَ إِنَّمَا يَسْتَحِقُّهُ بِجُزئِهِ الحُرُّ ، أو كان قد قَاسَمَ سَيِّدَهُ في حَيَاتِهِ ، فَتَرَكْتُهُ كُلُّهَا لَوَرِثَتِهِ ، لا حَقَّ لِمَالِكٍ بَاقِيَةٍ فِيهَا . وقال قومٌ : جَمِيعُ ما خَلَفَهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَيِّدِهِ . قال ابنُ اللَّبَّانِ : هَذَا غَلَطٌ ؛ لِأَنَّ الشَّرِيكَ إِذَا اسْتَوْفَى حَقَّهُ مِنْ كَسْبِهِ مَرَّةً ، لَمْ يَبْقَ لَهُ حَقٌّ فِي البَاقِي ، ولا سَبِيلَ لَهُ على ما كَسَبَهُ يَنْصِفُهُ الحُرُّ ، كَمَا لو كان بَيْنَ شَرِيكَيْنِ فَاقْتَسَمَا كَسْبَهُ ، لَمْ يَكُنْ لِأَحَدِهِمَا حَقٌّ فِي حِصَّةِ الْآخَرِ ، وَالْعَبْدُ يَخْلُفُ أَحَدَ الشَّرِيكَيْنِ فِيمَا عَتَقَ مِنْهُ . فَأَمَّا إِنْ لَمْ يَكُنْ كَسْبُهُ بِجُزئِهِ الحُرُّ خَاصَّةً ، ولا اقْتَسَمَا كَسْبَهُ ، / فَلِمَالِكٍ بَاقِيَةٍ مِنْ تَرَكَّتِهِ بِقَدَرِ مِلْكِهِ فِيهِ ، وَالبَاقِي لَوَرِثَتِهِ . وَإِنْ مَاتَ لَهُ مَنْ يَرِثُهُ ، فَإِنَّهُ يَرِثُ ، وَيُورِثُ ، وَيَحْجُبُ على قَدَرِ ما فِيهِ مِنَ الحُرِّيَّةِ . وَهَذَا قَوْلُ عَلِيٍّ ، وَابْنِ مَسْعُودٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، وَبِهِ قَالَ عِثْمَانُ الْبَتِيُّ ، وَحَمَزَةُ الزَّيَّاتُ ، وَابْنُ الْمُبَارِكِ ، وَالْمُزْنِيُّ ، وَأَهْلُ الظَّاهِرِ . وقال زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ : لا يَرِثُ ، ولا يُورِثُ ، وَأَحْكَامُهُ أَحْكَامُ الْعَبْدِ . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، فِي الْقَدِيمِ . وَجَعَلَا مَالَهُ لِمَالِكٍ بَاقِيَةٍ . قال ابنُ اللَّبَّانِ : هَذَا غَلَطٌ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لِمَالِكٍ بَاقِيَةٍ على ما عَتَقَ مِنْهُ مِلْكٌ ، ولا وِلَاءٌ ، ولا هُوَ ذَوْرَجِيمٌ . قال ابنُ سُرَيْجٍ : يَحْتَمِلُ على قَوْلِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْقَدِيمُ ، أَنْ يُجْعَلَ فِي بَيْتِ الْمَالِ ؛ لِأَنَّهُ لا حَقَّ لَهُ فِيمَا كَسَبَهُ بِجُزئِهِ الحُرُّ . وقال الشَّافِعِيُّ فِي الْجَدِيدِ : ما كَسَبَهُ بِجُزئِهِ الحُرُّ لَوَرِثَتِهِ ، ولا يَرِثُ هُوَ مِمَّنْ مَاتَ شَيْئًا . وَبِهِ قال طَاوُسُ ، وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ ، وَأَبُو ثَوْرٍ . وقال ابنُ عَبَّاسٍ : هُوَ كَالْحُرِّ فِي جَمِيعِ أَحْكَامِهِ ، فِي تَوْرِيثِهِ ، وَالْإِرْثِ مِنْهُ ، وَغَيْرِهِمَا . وَبِهِ قال الْحَسَنُ ، وَجَابِرُ بْنُ زَيْدٍ ، وَالشَّعْبِيُّ ، وَالنَّخَعِيُّ ، وَالْحَكَمُ ، وَحَمَّادٌ ، وَابْنُ أَبِي لَيْلَى ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَأَبُو يَوْسَفَ ، وَمُحَمَّدٌ ، وَاللُّوْلُؤِيُّ ، وَيَحْيَى بْنُ آدَمَ ، وَدَاوُدُ . وقال أَبُو حَنِيفَةَ : إِنْ كانَ الَّذِي لَمْ يَعْتَقِ اسْتَسْعَى الْعَبْدَ ، فَلَهُ مِنْ تَرَكَّتِهِ سِعَايَتُهُ ، وَلَهُ نِصْفُ وِلَائِهِ ، وَإِنْ كانَ أَغْرَمَ الشَّرِيكَ ، فَوَلَّاهُ كُلَّهُ لِلَّذِي أُعْتَقَ بَعْضُهُ . وَلَنَا ، ما رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ ، حَدَّثَنَا الرَّمْلِيُّ ، عَنْ يَزِيدَ ابْنِ هَارُونَ ، عَنْ عِكْرِمَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قالَ فِي الْعَبْدِ يَعْتَقُ بَعْضُهُ :

« يَرِثُ وَيُورِثُ عَلَى قَدَرٍ مَا عَتَقَ مِنْهُ » ^(١) . ولأنه يجب أن يثبت لكل بعض حكمه ، كالمو
كان الآخر مثله ، وقياساً لأحدهما على الآخر . إذا ثبت هذا ، فالتفريع على قولنا ؛ لأنَّ
العمل على غيره واضح . وكيفية توريثه أن يعطى من له فرض بقدر ما فيه من الحرية من
فرضه ، وإن كان عصبه يُظَرَّ ماله / مع الحرية الكاملة ، فأعطى بقدر ما فيه منها ، وإن
كانا عصبين لا يحجب أحدهما الآخر ، كابن نصفهما حر ، ففيه وجهان ؛
أحدهما ، تكمُّل الحرية فيهما ، بأن تُضمَّ الحرية من أحدهما إلى ما في الآخر منها ، فإن
كَمَلَ منهما واحد ، ورثا جميعاً ميراث ابن حر ؛ لأنَّ نصفى شيء كامل ، ثم يقسم ما
ورثاه بينهما على قدر ما في كل واحد منهما ، فإذا كان ثلثا أحدهما حراً ، وثلث الآخر حراً
كان ما ورثاه بينهما أثلاثاً ، وإن نقص ما فيهما من الحرية عن حر كامل ، ورثا بقدر ما
فيهما ، وإن زاد على حر واحد ، وكان الجزءان فيهما سواء ، قسم ما يرثانه بينهما بالسوية ،
وإن اختلفا أعطى كل واحد منهما بقدر ما فيه . قال الخبري : قال الأثرون : هذا قياس
قول علي ، رضي الله عنه . والوجه الآخر ، لا تكمُّل الحرية فيهما ، لأنها لو كملت لم
يظهر للرق أثر ، وكنا في ميراثهما كالحرين ، وإن كان أحدهما يحجب الآخر ، فقد
قل فيهما وجهان أيضاً . والصحيح أن الحرية لا تكمَّل ههنا ؛ لأنَّ الشيء لا يكمل بما
يسقطه ، ولا يجمع بينه وبين ما ينافيه . وورثته بعضهم بالخطاب ، وتنزيل الأحوال ،
وحجب بعضهم ببعض على مثال تنزيل الخنثى ^(٢) . وقال أبو يوسف بمعناه . ومسائل
ذلك ؛ ابن نصفه حر له نصف المال ، فإن كان معه ابن آخر نصفه حر فلهما المال ، في
أحد الوجهين ، وفي الآخر ، لهما نصفه ، والباقي للعصبية ، أو لبيت المال إن لم تكن
عصبية . ويحتمل أن يكون لكل واحد منهما ثلاثة أثمان المال ؛ لأنهما لو كانا حرين ،

(١) أخرجه النسائي ، في : باب دية المكاتب ، من كتاب القسامة . المجتبى ٨ / ٤١ بنحوه . ولم يرد في مسند
أحمد . انظر : إرواء الغليل ٦ / ١٦١ ، ١٦٢ .

(٢) في م : « الخطاب » .

لَكَانَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا النِّصْفُ ، وَلَوْ كَانَ رَقِيقَيْنِ لَمْ يَكُنْ لِهَمَا شَيْءٌ ، وَلَوْ كَانَ الْأَكْبَرُ وَحْدَهُ حُرًّا كَانَ لَهُ الْمَالُ ، وَلَا شَيْءَ لِلْأَصْغَرِ ، وَلَوْ كَانَ الْأَصْغَرُ وَحْدَهُ حُرًّا كَانَ لَهُ كَذَلِكَ ، وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي الْأَرْبَعَةِ أَحْوَالٍ ^(٣) مَالٌ وَنِصْفٌ ، فَلَهُ رُبْعٌ / ذَلِكَ ، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَثْمَانٍ . ١٣٨/٦ ظ

فَإِنْ كَانَ مَعَهُمَا ابْنٌ آخَرُ ثَلَاثُهُ حُرٌّ ، فَعَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ ، يَنْقَسِمُ الْمَالُ بَيْنَهُمْ عَلَى ثَمَانِيَةٍ ، كَمَا تُقَسَّمُ مَسْأَلَةُ الْمُبَاهِلَةِ ، وَعَلَى الثَّانِي يُقَسَّمُ النِّصْفُ بَيْنَهُمْ عَلَى ثَمَانِيَةٍ . وَفِيهِ وَجْهٌ آخَرٌ ، يُقَسَّمُ الثُّلُثُ بَيْنَهُمْ أَثْلَاثًا ، ثُمَّ يُقَسَّمُ السُّدُسُ بَيْنَ صَاحِبِي النِّصْفَيْنِ نِصْفَيْنِ ، وَعَلَى تَنْزِيلِ الْأَحْوَالِ ، يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِمَّنْ نِصْفُهُ حُرٌّ سُدُسُ الْمَالِ ، وَثُمْنُهُ ، وَلِمَنْ ثَلَاثُهُ حُرٌّ ثَلَاثًا ذَلِكَ ، وَهُوَ تُسْعُ الْمَالِ ، وَنِصْفُ سُدُسِهِ ؛ لِأَنَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ الْمَالُ فِي حَالٍ ، وَنِصْفُهُ فِي حَالَيْنِ ، وَثَلَاثُهُ فِي حَالٍ ، فَيَكُونُ لَهُ مَالَانِ وَثَلَاثٌ ، فِي ثَمَانِيَةِ أَحْوَالٍ ، فَتُعْطِيهِ ثُمْنٌ ذَلِكَ ، وَهُوَ سُدُسٌ وَثُمْنٌ ، وَيُعْطَى مَنْ ثَلَاثُهُ حُرٌّ ثَلَاثِيَّةٌ ، وَهُوَ تُسْعٌ ، وَنِصْفُ سُدُسٍ . ابْنُ حُرٍّ ، وَابْنُ نِصْفِهِ حُرٌّ . الْمَالُ بَيْنَهُمَا عَلَى ثَلَاثَةٍ ، عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ . وَعَلَى الثَّانِي النِّصْفُ بَيْنَهُمَا نِصْفَانِ ، وَالباقى للحرِّ ، فَيَكُونُ لِلْحُرِّ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعٍ ، وَلِلْآخِرِ الرَّبْعُ . وَلَوْ نَزَلَتْهُمَا بِالْأَحْوَالِ أَفْضَى إِلَى هَذَا ؛ لِأَنَّ لِلْحُرِّ الْمَالُ فِي حَالٍ وَنِصْفُهُ فِي حَالٍ ، فَلَهُ نِصْفُهُمَا ، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعٍ ، وَلِلْآخِرِ نِصْفُهُ فِي حَالٍ ، فَلَهُ نِصْفُ ذَلِكَ ، وَهُوَ الرَّبْعُ . وَلَوْ خَاطَبَتْهُمَا لَقَلْتَ لِلْحُرِّ : لَكَ الْمَالُ لَوْ كَانَ أَخُوكَ رَقِيقًا ، وَنِصْفُهُ لَوْ كَانَ حُرًّا ، فَقَدْ حَاجَبَكَ بِحُرِّيَّتِهِ عَنِ النِّصْفِ ، فَنِصْفُهَا يَحْجُبُكَ عَنِ الرَّبْعِ ، يَبْقَى لَكَ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعٍ . وَيُقَالُ لِلْآخِرِ : لَكَ النِّصْفُ لَوْ كُنْتَ حُرًّا ، فَإِذَا كَانَ نِصْفُكَ حُرًّا ، فَلَكَ نِصْفُهُ وَهُوَ الرَّبْعُ . ابْنُ ثَلَاثَةِ حُرٍّ ، وَابْنُ ثَلَاثَةِ حُرٍّ ، عَلَى الْأَوَّلِ ، الْمَالُ بَيْنَهُمَا أَثْلَاثًا ، وَعَلَى الثَّانِي ، الثُّلُثُ بَيْنَهُمَا ، وَلِلْآخِرِ ثَلَاثٌ فَيَكُونُ لَهُ النِّصْفُ ، وَلِلْآخِرِ السُّدُسُ ، وَقِيلَ : الثُّلَاثَانِ بَيْنَهُمَا أَثْلَاثًا . وَبِالْخَطَابِ تَقُولُ لِمَنْ ثَلَاثُهُ حُرٌّ : لَوْ كُنْتَ وَحْدَكَ حُرًّا ، كَانَ الْمَالُ لَكَ ، وَلَوْ كُنْتُمَا حُرَّيْنِ ، كَانَ لَكَ النِّصْفُ ، فَقَدْ حَاجَبَكَ بِحُرِّيَّتِهِ عَنِ النِّصْفِ ، فَبِثُلْثِهَا يَحْجُبُكَ عَنِ السُّدُسِ ، يَبْقَى لَكَ

(٣) الصواب : « الأحوال » .

١٣٩/٦
 خَمْسَةُ أَسْدَاسٍ لَوْ كُنْتَ حُرًّا ، فَلَكَ بِثُلُثِي حُرِّيَّةٍ^(٤) خَمْسَةُ أَتْسَاعٍ . وَيُقَالُ لِلْآخِرِ :
 يَحْجُبُكَ أَخُوكَ بِثُلُثِي حُرِّيَّتِهِ ، عَنْ ثُلُثِي النِّصْفِ ، وَهُوَ الثُّلُثُ ، يَبْقَى لَكَ الثُّلَاثَانِ ، فَلَكَ
 بِثُلُثِ حُرِّيَّةٍ^(٥) ثُلُثُ ذَلِكَ ، / وَهُوَ التُّسْعَانِ ، وَيَبْقَى التُّسْعَانِ لِعَصَبَتِهِ^(٦) إِنْ كَانَ ، أَوْ ذِي
 رَجِيمٍ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَلَبِيتَ^(٧) الْمَالِ . ابْنُ حُرٍّ وَبَنَتْ نِصْفُهَا حُرٌّ ، لِلْأَبْنِ خَمْسَةُ أَسْدَاسِ
 الْمَالِ ، وَلِلْبَنَاتِ سُدُسُهُ فِي الْخِطَابِ وَالتَّنْزِيلِ جَمِيعًا . وَمَنْ جَمَعَ الْحُرِّيَّةَ أَفْضَى قَوْلُهُ إِلَى أَنْ لَهُ
 أَرْبَعَةُ أَخْمَاسِ الْمَالِ ، وَلَهَا الْخُمُسُ . فَإِنْ كَانَتْ بَنَتْ حُرَّةً وَابْنٌ نِصْفُهُ حُرٌّ وَعَصَبَةٌ ،
 فَلِلْأَبْنِ الثُّلُثُ ، وَلَهَا رُبْعٌ وَسُدُسٌ . وَمَنْ جَمَعَ الْحُرِّيَّةَ فِيهِمَا جَعَلَ الْمَالَ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ . ابْنُ
 وَبَنَتْ نِصْفُهُمَا حُرٌّ وَعَصَبَةٌ ، فَمَنْ جَمَعَ الْحُرِّيَّةَ ، فَثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ الْمَالِ بَيْنَهُمَا عَلَى ثَلَاثَةٍ .
 وَقَالَ بَعْضُ الْبَصَرِيِّينَ : النِّصْفُ بَيْنَهُمَا عَلَى ثَلَاثَةٍ . وَمَنْ وَرَثَ بِالتَّنْزِيلِ وَالْأَحْوَالِ قَالَ :
 لِلْأَبْنِ الْمَالُ فِي حَالٍ ، وَثُلَاثَاهُ فِي حَالٍ ، فَلَهُ رُبْعُ ذَلِكَ ، رُبْعٌ وَسُدُسٌ ، وَلِلْبَنَاتِ نِصْفُ ذَلِكَ
 ثُمْنٌ وَنِصْفُ سُدُسٍ ، وَالْبَاقِي لِلْعَصَبَةِ . وَإِنْ شَتَّتْ قُلْتُ : إِنْ قَدَرْنَا هُمَا حُرَّيْنِ فَهِيَ مِنْ
 ثَلَاثَةٍ ، وَإِنْ قَدَرْنَا الْبَنَاتِ وَحَدَّاهَا حُرَّةً ، فَهِيَ مِنْ اثْنَيْنِ ، وَإِنْ قَدَرْنَا الْآبْنَ وَحَدَّهُ حُرًّا فَالْمَالُ
 لَهُ ، وَإِنْ قَدَرْنَا هُمَا رَقِيقَيْنِ فَالْمَالُ لِلْعَصَبَةِ ، فَتَضْرِبُ اثْنَيْنِ فِي ثَلَاثَةٍ تَكُنْ سِتَّةً ، ثُمَّ فِي أَرْبَعَةٍ
 أَحْوَالٍ ، تَكُنْ أَرْبَعَةً وَعِشْرِينَ ، فَلِلْأَبْنِ الْمَالُ فِي حَالٍ سِتَّةً ، وَثُلَاثَاهُ فِي حَالٍ أَرْبَعَةً ، صَارَ لَهُ
 عَشْرَةٌ ، وَلِلْبَنَاتِ النِّصْفُ فِي حَالٍ ، وَالثُّلُثُ فِي حَالٍ خَمْسَةَ ، وَلِلْعَصَبَةِ الْمَالُ فِي حَالٍ ،
 وَنِصْفُهُ فِي حَالٍ تِسْعَةً ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ عَصَبَةٌ ، جَعَلَتْ لِلْبَنَاتِ فِي حَالٍ حُرِّيَّتَهَا الْمَالُ كُلَّهُ
 بِالْفَرْضِ وَالرَّدِّ ، فَيَكُونُ لَهَا مَالٌ وَثُلُثٌ ، فَتَجْعَلُ لَهَا رُبْعَ ذَلِكَ ، وَهُوَ الثُّلُثُ . فَإِنْ كَانَ
 مَعَهُمَا امْرَأَةٌ وَأُمُّ حُرَّتَانِ كَمُلَّتِ الْحُرِّيَّةُ فِيهِمَا ، فَحَجَبَا الْأُمَّ إِلَى السُّدُسِ ، وَالْمَرْأَةَ إِلَى
 الثُّمْنِ ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَوْ انْفَرَدَ لَحَجَبَ نِصْفَ الْحَجَبِ ، فَإِذَا اجْتَمَعَا اجْتَمَعَ

(٤) فِي م : « حُرِّيَّتِهِ » .

(٥) فِي أ : « حُرِّيَّتِهِ » . وَفِي م : « حُرِّيَّتِهِمْ » .

(٦) فِي م : « لِلْعَصَبَةِ » .

(٧) فِي م : « فُقِيَ بَيْت » .

الحَجَبُ . وَمَنْ وَرَثَ بِالْأَحْوَالِ وَالتَّزْوِيلِ ، قَالَ : لِلْأُمِّ السُّدُسُ فِي ثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ ، وَالثُّلُثُ فِي حَالٍ ، فَلَهَا رُبْعُ ذَلِكَ ، وَهُوَ سُدُسٌ وَثُلُثٌ وَثَمَنٌ ، وَلِلْمَرْأَةِ الثَّمَنُ فِي ثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ ، وَالرُّبْعُ فِي حَالٍ ، فَلَهَا رُبْعُ ذَلِكَ ، وَهُوَ الثَّمَنُ وَرُبْعُ الثَّمَنِ ، وَلِلْأَبْنِ الْبَاقِي فِي حَالٍ ، وَثُلُثَاهُ فِي حَالٍ ، فَلَهُ رُبْعُهُ ، وَلِلْبَنَاتِ / ثُلُثُ الْبَاقِي فِي حَالٍ ، وَالنِّصْفُ فِي حَالٍ ، فَلَهَا رُبْعُهُ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْمَسْأَلَةِ عَصَبَةٌ ، فَلِلْبَنَاتِ بِالْفَرَضِ وَالرَّدِّ أَحَدٌ وَعَشْرُونَ مِنْ اثْنَيْنِ وَثَلَاثِينَ ، مَكَانَ النِّصْفِ ، وَلِلْأُمِّ سَبْعَةٌ مَكَانَ السُّدُسِ ، وَتَصِحُّ الْمَسْأَلَةُ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهَا رَدٌّ بِالْبَسْطِ مِنْ مَائَتَيْنِ وَثَمَانِيَةٍ وَثَمَانِينَ سَهْمًا ، لِلْأُمِّ مِنْهَا سِتُّونَ ، وَلِلْمَرْأَةِ خَمْسَةٌ وَأَرْبَعُونَ ، وَلِلْأَبْنِ خَمْسَةٌ وَثَمَانُونَ ، وَلِلْبَنَاتِ ثَلَاثَةٌ وَخَمْسُونَ ، وَالْبَاقِي لِلْعَصَبَةِ . وَقِيَاسُ قَوْلِ مَنْ جَمَعَ الْحُرِّيَّةَ فِي الْحَجَبِ ، أَنْ يَجْمَعَ الْحُرِّيَّةَ فِي التَّوْرِيثِ ، فَيَجْعَلَ لَهَا ثَلَاثَةَ أَرْبَاعِ الْبَاقِي . وَقَالَ ابْنُ اللَّبَّانِ : لَهَا سَبْعَةٌ ^(٨) عَشْرَ مِنْ ثَمَانِيَةٍ وَأَرْبَعِينَ ؛ لِأَنَّهُمَا لَوْ كَانَا حُرَّيْنِ لَكَانَ لَهَا سَبْعَةٌ عَشْرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَعَشْرِينَ ، فَيَكُونُ لَهَا بِنَصْفِ حُرِّيَّتِهِمَا ^(٩) نِصْفُ ذَلِكَ . وَهَذَا غَلَطٌ ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ حَجَبَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لِمُصَاحِبِهِ بِنَصْفِ حُرِّيَّتِهِ ، كَحَجَبِهِ إِيَّاهُ بِجَمِيعِهَا ، وَلَوْ سَاغَ هَذَا لَكَانَ لَهَا ^(١٠) حَالٌ أَنْفَرَادِهِمَا النِّصْفُ بَيْنَهُمَا ^(١١) مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ . ابْنُ أَبِي وَانٍ ، نِصْفُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ حُرٌّ ، إِنْ قَدَّرْنَا لَهُمْ أَحْرَارًا ، فَلِلْأَبْنِ الثُّلَاثَانِ ، وَإِنْ قَدَّرْنَا لَهُمْ حُرًّا وَحْدَهُ ، فَلَهُ الْمَالُ ، وَإِنْ قَدَّرْنَا مَعَهُ أَحَدَ الْأَبْوَيْنِ حُرًّا فَلَهُ خَمْسَةُ أَسْدَاسٍ ، فَتَجْمَعُ ذَلِكَ تَجْدُهُ ثَلَاثَةُ أَمْوَالٍ وَثُلَاثًا ^(١٢) ، فَلَهُ ثَمْنُهَا ، وَهُوَ رُبْعُ سُدُسٍ ، وَلِلْأَبِ الْمَالُ فِي حَالٍ ، وَثُلُثَاهُ فِي حَالٍ ، وَسُدُسَاهُ فِي حَالَيْنِ ، فَلَهُ ثَمْنُ ذَلِكَ وَرُبْعٌ ^(١٣) ، وَلِلْأُمِّ الثُّلُثُ فِي حَالَيْنِ ، وَالسُّدُسُ فِي حَالَيْنِ ، فَلَهَا الثَّمَنُ ، وَالْبَاقِي لِلْعَصَبَةِ . وَإِنْ عَمِلْتَهَا بِالْبَسْطِ قُلْتَ : إِنْ قَدَّرْنَا لَهُمْ

(٨) فِي ١ ، م : « سِتَّة » .

(٩) فِي م : « حُرِّيَّتِهِمْ » .

(١٠) فِي م : « لَهُمْ » .

(١١) فِي م : « بَيْنَهُمْ » .

(١٢) فِي م : « وَثَلَاثَانِ » .

(١٣) سَقَطَتِ الْوَاوُ مِنْ : الْأَصْلُ ، ١ .

أحراراً ، فهي من سِتَّة ، وإن قَدَرْنَا الابْنَ وَحْدَهُ حُرّاً ، فهي من سَهْمٍ ، فكذلك الأب ، وإن قَدَرْنَا الأمَّ وَحْدَهَا حُرَّةً ، أو قَدَرْنَاها مع حُرِّيَّةِ الأب ، فهي من ثلاثة ، وإن قَدَرْنَا الابْنَ مع الأب ، أو مع الأمَّ فهي من سِتَّة ، وإن قَدَرْنَاهم رَقِيقًا ، فالمالُ لِلْعَصْبَةِ ، وجميعُ المسائلِ تدخلُ في سِتَّة ، فتَضَرُّبُها في الأحوالِ ، وهي ثمانية ، تَكُنْ ثمانية وأربعين ، للابنِ المالُ في حالِ سِتَّة ، وثلاثاه^(١٤) في حالِ أربعة ، وخمسة أسداسيه في حالين عَشْرَةً ، فذلك عشرون سهمًا من ثمانية وأربعين ، وللأبِ المالُ في حالِ سِتَّة ، وثلاثاه في حالِ ، وسُدُساه في حالين ، وذلك / اثنا عشر ، وللأمِّ الثلثُ في حالين ، والسُدُسُ في حالين ، وذلك سِتَّة ، وهي الثَّمَن ، وإن كان ثلثُ كلِّ واحدٍ منهم حُرّاً ، زِدَتْ على السِتَّةِ نصفُها ، تصيرُ تسعةً ، وتَضَرُّبُها في الثمانية ، تَكُنْ اثنين وسبعين ، فلابنِ عشرون من اثنين وسبعين ، وهي السُدُسُ والتُّسْعُ ، وللأبِ اثنا عشر ، وهي السُدُسُ ، وللأمِّ سِتَّة ، وهي نصفُ السُدُسِ ، ولا تتغيَّرُ سِهامُهم ، وإنَّما صارتْ مَنْسُوبَةً إلى اثنين وسبعين . وإن كان رُبْعُ كلِّ واحدٍ منهم حُرّاً ، زِدَتْ على السِتَّةِ مِثْلُها . وقيلَ فيما إذا كان نِصْفُ كلِّ واحدٍ منهم حُرّاً : للأمِّ الثَّمَنُ ، وللأبِ الرُّبْعُ ، وللابنِ النِّصْفُ . ابنُ نِصفه حُرٌّ وأمُّ حُرَّةٌ ، للأمِّ الرُّبْعُ ، وللابنِ النِّصْفُ . وقيلَ : له ثلاثة أثمانٍ ، وهو نصفُ ما يَبْقَى ، فإن كان بدلُ الأمِّ أَخْتًا حُرَّةً ، فلها النِّصْفُ . وقيلَ : لها نِصْفُ الباقى ؛ لأنَّ الابْنَ يَحْجُبُها بنِصْفِهِ عن نِصْفِ فَرَضِها ، فإن كان نِصْفُها حُرّاً ، فلها الثَّمَنُ ، على هذا القولِ ، وعلى الأوَّلِ ، لها الرُّبْعُ . وإن كان مع الابنِ أُخْتُ من أمٍّ ، أو أُخٌ من أمٍّ ، فلكلِّ واحدٍ منهما نِصْفُ السُدُسِ . وإن كان معه عَصْبَةٌ حُرٌّ ، فله الباقى كُلُّه .

فصل : ابنُ نِصفه حُرٌّ ، وابنُ ابنِ حُرٌّ ، المالُ بينهما في قولِ الجميعِ ، إِلَّا الثَّوْرَى . قالَ : لابنِ الابنِ الرُّبْعُ ؛ لأنَّه مَحْجُوبٌ بنِصْفِ الابنِ عن الرُّبْعِ ، فإن كان نِصْفُ الثاني حُرّاً ، فله الرُّبْعُ ، فإن كان معهما ابنُ ابنِ ابنِ نِصفه حُرٌّ ، فله الثَّمَنُ . وقيلَ : للأعلى النِّصْفُ ، وللثاني النِّصْفُ ؛ لأنَّ فيهما حُرِّيَّةَ ابنِ . وهذا قولُ أبى بكرٍ . وقالَ سفيانُ : لا شَيْءَ لِلثَّانِي والثَّالِثِ ؛ لأنَّ ما فيهما من الحُرِّيَّةِ مَحْجُوبٌ بحُرِّيَّةِ الابنِ ، فإن كان معهم أُخٌ

(١٤) في م : « وثلاثاه » .

حُرٌّ ، أو غيره من العَصَبَاتِ ، فله الباقي . وإن كان نصفه حُرًّا ، فله نصف ما بَقِيَ ، إلا على القولين الآخرين . ابن نصفه حُرٌّ ، وابن ابن ثلثه حُرٌّ ، وأخ ثلاثة أرباعه حُرٌّ ؛ للأعلى النصف ، وللثاني ثلث الباقي ، وهو السدُسُ ، وللأخ ثلاثة أرباع الباقي ، وهو الربع . وعلى القول الآخر ، لابن النصف ، ولابن الابن الثلث ، والباقي / للأخ . ثلاثة إخوة مُفْتَرِقِينَ ، نصف كل واحد حُرٌّ ؛ للأخ من الأم نصف السدُسِ ، وللأخ من الأبوين نصف الباقي ، وللأخ من الأب نصف الباقي ، وتصح من ثمانية وأربعين ، وللأخ من الأم أربعة ، وللأخ من الأبوين اثنان وعشرون ، وللأخ من الأب أحد عشر . وعلى القول الآخر ، للأخ من الأم نصف السدُسِ ، وللأخ من الأبوين النصف ، وللأخ من الأب ما بَقِيَ . فإن كان معهم بنت حرة ، فلها النصف ، ولا شيء للأخ من الأم ، وللأخ من الأبوين الربع ، وللأخ من الأب الثمن ، والباقي للعصبة . وعلى القول الآخر ، الباقي للأخ من الأبوين وحده ، فإن كان نصف البنت حُرًّا ، فلها الربع ، وللأخ من الأم ربع السدُسِ ، وللأخ من الأبوين نصف الباقي ، وللأخ من الأب نصف الباقي .

فصل : بنت نصفها حُرٌّ ، لها الربع ، والباقي للعصبة ، فإن لم يكن عصبة فلها النصف بالفرض والرد ، والباقي لذوي^(١٥) الرِّحِمِ ، فإن لم يكن فلبيت المال ، فإن كان معها أم حرة ، فلها الربع ؛ لأن البنت الحرة تحجبها عن السدُسِ ، فنصفها يحجبها عن نصفه ، وإن كان معها امرأة ، فلها الثمن ، ونصف الثمن ، وإن كان معها أخ من أم ، فله نصف السدُسِ ، وإن كان معها بنت ابن ، فلها الثلث ؛ لأنها لو كانت كلها أمة ، لكان لبنت الابن النصف ، ولو كانت حرة ، لكان لها السدُسُ ، فقد حجبها حريتها عن الثلث ، فنصفها يحجبها عن السدُسِ . وكل من ذكرنا إذا كان نصفه حُرًّا ، فله نصف ماله في الحرية ، وإن كان ثلثه حُرًّا ، فله ثلثه ، وإن كان معها بنت أخرى حرة ، فلها ربع المال ، وثلثه بينهما على ثلاثة عند من جمع الحرية فيهما ؛ لأن لهما بحرية

(١٥) في الأصل : « لذى » .

نصفًا ، وبنصف حُرَّةٍ نصف كمال الثلثين . وفي الخطاب والتَّزِيلُ لِلْحُرَّةِ رُبْعٌ وَسُدُسٌ ،
وللأُخْرَى سُدُسٌ ؛ لِأَنَّ نَصْفَ إِحْدَاهُمَا يَحْجُبُ الْحُرَّةَ عَنْ نَصْفِ السُّدُسِ فَيَبْقَى لَهَا رُبْعٌ
وَسُدُسٌ ، وَالْحُرَّةُ تَحْجُبُهَا عَنْ سُدُسٍ كَامِلٍ ، فَيَبْقَى لَهَا سُدُسٌ . فَإِنْ كَانَ نِصْفُهَا
رَاقِقًا ، وَمَعَهَا عَصَبَةٌ ، فَلَهُمَا / رُبْعُ الْمَالِ وَسُدُسُهُ بَيْنَهُمَا ؛ لِأَنَّهُمَا لَوْ كَانَتَا حُرَّتَيْنِ كَانَ لهُمَا
الْثُلَاثَانِ ، وَلَوْ كَانَتِ الْكُبْرَى وَحْدَهَا حُرَّةً كَانَ لَهَا النِّصْفُ ، وَكَذَلِكَ الصُّغْرَى ، وَلَوْ كَانَتَا
أُمْتَيْنِ كَانَ الْمَالُ لِلْعَصَبَةِ ، فَقَدْ كَانَ لهُمَا مَالٌ وَثُلَاثَانِ ، فَلَهُمَا رُبْعٌ ذَلِكَ ، وَهُوَ رُبْعٌ
وَسُدُسٌ ، وَطَرِيقُهَا بِالْبَسْطِ أَنْ تَقُولَ : لَوْ كَانَتَا حُرَّتَيْنِ ، فَالْمَسْأَلَةُ مِنْ ثَلَاثَةٍ ، وَإِنْ كَانَتِ
الْكُبْرَى وَحْدَهَا حُرَّةً ، فَهِيَ مِنْ اثْنَيْنِ ، وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَتِ الصُّغْرَى وَحْدَهَا حُرَّةً . وَإِنْ
كَانَتَا أُمْتَيْنِ ، فَهِيَ مِنْ سَهْمٍ ، فَتَضْرِبُ اثْنَيْنِ فِي ثَلَاثَةٍ ، تَكُنْ سِتَّةً ، ثُمَّ ^(١٦) فِي الْأَحْوَالِ
الرُّبْعَةُ تَكُنْ أَرْبَعَةً وَعِشْرِينَ ^(١٦) لِلْكُبْرَى نِصْفُ الْمَالِ فِي حَالِ ثَلَاثَةٍ ، وَثُلُثُهُ فِي حَالِ
سَهْمَانِ ، صَارَ لَهَا خَمْسَةٌ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ ، وَلِلْأُخْرَى مِثْلُ ذَلِكَ ، وَلِلْعَصَبَةِ الْمَالُ فِي
حَالِ ، وَالنِّصْفُ فِي حَالَيْنِ ، وَالثُّلُثُ فِي حَالٍ ، وَذَلِكَ أَرْبَعَةٌ عَشَرَ سَهْمًا مِنْ أَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ .
وَمَنْ جَمَعَ الْحُرِّيَّةَ فِيهِمَا جَعَلَ لهُمَا النِّصْفَ وَالْبَاقِيَ لِلْعَصَبَةِ . وَإِذَا لَمْ يَكُنْ عَصَبَةٌ نَزَّلْتُهُمَا
عَلَى تَقْدِيرِ الرَّدِّ ، فَيَكُونُ حُكْمُهُمَا حُكْمَ اثْنَيْنِ نِصْفُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا حُرٌّ ، عَلَى مَا قُلْنَا .
ثَلَاثُ بَنَاتٍ ابْنِ مُتَنَازِلَاتٍ ، نِصْفُ كُلِّ وَاحِدَةٍ حُرٌّ وَعَصَبَةٌ ، لِلأُولَى الرُّبْعُ ، وَلِلثَانِيَةِ
السُّدُسُ ؛ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتِ حُرَّةً كَانَ لَهَا الثُّلُثُ ، وَلِلثَالِثَةِ نِصْفُ السُّدُسِ فِي ^(١٧) قَوْلِ
الْبَصْرِيِّينَ ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ لِلسُّفْلَى : لَوْ كَانَتَا أُمْتَيْنِ كَانَ لِكِ النِّصْفُ ، وَلَوْ كَانَتِ إِحْدَاهُمَا
حُرَّةً كَانَ لِكِ السُّدُسُ ، فَبَيْنَهُمَا ثُلُثٌ ، فَتَحْجُبُكَ الْعِلْيَاءُ عَنْ رُبْعٍ ، وَالثَّانِيَةُ عَنْ نِصْفِ
سُدُسٍ ، فَيَبْقَى لِكِ سُدُسٌ لَوْ كُنْتَ حُرَّةً ، فَإِذَا كَانَ نِصْفُكَ حُرًّا ، كَانَ لِكَ نِصْفُهُ . وَفِي
التَّزِيلِ ، لِلثَّالِثَةِ نِصْفُ الثُّمَنِ وَثُلُثُهُ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّا لَوْ نَزَّلْنَا كُلَّ وَاحِدَةٍ حُرَّةً وَحْدَهَا ، كَانَ لَهَا
النِّصْفُ . فَهَذِهِ ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ مِنْ ابْنَيْنِ اثْنَيْنِ . وَلَوْ كُنَّ إِمَاءً ، كَانَ الْمَالُ لِلْعَصَبَةِ . وَلَوْ كُنَّ

(١٦-١٦) جاء هذا في م بعد قوله : « سهمان » الآتي .

(١٧) في م : « على » .

أحراراً كان للأولى النصف ، وللثانية السدس ، والثالث للعصبة . ولو / كانت الأولى والثانية حُرَّتَيْن ، فكذلك . ولو كانت الثانية والثالثة حُرَّتَيْن ، فللثانية النصف ، وللثالثة السدس ، والثالث للعصبة . فهذا أربعة أحوال ، من ستة ستة ، والمسائل كلها تدخل فيها ، فتضربها في ثمانية أحوال ، تكن ثمانية وأربعين ، للعليا النصف ، في أربعة أحوال ، اثنا عشر ، وهي الربع ، وللثانية النصف في حالين ، والسدس في حالين ، وهي ثمانية ، وذلك هو السدس ، وللثالثة النصف في حال ، والسدس في حالين ، وهي خمسة ، وهي نصف الثمن ، وثلاثة . وقال قوم : تجمع الحرية فيهن ، فيكون فيهن حرية ونصف ، لهن بها ثلث وربع للأولى ، وللثانية ربعان ، وللثالثة نصف سدس ، فإن كان معهن رابعة كان لها ^(١٨) نصف سدس ^(١٩) آخر . ثلاث أخوات مفترقات نصف كل واحدة حر وأُم حرة وعم ، للتي من قبل الأبوين الربع ، ولتي من قبل الأب السدس ، ولتي من قبل الأم نصف السدس ، وللأم الثلث ؛ لأنها لا تحجب إلا بائنين من الإخوة والأخوات ، ولم تكمل الحرية ^(٢٠) في اثنتين ^(٢١) ، وللعَم ما بقي . وهكذا لو كانت أخت حرة وأخرى نصفها حر وأُم حرة ، فللأم الثلث ؛ لما ذكرناه . وقال الخبري : للأم الربع ، وحجبها بالجزء ، كما تحجب بنصف البنت ، والفرق بينهما أن الحجب بالولد غير مُقدَّر ، بل هو مُطلق في الولد والجزء من الولد ، وفي الإخوة مُقدَّر بائنين ، فلا يثبت بأقل منهما ، ولذلك لم تحجب بالواحد عن شيء أصلاً . وهذا قول ابن اللبان . وحكى القول الأول عن الشعبي ، وقال : هذا غلط . وفي الباب اختلاف كثير ، وفروع قل ما تتفق ، وقل ما تجيء مسألة إلا ويمكن عملها بقياس ما ذكرناه .

١٠٤٢ - مسألة : قال : (وَإِذَا مَاتَ ، وَخَلَفَ ابْنَيْنِ ، فَأَقْرَّ أَحَدُهُمَا بِأَخٍ ، فَلَهُ ثُلُثُ مَا فِي يَدِهِ ، وَإِنْ أَقْرَّ بِأُخْتٍ ، فَلَهَا خُمُسُ مَا فِي يَدِهِ)

قد ذكرنا في باب الإقرار من يثبت النسب بقوله ، ومن لا يثبت ، ونذكر / ههنا ما

(١٨-١٨) في م : « سدس ونصف » .

(١٩-١٩) سقطت « في » من ١ : . وفي ب ، م : « في اثنين » .

يَسْتَحِقُّ الْمُقَرَّبُ بِهِ مِنَ الْمِيرَاثِ ، إِذَا لَمْ يَثْبُتْ نَسَبُهُ ، فَنَقُولُ : إِذَا أَقَرَّ بَعْضُ الْوَرَثَةِ بِمُشَارِكِ^(١) فِي الْمِيرَاثِ ، فَلَمْ يَثْبُتْ نَسَبُهُ ، لَزِمَ الْمُقَرَّرُ أَنْ يَدْفَعَ إِلَيْهِ فَضْلَ مَا فِي يَدِهِ عَنْ مِيرَاثِهِ . وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ، وَالثَّوْرِيِّ ، وَابْنِ أَبِي لَيْلَى ، وَالْحَسَنِ بْنِ صَالِحٍ ، وَشَرِيكِ ، وَيَحْيَى ابْنِ آدَمَ ، وَوَكَيْعٍ ، وَإِسْحَاقَ ، وَأَبِي عُبَيْدٍ ، وَأَبِي ثَوْرٍ ، وَأَهْلَ الْبَصْرَةِ . وَقَالَ النَّخَعِيُّ ، وَحَمَّادٌ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَأَصْحَابُهُ : يُقَاسِمُهُ مَا فِي يَدِهِ ؛ لِأَنَّهُ يَقُولُ : أَنَا وَأَنْتَ سَوَاءٌ فِي مِيرَاثِ آبِنَا ، وَكَأَنَّ مَا أَخَذَهُ الْمُنْكَرُ تَلَفٌ ، أَوْ أَخَذْتَهُ يَدٌ عَادِيَّةٌ ، فَيَسْتَوِي فِيمَا بَقِيَ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَدَاوُدُ : لَا يَلْزَمُهُ فِي الظَّاهِرِ دَفْعُ شَيْءٍ إِلَيْهِ ، وَهَلْ يَلْزَمُهُ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى ؟ عَلَى قَوْلَيْنِ : أَصَحُّهُمَا لَا يَلْزَمُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَرِثُ مَنْ لَا يَثْبُتْ نَسَبُهُ . وَعَلَى الْقَوْلِ^(٢) الَّذِي يَلْزَمُهُ دَفْعُ شَيْءٍ إِلَيْهِ ، فَفِي قَدَرِهِ وَجْهَانِ ، كَالْمَذْهَبَيْنِ الْمُتَقَدِّمَيْنِ . وَلَنَا ، عَلَى الشَّافِعِيِّ ، أَنَّهُ أَقَرَّ بِحَقِّ لِمُدَّعِيهِ ، يُمَكِّنُ صِدْقَهُ فِيهِ ، وَيَدُّ الْمُقَرَّرَ عَلَيْهِ ، وَهُوَ مُتِمِّكُنٌّ مَنْ دَفَعَهُ إِلَيْهِ ،^(٣) فَيَلْزَمُهُ^(٤) ذَلِكَ ، كَمَا^(٥) لَوْ أَقَرَّ بِمُعَيَّنٍ ، وَلَئِنَّهُ إِذَا عَلِمَ أَنَّ هَذَا أَخُوهُ ، وَلَهُ^(٥) ثُلُثُ التَّرِكَةِ ، وَيَتَعَيَّنُ اسْتِحْقَاقُهُ لَهَا ، وَفِي يَدِهِ بَعْضُهُ وَصَاحِبُهُ يَطْلُبُهُ ، لَزِمَهُ^(٦) دَفْعُهُ إِلَيْهِ ، وَحَرَّمَ عَلَيْهِ مَنَعُهُ مِنْهُ ، كَمَا فِي سَائِرِ الْمَوَاضِعِ ، وَعَدَمُ ثُبُوتِ نَسَبِهِ فِي الظَّاهِرِ ، لَا يَمْنَعُ وَجُوبَ دَفْعِهِ إِلَيْهِ ، كَمَا لَوْ غَضَبَهُ شَيْئًا ، وَلَمْ تَقُمْ الْبَيِّنَةُ بِغَضَبِهِ . وَلَنَا ، عَلَى أَبِي حَنِيفَةَ ، أَنَّهُ أَقَرَّ لَهُ بِالْفَاضِلِ عَنْ مِيرَاثِهِ ، فَلَمْ يَلْزَمَهُ أَكْثَرُ مِمَّا أَقَرَّ بِهِ ، كَمَا لَوْ أَقَرَّ لَهُ بِشَيْءٍ مُعَيَّنٍ ، وَلَئِنَّهُ حَقٌّ يَتَعَلَّقُ بِمَحَلِّ مُشْتَرِكٍ بِإِقْرَارِ أَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ ، فَلَمْ يَلْزَمَهُ أَكْثَرُ مِنْ قِسْطِهِ ، كَمَا لَوْ أَقَرَّ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ عَلَى الْعَبْدِ بِجَنَائِهِ ، فَعَلَى هَذَا ، إِذَا خَلَفَ ابْنَيْنِ ، فَأَقَرَّ

(١) فِي ١ ، م : « لِمُشَارِكِ » .

(٢) فِي ٢ ، م : « قَوْلِ » .

(٣-٣) سَقَطَ مِنْ ١ .

(٤) فِي الْأَصْلِ : « فَلْزَمَهُ » .

(٥) فِي ٢ ، م : « فَلَهُ » .

(٦) فِي ١ ، م : « فَلْزَمَهُ » .

أحدهما بأخ ، فلمُقَرَّ له ثلث ما في يد المُقَرِّ ، وهو سُدُسُ المَالِ ؛ لأنَّه يقول : نحن ثلاثة ، لكل واحدٍ مِنَّا الثلث ، وفي يدي النِّصْفُ ، ففَضَّلَ في يدي لك السُّدُسُ ، فيُدْفَعُ إليه ، وهو ثلث ما في يده . وفي قول أبي حنيفة / يَدْفَعُ إليه نِصْفُ ما في يده ، وهو الرُّبْعُ ، وإن أقرَّ بأختٍ دفع إليها خمس ما في يده ؛ لأنَّه يقول : نحن أخوان وأخت ، فلك الخمس من جميع المال ، وهو خُمُسُ ما في يدي ، وخُمُسُ ما في يد أخي . فيُدْفَعُ إليها خمس ما في يده ، وفي قولهم يدفع إليها ثلث ما في يده .

فصل : وإن أقرَّ جميع الورثة بوارث ، أو أقرَّ به المَيِّتُ لِيُثْبِتَ نَسَبُهُ منه ، ثَبَتَ نَسَبُهُ ، سواء كان الورثة واحداً ، أو جماعة . وبهذا قال التَّخَمِيُّ ، والشَّافِعِيُّ . وقال أبو حنيفة ، ومالك ، وابن أبي ليلى ، والحسن بن صالح : لا يثبت نَسَبُهُ . والمشهور عن أبي يوسف ، أنَّه لا يثبت النِّسَبُ إلا بإقرار ابْنَيْنِ ذَكَرَيْنِ كانا أو اثْنَيْنِ ، عَدْلَيْنِ أو غير عَدْلَيْنِ . ونحوه عن مالك . ورَوَى ابنُ اللَّبَّانِ ، قال أشعثُ بن سُوَّارٍ ، عن رجلٍ من أهل المدينة ، قال : جاء رجلٌ وأخته إلى عمرَ بن الخطاب ، رَضِيَ اللهُ عنه ، ومعهما صَبِيٌّ ، فقالا : هذا أخونا . فقال عمرُ : لا الْحَقُّ بأبيكما مَنْ لم يُقَرَّ به . ولنا ، أنَّ ^(٧)عَبْدَ بن زَمْعَةَ ^(٧) ادَّعى نَسَبَ وَلَدٍ ^(٨) وليدَةِ أبيه ، وقال : هذا أخي ، وَلَدَ على فراشِ أبي . فَقَبِلَ النَّبِيُّ ﷺ قوله ، وأثبت النِّسَبَ به ^(٩) . ولأنَّ الوارثَ يقومُ مَقَامَ مَوْرُوْثِهِ ، بدليل أنَّه يثبت باعترافه ما يثبت باعتراف الموروث على نفسه من الدَّيْنِ ، وغيره ، كذا النِّسَبُ ، ولأنَّ الوارثَ يخلف المَوْرُوْثَ في حقوقه ، وهذا منها . ولا خلاف بينهم في وجوب دَفْعِ ميراثه إليه ، إلا أن يكون المُقَرُّ به يُسْقِطُ المُقَرِّ ، كأخ يُقَرُّ بابنٍ ، أو ابنُ ابنٍ ، أو أخ من أب

(٧-٧) في م : « عبد الله بن ربيعة » . خطأ .

(٨) سقط من : الأصل ، ا .

(٩) تقدم تخريجه في : ٣١٦ / ٧ .

يُقرُّ بأخ من أبوين ، فإن الشافعي في ظاهر مذهبه أثبت النسب ، ولم يُورثه ؛ لئلا يكون إقراراً من غير وارث ، فثبت ميراثه يُفضي إلى سقوط نسبه وميراثه . ولنا ، أنه إقرار من كل الورثة ، يثبت^(١٠) به النسب بمن يرث ، لو ثبت نسبه بغير إقراره ، فيجب أن يرث ، كما لو لم يسقطه ، ولأنه ابن ثابت النسب ، لم يمنع إرثه مانع متفق عليه ، أشبه ما لو ثبت بينة ، والاعتبار / بكونه وارثاً حالة الإقرار ، أو بكونه وارثاً لولا الإقرار ، بدليل أنه لو اعتبر الحال الثاني ، لم يثبت النسب ، إذا أقر بمشارك في الميراث ؛ لأنه يكون إقراراً من بعض الورثة ، فإن قالوا : إنما ثبت ؛ لأن المقر به أيضاً مقر بنفسه مدع لنسبه . قلنا : وههنا مثله ، فاستويا .

فصل : إذا خلف أبنا واحداً ، فأقر بأخ من أبيه ، دفع إليه نصف ما في يده . في قول الجميع . فإن أقر بعده^(١١) بآخر ، فاتفقا عليه ، دفعا إليه ثلث ما في أيديهما . في قول الجميع . فإن أنكر المقر به ثانياً المقر به في^(١٢) الأول ، لم يثبت نسبه . قال القاضي : هذا مثل للعامة ، تقول : أَدْخِلْنِي أُخْرِجْكَ . وليس له أن يأخذ أكثر من ثلث ما في أيديهما ؛ لأنه لم يُقر له بأكثر منه . وقال الشافعي : يلزم المقر أن يعرّم له نصف التركة ؛ لأنه أثلفه عليه بإقراره الأول ، ويَحْتَمِلُ أن لا يَبْطُلَ نسب الأول ؛ لأنه ثبت بقول من هو كل الورثة حال الإقرار . وإن لم يُصدق المقر^(١٢) به الأول بالثاني ، لم يثبت نسبه ، ويدفع إليه المقر ثلث ما بقي في يده ؛ لأنه الفضل الذي في يده . ويَحْتَمِلُ أن يلزمه دفع ثلث جميع المال ؛ لأنه فوّته عليه بدفع النصف إلى الأول ، وهو يُقرُّ أنه لا يستحق إلا الثلث . وسواء دفعه إليه بحكم الحاكم ، أو بغير حكمه ؛ لأن إقراره علة حكم الحاكم . وسواء عَلِمَ بالحال عند إقراره الأول ، أو لم يَعْلَمْ ، لأن العمد والخطأ واحد في ضمان ما

(١٠) في الأصل : ثبت .

(١١) في م : بعد .

(١٢) سقط من : م .

يَتَلَف . وحكى نحو هذا عن شريك ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ إِنْ عَلِمَ بِالثَّانِي حِينَ أَقْرَبَ بِالْأَوَّلِ ، وَعَلِمَ أَنَّهُ إِذَا أَقْرَبَهُ بَعْدَ الْأَوَّلِ ، لَا يَقْبَلُ ، ضَمِنَ ؛ لِتَفْوِيتِهِ حَقَّ غَيْرِهِ بِتَفْرِيطِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ ، لَمْ يَضْمَنْ ؛ لِأَنَّهُ ^(١٣) يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِقْرَارُ بِالْأَوَّلِ إِذَا عَلِمَهُ ، وَلَا يُخَوِّجُهُ إِلَى حَاكِمٍ ، وَمَنْ فَعَلَ الْوَاجِبَ فَقَدْ أَحْسَنَ ، وَلَيْسَ بِخَائِرٍ ، فَلَا يَضْمَنْ . وقيل : هذا قياس قول الشافعي . وقال أبو حنيفة : / إِنْ كَانَ الدَّفْعُ بِحُكْمِ حَاكِمٍ ، دَفَعَ إِلَى الثَّانِي نِصْفَ مَا بَقِيَ فِي يَدِهِ ؛ ١٤٣/٦ ظ
لأنَّ حُكْمَ الْحَاكِمِ كَالْأَخِذِ مِنْهُ كَرَهَا ، وَإِنْ دَفَعَهُ بِغَيْرِ حَاكِمٍ ، دَفَعَ إِلَى الثَّانِي ثُلُثَ جَمِيعِ الْمَالِ ؛ لِأَنَّهُ دَفَعَ إِلَى الْأَوَّلِ مَا لَيْسَ لَهُ تَبَرُّعًا . وَلَنَا عَلَى الْأَوَّلِ ، أَنَّهُ أَقْرَبُ بِمَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِقْرَارُ بِهِ ، فَلَمْ يَضْمَنْ مَا تَلَفَ بِهِ ، كَمَا لَوْ قَطَعَ الْإِمَامُ يَدَ السَّارِقِ ، فَسَرَى إِلَى نَفْسِهِ . وَإِنْ أَقْرَبَ بَعْدَهُمَا بِثَالِثٍ ، فَصَدَّقَاهُ ، ثَبَتَ نَسَبُهُ ، وَأَخَذَ رُبْعَ مَا فِي يَدِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، إِذَا كَانَ مَعَ كُلِّ وَاحِدٍ ثُلُثُ الْمَالِ ، وَإِنْ كَذَّبَاهُ ، لَمْ يَثْبُتْ نَسَبُهُ ، وَأَخَذَ رُبْعَ مَا فِي يَدِ الْمُقَرَّبِ بِهِ ، وَفِي ضَمَانِهِ لَهُ مَا زَادَ التَّفْصِيلُ فِي الَّتِي قَبْلُهَا . وَعَلَى مِثْلِ قَوْلِنَا قَالَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى ، وَأَهْلُ الْمَدِينَةِ ، وَبَعْضُ أَهْلِ الْبَصْرَةِ .

فصل : ومتى أُرِدَتْ مَعْرِفَةُ الْفَضْلِ ، فَاضْرِبْ مَسْأَلَةَ الْإِقْرَارِ فِي مَسْأَلَةِ الْإِنْكَارِ ، ثُمَّ تُضْرَبُ مَا لِلْمُقَرَّبِ مِنْ مَسْأَلَةِ الْإِقْرَارِ فِي مَسْأَلَةِ الْإِنْكَارِ ، إِذَا كَانَتَا مُتَبَايِنَتَيْنِ ، وَتُضْرَبُ مَا لِلْمُنْكَرِ فِي مَسْأَلَةِ الْإِنْكَارِ فِي مَسْأَلَةِ الْإِقْرَارِ ، فَمَا كَانَ بَيْنَهُمَا فَهُوَ الْفَضْلُ . فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي يَدِهِ فَضْلٌ ، فَلَا شَيْءَ لِلْمُقَرَّبِ لَهُ ، كَثَلَاثَةِ إِخْوَةٍ مُفْتَرِقِينَ ، أَقْرَبَ الْأَخُ مِنَ الْأُمِّ بِأَخٍ أَوْ أُخْتٍ ، فَلَا شَيْءَ لِلْمُقَرَّبِ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ عَلَى غَيْرِهِ ، وَسَوَاءٌ أَقْرَبَ بِأَخٍ مِنْ أُمٍّ أَوْ غَيْرِهِ . وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، إِنْ أَقْرَبَ بِأَخٍ مِنْ أُمٍّ ، فَلَهُ نِصْفُ مَا فِي يَدِهِ ، وَإِنْ أَقْرَبَ بِأَخٍ مِنْ أَبَوَيْنِ ، فَلِلْمُقَرَّبِ بِهِ خَمْسَةُ أَسْبَاعٍ مَا فِي يَدِهِ . وَإِنْ كُنَّ ثَلَاثَ أَخَوَاتٍ مُفْتَرِقَاتٍ ، فَأَقْرَبَتِ الْأُخْتُ مِنَ الْأُمِّ بِأَخٍ ، فَإِنْ كَانَ فِي الْمَسْأَلَةِ عَصَبَةٌ ، فَلَا شَيْءَ لَهُ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا عَصَبَةٌ ، فَلَهُ سُدُسُ مَا بَقِيَ فِي يَدِهَا ؛ لِأَنَّ مَسْأَلَةَ الْإِنْكَارِ مِنْ خَمْسَةِ ، وَالْإِقْرَارِ مِنْ سِتَّةٍ ، إِذَا ضَرَبْتَ إِحْدَاهُمَا فِي الْأُخْرَى ، كَانَتْ ثَلَاثَيْنِ ،

(١٣) فِي مَزَادَةِ : د ل م .

لها سهم من مسألة الإنكار ، في مسألة الإقرار ، ستة ، ولها في الإقرار خمسة ، يفضل في
يدها سهم ، فهو للأخ من أي جهة كان . وإن أقرت الأخت من الأب بأخ لها ،
صحت من تسعين ، لها عشرة ، ويفضل لأخيها ثمانية . وإن أقرت بأخ / من أبوين ،
دفعت إليه جميع ما في يدها . وإن أقرت بأخ من أم ، أو بأم للميت ، أو جدّة ، أو
بعصبة ، فله سدس ما في يدها . وإن خلف أربع أخوات من أب ، وعمّا ، فأقر
الأخوات بأخ لهنّ ، فلا شيء له ، وإن أقرن بأخت من أبوين ، دفعن إليها ثلاثة أرباع ما
في أيديهنّ . وإن أقرن بأخت من أب ، فلها خمس ما في أيديهنّ ، وأيّهنّ أقرت
وحدها ، دفعت إليها ممّا في يدها بقدر ذلك . وإن أقرت إحداهنّ بأخ وأخت ،
فمسألة الإقرار من سبعة ، والإنكار من ستة ، تضرب إحداهما في الأخرى ، تكن اثنين
وأربعين ، لها سهم في ستة ، وفي يدها سبعة ، يفضل في يدها سهم لهما . وإن أقر الأربعة
بهما فضل لهما أربعة أسنهم ، فإن كان المقرّ بهما يتصادقان ، اقتسماها بينهما
أثلاثاً ، فإن تجاحدا ، فلا شيء للأخ ؛ لأنه يُقرّ أنّه لا حقّ له في الثلثين ، ويكون المقرّ به
للأخت ؛ لأنها تدعى خمس الثلثين ، وإن جحدته ، ولم يجحدّها ، لم يُلْتَفَت إلى
جحدّها ، لإقرار الأخوات المعروفات به^(١٤) ، وإن جحدّها ، ولم تجحدّه ، احتمل أن
يكون المقرّ به لها ، لإقراره بأنّه لا يستحقّ شيئاً من الثلثين ، وكونها تدعى من الثلثين مثل
هذه الفضلة . ويحتمل أن لا تستحقّ إلا ثلث أربعة الأسنهم^(١٥) ، لإقرارها بها للأخ .
والأول أولى ، إن شاء الله تعالى . وإن أقر العم بأخت ، أو أخوات من أب ، أو أبوين ،
فلا شيء لهنّ . وإن أقر بأخ ، أو أخت من أم ، أو بأم ، أو جدّة ، فللمقرّ له
السدس . وإن أقر بأخ من أبوين ، أو من أب ، أو بابنتين من ولد الأم ، فلهم جميع ما في
يده . وإن خلف أمّا ، وأخاً من أبوين ، فأقرت الأم بأخ من أم ، أو من أبوين ، فله
السدس ، وهو نصف ما في يدها . وإن أقرت بأخ من أب ، فصدّقها الأخ من

(١٤) سقط من : م .

(١٥) في م : أسهم .

الأبوين ، فله السُّدُسُ ، وهو نصف ما في يدها ، ولا شيء للمُقرِّ به^(١٦) ، وإن لم يُصدِّقها ، فقد أقرت له بما لا يدَّعيه ، فيَحْتَمِلُ أن يُقرَّ في يدها ، ولا يصحُّ إقرارها ، ويَحْتَمِلُ أن يَصْطَلِحا عليه ؛ لأنَّه لا يَخْرُجُ عنهما ، وقد أشكل أمره ، / ويَحْتَمِلُ أن يكونَ لبيت المال ؛ لأنَّه مالٌ لم يثبت له مُستَحِقُّ ولا يدَّعيه أحدٌ . فإن أقرَّ الأخُ بأخٍ له من أبوين ، فله ثلاثة أثمانٍ ما في يده ؛ لأنَّ مسألة الإقرار من اثني عشر ، له منها خمسة ، وفي يده ثمانية ، فالفاضل في يده ثلاثة .

فصل : إذا خلف ابني ، فأقرَّ الأكبرُ بأخوين ، فصَدَّقَه الأصغرُ في أحدهما ، ثبت نسبُ المتَّفَقِ عليه ، فصاروا ثلاثة ، فمسألة^(١٧) الإقرار^(١٨) إذا من ثلاثة ، ومسألة الإنكار^(١٩) من أربعة ، فتضربُ مسألة^(٢٠) الإقرار في مسألة الإنكار ، تكن اثني عشر ، للأصغرِ سَهْمٌ ، من مسألة الإنكار في مسألة الإقرار ، أربعة ، وللأكبرِ سَهْمٌ في مسألة الإنكار ، ثلاثة ، وللمتَّفَقِ عليه إن أقرَّ بصاحبه مثل سَهْمِ الأكبر ، وإن أنكر مثل سَهْمِ الأصغرِ . وذكر أبو الخطاب أن المتَّفَقَ عليه إن صدَّق بصاحبه . لم يأخذ من المُنْكَرِ إلَّا رُبْعَ ما في يده ؛ لأنَّه لا يدَّعي أكثرَ منه ، ويأخذ هو والمختلف فيه من الأكبرِ نصفَ ما بيده ، فتصحُّ من ثمانية ؛ للمُنْكَرِ ثلاثة أثمانٍ ، وللمُقرِّ سهمانٍ ، وللمتَّفَقِ عليه سهمانٍ ، وللآخرِ سَهْمٌ . وذكر ابنُ اللَّبان أن هذا قياسُ قول مالك ، والشافعي ، رضي الله عنه . وفي هذا نظَرٌ ؛ لأنَّ المُنْكَرَ يُقرُّ أنَّه لا يَسْتَحِقُّ إلَّا الثُلثَ ، وقد حضرَ مَنْ يدَّعي الزيادة ، فوجبَ دَفْعُها إليه ، ونظيرُ هذا ما لو ادَّعى إنسانٌ دارًا في يد رجلٍ ، فأقرَّ بها لغيره ، فقال المُقرُّ له : إنَّما هي لهذا المدَّعي . فإنَّها تُدْفَعُ إليه . وقد ردَّ الحَبْرِيُّ على ابنِ اللَّبان هذا القول ، وقال : على هذا يَنقُصُ مع المُنْكَرِ ثلاثة أثمانٍ ، وهو لا يدَّعي إلَّا

(١٦) في م : له .

(١٧-١٨) سقط من : ١ . نقل نظر .

(١٨) في الأصل : الإنكار .

(١٩) في الأصل : الإقرار .

الثُّلُثَ ، وقد حَضَرَ مَنْ يَدْعَى هذه الزَّيَادَةَ ، ولا مُنَازِعَ له فيها ، فيجبُ دَفْعُهَا إليه . قال :
والصَّحِيحُ أَنْ يَضُمَّ الْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ السُّدُسَ الذي يأخذه من المُقَرَّبِ به ، فيضمُّه إلى النِّصْفِ
الذي بيد المُقَرَّبِ بهما ، فيقسِمَانِه اثْنَلَاثًا ، وتصحُّ من تِسْعَةٍ ؛ لِلْمُنْكَرِ ثَلَاثَةٌ ، ولكلِّ واحدٍ
من الآخرَيْنِ سَهْمَانِ . وهذا قولُ أَبِي يَوْسُفَ إِذَا تَصَادَقَا ، ولا يَسْتَقِيمُ^(٢٠) هذا على قول
مَنْ لم يُلْزَمْ المُقَرَّبُ أَكْثَرَ مِنَ الْفَضْلِ عن ميراثه ؛ لِأَنَّ المُقَرَّبَ بهما ، والمُتَّفَقَ عليه ، / لا ينقصُ
ميراثه عن الرُّبْعِ ، ولم يحصلْ له على هذا القول إِلَّا التَّسْعَانِ . وقيل : يَدْفَعُ الْأَكْبَرُ إِلَيْهِمَا
نِصْفَ مَا فِي يَدِهِ ، وَيَأْخُذُ الْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ مِنَ الْأَصْغَرِ ثُلُثَ مَا فِي يَدِهِ ، فيحصلُ لِلْأَصْغَرِ
الثُّلُثُ ، وللأكْبَرِ الرُّبْعُ ، وللمُتَّفَقِ عَلَيْهِ السُّدُسُ والثُّمْنُ ، وللمُخْتَلَفِ فِيهِ الثُّمْنُ ، وتصحُّ
من أَرْبَعَةٍ وَعَشْرِينَ ، لِلْأَصْغَرِ ثَمَانِيَّةٌ ، وللمُتَّفَقِ عَلَيْهِ سَبْعَةٌ ، وللأكْبَرِ سِتَّةٌ ، وللمُخْتَلَفِ
فيه ثَلَاثَةٌ . وفيها أقوالٌ كثيرةٌ سِوَى هذا .

فصل : إِذَا خَلَفَ ابْنًا ، فَأَقَرَّ بِأَخَوَيْنِ دَفْعَةً وَاحِدَةً ، فَتَصَادَقَا ، ثَبَتَ نَسَبُهُمَا . وَإِنْ
تَجَاوَدَا ، فَكَذَلِكَ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ؛ لِأَنَّ نَسَبَهُمَا ثَبَتَ بِإِقْرَارِ مَنْ هُوَ كُلُّ الْوَرِثَةِ
قَبْلَهُمَا . وَفِي الْآخَرِ ، لَا يَثْبُتُ ؛ لِأَنَّ الْإِقْرَارَ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَمْ يَصُدِّرْ مَنْ كُلِّ الْوَرِثَةِ ،
وَيَدْفَعُ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ثُلُثَ مَا فِي يَدِهِ . وَإِنْ صَدَّقَ أَحَدُهُمَا بِصَاحِبِهِ ، وَجَعَلَهُ
الْآخَرَ ، ثَبَتَ نَسَبُ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ ، وَفِي الْآخَرِ وَجْهَانِ . وَيَدْفَعُ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ثُلُثَ
مَا بَقِيَ فِي يَدِهِ .

فصل : وَلَوْ خَلَفَ ثَلَاثَةَ بَنِينَ ، فَأَقَرَّ أَحَدُهُمْ بِأَخٍ ، وَأُخْتٍ ، فَصَدَّقَهُ أَحَدُ أَخَوَيْهِ فِي
الْأَخِ ، وَالْآخَرُ فِي الْأُخْتِ ، لَمْ يَثْبُتْ نَسَبُهُمَا ، وَيَدْفَعُ الْمُقَرَّبُ بِهِمَا إِلَيْهِمَا ثُلُثَ مَا فِي يَدِهِ ،
وَيَدْفَعُ الْمُقَرَّبُ بِالْأَخِ إِلَيْهِ رُبْعَ مَا فِي يَدِهِ ، وَيَدْفَعُ الْمُقَرَّبُ بِالْأُخْتِ إِلَيْهَا سَبْعَ مَا فِي يَدِهِ ، فَأَصْلُ
الْمَسْأَلَةِ ثَلَاثَةُ أَسْهُمٍ ؛ سَهْمُ الْمُقَرَّبِ يُقَسَّمُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمَا عَلَى تِسْعَةٍ ، فَلَهُ سِتَّةٌ ، وَلَهُمَا ثَلَاثَةٌ ،
وَسَهْمُ الْمُقَرَّبِ بِالْأَخِ بَيْنَهُمَا عَلَى أَرْبَعَةٍ ، لَهُ ثَلَاثَةٌ وَلِأَخِيهِ سَهْمٌ ، وَسَهْمُ الْمُقَرَّبِ بِالْأُخْتِ بَيْنَهُ

(٢٠) فِي م : (يَنْقَسِمُ) .

وبينها^(٢١) على سبعة^(٢٢) ، له ستة^(٢٣) ، ولها سهم ، وكلها متباينة ، فاضرب أربعة في سبعة ، في تسعة ، في أصل المسألة ، تكن سبعمائة وستة وخمسين ؛ للمقر بهما ستة ، في أربعة ، في سبعة ، مائة وثمانية وستون ، وللمقر بالأخت ستة ، في أربعة ، في تسعة ، مائتان وستة عشر ، وللمقر بالأخ ثلاثة ، في سبعة ، في تسعة ، مائة وتسعة وثمانون ، وللأخ المقر به سهمان ، في أربعة ، في سبعة ، ستة وخمسون ، وسهم في سبعة^(٢٤) ، في تسعة ، ثلاثة وستون ، فيجتمع له مائة وتسعة عشر ، وللأخت سهم ، في أربعة ، في سبعة ، ثمانية وعشرون ، وسهم في أربعة ، في تسعة ، ستة وثلاثون ، يجمع لها أربعة وستون ، ولا فرق بين تصادقهما ، وتجاوذا ، لأنه لا فضل في يد أحدهما عن ميراثه . ولو كان في هذه المسألة ابن رابع ، لم يصدق في واحد منهما ، كان أصل المسألة من أربعة^(٢٤) أسهم ، على أحد عشر ، وسهم على تسعة ، وسهم على خمسة ، وسهم ينفرده به الجاحد ، فتصبح المسألة من ألف وتسعمائة وثمانين سهماً ، وطريق العمل فيها كالتى قبلها .

فصل : إذا خلف بنتاً وأختاً ، فأقرتاً لصغيرة ، فقالت البنت : هي أخت . وقالت الأخت : هي بنت . فلها ثلث ما في يد الأخت لا غير . وهذا قول ابن أبى ليلى ، ولحميد ابن الحسن ، واللؤلؤى ، ويحيى بن آدم ، تخبيط كثير ، يطول ذكره . وإن خلف امرأة وبنتاً وأختاً ، فأقرن بصغيرة ، فقالت المرأة : هي امرأة . وقالت البنت : هي بنت . وقالت الأخت : هي أخت . فقال الخبري : تعطى ثلث المال ؛ لأنه أكثر ما يمكن أن يكون لها ، ويؤخذ من المقرات على حسب إقرارهن ، وقد أقرت لها البنت بأربعة أسهم من أربعة وعشرين ، وأقرت لها الأخت بأربعة ونصف ، وأقرت المرأة بسهم ونصف ،

(٢١) في م : « وبينهما » .

(٢٢) في م : « ستة » .

(٢٣) في م : « خمسة » .

(٢٤) سقط من : م .

وذلك عَشْرَةٌ أَصْحَابُهَا (٢٥) ، وهى أربعة أخصاسها ، فخذ لها من كل واحدة أربعة أخصاس ما أقرت لها به ، واضرب المسألة فى خمسة ، تكن مائة وعشرين ، ومنها تصح ، فإذا بلغت الصغيرة ، فصدقت إحداهن ، أخذت منها تمام ما أقرت لها به ، وردت على الباقيتين ما أخذته مما لا تستحقه . وهذا قول أبى حنيفة . وقال ابن أبى ليلى : يؤخذ لها من (٢٦) كل واحدة ما أقرت لها به . وإذا بلغت فصدقت إحداهن ، أمسكت ما أخذ لها منها ، وردت على الباقيتين الفضل الذى لا تستحقه عليهما (٢٧) ، وهذا القول أصوب ، إن شاء الله تعالى ؛ لأن فيه احتياطاً على حقها . ثلاثة إخوة لأب ، ادعت امرأة أنها أخت الميت لأبيه وأمه ، فصدقها الأكبر ، وقال الأوسط : هى أخت لأم . وقال الأصغر : هى أخت لأب . فإن الأكبر يدفع إليها نصف ما فى يده ، ويدفع إليها الأوسط سدس ما فى يده ، ويدفع إليها الأصغر سبع ما فى يده ، وتصح من مائة وستة وعشرين ؛ لأن أصل مسائلهم ثلاثة ، فمسألة الأكبر من اثنين ، والثانى من ستة ، والثالث من سبعة ، والاثنان تدخل فى الستة ، فتضرب ستة فى سبعة ، تكن اثنين وأربعين ، فهذا ما فى يد كل واحد منهم ، فتأخذ من الأكبر نصفه أحداً (٢٨) وعشرين ، ومن الأوسط سدسه سبعة ، ومن الأصغر سبعة ستة ، صار لها أربعة وثلاثون . وهذا قياس قول ابن أبى ليلى . وفى قول أبى حنيفة تأخذ سبع ما فى يد الأصغر ، فيضم نصفه إلى ما بيد أحدهما ، ونصفه إلى ما بيد الآخر ، ويقاسم الأوسط على ثلاثة عشر ، له عشرة ، ولها ثلاثة ، فيضم الثلاثة إلى ما بيد الأكبر ، ويقاسم ما بيده على أربعة ، لها ثلاثة ، وله سهم ، فاجعل فى يد الأصغر أربعة عشر ؛ ليكون لسبعة نصف صحيح ، واضربها فى ثلاثة عشر ، تكن مائة واثنين وثمانين ، فهذا ما بيد كل واحد منهم ، تأخذ من

(٢٥) سقط من : م .

(٢٦) فى ١ : « فى » .

(٢٧) فى م : « عليها » .

(٢٨) فى ١ : « إحدى » .

الأصغر سبعة ، وهو ستة وعشرون ، تُضمُّ إلى ما بيد كل واحد من إخوته ثلاثة عشر ، فيصير معه^(٢٩) مائة وخمسة وتسعون ، وتأخذ من الأوسط منها ثلاثة من ثلاثة عشر ، وهي خمسة وأربعون ، تضمُّها إلى ما بيد الأكبر ، يصير معه مائتان وأربعون ، فتأخذ ثلاثة أربعها ، وهي مائة وثمانون ، ويبقى له ستون ، ويبقى للأوسط مائة وخمسون ، وللأصغر مائة وستة وخمسون ، وترجع بالاختصار إلى سدسها ، وهو أحد وتسعون .

فصل : وإذا خلف ابنا ، فأقر بأخ ، ثم جحدّه ، لم يقبل جحدّه ، ولزمه أن يدفع إليه نصف ما بيده . فإن أقر بعد جحدّه بآخر ، احتمل أن يلزمه / له شيء ؛ لأنه لا فضل في يده عن ميراثه . وهذا قول ابن أبي ليلى . فإن كان لم يدفع إلى الأول شيئا ، لزمه أن يدفع إليه نصف ما بيده ، ولا يلزمه للآخر شيء . ويحتمل أن يلزمه دفع النصف الباقي كله إلى الثاني ؛ لأنه فوّته عليه . وهذا قول زفر ، وبعض البصريين . ويحتمل أن يلزمه ثلث ما في يده للثاني ؛ لأنه الفضل الذي في يده ، على تقدير كونهم ثلاثة ، فيصير كالمو أقر بالثاني^(٣٠) من غير جحد الأول . وهذا أحد الوجوه لأصحاب الشافعي ، رضي الله عنه . وقال أهل العراق : إن كان دفع إلى الأول بقضاء ، دفع إلى الثاني نصف ما بقي في يده ، وإن كان دفعه بغير قضاء ، دفع إلى الثاني ثلث جميع المال . وإن خلف ابنين ، فأقر أحدهما بأخ ، ثم جحدّه ، ثم أقر بآخر ، لم يلزمه للثاني شيء ؛ لأنه لا فضل في يده . وعلى الاحتال الثاني يدفع إليه نصف ما بقي في يده . وعلى الثالث يلزمه ربع ما بقي في يده . ولا يثبت نسب واحد منهما في هذه الصورة ، ويثبت نسب المقر به الأول في المسألة الأولى ، دون الثاني .

فصل : إذا مات رجل ، وخلف ابنتين ، فمات أحدهما ، وترك بنتا ، فأقر الباقي بأخ له من أبيه ، ففي يده ثلاثة أرباع المال ، وهو يزعم أن له ربعا ، وسدسا ، فيفضل في يده

(٢٩) في م : « معهم » .

(٣٠) سقط من : م .

ثُلُثٌ يُرَدُّهُ عَلَى الْمُقَرَّبِ بِهِ . وَإِنْ أَقَرَّتْ بِهِ الْبِنْتُ وَخَذَهَا ، فَفِي يَدِهَا الرُّبْعُ ، وَهِيَ تَزْعُمُ أَنَّ لَهَا السُّدُسَ ، يُفْضَلُ فِي يَدِهَا نِصْفُ السُّدُسِ ، تَدْفَعُهُ إِلَى الْمُقَرَّبِ لَهُ . وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ أَبِي لَيْلَى . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : إِنْ أَقَرَّ الْأَخُ ، دَفَعَ إِلَيْهِ نِصْفَ مَا فِي يَدِهِ ، وَإِنْ أَقَرَّتِ الْبِنْتُ ، دَفَعَتْ إِلَيْهِ خَمْسَةَ أَصْبَاعٍ مَا فِي يَدِهَا ؛ لِأَنَّهَا تَزْعُمُ أَنَّ لَهُ رُبْعًا ، وَسُدُسًا ، وَهُوَ خَمْسَةٌ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ ، وَلَهَا السُّدُسُ ، وَهُوَ سَهْمَانِ ، فَيَصِيرُ الْجَمِيعُ سَبْعَةً ، لَهَا مِنْهَا ^(٣١) سَهْمَانِ ، وَلَهُ خَمْسَةٌ . بَتْنَانِ وَعَمُّ ، مَاتَتْ إِحْدَاهُمَا ، وَخَلَفَتْ ابْنًا وَبِنْتًا ، فَأَقَرَّتِ الْبِنْتُ بِخَالَةٍ ، فَفَرِيضَةُ الْإِنْكَارِ مِنْ تِسْعَةٍ ، وَفَرِيضَةُ الْإِقْرَارِ مِنْ سَبْعَةٍ وَعَشْرِينَ ، / وَلَهَا ^(٣٢) مِنْهَا سَهْمَانِ ، وَفِي يَدِهَا ثَلَاثَةٌ ، فَتَدْفَعُ إِلَيْهَا سَهْمًا ، وَإِنْ أَقَرَّبَهَا الْابْنُ ، دَفَعَ إِلَيْهَا سَهْمَيْنِ ، وَإِنْ أَقَرَّتْ بِهَا الْبِنْتُ الْبَاقِيَةَ دَفَعَتْ إِلَيْهَا التُّسْعَ ، وَإِنْ أَقَرَّبَهَا الْعَمُّ . لَمْ يَدْفَعْ إِلَيْهَا شَيْئًا . وَإِنْ أَقَرَّ الْابْنُ بِخَالٍ لَهُ ، فَمَسْأَلَةُ الْإِقْرَارِ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ ، لَهُ مِنْهَا سَهْمَانِ ، وَهُمَا السُّدُسُ ، يُفْضَلُ فِي يَدِهِ نِصْفُ تِسْعٍ . وَإِنْ أَقَرَّتْ بِهِ أُخْتُهُ دَفَعَتْ إِلَيْهِ رُبْعَ تِسْعٍ ، فَإِنْ أَقَرَّتْ بِهِ الْبِنْتُ الْبَاقِيَةَ فَلَهَا الرُّبْعُ ، وَفِي ^(٣٣) يَدِهَا الثُّلُثُ ، فَتَدْفَعُ إِلَيْهِ نِصْفَ السُّدُسِ ، وَإِنْ أَقَرَّبَهَا الْعَمُّ دَفَعَ إِلَيْهِ جَمِيعَ مَا فِي يَدِهِ . ابْنَانِ ، مَاتَ أَحَدُهُمَا عَنْ بِنْتٍ ، ثُمَّ أَقَرَّ الْبَاقِي مِنْهُمَا بِأُمِّ لَأْيِيهِ ، فَفَرِيضَةُ الْإِنْكَارِ مِنْ أَرْبَعَةٍ ، لِلْمُقَرَّبِ مِنْهَا ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِهَا ، وَفَرِيضَةُ الْإِقْرَارِ مِنْ اثْنَيْنِ وَسَبْعِينَ ، لِلْمُقَرَّبِ مِنْهَا أَرْبَعُونَ ، يُفْضَلُ فِي يَدِهِ أَرْبَعَةُ عَشَرَ سَهْمًا ، يَدْفَعُهَا إِلَى الْمَرْأَةِ الَّتِي أَقَرَّ لَهَا ، وَتَرْجِعُ بِالْإِخْتِصَارِ إِلَى سِتَّةٍ وَثَلَاثِينَ ؛ لِلْمُقَرَّبِ مِنْهَا عَشْرُونَ ، وَلِلْبِنْتِ تِسْعَةٌ ، وَلِلْمُقَرَّبِ لَهَا سَبْعَةٌ . وَمَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ تَعْمَلُ كَذَلِكَ ، إِلَّا أَنَّهُ يَجْمَعُ سِهَامَ الْأُمِّ ، وَهِيَ سَبْعَةُ عَشَرَ ، إِلَى سِهَامِ الْمُقَرَّبِ ، وَهِيَ أَرْبَعُونَ ، فَتَقْسِمُ عَلَيْهَا ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ الْمَالِ ، فَمَا أَصَابَ كُلَّ وَاحِدٍ فَهُوَ لَهُ ، فَتَضْرِبُ سَبْعَةً وَخَمْسِينَ فِي أَرْبَعَةٍ ، تَكُنْ مَائَتَيْنِ وَثَمَانِيَّةً وَعَشْرِينَ ، فَلِلْبِنْتِ سَهْمٌ فِي سَبْعَةٍ وَخَمْسِينَ ، وَلِلْمُقَرَّبِ أَرْبَعُونَ فِي ثَلَاثَةٍ ، تَكُنْ مِائَةً وَعَشْرِينَ ، وَلِلْأُمِّ سَبْعَةُ عَشَرَ فِي ثَلَاثَةٍ ، أَحَدٌ

(٣١) فِي م : « مِنْهَا » .

(٣٢) فِي ١ ، م : « وَلَهَا » .

(٣٣) فِي م : « وَلَوْ » .

وخمسون . وإن أقرت بها البنت ، فلها من فريضة الإقرار خمسة عشر سهماً ، وفي يدها
 الربع ، وهو ثمانية عشر ، يفضل في يدها ثلاثة ، تدفعها إلى المقر لها . وإن أقر الابن
 بزوجة لأبيه ، وهي أم الميت الثاني ، فمسألة الإقرار من ستة وتسعين ، له ^(٣٤) منها ستة
 وخمسون ، وفي يده ^(٣٥) ثلاثة أرباع ، يفضل معه ستة عشر سهماً ، يدفعها إلى المقر
 لها ، ويكون له ستة وخمسون ، ولها ستة عشر ، وللبنت أربعة وعشرون ، وترجع
 بالاختصار إلى اثني عشر ؛ لأن سهامهم كلها تتفق بالأثمان ، فيكون للمقر سبعة ،
 وللمقر لها / سهران ، وللبنت ثلاثة . وفي قول أبي حنيفة : تضم سهام المقر لها ، وهي
 تسعة عشر إلى سهام المقر ، فتكون خمسة وسبعين ، وتقسّم عليها ثلاثة الأرباع ، وهما
 يتفقدان بالأثلاث ، فترجع السهام إلى ثلثها خمسة وعشرين ^(٣٦) ، تضربها في أربعة ،
 تكن مائة ، للبنت سهم في خمسة وعشرين ، وللمرأة تسعة عشر في سهم ، وللمقر ستة
 وخمسون ، وما جاء من هذا الباب فهذا طريق له . أبوان وابنتان ، اقتسموا التركة ، ثم أقروا
 بنت للميت ، فقالت : قد استوفيت نصيبي من تركة أبي . فالفريضة في الإقرار من
 ثمانية عشر ؛ للأبوين ستة ، ولكل بنت أربعة ، فأسقط منها نصيب البنت المقر بها ،
 يبقى أربعة عشر ؛ للأبوين منها ستة ، وإنما أخذ الثلث الأربعة عشر ، وذلك أربعة أسهم
 وثلث أسهم ، فيبقى لهما في يد البنتين سهم وثلث ، يأخذانها منها ، فاضرب ثلاثة في أربعة
 عشر ، تكن اثنين وأربعين ، فقد أخذ الأبوان أربعة عشر ، وهما يستحقان ثمانية عشر ،
 يبقى لهما أربعة ، يأخذانها منهما ، ويبقى للبنتين أربعة وعشرون ، وإن قالت : قد
 استوفيت نصف نصيبي . فأسقط سهمين من ثمانية عشر ، يبقى ستة عشر ، قد أخذ
 ثلثها ، خمسة وثلثا ، ويبقى لهما ثلث أسهم ، فإذا ضربتها في ثلاثة ، كانت ثمانية وأربعين ،
 قد أخذ منها ستة عشر ، يبقى لهما سهران .

(٣٤) في م : « لها » .

(٣٥) في م : « يدها » .

(٣٦) في م : « وعشرون » .

فصل : إذا أقر بعض الورثة ممن أعيّلت له المسألة بمن يعصبه ، فيذهب العول ، مثل مسألة فيها زوج وأختان ، أقرت إحداهما بأخ لها ، فاضربت مسألة الإقرار ، وهي ثمانية ، في مسألة الإنكار ، وهي سبعة ، تكن ستة وخمسين ؛ للمنكرة سهمان ، في مسألة الإقرار ستة عشر ، وللمقرّة سهم في مسألة الإنكار سبعة ، يفضل في يدها تسعة أسهم ، فيسأل الزوج ، فإن أنكر أعطى ثلاثة في ثمانية ، أربعة وعشرون ، ودفع المقرّة إلى المقر له ما فضل في يدها كله ، وإن أقر الزوج به فهو يدعى أربعة ، / والأخ يدعى أربعة عشر ، فتجمعها تكن ثمانية عشر ، وتقسم عليها التسعة ، فتدفع إلى الزوج سهمين ، وإلى الأخ سبعة ، فإن أقرت الأختان به ، وأنكر الزوج ، وهو ينكرها ، ففيه ثلاثة أوجه ؛ أحدها ، أن تقر في يد من هي في يده ؛ لأن إقراره بطل لعدم تصديق المقر له . والثاني ، يصطلح عليها الزوج والأختان ، له نصفها ، ولهما نصفها ؛ لأنها لا تخرج عنهم ، ولا شيء فيها للأخ ؛ لأنه لا يحتمل أن يكون له فيها شيء بحال . الثالث ، يؤخذ إلى بيت المال ؛ لأنه مال لم يثبت له مالك . ومذهب أبي حنيفة ، رضي الله عنه ، في الصورة الأولى ، إن أنكر الزوج ، أخذت المقرّة سهمين من سبعة ، فتقسمها بينها وبين أختها على ثلاثة ، فتضرب ثلاثة في سبعة ، تكن أحدا وعشرين^(٣٧) ، لهما منها ستة ، لها سهمان ، ولأختها أربعة . وإن أقر الزوج ضمّ سهامه إلى سهميهما ، تكن خمسة ، واقتسماها بينهما على سبعة ؛ للزوج أربعة ، وللأخ سهمان ، ولأخت سهم ، ثم تضرب سبعة في سبعة ، تكن تسعة وأربعين ، ومنها تصح ؛ للمنكرة سهمان في سبعة ، أربعة عشر ، وللزوج أربعة في خمسة ، وللأخ سهمان في خمسة ، وللمقرّة سهم في خمسة . فإن خلفت أمّا وزوجا ، وأختا من أب ، فأقرت الأخت بأخ لها ، فمسألة الإنكار من ثمانية ، ومسألة الإقرار من ثمانية عشر ، ويتفقان بالأنصاف ، فاضرب نصف إحداهما في الأخرى ، تكن اثنين وسبعين ؛ للأُم ثمانية عشر ، وفي يد

(٣٧) في م زيادة : ١ وعشرين .

المُقرَّة^(٣٨) سبعة وعشرون ، ولها من مسألة الإقرار ثمانية ، يُفضل في يدها تسعة عشر ، فيسأل الزوج ، فإن أنكر أخذ الأخ ستة عشر ، وبقيت ثلاثة أسهم ، فيها الأوجه الثلاثة ، وإن أقر فهو يدعى تسعة ؛ لأنه يدعى تمام النصف ، والأخ يدعى ستة عشر ، فتضم التسعة إلى ستة^(٣٩) عشر ، تكن خمسة وعشرين ، والتسعة عشر لا توافقها ، فتضرب خمسة وعشرين ، في اثنين وسبعين ، تكن ألفاً وثمانمائة ، / ثم كل من له شيء من اثنين وسبعين ، مضروب في خمسة وعشرين ، ومن له شيء من خمسة وعشرين ، مضروب في تسعة عشر . وسئل المغيرة الضبي عن هذه المسألة ، فأجاب بهذا ، وذكر أنه قول النخعي . قال يحيى بن آدم : وهي في قول حماد وأبي حنيفة ؛ من عشرين سهماً . يعني للأم ربعها خمسة ، والباقي بين الزوج والأخ ، والأخت ، على قدر سهاهم من فريضة الإقرار ، للزوج تسعة ، وللأخ أربعة ، وللأخت سهمان . وإن صدقتها الأم وحدها دون الزوج ، أعطيت الأم السدس ، والأخ والأخت الثلث بينهما على ثلاثة ، وللزوج ثلاثة أثمان ، ويبقى الثمن فيه الأوجه الثلاثة .

فصل : وإن أقر وارث بمن لا يرث ، ويسقط به ميراثه ، كأخت من أب أقرت بأخ لها ، في مسألة فيها زوج وأخت من أبوين ، أو أقرت بأخ من أبوين ، سقط ميراثها ، ويُقسم المال بين الزوج والأخت نصفين ، إن صدقها في الصورة الأولى ، وفي الثانية ، للزوج النصف ، والباقي بين الأخ والأخت على ثلاثة ، وإن كذبها ، فالمقر به هو السبع ، ففيه الأوجه الثلاثة في الصورة الأولى ، ويدفع إلى الأبوين في الصورة الثانية . وإن خلقت زوجاً وأماً وأختين لأم وأختين لأب ، فأقرت إحداهما بأخ لها ، سقط ميراثها ، ولا شيء للأخ ، وللأخرى خمس المال ، والباقي بين سائر الورثة على ستة ، إن أقرت فاضرب ستة في خمسة ، تكن ثلاثين ، وإن أنكرت الأم ، فلها العشر أيضاً ، والباقي بين الزوج

(٣٨) في م : المقر .

(٣٩) في ١ ، م : الستة .

والأختين من الأم على خمسة ، وإن أنكرته الأختان من الأم ، فلهما الخمس أيضا ، والباقي كله للزوج ، وتصح من عشرة ، وإن أنكره الزوج فله خمس وعشر ، فيبقى خمس المال ، لا يدعيه أحد ، يقرّون به للأخت المقرّة ، وهي تقرّ به لهم ، ففيه الأوجه الثلاثة ، إلا أننا إذا قلنا : يقسم بينهم . فلا شيء فيه للأخت المنكّرة ، ولا للمقرّ به بحال ؛ لأنه لا يحتمل أن يكون لهما شيء بحال .

و١٤٩/٦ فصل : امرأة وعم / ووصي لرجل بثلاث ماله ، فأقرّت المرأة والعم ، أنه أخو الميت ، وصدّقهما ، ثبت نسبه ، وأخذ ميراثه . وإن أقرّت به المرأة وحدها ، فلم يصدقها المقرّ به ، لم يؤثر إقرارها شيئا ، وإن صدّقها الأخ وحده ، فللمرأة الربع بكماله ، إلا أن يجيز الوصية ، وللعمة النصف ، ويبقى الربع يدفع إلى الوصي ، وإن صدّقها العم ، ولم يصدقها الوصي ، فله الثلث ، وللمرأة الربع ، والباقي يقرّ به العم لمن لا يدعيه ، ففيه الأوجه الثلاثة . وإن أقرّ به العم وحده ، فصدّقه الموصى له ، أخذ ميراثه ، وهو ثلاثة أرباع المال ، وللمرأة السدس ، ويبقى نصف السدس ، فيحتمل أن يكون لها ؛ لأنّ الموصى له يعترف ببطلان الوصية ، أو وقوفها على إجازة المرأة ولم تجزها ، ويحتمل أن يكون فيه الأوجه الثلاثة ، وإن لم يصدقها ، أخذ الثلث بالوصية ، والمرأة السدس بالميراث ، ويبقى النصف فيه الأوجه الثلاثة .

١٠٤٣ - مسألة : قال : (والقاتل لا يرث المقتول ، عمدا كان القتل أو خطأ)

أجمع أهل العلم على أن قاتل العم لا يرث من المقتول شيئا ، إلا ما حكى عن سعيد ابن المسيّب وابن جبير ، أنّهما ورثاه ، وهو رأي الخوارج ؛ لأنّ آية الميراث تتناوله بعمومها ، فيجب العمل بها فيه ، ولا تعويل على هذا القول ؛ لشذوذه ، وقيام الدليل على خلافه . فإنّ عمر ، رضي الله عنه ، أعطى دية ابن قتادة المدلجي^(١) لأخيه دون

(١) في النسخ : « المدحجي » . والتصويب من مصادر التخريج .

أبيه ، وكان حَذَفَهُ بِسَيْفِهِ فَقَتَلَهُ . واشتهرت هذه القصة بين الصحابة رضي الله عنهم ، فلم تُنكَرْ ، فكانت إجماعاً ، وقال عمر : سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول : « لَيْسَ لِلْقَاتِلِ شَيْءٌ » رواه مالك في موطئه ، والإمام أحمد بإسناده^(٢) . وروى عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، عن النبي ﷺ نحوه . رواه ابن اللبان بإسناده ، ورواهما ابن عبد البر في « كتابه » . وروى ابن عباس رضي الله عنهما ، قال : قال رسول الله ﷺ : « مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَإِنَّهُ لَا يَرِثُهُ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَارِثٌ غَيْرُهُ ، وَإِنْ كَانَ وَالِدُهُ أَوْ وَلَدُهُ ، فَلَيْسَ لِقَاتِلِ مِيرَاثٌ » . رواه الإمام أحمد بإسناده^(٣) ، / ولأنَّ تَوْرِثَ الْقَاتِلِ يُفْضِي إِلَى تَكْثِيرِ الْقَتْلِ ؛ لِأَنَّ الْوَارِثَ رُبَّمَا اسْتَعْجَلَ مَوْتَ مَوْرُوْثِهِ ، لِيَأْخُذَ مَالَهُ ، كما فعل الإسرائيلي الذي قَتَلَ عَمَّهُ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ قِصَّةَ الْبَقَرَةِ . ويُقال^(٤) : ما وَرَّثَ قَاتِلٌ بَعْدَ عَامِلٍ ، وَهُوَ اسْمُ الْقَتِيلِ . فَأَمَّا الْقَتْلُ خَطَأً ، فَذَهَبَ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى أَنَّهُ لَا يَرِثُ أَيْضًا . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَيُرْوَى ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ ، وَعَلِيٍّ ، وَزَيْدٍ ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ ، وَرُوِيَ نَحْوُهُ عَنْ أَبِي بَكْرٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ . وَبِهِ قَالَ شُرَيْحٌ ، وَعُرْوَةُ ، وَطَاوُسٌ ، وَجَابِرُ بْنُ زَيْدٍ ، وَالنَّخَعِيُّ ، وَالشَّعْبِيُّ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَشَرِيكٌ ، وَالْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ ، وَوَكَيْعٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَبُحَيِّ بْنُ آدَمَ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَوَرَّثَهُ قَوْمٌ مِنَ الْمَالِ دُونَ الدِّيَةِ . وَرُوِيَ ذَلِكَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، وَعَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ، وَعَطَاءٍ ، وَالْحَسَنِ ، وَمُجَاهِدٍ ، وَالثَّوْرِيِّ ، وَمَكْحُولٍ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَابْنُ أَبِي ذَنْبٍ ، وَأَبِي ثَوْرٍ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ ، وَدَاوُدَ . وَرُوِيَ نَحْوُهُ عَنْ عَلِيٍّ ؛ لِأَنَّ مِيرَاثَهُ ثَابِتٌ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ،

(٢) أخرجه الإمام مالك ، في : باب ما جاء في ميراث العقل والتغليظ فيه ، من كتاب العقول . الموطأ ٢ / ٨٦٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٤٩ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب ديات الأعضاء ، من كتاب الديات . سنن أبي داود ٢ / ٤٩٦ . وابن ماجه ، في : باب القاتل لا يرث ، من كتاب الديات . سنن ابن ماجه ٢ / ٨٨٤ .

(٣) أخرجه البيهقي ، في : باب لا يرث القاتل ، من كتاب الفرائض . السنن الكبرى ٦ / ٢٢٠ . وليس في مسند الإمام أحمد . وانظر : إرواء الغليل ٦ / ١١٨ ، ١١٩ .

(٤) في م : « وقيل » .

تَخَصَّصَ قَاتِلُ الْعَمْدِ بِالْإِجْمَاعِ ، فَوَجَبَ الْبَقَاءُ عَلَى الظَّاهِرِ فِيمَا سِوَاهُ . وَلَنَا ؛ الْأَحَادِيثُ الْمَذْكُورَةُ ، وَلَأنَّ مَنْ لَا يَرِثُ مِنَ الدِّيَةِ لَا يَرِثُ مِنْ غَيْرِهَا ، كَقَاتِلِ الْعَمْدِ ، وَالْمُخَالِفِ فِي الدِّينِ ، وَالْعُمُومَاتُ مُخَصَّصَةٌ بِمَا ذَكَرْنَاهُ .

فصل : وَالْقَتْلُ الْمَانِعُ مِنَ الْإِرْثِ هُوَ الْقَتْلُ بِغَيْرِ حَقٍّ ، وَهُوَ الْمَضْمُونُ بِقَوْدٍ ، أَوْ دِيَّةٍ ، أَوْ كَفَّارَةٍ ، كَالْعَمْدِ ، وَشِبْهِ الْعَمْدِ ، وَالْخَطَأُ ، وَمَا أُجْرِيَ^(٥) مُجْرَى الْخَطَأِ ؛ كَالْقَتْلِ بِالسَّبَبِ ، وَقَتْلِ الصَّبِيِّ ، وَالْمَجْنُونِ ، وَالنَّائِمِ ، وَمَا لَيْسَ بِمَضْمُونٍ بِشَيْءٍ مِمَّا ذَكَرْنَا لَمْ يَمْنَعْ الْمِيرَاثَ ؛ كَالْقَتْلِ قِصَاصًا أَوْ حَدًّا ، أَوْ دَفْعًا عَنْ نَفْسِهِ ، وَقَتْلِ الْعَادِلِ الْبَاغِيِّ ، أَوْ مَنْ قَصَدَ مَصْلَحَةَ مُوَلِّيهِ بِمَا لَهُ فِعْلُهُ ؛ مِنْ سَقْيِ دَوَاءٍ ، أَوْ بَطِّ خُرَاجٍ ، فَمَاتَ . وَمَنْ أَمَرَهُ إِنْسَانٌ عَاقِلٌ كَبِيرٌ بِبَطِّ خُرَاجِهِ ، أَوْ قَطْعِ سَلْعَةٍ مِنْهُ ، قَتَلَ بِذَلِكَ ، وَرِثَهُ فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ . قَالَ أَحْمَدُ : / إِذَا قَتَلَ الْعَادِلُ الْبَاغِيَّ فِي الْحَرْبِ يَرِثُهُ . وَنَقَلَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَكَمِ عَنْ أَحْمَدَ ، فِي أَرْبَعَةِ شَهَدَاءَ عَلَى أُنْحِيَّتِهِمْ بِالزَّئِي ، فَرَجَمَتْ ، فَرَجَمُوا مَعَ النَّاسِ : يَرِثُونَهَا هُمْ غَيْرَ قَتْلَةٍ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، رَوَايَةٌ أُخْرَى ، تُدَلُّ عَلَى أَنَّ الْقَتْلَ يَمْنَعُ الْمِيرَاثَ بِكُلِّ حَالٍ ، فَإِنَّهُ قَالَ ، فِي رَوَايَةِ ابْنِهِ صَالِحٍ ، وَعَبِيدُ اللَّهِ : لَا يَرِثُ الْعَادِلُ الْبَاغِيَّ ، وَلَا يَرِثُ^(٦) الْبَاغِيُّ الْعَادِلَ . وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْقَتْلَ يَمْنَعُ الْمِيرَاثَ بِكُلِّ حَالٍ . وَهَذَا ظَاهِرُ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ ، أَخَذًا بِظَاهِرِ لَفْظِ الْحَدِيثِ ، وَلَأنَّهُ قَاتِلٌ ، فَأَشْبَهَ الصَّبِيَّ ، وَالْمَجْنُونِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَصَاحِبَاهُ : كُلُّ قَتْلٍ لَا مَأْثَمَ فِيهِ لَا يَمْنَعُ الْمِيرَاثَ ، كَقَتْلِ الصَّبِيِّ ، وَالْمَجْنُونِ ، وَالنَّائِمِ ، وَالسَّاقِطِ عَلَى إِنْسَانٍ مِنْ غَيْرِ اخْتِيَارٍ مِنْهُ ، وَسَائِقِ الدَّائِبَةِ ، وَقَائِدِهَا ، وَرَاكِبِهَا ، إِذَا قَتَلَتْ بِيَدِهَا ، أَوْ فِيهَا ، فَإِنَّهُ يَرِثُهُ ؛ لِأنَّهُ قَتَلَ غَيْرَ مُتَّهَمٍ فِيهِ ، وَلَا مَأْثَمَ فِيهِ ، فَأَشْبَهَ الْقَتْلَ فِي الْحَدِّ . وَلَنَا ، عَلَى أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ عَمُومُ الْأَخْبَارِ ، خَصَّصْنَا مِنْهَا الْقَتْلَ الَّذِي لَا يُضْمَنُ ، فَقِيمَا عَدَاهُ يَبْقَى عَلَى مُقْتَضَاهَا ، وَلَأنَّهُ قَتَلَ مَضْمُونٌ فَيَمْنَعُ الْمِيرَاثَ كَالْخَطَأِ . وَلَنَا ، عَلَى الشَّافِعِيِّ ، أَنَّهُ فِعْلٌ مَأْذُونٌ فِيهِ ، فَلَمْ يَمْنَعْ الْمِيرَاثَ ، كَمَا لَوْ أَطْعَمَهُ أَوْ سَقَاهُ

١٥٠/٦

(٥) فِي م : ١ جَرَى .

(٦) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ ، ١ .

باختياره ، فأفضى إلى تلافيه ، ولأنه حرّم الميراث في محلّ الوفاق ، كيلا يُفضى إلى إيجاد القتل المحرّم ، وزجرًا عن إعدام النفس المعصومة ، وفي مسألتنا حرمان الميراث يمنع إقامة الحدود الواجبة ، واستيفاء الحقوق المشروعة ، ولا يُفضى إلى إيجاد قتل محرّم ، فهو ضِدُّ ما ثبت في الأصل ، ولا يصحُّ القياسُ على قتل الصبيّ ، والمجنون ؛ لأنه قتل محرّم ، وتقويتُ نفسٍ معصومة ، والتوريثُ يُفضى إليه ، بخلاف مسألتنا . إذا ثبت هذا ، فالمشارك في القتل في الميراث كالمنفرد به ؛ لأنه يلزمه من الضمان بحسبه ، فلو شهد على موروثه مع جماعة ظلمًا فقتل ، لم يرثه ، وإن شهد بحق ، ورثه ؛ لأنه غير مضمون .

فصل : أربعة إخوة ، / قتل أكبرهم الثاني ، ثم قتل الثالث الأصغر ، سقط ١٥٠/٦ ظ
القصاصُ عن الأكبر ؛ لأن ميراث الثاني صار للثالث والأصغر نصفين ، فلمّا قتل الثالث الأصغر لم يرثه ، وورثه الأكبر ، فرجع إليه نصف دم نفسه ، وميراث الأصغر جميعه ، فسقط عنه القصاص ، لميراثه بعض دم نفسه ، وله القصاصُ على (٧) الأصغر ، ويرثه في ظاهر المذهب ، فإن اقتصر منه ورثه ، ويرث إخوته الثلاثة . ولو أن ابنتين قتل أحدهما أحد أبوينهما ، وهما زوجان ، ثم قتل الآخر أباه الآخر ، سقط القصاصُ عن القاتل الأول ، ووجب على القاتل الثاني ؛ لأن الأول لما قتل أباه ، ورث ماله ودمه أخوه وأمه ، فلمّا قتل الثاني أمه ، ورثها قاتل الأب ، فصار له من دم نفسه ثمنه ، فسقط القصاصُ عنه لذلك ، وله القصاصُ على الآخر ، فإن قتله ورثه في ظاهر المذهب . وإن جرح (٨) أحدهما أباه ، والآخر أمه ، وماتا في حال واحدة ، ولا وارث لهما سيّواهما ، فلكل واحد منهما مال الذي لم يقتله ، ولكل واحد منهما القصاصُ على صاحبه . وكذلك لو قتل كل واحد منهما أحد الأبوين ، ولم يكونا زوجين ، فلكل واحد منهما القصاصُ على أخيه ، إلا أنه لا يمكن أحدهما الاستيفاء إلا بإبطال حق الآخر فيسقطان . وإن عفا أحدهما عن

(٧) في زيادة : « الذي قتله » .

(٨) في النسخ : « خرج » .

الآخر ، فلآخر قتل العافي ، ويرثه في الظاهر . وإن بادر أحدهما فقتل أخاه ، سقط
القصاصُ عنه ، وورثه في الظاهر عنه ، ويَحْتَمِلُ ألا يرثه ، ويَجِبُ القصاصُ عليه بقتله ؛
لأنَّ القصاصينَ لما تساويا ، وتعذرَ الجمعُ بين استيفائهما ، سقطا ، فلم يبقَ لهما
حُكْمٌ ، فيكونُ المُستوفى منهما مُعْتَدِيًا باستيفائه ، فلا يرثُ أخاه ، ويَجِبُ القصاصُ
عليه بقتله . وإن أشكلَ كَيْفِيَّةُ مَوْتِ الأبوين ، وادَّعى كُلُّ واحدٍ منهما أنَّ قَتِيلَهُ أَوَّلُهُما موتًا ،
خُرَجَ في تَوْرِيثهما ، ما ذَكَرناه في العَرَقِي ، من تَوْرِيثِ كُلِّ واحدٍ من المَيِّتَيْنِ من الآخر ،
/ ثم يرثُ كُلُّ واحدٍ منهما بَعْضُ دِمِّ نَفْسِهِ ، فيسْقُطُ القصاصُ عنهما . ومن لا يرى ذلك ،
فالجوابُ فيها كالتي قبلها . ويَحْتَمِلُ أن يَسْقُطَ القصاصُ بكلِّ حالٍ ؛ للشُّبْهَةِ ، وأن^(٩)
يكونَ لكلِّ واحدٍ دِيَّةُ الآخر وماله .

١٠٤٤ - مسألة ؛ قال : (وَلَا يَرِثُ مُسْلِمٌ كَافِرًا ، وَلَا كَافِرٌ مُسْلِمًا ، إِلَّا أَنْ
يَكُونَ مُعْتَقًا ، فَيَأْخُذَ مَالَهُ بِالْوَلَاءِ)

أُجْمِعُ أَهْلُ الْعِلْمِ على أَنَّ الكافرَ لا يرثُ المُسلم . وقالَ جمهورُ الصَّحابةِ والفقهاءُ : لا
يرثُ المُسلمُ الكافرَ . يُروى هذا عن أبي بكرٍ ، وعمرَ ، وعثمانَ ، وعليٍّ ، وأَسامةَ بنِ
زَيْدٍ ، وجابرِ بنِ عبدِ اللَّهِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ . وبه قالَ عمرو بنُ عثمان^(١) ، وعُروَةُ ،
والزُّهْرِيُّ ، وعطاءٌ ، وطاوسٌ ، والحسنُ ، وعمرُ بنُ عبدِ العزيزِ ، وعمرو بنُ دينارٍ ،
والثَّوْرِيُّ ، وأبو حنيفةً ، وأصحابُهُ ، ومالكٌ ، والشافعيُّ ، وعامةُ الفقهاءِ . وعليه
الْعَمَلُ . وَروى عن عمرَ ، ومُعَاذٍ ، ومعاويةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، أَنَّهُمْ وَرَّثُوا المُسلمَ من
الكافرِ ، ولم يُورَّثُوا الكافرَ من المُسلم . وَحُكِيَ ذلكَ عن محمدِ بنِ الحَنَفِيَّةِ ، وعليٍّ بنِ
الحسينِ ، وسعيدِ بنِ المسيَّبِ ، ومَسْرُوقٍ ، وعبدِ اللَّهِ بنِ مَعْقِلٍ ، والشَّعْبِيِّ ، والنَّخَعِيِّ ،
ويحيى بنِ يَعْمُرَ ، وإسحاقَ . وليس بموثوقٍ به عنهم . فَإِنَّ أَحْمَدَ قالَ : ليس بين الناسِ

(٩) سقط من : الأصل ، ١ .

(١) عمرو بن عثمان بن عفان الأموي ، من كبار التابعين ، ثقة . تهذيب التهذيب ٨ / ٧٨ ، ٧٩ .

اختلاف في أن المسلم لا يرث الكافر . وروى أن يحيى بن يعمر احتج لقوله ، فقال :
 حدثني أبو الأسود ، أن معاذاً حدثه ، أن رسول الله ﷺ قال : « الإسلام يزيد ولا
 ينقص »^(٢) . ولأننا نكح نساءهم ، ولا ينكحون نساءنا ، فكذلك نرثهم ، ولا يرثونا .
 ولنا ؛ ما روى أسامة بن زيد ، عن النبي ﷺ ، أنه قال : « لا يرث الكافر المسلم ، ولا
 المسلم الكافر »^(٣) . متفق عليه . وروى أبو داود بإسناده : عن عمرو بن شعيب ، عن
 أبيه ، عن جده عبد الله بن عمرو ، قال : قال رسول الله ﷺ : « لا يتوارث أهل ملتين
 شتى »^(٤) . ولأن الولاية منقطعة بين / المسلم والكافر ، فلم يرثه ، كما لا يرث الكافر
 المسلم . فأما حديثهم فيحتمل أنه أراد أن الإسلام يزيد بمن يسلم ، وبما يفتح من البلاد
 لأهل الإسلام ، ولا ينقص بمن يرتد ، لقلة من يرتد ، وكثرة من يسلم ، وعلى أن حديثهم
 مجمل ، وحديثنا مفسر ، وحديثهم لم يتفق على صحته ، وحديثنا متفق عليه ، فتعين
 تقديمه . والصحيح عن عمر ، أنه قال : لا يرث أهل الملل ، ولا يرثوننا^(٥) . وقال في
 عمّة الأشعث : يرثها أهل دينها^(٥) . فأما المعتق إذا خالف دينه دين معتقه ، فسنذكره

ظ ١٥١/٦

(٢) أخرجه أبو داود ، في : باب هل يرث المسلم الكافر ، من كتاب الفرائض . سنن أبي داود ١١٣ / ٢ . والإمام
 أحمد ، في : المسند ٥ / ٢٣٠ ، ٢٣٦ .

(٣) أخرجه البخاري ، في : باب أين ركز النبي ﷺ الراية يوم الفتح ، من كتاب المغازي ، وفي : باب لا يرث المسلم
 الكافر ... ، من كتاب الفرائض . صحيح البخاري ٥ / ١٨٧ ، ٨ / ١٩٤ . ومسلم ، في : كتاب الفرائض ،
 صحيح مسلم ٣ / ١٢٣٣ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب هل يرث المسلم الكافر ، من كتاب الفرائض . سنن أبي داود ١١٣ / ٢ .
 والترمذي ، في : باب ما جاء في إبطال الميراث بين المسلم والكافر ، من أبواب الفرائض . عارضة الأحوذى
 ٨ / ٢٥٧ . وابن ماجه ، في : باب ميراث أهل الإسلام من أهل الشرك ، من كتاب الفرائض . سنن ابن ماجه
 ٢ / ٩١٢ . والدارمي ، في : باب ميراث أهل الشرك وأهل الإسلام ، من كتاب الفرائض . سنن الدارمي
 ٢ / ٣٧٠ ، ٣٧١ . والإمام مالك ، في : باب ميراث أهل الملل ، من كتاب الفرائض . الموطأ ٢ / ٥١٩ . والإمام
 أحمد ، في : المسند ٥ / ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٩ .

(٤) في : باب هل يرث المسلم الكافر ، من كتاب الفرائض . سنن أبي داود ١١٣ / ٢ .
 كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب ميراث أهل الإسلام من أهل الشرك ، من كتاب الفرائض . سنن ابن ماجه
 ٢ / ٩١٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ١٧٨ ، ١٩٥ .
 (٥) أخرجه الدارمي ، في : باب ميراث أهل الشرك ، وأهل الإسلام ، من كتاب الفرائض . سنن الدارمي
 ٢ / ٣٦٩ . وسعيد بن منصور ، في : باب لا يتوارث أهل ملتين . السنن ١ / ٦٦ .

في باب الولاء ، إن شاء الله تعالى .

فصل : فأما الكفار فيتوارثون ، إذا كان دينهم واحداً ، لا نعلم بين أهل العلم فيه خلافاً ، وقول النبي ﷺ : « لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ » دليل على أن بعضهم يرث بعضاً . وقوله : « لَا يَتَوَارَثُ أَهْلُ مِلَّتَيْنِ شَتَّى » . دليل على أن أهل الملة الواحدة يرث بعضهم بعضاً . وقول النبي ﷺ : « وَهَلْ تَرَكَ لَنَا عَقِيلٌ مِنْ دَارٍ » ^(٦) . دليل على أن عقيلاً ورث أبا طالب دون جعفر ، وعلى ؛ لأنهما كانا مسلمين ، وكان عقيلاً على دين أبيه ، مقيماً بمكة ، فباع رباعه بمكة ، فلذلك لما قيل للنبي ﷺ : أين تنزل غداً ؟ قال : « وَهَلْ تَرَكَ لَنَا عَقِيلٌ مِنْ رِبَاعٍ » ^(٦) . وقال عمر في عمّة الأشعث بن قيس : يرثها أهل دينها . فإن اختلفت أديانهم ، فاختلف ^(٧) عن أحمد ، فروى عنه ، أن الكفر كله ملة واحدة ، يرث بعضهم بعضاً . رواه عنه حرب ، واختاره الحلال . وبه قال حماد ، وابن شبرمة ، وأبو حنيفة ، والشافعي ، وداود ؛ لأن توريث الآباء من الأبناء ، والأبناء من الآباء ، مذكور في كتاب الله تعالى ذكرأ عاماً ، فلا يترك إلا فيما استثناه / الشرع ، ومالم يستثنه الشرع يبقى على العموم ، ولأن قول الله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ﴾ ^(٨) . عام في جميعهم . وروى عن أحمد ، أن الكفر مللٌ مختلفة ، لا يرث بعضهم بعضاً . اختاره أبو بكر ، وهو قول كثير من أهل العلم ؛ لأن قول النبي ﷺ : « لَا يَتَوَارَثُ أَهْلُ مِلَّتَيْنِ شَتَّى » . ينفي توارثهما ، ويخص عموم الكتاب ، ولم نسمع عن أحمد تصريحاً بذكر أقسام الملل . وقال القاضي أبو يعلى : الكفر ثلاث ملل : اليهودية ، والنصرانية ، ودين من عداهم ؛ لأن من عداهم يجمعهم أنهم لا كتاب لهم . وهذا قول شريح ، وعطاء ، وعمر بن عبد العزيز ، والضحاك ، والحكم ، والثوري ،

(٦) تقدم تخرجه في : ٦ / ٣٦٥ .

(٧) أي النقل .

(٨) سورة الأنفال ٧٣ .

واللَّيْثُ ، وَشَرِيكُ ، وَمُغِيرَةُ الضَّبِّيُّ^(٩) ، وَابْنُ أُمِّ لَيْلَى ، وَالْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ ، وَوَكَيْعٌ .
وَرُوِيَ ذَلِكَ عَنْ مَالِكٍ . وَرُوِيَ عَنِ النَّحْعِيِّ ، وَالثَّوْرِيِّ ، الْقَوْلَانِ مَعًا . وَيَحْتَمِلُ كَلَامُ
أَحْمَدَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنْ يَكُونَ الْكُفْرُ مِلًّا كَثِيرًا ، فَتَكُونَ الْمَجُوسِيَّةُ مِلَّةً ، وَعِبَادَةُ
الْأَوْثَانِ مِلَّةً أُخْرَى ، وَعِبَادَةُ الشَّمْسِ مِلَّةً ، فَلَا يَرِثُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا . رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ
عَلِيٍّ . وَبِهِ قَالَ الزُّهْرِيُّ ، وَرَبِيعَةُ ، وَطَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ ، وَأَهْلُ الْبَصْرَةِ ، وَإِسْحَاقُ ،
وَهُوَ أَصَحُّ الْأَقْوَالِ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « لَا يَتَوَارَثُ أَهْلُ مِلَّتَيْنِ
شَتَى » . وَلَأنَّ كُلَّ فَرِيقَيْنِ مِنْهُمْ لَا مُوَالَاةَ بَيْنَهُمْ ، وَلَا اتِّفَاقَ فِي دِينٍ ، فَلَمْ يَرِثْ بَعْضُهُمْ
بَعْضًا ، كَالْمُسْلِمِينَ وَالْكَفَّارِ ، وَالْعُمُومَاتُ فِي التَّوْرِيثِ مَخْصُوصَةٌ ، فَيُخَصُّ مِنْهَا مَحَلُّ
النِّزَاجِ بِالْخَبَرِ وَالْقِيَاسِ ، وَلَأنَّ مُخَالَفَتَنَا قَطَعُوا التَّوْرِيثَ^(١٠) بَيْنَ أَهْلِ الْحَرْبِ وَأَهْلِ دَارِ
الْإِسْلَامِ ، مَعَ اتِّفَاقِهِمْ فِي الْمِلَّةِ ، لَا نَقْطَاعَ الْمُوَالَاةِ ، فَمَعَ اخْتِلَافِ الْمِلَّةِ أَوَّلَى . وَقَوْلُ مَنْ
حَصَرَ الْمِلَّةَ بِعَدَمِ الْكِتَابِ غَيْرُ صَحِيحٍ ، فَإِنَّ هَذَا وَصَفَ عَدَمِيٍّ ، لَا يَقْتَضِي حُكْمًا ،
وَلَا جَمْعًا ، ثُمَّ لَا بُدَّ لِهَذَا الضَّابِطِ مِنْ دَلِيلٍ يَدُلُّ عَلَى اعْتِبَارِهِ ، ثُمَّ قَدْ افْتَرَقَ حُكْمُهُمْ ، فَإِنَّ
الْمَجُوسَ يَقْرُونَ بِالْجِزْيَةِ ، وَغَيْرُهُمْ لَا يَقْرُءُ بِهَا ، وَهُمْ مُخْتَلِفُونَ فِي مَعْبُودَاتِهِمْ ،
وَمُعْتَقَدَاتِهِمْ ، وَآرَائِهِمْ ، يَسْتَحِلُّ بَعْضُهُمْ دِمَاءَ / بَعْضٍ ، وَيَكْفُرُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا ،
فَكَانُوا مِلًّا كَالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى . وَقَدْ رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَإِنَّ إِسْمَاعِيلَ
ابْنَ أُمِّ خَالِدٍ ، رَوَى عَنِ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، أَنَّهُ جَعَلَ الْكُفْرَ مِلًّا مُخْتَلِفَةً .
وَلَمْ يُعْرِفْ لَهُ مُخَالَفٌ فِي الصَّحَابَةِ ، فَيَكُونُ إِجْمَاعًا .

ظ ١٥٢/٦

فصل : وقياس المذهب عندي ، أن المِلَّةَ الواحدةَ يَتَوَارَثُونَ ، وَإِنْ اخْتَلَفَتْ
دِيَارُهُمْ ؛ لِأَنَّ الْعُمُومَاتِ مِنَ النُّصُوصِ تَقْتَضِي تَوْرِيثَهُمْ ، وَلَمْ يَرِدْ بِتَخْصِيصِهِمْ نَصٌّ ، وَلَا
إِجْمَاعٌ ، وَلَا يَصِحُّ فِيهِمْ قِيَاسٌ ، فَيَجِبُ الْعَمَلُ بِعُمُومِهَا . وَمَفْهُومُ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ :

(٩) فِي م : « وَالضَّبِّيُّ » . وَهُوَ الْمُغِيرَةُ بْنُ مِقْسَمٍ الضَّبِّيُّ مَوْلَاهُمْ ، مِنْ فُقَهَاءِ التَّابِعِينَ بِالْكُوفَةِ ، مَاتَ بَعْدَ سَنَةِ ثَلَاثِينَ
وَمِائَةٍ . طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْخِ الرَّازِيِّ ٨٣ ، تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ١٠ / ٢٦٩ - ٢٧١ .

(١٠) فِي م : « التَّوَارِثُ » .

« لَا يَتَوَارَثُ أَهْلُ مِلَّتَيْنِ شَتَّى » . أَنَّ أَهْلَ الْمِلَّةِ الْوَاحِدَةِ يَتَوَارَثُونَ . وضبطه ^(١١) التورث بالملة والكفر والإسلام ، دليل على أن الاعتبار به دون غيره ، ولأن مقتضى التورث موجود ، فيجب العمل به ، ما لم يقم دليل على تحقق المانع . وقد نص أحمد في رواية الأثرم ، في من دخل إلينا بأمان فقتل ، أنه يبعث يديه إلى ملكهم حتى يدفعها إلى ورثته ^(١٢) . وقد روى أن عمرو بن أمية كان مع أهل بئر معونة ، فسليم ورجع إلى المدينة ، فوجد رجلين في طريقه من الحى الذى قتلوهما ، وكانا أتيا النبي ﷺ في أمان ، ولم يعلم عمرو ، فقتلهما ، فوداهما النبي ﷺ ^(١٣) . ولا شك في أنه بعث يديهما إلى أهلها . وقال القاضى : قياس المذهب عندى ، أنه لا يرث حربى ذميا ، ولا ذمى حربيا ؛ لأن الموالاة بينهما منقطعة ، فأما المستأمن فيرثه أهل الحرب ، وأهل دار الإسلام . وبهذا قال الشافعى ، رضى الله عنه . وبه قال أبو حنيفة ، إلا أن المستأمن لا يرثه الذمى ؛ لأن دارهما مختلفة . قال القاضى : ويرث أهل الحرب بعضهم بعضا ، سواء اتفقت ديارهم ، أو اختلفت . وهذا قول الشافعى . وقال أبو حنيفة : إذا اختلفت ديارهم ، بحيث كان لكل طائفة ملك ، ويرى بعضهم قتل بعض ، لم يتوارثا ؛ لأنهم لا موالاة بينهم ، أشبه أهل دار الحرب ، فجعلوا اتفاق الدار ، واختلافها / ضابطا للتورث ، وعدمه . ولا نعلم في هذا كله ^(١٤) حجة من كتاب ولا سنة ، مع مخالفته لعموم النص المقتضى للتورث ، ولم يعتبروا الدين في اتفاقه ، ولا اختلافه ، مع ورود الخبر فيه ، وصحة العبرة فيها ، فإن المسلمين يرث بعضهم بعضا ، وإن اختلفت الدار بهم ، فكذلك الكفار . ولا يرث المسلم كافرا ، ولا الكافر مسلما ؛ لاختلاف الدين بهم ، وكذلك لا يرث مختلفا الدين أحدهما من صاحبه شيئا .

(١١) في م بعد هذا زيادة : « يتوارث أهل ملتين شتى أن أهل الملة الواحدة يتوارثون » إعادة .

(١٢) في م : « الورثة » .

(١٣) انظر : السيرة النبوية ٣ / ١٨٦ .

(١٤) سقط من : الأصل ، ١ .

١٠٤٥ - مسألة ؛ قال : (وَالْمُرْتَدُّ لَا يَرِثُ أَحَدًا ، إِلَّا أَنْ يَرْجَعَ قَبْلَ قِسْمَةِ الْمِيرَاثِ)

لا نعلم خلافاً بين أهل العلم في أن المرتد لا يرث أحداً . وهذا قول مالك ، والشافعي ، وأصحاب الرأي ، ولا نعلم عن غيرهم خلافاً ؛ وذلك لأنه لا يرث مسلماً ، لقول النبي ﷺ : « لَا يَرِثُ كَافِرٌ مُسْلِمًا » ^(١) . ولا يرث كافراً ؛ لأنه يخالفه في حكم الدين ؛ لأنه لا يقر على كفره ، فلم يثبت له حكم أهل الدين الذي انتقل إليه ، ولهذا لا تحل ذبيحتهم ، ولا نكاح نسائهم ، وإن انتقلوا إلى دين أهل الكتاب . ولأن المرتد تزول أملاكه الثابتة له واستقرارها ، فلأن لا يثبت له ملك أولى . ولو ارتد متوارثان ، فمات أحدهما ، لم يرثه الآخر ، فإن المرتد لا يرث ، ولا يورث . وإن رجع المرتد إلى الإسلام قبل قسم الميراث ، قسم له ، على ما سنذكره في المسألة التي بعدها ، إن شاء الله تعالى .

فصل : والزنديق كالمرتد فيما ذكرنا . والزنديق هو الذي يظهر الإسلام ويستتر بالكفر ، وهو المنافق ، كان يسمى في عصر النبي ﷺ منافقاً ، ويسمى اليوم زنديقاً . قال أحمد : مال الزنديق في بيت المال .

فصل : إذا ارتد أحد الزوجين قبل الدخول ، انفسخ النكاح في الحال ، ولم يرث أحدهما الآخر ، وإن كانت ردة / بعد الدخول ، ففيه روايتان ؛ إحداهما ، يتعجل الفرقة . والآخرى ، يقف على انقضاء العدة ، وأيهما مات لم يرثه الآخر ^(٢) . وحكم ردتها جميعاً كحكم ردة أحدهما ، في فسخ النكاح ، وامتناع الميراث . وقال أهل

(١) تقدم تحريجه في صفحة ١٥٥ .

(٢) من هنا إلى نهاية الفصل سقط من : ١ ، م . وكتب على حاشية الأصل بقلم مختلف : مكرر فيما يأتي بعد إن شاء الله . وهو سيأتي بتفصيل أكثر في الفصل الثاني من المسألة التالية ، كما يأتي تفصيل ميراث الزنديق الذي سبق الحديث عنه في الفصل السابق ، يأتي تفصيله في الفصل الأول من المسألة التالية .

العراق : إذا ارْتَدَّ الزَّوْجَانِ مَعًا ، فَهَمَا عَلَى النِّكَاحِ ؛ لِأَنَّ دِينَهُمَا لَمْ يَخْتَلِفْ ، فَأُشْبِهَا الْكَافِرَيْنِ الْأَصْلِيِّينَ ، إِلَّا أَنَّهُمَا لَا يَتَوَارَثَانِ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ ؛ لِأَنَّ الْمُرْتَدَّ لَا يَرِثُ الْمُرْتَدَّ ، مَا دَامَا فِي دَارِ الْإِسْلَامِ ، فَإِنْ لَحِقَا بِدَارِ الْحَرْبِ تَوَارَثَا ؛ لِأَنَّ حُكْمَهُمَا صَارَ كَحُكْمِ أَهْلِ دَارِ الْحَرْبِ . وَلَنَا ، أَنَّهُمَا لَا يَتَوَارَثَانِ فِي دَارِ الْحَرْبِ كَالْمُسْلِمِ مَعَ الْكَافِرِ .

١٠٤٦ - مسألة ؛ قال : (وَكَذَلِكَ مَنْ أَسْلَمَ عَلَى مِيرَاثٍ قَبْلَ أَنْ يُقْسَمَ ، قُسِمَ لَهُ)

اختلفت الرواية في مَنْ أَسْلَمَ قَبْلَ قَسْمِ مِيرَاثٍ مَوْرُوثِهِ الْمُسْلِمِ ؛ فنقل الأثرُ ، ومحمدُ ابنُ الحَكَمِ ، أَنَّهُ يَرِثُ . وَرَوَى نَحْوُ هَذَا عَنْ عَمَرَ ، وَعَثْمَانَ ، وَالْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ ، وَابْنِ مَسْعُودٍ . وَبِهِ قَالَ جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ ، وَالْحَسَنُ ، وَمَكْحُولٌ ، وَقَتَادَةُ ، وَحُمَيْدٌ ، وَإِيَّاسُ بْنُ مَعَاوِيَةَ ، وَإِسْحَاقُ ، فَعَلِيَ هَذَا إِنْ أَسْلَمَ قَبْلَ قَسْمِ بَعْضِ الْمَالِ وَرِثَ مِمَّا بَقِيَ . وَبِهِ قَالَ الْحَسَنُ . وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ ، فِي مَنْ أَسْلَمَ بَعْدَ الْمَوْتِ : لَا يَرِثُ ، قَدْ وَجَبَتْ الْمَوَارِثُ لِأَهْلِهَا . وَهَذَا الْمَشْهُورُ عَنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . وَبِهِ قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَعَطَاءٌ ، وَطَاوُسٌ ، وَالزُّهْرِيُّ ، وَسُلَيْمَانُ بْنُ يَسَّارٍ ، وَالنَّخَعِيُّ ، وَالْحَكَمُ ، وَأَبُو الزِّنَادِ ، وَأَبُو حَنِيْفَةَ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، وَعَامَّةُ الْفُقَهَاءِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « لَا يَرِثُ الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ » ^(١) . وَلِأَنَّ الْمَلِكَ قَدْ انْتَقَلَ بِالْمَوْتِ إِلَى الْمُسْلِمِينَ ، فَلَمْ يُشَارِكْهُمْ مَنْ أَسْلَمَ ، كَمَا لَوْ اقْتَسَمُوا ، وَلِأَنَّ الْمَانِعَ مِنَ الْإِرْثِ مُتَحَقِّقٌ حَالِ وُجُودِ الْمَوْتِ ، فَلَمْ يَرِثْ ، كَمَا لَوْ كَانَ رَقِيقًا فَأُعْتِقَ ، أَوْ كَمَا لَوْ بَقِيَ عَلَى كُفْرِهِ . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « مَنْ أَسْلَمَ عَلَى شَيْءٍ فَهُوَ لَهُ » . رَوَاهُ سَعِيدٌ ^(٢) مِنْ طَرِيقَيْنِ عَنْ عُرْوَةَ ، وَابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، / وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ ^(٣) ، بِإِسْنَادِهِ : عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : قَالَ

١٥٤/٦ و

(١) تقدم تخريجه في صفحة ١٥٥ .

(٢) في : باب من أسلم على الميراث قبل أن يقسم ، سنن سعيد بن منصور ١ / ٧٦ .

كما أخرجه البيهقي ، في : باب من أسلم على شيء فهو له ، من كتاب السير . السنن الكبرى ٩ / ١١٣ .

(٣) في : باب في من أسلم على ميراث ، من كتاب الفرائض . سنن أبي داود ٢ / ١١٤ .

رسول الله ﷺ : « كُلُّ قَسْمٍ قُسِمَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَهُوَ عَلَى مَا قُسِمَ ، وَكُلُّ قَسْمٍ أُذِرَكَ الْإِسْلَامُ فَهُوَ عَلَى قَسْمِ الْإِسْلَامِ » . وَرَوَى ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ ، بِإِسْنَادِهِ فِي « التَّمْهِيدِ » ، عَنْ زَيْدِ بْنِ قَتَادَةَ الْعَنْبَرِيِّ ، أَنَّ إِنْسَانًا مِنْ أَهْلِهِ مَاتَ عَلَى غَيْرِ دِينِ الْإِسْلَامِ ، فَوَرِثَتْهُ أُخْتِي دُونِي ، وَكَانَتْ عَلَى دِينِهِ ، ثُمَّ إِنْ جَدِّي أَسْلَمَ ، وَشَهِدَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ حُنَيْنًا ، فَتَوَفَّيَ ، فَلَبِثْتُ سَنَةً ، وَكَانَ تَرَكَ مِيرَاثًا ، ثُمَّ إِنْ أُخْتِي أَسْلَمَتْ ، فَخَاصَمْتَنِي فِي الْمِيرَاثِ إِلَى عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَحَدَّثَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَرْقَمٍ ، أَنَّ عُمَرَ قَضَى أَنَّهُ مَنْ أَسْلَمَ عَلَى مِيرَاثٍ قَبْلَ أَنْ يُقْسَمَ ، فَلَهُ نَصِيبُهُ ، فَقَضَى بِهِ عُثْمَانُ ، فَذَهَبَتْ بِذَاكَ الْأَوَّلِ ، وَشَارَكْتَنِي فِي هَذَا^(٤) . وَهَذِهِ قَضِيَّةٌ انْتَشَرَتْ فَلَمْ تُنْكَرْ فَكَانَتْ^(٥) إجماعًا ، وَلَئِنَّهُ لَوْ تَجَدَّدَ لَهُ صَيِّدٌ بَعْدَ مَوْتِهِ وَقَعَ فِي شَبَكَتِهِ الَّتِي نَصَبَهَا فِي حَيَاتِهِ ، لَكُنْتُ لَهُ الْمَلِكُ فِيهِ ، وَلَوْ وَقَعَ إِنْسَانٌ فِي بُئْرِ حَفَرِهَا ، لَتَعَلَّقَ ضَمَانُهُ بِتَرِكَتِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ ، فَجَازَ أَنْ يَتَجَدَّدَ حَقٌّ مِنْ أَسْلَمَ مِنْ وَرَثَتِهِ بِتَرِكَتِهِ ، تَرْغِيْبًا فِي الْإِسْلَامِ ، وَحُثًّا عَلَيْهِ ، فَأَمَّا إِذَا قُسِمَتِ التَّرِكَةُ ، وَتَعَيَّنَ حَقُّ كُلِّ وَارِثٍ ، ثُمَّ أَسْلَمَ ، فَلَا شَيْءَ لَهُ ، وَإِنْ كَانَ الْوَارِثُ وَاحِدًا ، فَإِذَا تَصَرَّفَ فِي التَّرِكَةِ ، وَاحْتَازَهَا ، كَانَ بِمَنْزِلَةِ قِسْمَتِهَا .

فصل : وَمَنْ كَانَ رَقِيقًا حِينَ مَوْتِ مَوْرُوْثِهِ ، فَأُعْتِقَ قَبْلَ الْقِسْمَةِ ، لَمْ يَرِثْ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فِي رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَكَمِ ، وَفَرَّقَ بَيْنَ الْإِسْلَامِ وَالْعِتْقِ ، وَعَلَى هَذَا جَمْهُورُ الْفُقَهَاءِ مِنَ الصُّحَابَةِ ، وَمِنْ بَعْدِهِمْ . وَرَوَى عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ مَاتَ ، وَتَرَكَ أَبَاهُ عَبْدًا ، فَأُعْتِقَ قَبْلَ أَنْ يُقْسَمَ مِيرَاثُهُ ، فَقَالَ : لَهُ مِيرَاثُهُ . وَحُكِيَ عَنْ مَكْحُولٍ ، وَقَتَادَةَ ، أَنَّهُمَا وَرِثَا مَنْ أُعْتِقَ قَبْلَ الْقِسْمَةِ ؛ لِأَنَّ الْمَانِعَ مِنَ الْمِيرَاثِ

= كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب قسمة الماء ، من كتاب الرهون ، وفي : باب قسمة الميراث ، من كتاب الفرائض . سنن ابن ماجه ٢ / ٨٣١ ، ٩١٨ .
 (٤) وأخرجه عبد الرزاق ، في : باب الميراث لا يقسم حتى يسلم ، من كتاب أهل الكتابين . المصنف ١٠ / ٣٤٦ . وسعيد بن منصور ، في : باب من أسلم على الميراث ... ، السنن ١ / ٧٥ مختصرًا .
 (٥) سقط من : م .

١٥٤/٦ ظ زال قبل القسمة ، فأشبهه ما لو أسلم ، / قال أبو الحسن التميمي : يُخْرَجُ على قول من ورث المسلم ، أن يورث العبد إذا أعتق . وليس بصحيح ؛ فإن الإسلام قرينة وهو أعظم الطاعات ، والقرب ورد الشرع بالتأليف عليها ، فورد الشرع بتوريثه ، ترغيباً له في الإسلام ، وحثاً عليه ، والعتق لا صنع له فيه ، ولا يحمّد عليه ، فلم يصح قياسه عليه ، ولولا ما ورد من الأثر من توريث من أسلم ، لكان النظر يقتضي أن لا يرث من لم يكن من أهل الميراث حين الموت ؛ لأن الملك ينتقل به إلى الورثة ، فيستحقونه ، فلا يبقى لمن حدث شيء ، لكن خالفناه في الإسلام للأثر ، وليس في العتق أثر يجب التسليم له ، ولا هو في معنى ما فيه الأثر ، فيبقى على موجب القياس .

١٠٤٧ - مسألة ؛ قال : (ومتى قُبل المَرْتَدُّ على رِدَّتِهِ ، فَمَالُهُ فِيَّ)

اختلفت الرواية عن أحمد في مال المرتد إذا مات ، أو قُتل على رِدَّتِهِ ، فروى عنه أنه يكون فيما في بيت مال المسلمين . قال القاضي : هو صحيح في المذهب . وهو قول ابن عباس ، وربيعة ، ومالك ، وابن أبي ليلى ، والشافعي ، رضي الله عنهم ، وأبي ثور ، وابن المنذر . وعن أحمد ما يدل على أنه لورثته من المسلمين . وروى ذلك عن أبي بكر الصديق ، وعلي ، وابن مسعود ، رضي الله عنهم . وبه قال ابن المسيب ، وجابر بن زيد ، والحسن ، وعمر بن عبد العزيز ، وعطاء ، والشعبي ، والحكم ، والأوزاعي ، والثوري ، وابن شبرمة ، وأهل العراق ، وإسحاق . (١) إلا أن الثوري ، وأبا حنيفة ، واللولؤي ، وإسحاق ، قالوا : ما اكتسبه في رِدَّتِهِ يكون فيما . ولم يفرق أصحابنا بين تِلَادِ مَالِهِ وَطَارِفِهِ . ووجه هذا القول أنه قول الخلفيتين الراشدين ، فإنه يروى عن زيد بن ثابت ، قال : بعثني أبو بكر عند رجوعه إلى أهل الردة أن أقسم أموالهم بين ورثتهم المسلمين . ولأن رِدَّتَهُ يَنْتَقِلُ بها مَالُهُ ، فوجب أن ينتقل إلى ورثته المسلمين ، كما لو انتقل بالموت . وروى عن أحمد ، رواية ثالثة^(٢) ، أن ماله لأهل دينه / الذي اختاره ، إن كان

(١-١) في م : « لأن » .

(٢) سقط من م .

منه من يرثه، وإلا فهو فنيء . وبه قال داود . ورؤى عن علقمة ، وسعيد بن أبي عروبة (٣) ؛ لأنه كافر ، فوريته أهل دينه ، كالخريبي ، وسائر الكفار . والمشهور الأول ؛ لقول النبي ﷺ : « لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ ، وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ » (٤) . وقوله : « لَا يَتَوَارَثُ أَهْلُ مِلَّتَيْنِ شَتَّى » (٥) . ولأنه كافر ، فلا يرثه المسلم ، كالكافر الأصلي ، ولأن ماله مال مرتد ، فأشبهه الذي كسبه في رده ، ولا يمكن جعله لأهل دينه ؛ لأنه لا يرثهم ، فلا يرثونه ، كغيرهم من أهل الأديان ، ولأنه يخالفهم في حكمهم ؛ فإنه لا يقر على ما انتقل إليه ، ولا توكل له ذبيحة ، ولا يحل نكاحه إن كان امرأة ، فأشبهه الخريبي مع الذمي . فإن قيل : إذا جعلتموه فيما فقد ورثتموه للمسلمين . قلنا : لا يأخذونه ميراثا ، بل يأخذونه فيما ، كما يؤخذ مال الذمي إذا لم يخلف وارثا ، وكالعشور .

فصل : والزندق ، كالمترد ؛ لا يرث ولا يورث . وقال مالك في الزندق الذي (٦) يتهم بزى (٦) ورثته عند موته : ماله لورثته من المسلمين ، مثل من يرتد إذا حضره الموت . قال : ورثته زوجته ، سواء انقضت عدتها ، أو لم تنقض ، كالتى يطلقها زوجها في مرض موته ؛ ليحرمها الميراث ؛ لأنه فار من ميراث من انعقد سبب ميراثه ، فوريته ، كالمطلقة في مرض الموت . ولنا ؛ قول النبي ﷺ : « لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ » . وقياس المذهب أن أحد الزوجين إذا ارتد في مرض موته ، يرثه الآخر ؛ لأنه فعل ما يفسخ النكاح في مرض موته ، فأشبهه الطلاق ، وفعل المرأة ما يفسخ نكاحها ، ويخرج في ميراث سائر الورثة مثل (٧) ما في (٧) الزوجين ، فيكون مثل مذهب مالك . وقال أبو يوسف : إذا ارتدت المريضة ، فماتت في عدتها ، أو لحقت بدار الحرب ، ورثها زوجها . ورؤى اللؤلؤي ، عن أبي حنيفة : إذا ارتد الرجل ، فقتل على رده ، أو لحق

(٣) سعيد بن أبي عروبة (مهران) العدوي، مولاهم، الإمام الحافظ ، عالم أهل البصرة ، ثقة ، توفي سنة ست وخمسين ومائة . سير أعلام النبلاء ٦ / ٤١٣ - ٤١٨ .

(٤) تقدم ترجمته في صفحة ١٥٥ .

(٥) في الأصل ، ١ : « والذي » .

(٦) أي مجرماتهم .

(٧-٧) سقط من : م .

١٥٥/٦ ظ بدار الحرب ، بانث منه امرأته ، / فإن كانت مَدْخُولًا بها وَرَثته ، إذا كان ذلك قَبْلَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا ، وإن كانت غَيْرَ مَدْخُولٍ بها ، بانث ولم تَرِثْهُ . وإن ارتدَّت المرأة مِنْ غَيْرِ مَرَضٍ ، فماتت ، لم يَرِثْها زَوْجُها ؛ لَأَنَّهَا عِنْدَهُمْ لَا تُقْتَلُ ، فلم تُكُنْ فَارَّةً مِنْ مِيرَاثِهِ ، بخلافِ الرَّجُلِ .

فصل : وارْتِدَادُ الزَّوْجَيْنِ مَعًا ، كَارْتِدَادِ أَحَدِهِمَا ؛ فِي فَسْخِ نِكَاحِهِمَا ، وَعَدَمِ مِيرَاثِ أَحَدِهِمَا مِنَ الْآخَرِ ، سواءَ لِحِقَا بدارِ الحربِ ، أو أَقَامَا بدارِ الإسلامِ . وبهذا قال مالِكٌ ، والشافِعِيُّ . وقال أبو حنيفة : إذا ارتدَّ مَعًا ، لم يَنْفَسِخِ النِّكَاحُ ، ولم يَتَوَارَثَا ؛ لِأَنَّ الْمُرتَدَّ لَا يَرِثُ الْمُرتَدَّ مَا دَامَا فِي دَارِ الإسلامِ ، فَإِنْ لَحِقَا بدارِ الحربِ تَوَارَثَا . ولنا ؛ أَنَّهُمَا مُرتَدَّانِ ، فلم يَتَوَارَثَا ، كما لو كانا فِي دَارِ الإسلامِ . ولو ارتدَّا جَمِيعًا ، وهما أولادٌ صغارٌ ، لم يَتَّبِعُوهُم فِي رِدَّتِهِمْ ، ولم يَرِثُوا مِنْهُم شَيْئًا ، ولم يَجْزِ اسْتِرقاقُهُمْ ، سواءَ لَحِقُوهُم بدارِ الحربِ ، أو لم يَلْحَقُوهُم . وبهذا قال الشافِعِيُّ . وقال أبو حنيفة ، وأصحابُهُ : مَنْ أَلْحَقُوهُ بدارِ الحربِ مِنْهُمْ يَصِيرُ مُرتَدًّا ، يَجُوزُ سَبْيُهُ ، ومن لم يَلْحَقُوهُ بدارِ الحربِ ، فهو فِي حُكْمِ الإسلامِ . فَأَمَّا مَنْ وُلِدَ بَعْدَ الرَّدَّةِ بَسْتَةِ أَشْهُرٍ ؛ فَذَكَرَ الْخِرَقِيُّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، ما يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ اسْتِرقاقُهُ . وهو قولُ أَبِي حنيفة ، وأحدُ قَوْلِي ، الشافِعِيُّ . والقولُ الثَّانِي : لَا يُسَبُّونَ . وهو منصوصٌ^(٨) الشافِعِيُّ .

فصل : فإذا لَحِقَ الْمُرتَدُّ بدارِ الحربِ ، وَقَفَ مَالُهُ ، فَإِنْ أَسْلَمَ دُفِعَ إِلَيْهِ ، وَإِنْ مَاتَ صَارَ فَيْئًا . وبهذا قال مالِكٌ ، والشافِعِيُّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . وجعل أهلُ الْعِراقِ لِحاقَهُ بدارِ الحربِ كَمَوْتِهِ ، فِي زَوَالِ مِلْكِهِ ، وصَرَفَ مَالِهِ إِلَى مَنْ يُصَرِّفُ إِلَيْهِ إِذَا مَاتَ ، فَإِنْ عَادَ إِلَى الإسلامِ ، فله ما وَجَدَ مِنْ مَالِهِ ، وَلَا يَرْجِعُ عَلَى وَرَثَتِهِ بِشَيْءٍ مِمَّا أَتْلَفُوهُ ، إِلَّا أَنْ يَكُونُوا اقْتَسَمُوهُ بِغَيْرِ حُكْمٍ حَاكِمٍ . ولم يَخْتَلِفُوا فِيما اكْتَسَبَهُ^(٩) فِي دَارِ الحربِ ، أو أَخْرَجَهُ مِنْ مَالِهِ إِلَى دَارِ الحربِ ، أَنَّهُ فَيٌّ . / وقال أبو بكرٍ عَبْدُ الْعَزِيزِ : إذا ارتدَّ الْمُسْلِمُ ، زَالَ مِلْكُهُ

(٨) فِي الزِّيَادَةِ : « قَوْلٌ » .

(٩) فِي م : « اكْتَسَبَهُ » .

عَنْ مَالِهِ ، وَلَمْ يَصِحَّ تَصَرُّفُهُ فِيهِ بِشَيْءٍ مِنَ التَّصَرُّفَاتِ ، فَإِنْ أَسْلَمَ رُدُّهُ إِلَيْهِ تَمْلِيكًا مُسْتَأْنَفًا . وَقَالَ أَبُو يُونُسَ : إِنَّمَا أَحْكَمُ بِمَوْتِهِ يَوْمَ يَخْتَصِمُونَ فِي مَالِهِ ، لَا يَوْمَ لِحَاقِهِ بِدَارِ الْحَرْبِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ حُرٌّ مِنْ أَهْلِ التَّصَرُّفِ ، وَيَبْقَى مِلْكُهُ بَعْدَ إِسْلَامِهِ ، فَلَمْ يُحْكَمْ بِزَوَالِ مِلْكِهِ ، كَمَا لَوْ لَمْ يَرْتَدَّ ، وَيَجِبُ رَدُّ مَا أَخَذَ مِنْ مَالِهِ ، أَوْ أُثْلِفَ عَلَيْهِ ، كغیره .

فصل : ومتى مات الذمى ، ولا وارث له ، كان ماله فيئا ، وكذلك ما فضل من ماله عن وارثه ، كمن ليس له وارث إلا أحد الزوجين ، فإن الفاضل عن ميراثه يكون فيئا ؛ لأنه مال^(١٠) ليس له مستحق معين ، فكان فيئا ، كمال الميراث المسلم الذي لا وارث له .

فصل : في ميراث المجوس ، ومن جرى مجراهم ، ممن ينكح ذوات المحارم ، إذا أسلموا وتحاكموا إلينا . لا نعلم بين علماء المسلمين خلافا في أنهم لا يرثون بنكاح ذوات المحارم ، فأما غيره من الأنكحة ، فكل نكاح اعتقدوا صحته ، وأقرؤا عليه بعد إسلامهم ، توارثوا به ، سواء وجد بشرطه المعتبرة في نكاح المسلمين ، أو لم يوجد ، وما لا يقرؤون عليه بعد إسلامهم لا يتوارثون به ، والمجوس وغيرهم في هذا سواء ، فلو طلق الكافر امرأته ثلاثا ، ثم نكحها ، ثم أسلما ، ومات أحدهما ، لم يقرأ عليه ، ولم يتوارثا به . وكذلك إن مات أحدهما قبل إسلامهما ، لم يتوارثا . في قول الجميع . وإن تزوجها بغير شهود ، ثم مات أحدهما ، ورثه الآخر . وبهذا قال أبو حنيفة ، والشافعي ، رضي الله عنهما . وقال زفر ، واللولؤي : لا يتوارثان . وإن تزوج امرأة في عِدَّتِها ، توارثا ، في ظاهر كلام^(١١) أحمد ، رضي الله عنه ، فإنه قال : إذا أسلما ، وقد نكحها في العدة أقرأ عليه . وهذا قول أبي حنيفة . وقال القاضي : إن أسلما بعد انقضاء العدة ، أقرأ ، وإن أسلما قبله^(١٢) لم يقرأ . فعلى هذا إن مات أحدهما قبل انقضاء العدة ، لم

(١٠) في م : (ما) .

(١١) في م : (مذنب) .

(١٢) في م : (قبل) .

١٥٦/٦ ظ يتوارثا ، وإن مات بعده ، توارثا . وهذا قول الشافعي / رضي الله عنه . وتأول القاضي رواية أحمد ، على من أسلم بعد انقضاء العدة . وإن تزوجها وهي حبل من زوج ، أو زنى ، فالحكم فيه كالتى قبلها سواء ؛ لأن الزنى موجب للعدة . وهذا قال الشافعي ، رضي الله عنه ، فى الحامل من زوج . وقال أبو حنيفة ، وأصحابه ، فى الحامل من زوج : لا يتوارثان . وقال أبو حنيفة ، والشافعي ، فى الحامل من الزنى : يتوارثان . وقال أبو يوسف ، وزفر ، واللؤلؤي : لا يتوارثان . وأصل الخلاف فى الميراث الاختلاف فيما يقرآن عليه إذا أسلما ، أو تحاكما إلينا ، ونذكر ذلك فى موضعه إن شاء الله تعالى .

فصل : فأمّا القرابة فيرتبون بجميعها ، إذا أمكن ذلك . نص عليه أحمد . وهو قول عمر ، وعلى ، وابن مسعود ، وابن عباس ، وزيد فى الصحيح عنه . وبه قال الشعبي ، والثوري ، وقتادة ، وابن أبي ليلى ، وأبو حنيفة ، وأصحابه ، ويحيى بن آدم ، وإسحاق ، وداود ، والشافعي ، فى أحد قوليه . واختاره ابن اللبان . وعن زيد ، أنه ورثه بأقوى القرابتين ، وهى التى لا تسقط بحال . وبه قال الحسن ، والزهرى ، والأوزاعي ، ومالك ، والليث ، وحماّد ، وهو الصحيح عن الشافعي . وعن عمر بن عبد العزيز ، ومكحول ، والشعبي ، القولان جميعا ، واحتجوا بأنهما قرابتان ، لا يورث بهما فى الإسلام ، فلا يورث بهما فى غيره ، كما لو أسقطت إحداهما الأخرى . ولنا ، أن الله تعالى فرض للأم الثلث ، وللأخت النصف ، فإذا كانت الأم أختا ، وجب إعطاؤها ما فرض الله تعالى لها^(١٣) فى الآيتين ، كالشخصين ، ولأنهما قرابتان ، ترث بكل واحدة منهما منفردة ، لا تحجب إحداهما الأخرى ، ولا ترجح بها ، فترث بهما مجتمعين ، كزوج هو ابن عم ، أو ابن عم هو أخ من أم ، وكذوى الأرحام المذلين بقرابتين . وقياسهم فاسد ؛ لأن القرابتين فى الأصل تسقط إحداهما الأخرى إذا كانتا فى شخصين ، فكذلك إذا كانتا فى شخص . وقولهم : لا يورث بهما فى الإسلام . / ممنوع ، فإنه إذا وجد ذلك

(١٣) فى م : « لهما » .

مِنْ وَطْءٍ شَبَّهَ فِي الْإِسْلَامِ وَرِثَ بِهِمَا ، ثُمَّ إِنَّ امْتِنَاعَ الْإِزْثِ بِهِمَا فِي الْإِسْلَامِ لِعَدَمِ
 وَجُودِهِمَا ، وَلَوْ تَصَوَّرَ وَجُودُهُمَا لَوَرِثَ بِهِمَا ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ قَدْ وَرِثَ بِنَظِيرِهِمَا فِي ابْنِ عَمٍّ هُوَ
 زَوْجٌ ، أَوْ أَخٌ مِنْ أُمٍّ . قَالَ ابْنُ اللَّبَّانِ : وَاعْتَبَارُهُمْ عِنْدِي فَاسِدٌ ، مِنْ قَبْلِ أَنَّ الْجَدَّةَ تَكُونُ
 أُخْتًا لِأَبٍ ، فَإِنْ وَرَثُوهَا بِكَوْنِهَا جَدَّةً ، لَكَوْنِ الْإِبْنِ يُسْقِطُ الْأُخْتَ دُونَهَا ، لَزِمَهُمْ
 تَوَرِثُهَا ، بِكَوْنِهَا أُخْتًا ، لَكَوْنِ الْأُمِّ تُسْقِطُ الْجَدَّةَ دُونَهَا . وَخَالَفُوا نَصَّ الْكِتَابِ فِي فَرَضِ
 الْأُخْتِ ، وَوَرَثُوهَا الْجَدَّةَ الَّتِي لَا نَصَّ لِلْكِتَابِ فِي فَرَضِهَا ، وَهُوَ مُخْتَلَفٌ فِيهِ ، فَمِنْهُمْ مَنْ
 قَالَ : هُوَ طُعْمَةٌ ، وَلَيْسَ بِفَرَضٍ مُسَمًّى ^(١٤) . وَيَلْزَمُهُمْ أَنَّ الْمَيِّتَ إِذَا خَلَّفَ أُمَّهُ ، وَأُمُّ أُمٍّ
 هِيَ أُخْتٌ ، أَنْ لَا يُورَثُوهَا شَيْئًا ؛ لِأَنَّ الْجُدُودَةَ مَحْجُوبَةٌ ، وَهِيَ أَقْوَى الْقَرَابَتَيْنِ . وَإِنْ
 قَالُوا : تُورَثُهَا مَعَ الْأُمِّ بِكَوْنِهَا أُخْتًا . نَقَضُوا اعْتِبَارَهُمْ بِكَوْنِهَا أَقْوَى الْقَرَابَتَيْنِ ، وَجَعَلُوا
 الْأُخُوَّةَ تَارَةً أَقْوَى ، وَتَارَةً أَوْفَرًا . وَإِنْ قَالُوا : أَقْوَى الْقَرَابَتَيْنِ الْأُخُوَّةُ ؛ لِأَنَّ مِيرَاثَهَا
 أَوْفَرٌ . لَزِمَهُمْ فِي أُمٍّ هِيَ أُخْتٌ جَعَلَ الْأُخُوَّةَ أَقْوَى مِنْ جِهَةِ الْأُمُومَةِ ، وَيَلْزَمُهُمْ فِي إِسْقَاطِ
 مِيرَاثِهَا مَعَ الْإِبْنِ وَالْأَخِ مِنَ الْأَبَوَيْنِ مَا لَزِمَ الْقَائِلِينَ بِتَقْدِيمِ الْجُدُودَةِ مَعَ الْأُمِّ . فَإِنْ قَالُوا :
 تَوَرِثُهَا بِالْقَرَابَتَيْنِ يُفْضَى إِلَى حَجَبِ الْأُمِّ بِنَفْسِهَا ، إِذَا كَانَتْ أُخْتًا ، وَلِلْمَيِّتِ أُخْتٌ
 أُخْرَى . قُلْنَا : وَمَا الْمَانِعُ مِنْ هَذَا ؟ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَجَبَ الْأُمِّ بِالْأُخْتَيْنِ بِقَوْلِهِ : ﴿ فَإِنْ
 كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ ﴾ ^(١٥) . مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ بِغَيْرِهَا . ثُمَّ هُمْ قَدْ حَجَبُوهَا عَنْ
 مِيرَاثِ الْأُخْتِ بِنَفْسِهَا ، فَقَدْ دَخَلُوا فِي مَا أَنْكَرُوهُ ، بَلْ هُوَ أَعْظَمُ ؛ لِأَنَّهُمْ فَرَّوْا مِنْ حَجَبِ
 التَّنْقِصِ إِلَى حَجَبِ الْإِسْقَاطِ ، وَأَسْقَطُوا الْفَرَضَ الَّذِي هُوَ أَوْفَرُ بِالْكُلِّيَّةِ مُحَافَظَةً عَلَى
 بَعْضِ الْفَرَضِ الْأَذْنَى ، وَخَالَفُوا مَذْلُولَ أَرْبَعَةٍ / نُصُوصٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى ؛ لِأَنَّهُمْ
 أَعْطَوْا الْأُمَّ الثُّلُثَ ، وَإِنَّمَا فَرَضَ اللَّهُ لَهَا مَعَ الْأُخْتَيْنِ السُّدُسَ . وَالثَّانِي ، أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِنَّمَا
 فَرَضَ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْأُخْتَيْنِ ثُلُثًا ، فَأَعْطَوْا إِحْدَاهُمَا النِّصْفَ كَامِلًا . وَالثَّالِثُ ، أَنَّ اللَّهَ
 تَعَالَى فَرَضَ لِلْأُخْتَيْنِ الثُّلُثَيْنِ ، وَهَاتَانِ أُخْتَانِ ، فَلَمْ يَجْعَلُوا لَهُمَا الثُّلُثَيْنِ . الرَّابِعُ ، أَنَّ
 مُقْتَضَى الْآيَةِ أَنْ يَكُونَ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْأُخْتَيْنِ الثُّلُثُ ، وَهَذِهِ أُخْتٌ ، فَلَمْ يُعْطُوهَا

ظ ١٥٧/٦

(١٤) فِي م : « مُسْتَحَقٌّ » .

(١٥) سُورَةُ النِّسَاءِ ١١ .

بَكُونَهَا أُخْتًا شَيْئًا . وهذا كُلُّهُ معنى كلامِ ابْنِ اللَّبَّانِ .

فصل : والمسائلُ التي تَجْتَمِعُ فيها قَرَابَتَانِ ، يَصِحُّ الإِرْثُ بهما سِتٌّ ؛ إحداهُنَّ في الذُّكُورِ ، وهي عَمُّ هو أَخٌ لَأُمِّ ، وَخَمْسٌ في الإِنَاثِ ، وهي بِنْتُ هي أُخْتُ ، أو بِنْتُ ابْنِ ، وَأُمُّ هي أُخْتُ ، وَأُمُّ أُمِّ هي أُخْتُ لِأَبِ ، وَأُمُّ أَبِي هي أُخْتُ لِأُمِّ ، فَمَنْ وَرَثَتُهُمْ بِأَقْوَى الْقَرَابَتَيْنِ ، وَرَثَتُهُم بِالْبُنُوَّةِ وَالْأُمُومَةِ ، دُونَ الْأُخُوَّةِ ، وَبُنُوَّةُ الْإِبْنِ . وَاخْتَلَفُوا في الْجَدَّةِ إِذَا كَانَتْ أُخْتًا ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : الْجَدُودَةُ أَقْوَى ؛ لِأَنَّهَا جِهَةٌ وَلَادَةٌ لَا تَسْقُطُ بِالْوَلَدِ . وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : الْأُخُوَّةُ أَقْوَى ؛ لِأَنَّهَا أَكْثَرُ مِيرَاثًا ^(١٦) . قَالَ ابْنُ سُرَيْجٍ وَغَيْرُهُ : هُوَ الصَّحِيحُ . وَمَنْ وَرَثَ بِأَقْوَى الْقَرَابَتَيْنِ لَمْ يَحْجِبِ الْأُمُّ بِأُخُوَّةِ نَفْسِهَا ، إِلَّا مَا حَكَاهُ سَخْنُونُ ، عَنْ مَالِكٍ ، أَنَّهُ حَجَبَهَا بِذَلِكَ . وَالصَّحِيحُ عَنْهُ الْأَوَّلُ . وَمَنْ وَرَثَ بِالْقَرَابَتَيْنِ حَجَبَهَا بِذَلِكَ . وَمَتَى كَانَتِ الْبِنْتُ أُخْتًا ، وَالْمَيْتُ رَجُلٌ ، فَهِيَ أُخْتُ لِأُمِّ ، وَإِنْ كَانَ امْرَأَةً فَهِيَ أُخْتُ لِأَبِ . وَإِنْ قِيلَ : أُمُّ هِيَ أُخْتُ لِأُمِّ ، أَوْ أُمُّ أُمِّ هِيَ أُخْتُ لِأُمِّ ، أَوْ أُمُّ أَبِي هِيَ أُخْتُ لِأَبِ . فَهُوَ مُحَالٌ .

مسائل من ذلك : مَجُوسِيٌّ تَزَوَّجَ ابْنَتَهُ ، فَأَوْلَدَهَا بِنْتًا ، ثُمَّ مَاتَ عَنْهَا ، فَلَهُمَا الثُّلَاثَانِ ؛ لِأَنَّهُمَا ابْنَتَانِ ، وَلَا تَرِثُ الْكُبْرَى بِالزَّوْجِيَّةِ شَيْئًا فِي قَوْلِهِمْ جَمِيعًا . فَإِنْ مَاتَتِ الْكُبْرَى بَعْدَهُ ، فَقَدْ تَرَكَّتْ بِنْتًا ، هِيَ أُخْتُ لِأَبِ ، فَلَهَا النِّصْفُ بِالْبُنُوَّةِ ، وَالباقى بِالْأُخُوَّةِ ، وَإِنْ مَاتَتِ الصُّغْرَى قَبْلَ الْكُبْرَى ، فَقَدْ تَرَكَّتْ أُمًّا ، هِيَ أُخْتُ لِأَبِ ، فَلَهَا النِّصْفُ / ١٥٨/٦ وَالثُّلُثُ بِالْقَرَابَتَيْنِ ، وَمَنْ وَرَثَ بِأَقْوَى الْقَرَابَتَيْنِ لَمْ يُورَثْهَا بِالْأُخُوَّةِ شَيْئًا فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ . وَقَالَ ابْنُ سُرَيْجٍ : يَحْتَمِلُ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَوْرِيثَهَا بِالْقَرَابَتَيْنِ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَمْنَعْ تَوْرِيثَ الشَّخْصِ بِفَرْضٍ وَتَعْصِيَةٍ ، لِتَوْرِيثِهِ ابْنَ الْعَمِّ إِذَا كَانَ زَوْجًا ، أَوْ أُخًا لِأُمِّ ، وَإِنَّمَا مَنَعَ الْإِرْثَ بِفَرْضَيْنِ . فَإِنْ كَانَ الْمَجُوسِيُّ أَوْلَدَهَا بِنْتَيْنِ ، ثُمَّ مَاتَ وَمَاتَتِ الْكُبْرَى بَعْدَهُ ، فَقَدْ تَرَكَّتْ بِنْتَيْنِ ، هُمَا أُخْتَانِ لِأَبِ ، وَإِنْ لَمْ تَمُتِ الْكُبْرَى ، بَلْ مَاتَتْ إِحْدَى الصَّغِيرَتَيْنِ ، فَقَدْ تَرَكَّتْ أُخْتًا لِابْنَيْنِ ، وَأُمًّا هِيَ أُخْتُ لِأَبِ ؛ فَلَأُمِّهَا السُّدُسُ بِكُونِهَا أُمًّا ، وَالسُّدُسُ بِكُونِهَا أُخْتًا لِأَبِ ، وَانْحَجَبَتْ بِنَفْسِهَا وَأُخْتِهَا

(١٦) في م : « ميراثها » .

عَنِ السُّدُسِ ، وَلِلْأُخْتِ النَّصْفُ . وَعَلَى الْقَوْلِ الْآخِرِ ، لَهَا الثُّلُثُ بِالْأُمُومَةِ ، وَلَا شَيْءَ لَهَا
بِالْأُخُوَّةِ ، وَلَا تَنْحَجِبُ بِهَا ، وَلِلْأُخْتِ النَّصْفُ ، فَقَدْ اسْتَوَى الْحُكْمُ فِي الْقَوْلَيْنِ ، وَإِنْ
اِخْتَلَفَ طَرِيقُهُمَا . وَعَلَى مَا حَكَاهُ سَخَنُونَ ، لَهَا السُّدُسُ ، وَتَنْحَجِبُ بِنَفْسِهَا ،
وَأُخْتِهَا . وَإِنْ أَوْلَدَهَا الْمَجُوسِيُّ ابْنًا ، وَبِنْتًا ، ثُمَّ مَاتَ ، وَمَاتَتِ الصُّغْرَى بَعْدَهُ ، فَقَدْ
خَلَفَتْ أُمُّهَا هِيَ أُخْتُ لَأَبٍ ، وَأُخْتُ لَأُمٍّ وَأَبٍ ؛ فَلَأُمُّهَا السُّدُسُ ، وَالباقى لِلْأَخِ ، وَلَا شَيْءَ
لِلْأُمِّ بِالْأُخُوَّةِ ؛ لِأَنَّ الْأَخَ لِلْأَبَوَيْنِ يَحْجُبُهَا . وَعَلَى الْقَوْلِ الْآخِرِ ؛ لِلْأُمِّ الثُّلُثُ كَامِلًا .
وَإِنْ تَزَوَّجَ الْمَجُوسِيُّ أُمَّهُ ، فَأَوْلَدَهَا بِنْتًا ، ثُمَّ مَاتَ ^(١٧) فَلَأُمُّهُ السُّدُسُ ، وَلَا بِنْتُهُ النَّصْفُ ،
وَلَا تَرِثُ أُمُّهُ بِالزَّوْجِيَّةِ شَيْئًا ^(١٨) ، وَلَا ابْنَتُهُ بِكَوْنِهَا أُخْتُ لَأُمٍّ شَيْئًا . وَإِنْ مَاتَتِ الْكُبْرَى
بَعْدَهُ ، فَقَدْ خَلَفَتْ بِنْتُهَا هِيَ بِنْتُ ابْنٍ ، فَلَهَا الثُّلَاثَانِ بِالْقَرَابَتَيْنِ . وَعَلَى الْقَوْلِ الْآخِرِ ؛ لَهَا
النَّصْفُ . وَإِنْ مَاتَتِ الصُّغْرَى بَعْدَهُ ، فَقَدْ تَرَكَّتْ أُمُّهَا هِيَ أُمُّ أَبٍ ، فَلَهَا الثُّلُثُ بِالْأُمُومَةِ
لَا غَيْرُ ، عَلَى الْقَوْلَيْنِ جَمِيعًا . وَإِنْ تَزَوَّجَ ابْنَتَهُ ، فَأَوْلَدَهَا بِنْتًا ^(١٩) ، ثُمَّ تَزَوَّجَ الصُّغْرَى ،
فَأَوْلَدَهَا بِنْتًا ، ثُمَّ مَاتَ ، وَمَاتَتِ الْكُبْرَى بَعْدَهُ ، فَقَدْ تَرَكَّتْ أُخْتِهَا لِأَبِيهَا ، إِحْدَاهُمَا
بِنْتُهَا ^(٢٠) ، وَالْأُخْرَى بِنْتُ بِنْتِهَا ، فَلِبِنْتِهَا النَّصْفُ ، وَالباقى بَيْنَهُمَا . وَعَلَى الْقَوْلِ الْآخِرِ ،
لِبِنْتِهَا النَّصْفُ ، وَالباقى لِلصُّغْرَى . وَإِنْ مَاتَتِ الْوَسْطَى بَعْدَهُ ، فَقَدْ / تَرَكَّتْ أُخْتِهَا ؛
إِحْدَاهُمَا أُمُّهَا ، وَالْأُخْرَى بِنْتُهَا ؛ فَلَأُمُّهَا السُّدُسُ ، وَلِبِنْتِهَا النَّصْفُ ، وَالباقى بَيْنَهُمَا .
وَعَلَى الْقَوْلِ الْآخِرِ ، الْباقى لِلْعَصْبَةِ . وَإِنْ مَاتَتِ الصُّغْرَى بَعْدَهُ ، فَقَدْ خَلَفَتْ أُخْتِهَا ؛
إِحْدَاهُمَا أُمُّهَا ، وَالْأُخْرَى جَدَّتُهَا ؛ فَلَأُمُّهَا السُّدُسُ ، وَالباقى بَيْنَهُمَا ، وَقَدْ انْحَجَبَتِ الْأُمُّ
بِنَفْسِهَا ، وَبِأُمِّهَا عَنِ السُّدُسِ . وَعَلَى الْقَوْلِ الْآخِرِ مَنْ جَعَلَ الْأُخُوَّةَ أَقْوَى ، فَلِلْكُبْرَى
النَّصْفُ ، وَلِلْوَسْطَى الثُّلُثُ ، وَالباقى لِلْعَصْبَةِ . وَمَنْ جَعَلَ الْجُدُودَةَ أَقْوَى ، لَمْ يُورِثْ

١٥٨/٦ ظ

(١٧) فِي م : « مَاتَتْ » .

(١٨) سَقَطَ مِنْ : أ .

(١٩) فِي م : « ابْنَةُ » .

(٢٠) فِي م زِيَادَةٌ : « وَبِنْتُ أَبِيهَا » .

الكُبرى شَيْئًا ؛ لَأَنَّهَا لَا تَرِثُ بِالْأُخُوَّةِ ، لِكَوْنِهَا ضَعِيفَةً ، وَلَا بِالْجُدُودَةِ ، لِكَوْنِهَا مَخْجُوبَةً بِالْأُمُومَةِ . وَإِنْ مَاتَ الصَّغِيرَى بَعْدَ الْوُسْطَى ، فَقَدْ خَلَفَتْ جَدَّةٌ هِيَ أُخْتُ لِأَبٍ ، فَلَهَا الثُّلُثُ بِالْقَرَابَتَيْنِ ، وَمَنْ وَرَثَ بِإِحْدَاهُمَا ، فَلَهَا السُّدُسُ عِنْدَ قَوْمٍ . وَعِنْدَ ابْنِ سُرَيْجٍ وَمَنْ وَافَقَهُ لَهَا النِّصْفُ ، وَهُوَ اخْتِيارُ الْخَبَرِيِّ . مَجُوسِي تَزَوَّجَ أُمَّهُ ، فَأَوْلَدَهَا بِنْتًا ، ثُمَّ تَزَوَّجَ بِنْتَهُ ، فَأَوْلَدَهَا ابْنًا ، ثُمَّ تَزَوَّجَ الْابْنَ جَدَّتَهُ ، فَأَوْلَدَهَا بِنْتًا ، ثُمَّ مَاتَ الْمَجُوسِي ، ثُمَّ مَاتَتْ أُمُّهُ ، فَقَدْ خَلَفَتْ بِنْتًا هِيَ بِنْتُ ابْنِ ابْنٍ ، وَبِنْتًا أُخْرَى هِيَ بِنْتُ ابْنِ ابْنٍ ، وَخَلَفَتْ ابْنُ ابْنٍ هُوَ زَوْجُهَا ؛ فَلَا بِنْتَهَا الثَّلَاثَانِ ، وَالْبَاقِي بَيْنَ الْكُبْرَى وَابْنِهَا عَلَى ثَلَاثَةٍ ، وَتَصْحُّ مِنْ تِسْعَةٍ ؛ لِلْكُبْرَى أَرْبَعَةٌ ، وَلِلصَّغِيرَى ثَلَاثَةٌ ، وَلِلذَكَرِ سَهْمَانِ . وَعَلَى الْقَوْلِ الْآخَرِ ، الْبَاقِي لِلذَّكَرِ وَحْدَهُ . فَإِنْ مَاتَ بَعْدَهُ بِنْتُهُ ، فَإِنَّ الْكُبْرَى جَدَّتُهَا أُمُّ أَبِيهَا ، وَهِيَ أُخْتُهَا مِنْ أُمِّهَا ، فَلَهَا السُّدُسَانِ بِالْقَرَابَتَيْنِ ، وَفِي الثَّانِي لَهَا السُّدُسُ بِإِحْدَاهُمَا .

فصل : وَإِنْ وَطِئَ مُسْلِمٌ بَعْضَ مَحَارِمِهِ بِشَبْهَةٍ ، أَوْ اشْتَرَاهَا وَهُوَ لَا يَعْرِفُهَا فَوَطِئَهَا ، فَوَلَدَتْ لَهُ ، وَاتَّفَقَ مِثْلُ هَذِهِ ^(٢١) الْأَنْسَابِ ^(٢٢) ، فَالْحُكْمُ فِيهَا مِثْلُ هَذَا سِوَاءً .

١٠٤٨ - مسألة ؛ قال : (وَإِذَا غَرِقَ الْمُتَوَارِثَانِ ، أَوْ مَاتَا تَحْتَ هَذِهِ ، فَجُهِلَ أَوَّلُهُمَا مَوْتًا ، وَوَرِثَ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ)

وجملة ذلك أن المتوارثين / إذا ماتا ، فجُهِلَ أَوَّلُهُمَا مَوْتًا ، فَإِنَّ أَحَدًا قَالَ : أَذْهَبُ إِلَى قَوْلِ عَمَرَ ، وَعَلَى ، وَشُرَيْجٍ ، وَإِبْرَاهِيمَ ، وَالشَّعْبِيِّ : يَرِثُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ . يَعْنِي مِنْ تِلَادِ مَالِهِ دُونَ طَارِفِهِ ، وَهُوَ مَا وَرِثَهُ مِنْ مَيِّتٍ مَعَهُ . وَهَذَا قَوْلُ مَنْ ذَكَرَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ،

(٢١) فِي ١ : هَذَا .

(٢٢) فِي ١ : الْأَنْسَابُ . وَفِي م : لِإِنْسَانٍ .

وهو قول إياس بن عبد^(١) المزني ، وعطاء ، والحسن ، وحميد الأعرج ، وعبد الله بن عتبة ، وابن أبي ليلى ، والحسن بن صالح ، وشريك ، ويحيى بن آدم ، وإسحاق ، وحكي ذلك عن ابن مسعود . قال الشعبي : وَقَعَ الطَّاعُونَ بِالشَّامِ عَمَّاسَ ، فجعل أهل البيت يموتون عن آخرهم ، فكتب في ذلك إلى عمر ، رضى الله عنه . فكتب عمر : أن ورثوا بعضهم من بعض^(٢) . وروى عن أبي بكر الصديق ، وزيد ، وابن عباس ، ومعاذ ، والحسن بن علي ، رضى الله عنهم ، أنهم ، لم يورثوا بعضهم من بعض ، وجعلوا ما لكل واحد للأخياء من ورثته . وبه قال عمر بن عبد العزيز ، وأبو الزناد ، والزهري ، والأوزاعي ، ومالك ، والشافعي ، رضى الله عنهم ، وأبو حنيفة ، وأصحابه ، ويروى ذلك عن عمر ، والحسن البصري ، ورأيد بن سعيد^(٣) ، وحكيم بن عمير^(٤) ، وعبد الرحمن بن عوف . وروى عن أحمد ما يدل عليه ، فإنه قال في امرأة وابنها مائتا ، فقال زوجها : مائتا فورثناها ، ثم مات ابني فورثته . وقال أخوها : مات ابنها فورثته ، ثم مائتا فورثناها . حلف كل واحد منهما على إبطال دغوى صاحبه ، وكان ميراث الابن لأبيه ، وميراث المرأة لأخيا وزوجها نصفين . فجعل ميراث كل واحد منهما للأخياء من ورثته . فيحتمل أن يجعل هذا رواية عن أحمد في جميع مسائل الباب ، ويحتمل أن يكون هذا قوله فيما إذا ادعى وارث كل ميت أن موروثه كان آخرهما موتا ، ويرث كل واحد منهما من الآخر ، إذا اتفق ورثتهم على الجهل بكيفية موتهم ؛ لأن مع التداعي تتوجه اليمين^(٥) ، على المدعى عليه ، فيحلف على إبطال دغوى صاحبه ، / ويتوفر

١٥٩/٦ ظ

(١) في م : « عبد الله » . وهو إياس بن عبد المزني ، له صحبة ، ويعد في الحجازيين . تهذيب التهذيب ١ / ٣٨٩ ، ٣٩٠ .

(٢) رواه البيهقي ، في السنن الكبرى ٦ / ٢٢٢ ، وكان ذلك سنة ثمان عشرة ، بناحية الأردن . وعمواس : ضيعة على ستة أميال من الرملة على طريق بيت المقدس . انظر : العبر ١ / ٢١ .

(٣) راشد بن سعد المقراني ، بضم الميم وسكون القاف ، ثقة لا بأس به ، توفي سنة ثمان ومائة . تهذيب التهذيب ٣ / ٢٢٥ ، ٢٢٦ .

(٤) حكيم بن عمير بن الأحوص العنسي ، تابعي ، لا بأس به . تهذيب التهذيب ٢ / ٤٥٠ .

(٥) في م زيادة : « فيحلف » .

الميراث له ، كما في سائر الحقوق ، بخلاف ما إذا اتفقوا على الجهل ، فلا تتوجه يمين ؛ لأن اليمين لا يشرع في موضع اتفقوا على الجهل به . واحتج من قال بعدم توريث بعضهم من بعض ، بما روى سعيد^(٦) ، حدثنا إسماعيل بن عياش ، عن يحيى بن سعيد : أن قتلى اليمامة ، وقتلى صفين والحرّة ، لم يورثوا بعضهم من بعض ، وورثوا عصبتهم الأحياء . وقال^(٧) : حدثنا عبد العزيز بن محمد ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه : أن أم كلثوم بنت علي توفيت هي وابنها زيد بن عمر ، فالتقت الصيحتان في الطريق ، فلم يدر أيهما مات قبل صاحبه ، فلم يرثه ولم يرثها . وأن أهل صفين ، وأهل الحرّة لم يتوارثوا . ولأن شرط التوريث حياة الوارث بعد موت المورث ، وهو غير معلوم ، ولا يثبت التوريث مع الشك في شرطه ، ولأنه لم تعلم حياته حين موت موروثه ، فلم يرثه ، كالحمل إذا وضعته ميتا ، ولأن الأصل عدم التوريث فلا تثبته بالشك ، ولأن توريث كل واحد منهما خطأ يقينا ؛ لأنه لا يخلو من أن يكون موتهما معا ، أو سبق أحدهما به ، وتوريث السابق بالموت والميت معه خطأ يقينا ، مخالف للإجماع ، فكيف يعمل به ! فإن قيل : ففي قطع التوريث قطع توريث المسبوق بالموت ، وهو خطأ أيضا . قلنا : هذا غير متيقن ؛ لأنه يحتمل موتهما جميعا ، فلا يكون فيهما مسبوق . وقد احتج بعض أصحابنا بما روى إياس بن عبد^(٨) المزني ، أن النبي ﷺ سئل عن قوم وقع عليهم يث . فقال : يرث بعضهم بعضا . والصحيح أن هذا إنما هو عن إياس نفسه ، وأنه هو المسئول ، وليس برواية عن النبي ﷺ . هكذا رواه سعيد في «سننه»^(٩) . وحكاة الإمام أحمد عنه . وقال أبو ثور ، «وابن سريج»^(٩) ، وطائفة من البصريين : يعطى كل وارث

(٦) في : باب الفرق والخرق ، سنن سعيد بن منصور ١ / ٨٦ . والحديث الثاني أخرجه أيضا البيهقي ، في : باب

ميراث من عمى موته ، من كتاب الفرائض . السنن الكبرى ٦ / ٢٢٢ .

(٧) في م : « عبد الله » . وتقدم في صفحة ١٧١ .

(٨) في : باب الفرق والخرق . السنن ١ / ٨٥ .

كما أورده البيهقي ، في : باب ميراث من عمى موته ، من كتاب الفرائض . السنن الكبرى ٦ / ٢٢٣ .

والدارقطني ، في : كتاب الفرائض . سنن الدارقطني ٤ / ٧٤ .

(٩-٩) في م : « وشرع » .

الْيَقِينِ ، وَيُوقَفُ الْمَشْكُوكُ فِيهِ ، حَتَّى يَتَبَيَّنَ / الْأَمْرُ ، أَوْ يَصْطَلِحُوا . وَقَالَ الْخَبَرِيُّ : هَذَا ١٦٠/٦
هُوَ الْحُكْمُ فِيمَا إِذَا عُلِمَ مَوْتُ أَحَدِهِمَا قَبْلَ صَاحِبِهِ . وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ خِلَافًا .

وَمِنْ مَسَائِلِ ذَلِكَ ؛ أَخَوَانِ غَرِقَا ، أَحَدُهُمَا مَوْلَى زَيْدٍ ، وَالْآخَرُ مَوْلَى عَمْرٍو ؛ مَنْ
وَرَّثَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنْ صَاحِبِهِ ، جَعَلَ مِيرَاثَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لِمَوْلَى أَخِيهِ ، وَمَنْ لَمْ
يُورَثْ أَحَدُهُمَا مِنْ صَاحِبِهِ ، جَعَلَ مِيرَاثَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لِمَوْلَاهُ ، وَمَنْ قَالَ بِالْوَقْفِ ،
وَقَفَّ مَالَهُمَا . فَإِنْ ادَّعَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَوْلَيْنِ أَنَّ مَوْلَاهُ آخِرُهُمَا مَوْتًا ، حَلَفَ كُلُّ
وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى إِبْطَالِ دَعْوَى صَاحِبِهِ ، وَأَخَذَ مَالَ مَوْلَاهُ عَلَى مَسْأَلَةِ الْخِرَاقِيِّ . وَإِنْ
كَانَتْ لُهُمَا أُخْتُ ، فَلَهَا الثُّلَاثَانِ مِنْ مَالِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ ، وَالتَّصْنُفُ عَلَى
الْقَوْلِ ^(١٠) الثَّانِي . وَإِنْ خَلَفَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِنْتًا وَزَوْجَةً ، فَمَنْ لَمْ يُورَثْ بَعْضُهُمْ مِنْ
بَعْضٍ ، صَحَّحَهَا مِنْ ثَمَانِيَةٍ ، لِأَمْرَاتِهِ الثَّمْنُ ، وَلَا بِنْتَهُ النِّصْفُ ، وَالْبَاقِي لِمَوْلَاهُ . وَمَنْ
وَرَّثَهُمْ ، جَعَلَ الْبَاقِيَ لِأَخِيهِ ، ثُمَّ قَسَمَهُ بَيْنَ وَرَثَةِ أَخِيهِ عَلَى ثَمَانِيَةٍ ، ثُمَّ ضَرَبَهَا فِي الثَّمَانِيَةِ
الْأُولَى ، فَصَحَّتْ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَسِتِّينَ ^(١١) ؛ لِأَمْرَاتِهِ ثَمَانِيَةٌ ، وَلَا بِنْتَهُ اثْنَانِ وَثَلَاثُونَ ، وَلَا مَرَأَةَ
أَخِيهِ ثَمْنُ الْبَاقِي ثَلَاثَةٌ ، وَلَا بِنْتَهُ اثْنَا عَشَرَ ، وَلِمَوْلَاهُ الْبَاقِي تِسْعَةٌ . أَخٌ وَأُخْتُ غَرِقَا ، وَلَهُمَا أُمٌّ
وَعَمٌّ وَزَوْجَانِ ، فَمَنْ وَرَّثَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ صَاحِبِهِ ، جَعَلَ مِيرَاثَ الْأَخِ بَيْنَ أَمْرَاتِهِ وَأُمِّهِ
وَأُخْتِهِ عَلَى ثَلَاثَةِ عَشَرَ ، فَمَا أَصَابَ الْأُخْتُ مِنْهَا فَهُوَ بَيْنَ زَوْجِهَا وَأُمِّهَا وَعَمِّهَا عَلَى سِتَّةٍ ،
فَصَحَّتِ الْمَسْأَلَتَانِ مِنْ ثَلَاثَةِ عَشَرَ ؛ لِامْرَأَةِ الْأَخِ ثَلَاثَةٌ ، وَلِزَوْجِ الْأُخْتِ ثَلَاثَةٌ ، وَلِلْأُمِّ
أَرْبَعَةٌ بِمِيرَاثِهَا مِنَ الْأَخِ ، وَاثْنَانِ بِمِيرَاثِهَا مِنَ الْأُخْتِ ، وَلِلْعَمِّ سَهْمٌ ، وَمِيرَاثُ الْأُخْتِ بَيْنَ
زَوْجِهَا وَأُمِّهَا وَأَخِيهَا عَلَى سِتَّةٍ ؛ لِأَخِيهَا سَهْمٌ بَيْنَ أُمِّهِ وَأَمْرَاتِهِ وَعَمِّهِ عَلَى اثْنَيْ عَشَرَ ، تَضَرُّبُهَا
فِي الْأُولَى ، تَكُنْ مِنْ اثْنَيْنِ وَسَبْعِينَ ، وَالضَّرَرُ فِي هَذَا الْقَوْلِ عَلَى مَنْ يَرِثُ مِنْ أَحَدِ الْمَيِّتَيْنِ

(١٠) سقط من : الأصل ، ا .

(١١) سقط من : م .

١٦٠/٦ ظ دُونَ الْآخِرِ ، وَيَنْتَفِعُ بِهِ مَنْ يَرِثُ مِنْهُمَا . ثَلَاثَةُ إِخْوَةٍ لِأَبَوَيْنِ ^(١٢) ، / غَرِقُوا ، وَلَهُمْ أُمٌّ وَعَصَبَةٌ ^(١٣) ، فَقَدَّرَ مَوْتَ أَحَدِهِمْ أَوَّلًا ، فَلَأُمُّهُ السُّدُسُ ، وَالْباقِي لِأَخَوَيْهِ ، فَتَصَحَّحُ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ ، لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ أَخَوَيْهِ خُمُسَةٌ ، بَيْنَ أُمِّهِ وَعَصَبَتِهِ ، عَلَى ثَلَاثَةٍ ، فَتَضْرِبُهَا فِي الْأُولَى ، تَكُنْ سِتَّةٌ وَثَلَاثِينَ ، لِلأُمِّ مِنْ مِيرَاثِ الْأَوَّلِ السُّدُسُ سِتَّةٌ ، وَمِمَّا وَرَثَهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَخَوَيْنِ خُمُسَةٌ ، فَصَارَ لَهَا سِتَّةٌ عَشَرَ ، وَالْباقِي لِلْعَصَبَةِ ، وَلَهَا مِنْ مِيرَاثِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَخَوَيْنِ ^(١٤) مِثْلُ ذَلِكَ . ذَكَرَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ أَبُو بَكْرٍ . ثَلَاثَةُ إِخْوَةٍ مُفْتَرِقِينَ غَرِقُوا ، وَخَلَفَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ أُخْتَهُ لِأَبَوَيْهِ ، فَقَدَّرَ مَوْتَ الْأَخِ مِنَ الْأَبَوَيْنِ أَوَّلًا عَنْ أُخْتِهِ مِنْ أَبَوَيْهِ ، وَأَخَوَيْهِ مِنْ أَبِيهِ ، وَأَخَوَيْهِ مِنْ أُمِّهِ ، فَصَحَّحْتُ مَسْأَلَتَهُ مِنْ ثَمَانِيَةِ عَشَرَ ؛ لِإِخِيهِ مِنْ أُمِّهِ مِنْهَا ثَلَاثَةٌ بَيْنَ أُخْتِهِ مِنْ أَبَوَيْهِ وَأُخْتِهِ مِنْ أُمِّهِ ، عَلَى أَرْبَعَةٍ ، وَأَصَابَ الْأَخُ مِنَ الْأَبِ مِنْهَا اثْنَانِ ^(١٥) ، بَيْنَ أَخِيهِ مِنْ أَبَوَيْهِ ، وَأُخْتِهِ مِنْ أَبِيهِ ، عَلَى أَرْبَعَةٍ ، فَتَجْتَزِي بِأَحَدَاهُمَا ، وَتَضْرِبُهَا فِي الْأُولَى ، تَكُنْ اثْنَيْنِ وَسَبْعِينَ ، ثُمَّ قَدَّرَ مَوْتَ الْأَخِ مِنَ الْأُمِّ ، عَنْ أُخْتِ لِأَبَوَيْنِ ، وَأَخِ ، وَأُخْتِ لِأُمِّ ، فَصَحَّحْتُ مِنْ خُمُسَةٍ ^(١٦) . مَاتَ أَخُوهُ لِأُمِّهِ عَنْ ثَلَاثِ أَخَوَاتٍ مُفْتَرِقَاتٍ ، فَهِيَ مِنْ خُمُسَةٍ ^(١٦) أَيْضًا ، تَضْرِبُهَا فِي الْأُولَى ، تَكُنْ خُمُسَةٌ وَعِشْرِينَ ، ثُمَّ قَدَّرَ مَوْتَ الْأَخِ مِنَ الْأَبِ ، عَنْ أُخْتِ لِأَبَوَيْهِ ، وَأَخِ وَأُخْتِ لِأَبِيهِ ، فَهِيَ مِنْ سِتَّةٍ ، ثُمَّ مَاتَ الْأَخُ مِنَ الْأَبِ عَنْ ثَلَاثِ أَخَوَاتٍ مُفْتَرِقَاتٍ ، فَهِيَ مِنْ خُمُسَةٍ ، تَضْرِبُهَا فِي الْأُولَى ، تَكُنْ ثَلَاثِينَ . فَإِنْ خَلَفَ بِنْتًا وَأَخَوَيْنِ ، فَلَمْ يَقْتَسِمُوا التَّرِكَهَ حَتَّى غَرِقَ الْأَخَوَانِ ، وَخَلَفَ أَحَدُهُمَا امْرَأَةً وَبِنْتًا وَعَمًّا ؛ وَخَلَفَ الْآخَرُ ابْنَيْنِ ، وَابْنَتَيْنِ ؛ الْأُولَى مِنْ أَرْبَعَةٍ ، مَاتَ أَحَدُهُمْ عَنْ سَهْمٍ ، وَمَسْأَلَتُهُ مِنْ ثَمَانِيَةٍ ، لِإِخِيهِ مِنْهَا ثَلَاثَةٌ ، بَيْنَ أَوْلَادِهِ عَلَى سِتَّةٍ ، رَجَعُوا إِلَى اثْنَيْنِ ، تَضْرِبُهَا فِي ثَمَانِيَةٍ ، تَكُنْ سِتَّةٌ عَشَرَ ، وَفَرِيضَةُ الْآخَرِ مِنْ سِتَّةٍ ، يَتَّفِقَانِ

(١٢) فِي م : « مِنْ أَبَوَيْنِ » .

(١٣) فِي م : « أَوْ عَصَبَةٌ » .

(١٤) فِي م : « الْأَبَوَيْنِ » .

(١٥) فِي أ ، ب ، م : « اثْنَيْنِ » . عَلَى أَنَّ الْأَخَ فَاعِلٌ .

(١٦-١٦) سَقَطَ مِنْ م : .

بالتَّصْنِيفِ ، فَاضْطَرِبَ نِصْفُ إِحْدَاهُمَا فِي الْأُخْرَى ، تُكُنْ ثَمَانِيَةً وَأَرْبَعِينَ ، ثُمَّ فِي أَرْبَعَةٍ ،
تُكُنْ مِائَةً وَاثْنَيْنِ وَتِسْعِينَ ، / لِلْبِنْتِ نِصْفُهَا ، وَلِأَوْلَادِ الْأَخِ عَنْ أَبِيهِمْ رُبُعُهَا ، وَعَنْ عَمِّهِمْ
ثَمَانِيَةَ عَشَرَ ، صَارَ لَهُمْ سِتَّةٌ وَسِتُّونَ ، وَلِامْرَأَةِ الْأَخِ سِتَّةٌ ، وَلِبْنَتِهِ أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ .

و ١٦١/٦

فصل : وَإِنْ عَلِمَ خُرُوجُ رُوحِهِمَا مَعًا فِي حَالٍ وَاحِدَةٍ ، لَمْ يَرِثْ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ ،
وَوَرِثَ كُلُّ وَاحِدٍ الْأَخْيَاءَ مِنْ وَرَثَتِهِ ؛ لِأَنَّ تَوْرِيثَهُ مَشْرُوطٌ بِحَيَاتِهِ بَعْدَهُ ، وَقَدْ عَلِمَ انْتِفَاءُ
ذَلِكَ . وَإِنْ عَلِمَ أَنَّ أَحَدَهُمَا مَاتَ قَبْلَ صَاحِبِهِ بِعَيْنِهِ ، ثُمَّ أَشْكَلَ ، أُعْطِيَ كُلُّ وَارِثٍ
الْيَقِينَ ، وَوُقِفَ الْبَاقِي حَتَّى يَتَبَيَّنَ الْأَمْرُ أَوْ يَصْطَلِحُوا . قَالَ الْقَاضِي : وَقِيَاسُ الْمَذْهَبِ أَنَّ
يُقَسَّمُ عَلَى سَبِيلِ مِيرَاثِ الْعَرَقِيِّ الَّذِينَ جُهِلَ حَالُهُمْ . وَإِنْ ادَّعَى وَرَثَةُ كُلِّ مَيِّتٍ أَنَّهُ
آخِرُهُمَا مَوْتًا ، فَهِيَ مَسْأَلَةُ الْخِرْقِيِّ . وَقَدْ نَصَّ فِيهَا الْإِمَامُ أَحْمَدُ عَلَى أَنَّ وَرَثَةَ كُلِّ مَيِّتٍ
يَخْلِفُونَ ، وَيَخْتَصُّونَ ^(١٧) بِمِيرَاثِهِ ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقَاسَ عَلَى هَذِهِ الصُّورَةِ سَائِرُ الصُّوَرِ ،
فَتَخْرُجُ ^(١٨) فِي الْجَمِيعِ رَوَايَتَانِ ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَخْتَصَّ هَذَا الْحُكْمُ بِهَذِهِ الصُّورَةِ دُونَ
غَيْرِهَا ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الصُّورَةَ فِيهَا مُدَّعٍ وَمُنْكَرٌ ، وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ ، بِخِلَافِ بَقِيَّةِ
الصُّوَرِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

١٠٤٩ - مسألة ؛ قال : (وَمَنْ لَمْ يَرِثْ لَمْ يَحْجُبْ)

يَعْنِي مَنْ لَمْ يَرِثْ لِمَعْنَى فِيهِ ، كَالْمُخَالِفِ فِي الدِّينِ ، وَالرَّقِيقِ ، وَالْقَاتِلِ ، فَهَذَا لَا
يَحْجُبُ غَيْرَهُ ، فِي قَوْلِ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ الصَّحَابَةِ ، وَالتَّابِعِينَ ، إِلَّا ابْنَ مَسْعُودٍ ، وَمَنْ
وَأَفَقَهُ ، فَإِنَّهُمْ يَحْجُبُونَ الْأُمَّ ، وَالزَّوْجَيْنِ بِالْوَلَدِ الْكَافِرِ ، وَالْقَاتِلِ ، وَالرَّقِيقِ ، وَيَحْجُبُونَ
الْأُمَّ بِالْإِخْوَةِ الَّذِينَ هُمْ كَذَلِكَ . وَبِهِ قَالَ أَبُو ثَوْرٍ ، وَدَاوُدُ . وَتَابَعَهُ الْحَسَنُ فِي الْقَاتِلِ دُونَ
غَيْرِهِ . وَلَعَلَّهُمْ تَمَسَّكُوا بِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ أَلْفُ مِمَّا تَرَكَنَّ ﴾ ^(١) .
﴿ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمْنُ مِمَّا تَرَكَتُمْ ﴾ ^(٢) . وَقَوْلُهُ تَعَالَى :

(١٧) فِي م : « وَيَخْتَصُّونَ » .

(١٨) فِي م : « فَيَخْرُجُ » .

(١) سُورَةُ النِّسَاءِ ١٢ .

١٦١/٦ ﴿وَلَا بَوْنَهُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ / مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ﴾ (٢) . وَقَوْلُهُ : ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِلْأُمِّهِ السُّدُسُ﴾ (٣) . وَهَؤُلَاءِ أَوْلَادٌ ، وَإِخْوَةٌ ، وَعَدَمُ إِرْثِهِمْ لَا يَمْنَعُ حَجْبَهُمْ ، كَالِإِخْوَةِ مَعَ الْأَبَوَيْنِ يَحْجُبُونَ الْأُمَّ ، وَلَا يَرِثُونَ . وَلَنَا ، أَنَّهُ وَلَدٌ لَا يَحْجُبُ الْإِخْوَةَ مِنَ الْأُمِّ ، وَلَا يَحْجُبُ وَلَدَهُ ، وَلَا الْأَبَ إِلَى السُّدُسِ ، فَلَمْ يَحْجُبْ غَيْرَهُمْ ، كَالْمَيِّتِ ، وَلَئِنَّهُ لَا يُؤَثِّرُ فِي حَجْبِ غَيْرِ الْأُمِّ وَالزَّوْجَيْنِ ، فَلَمْ يُؤَثِّرْ فِي حَجْبِهِمْ ، كَالْمَيِّتِ ، وَالْآيَةُ أُريدَ بِهَا وَلَدٌ مِنْ أَهْلِ الْمِيرَاثِ ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَمَّا قَالَ : ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ . أَرَادَ بِهِ الْوَارِثَ ، وَلَمْ يَدْخُلْ هَذَا فِيهِمْ ، وَلَمَّا قَالَ : ﴿إِنْ أَمْرُو هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ﴾ (٤) . لَمْ يَدْخُلْ هَذَا فِيهِمْ . وَأَمَّا الْإِخْوَةُ مَعَ الْأَبِ ، فَهُمْ مِنْ أَهْلِ الْمِيرَاثِ ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَوْ لَا الْأَبُ لَوَرِثُوا ، وَإِنَّمَا قُدِّمَ عَلَيْهِمْ غَيْرُهُمْ ، وَمُنِعُوا مَعَ أَهْلِيَّتِهِمْ ؛ لِأَنَّ غَيْرَهُمْ أَوْلَى مِنْهُمْ ، فَامْتِنَاعُ إِرْثِهِمْ لِمَانِعٍ ، لَا لَا نِفَاءِ الْمُقْتَضَى .

فصل : فَأَمَّا مَنْ لَمْ يَرِثْ لِحَجْبِ غَيْرِهِ لَهُ ، فَإِنَّهُ يَحْجُبُ ، وَإِنْ لَمْ يَرِثْ ، كَالِإِخْوَةِ يَحْجُبُونَ الْأُمَّ ، وَهُمْ مَحْجُوبُونَ بِالْأَبِ ؛ لِأَنَّ عَدَمَ إِرْثِهِمْ لَمْ يَكُنْ لِمَعْنَى فِيهِمْ ، وَلَا لَا نِفَاءِ أَهْلِيَّتِهِمْ ، بَلْ لِتَقْدِيمِ غَيْرِهِمْ عَلَيْهِمْ ، وَالْمَعْنَى الَّذِي حُجِّبُوا بِهِ فِي حَالِ إِرْثِهِمْ مَوْجُودٌ ، مَعَ حَجْبِهِمْ عَنِ الْمِيرَاثِ ، بِخِلَافِ مَسْأَلَتِنَا . فَعَلَى هَذَا ، إِذَا اجْتَمَعَ أَبَوَانِ وَأَخْوَانِ أَوْ أُخْتَانِ ؛ فَلِلْأُمِّ السُّدُسُ ، وَالباقى لِلْأَبِ ، وَيَحْجُبُ الْأَخْوَانِ الْأُمَّ عَنِ السُّدُسِ ، وَلَا يَرِثُونَ شَيْئًا . وَلَوْ مَاتَ رَجُلٌ ، وَخَلَفَ أَبَاهُ وَأُمُّ أَبِيهِ وَأُمُّ أُمِّهِ ، لَحَجَبَ (٥) الْأَبُ أُمَّهُ عَنِ الْمِيرَاثِ ، وَحَجَبَتْ أُمُّهُ أُمَّ الْأُمِّ ، عَلَى قَوْلٍ مَنْ يَحْجُبُ الْجَدَّةَ بِابْنِهَا ، وَالبُعْدَى مِنَ الْجَدَّاتِ بِمَنْ هِيَ أَقْرَبُ مِنْهَا ، وَيَكُونُ الْمَالُ جَمِيعُهُ لِلْأَبِ .

(٢) سورة النساء ١١ .

(٣) سورة النساء ١٧٦ .

(٤) في م : « لا » .

(٥) في ١ : « يحجب » .

فصل : في ميراث الحمل : إذا مات الإنسان عن حمل يرثه ، وقف الأمر حتى يتبين ، فإن طالب الورثة بالقسم^(٦) ، لم يعطوا كل المال ، بغير / خلاف ، إلا ما حكي عن داود ، والصحيح عنه مثل قول الجماعة ، ولكن يدفع إلى من لا ينقصه الحمل كمال ميراثه ، وإلى من ينقصه أقل ما يصيبه ، ولا يدفع إلى من يسقطه شيء ، فأما من يشاركه ، فأكثر أهل العلم قالوا : يوقف للحمل شيء ، ويدفع إلى شركائه الباقي . وهذا قال أبو حنيفة ، وأصحابه ، والليث ، وشريك ، ويحيى بن آدم . وهو رواية الربيع عن الشافعي . والمشهور عنه أنه لا يدفع إلى شركائه شيء ؛ لأن الحمل لا حد له ، ولا تعلم كم يترك له . وقد حكى الماوردي ، قال : أخبرني رجل من أهل اليمن ، ورد طالبا للعلم ، وكان من أهل الدين والفضل ، أن امرأة ولدت باليمن شيئا^(٧) كالكرش ، فظن أن لا ولد فيه ، فالتقى على قارعة الطريق ، فلما طلعت الشمس وحمت بها ، تحرك فأخذ وشق ، فخرج منه سبعة أولاد ذكور ، وعاشوا جميعا ، وكانوا خلقا سويًا ، إلا أنه كان في أعضادهم قصر ، قال : وصار عني أحدهم فصرعني ، فكنت أعير به ، فيقال : صرعتك سبع رجل . وقد أخبرني من أثق به سنة ثمان وستمائة ، أو سنة تسع ، عن ضريح بدمشق أنه قال : ولدت امرأتى في هذه الأيام سبعة في بطن واحد ، ذكورا وإناثا . وكان بدمشق أم ولد لبعض كبرائها ، وتزوجت بعده من كان يقرأ على ، وكانت تلد ثلاثة في كل بطن . وقال غيره : هذا نادر ، ولا يعول عليه ، فلا يجوز منع الميراث من أجله ، كما لو لم يظهر بالمرأة حمل . واختلف القائلون بالوقف فيما يوقف ، فروى عن أحمد ، أنه يوقف نصيب ذكرين ، إن كان ميراثهما أكثر ، أو ابنتين إن كان نصيبهما أكثر . وهذا قول محمد بن الحسن ، واللولؤي . وقال شريك : يوقف نصيب أربعة ، فإن رأى بنى إسماعيل أربعة ، ولدوا في بطن واحد ، محمد ، وعمر ، وعلي . قال يحيى بن آدم : وأظن الرابع إسماعيل . / وروى ابن المبارك هذا القول عن أبي حنيفة ، ورواه الربيع عن

(٦) في ١ ، م : « بالقسم » .

(٧) في م زيادة : « كان » .

الشَّافِعِيُّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . وَقَالَ اللَّيْثُ ، وَأَبُو يَوْسُفَ : يُوقَفُ نَصِيبُ غُلَامٍ ، وَيُؤْخَذُ ضَمِيمٌ مِنَ الْوَرِثَةِ . وَلَنَا ؛ أَنَّ وَلَادَةَ التَّوَامَيْنِ كَثِيرٌ مُعْتَادٌ ، فَلَا يَجُوزُ قَسْمُ نَصِيْبِهِمَا ، كَالْوَاحِدِ ، وَمَا زَادَ عَلَيْهِمَا نَادِرٌ ، فَلَمْ يُوقَفْ لَهُ شَيْءٌ كَالْخَامِسِ ، وَالسَّادِسِ ، وَمَتَى وَلَدَتْ الْمَرْأَةُ مِنْ يَرِثُ الْمَوْقُوفُ كُلَّهُ أَخَذَهُ ، وَإِنْ بَقِيَ مِنْهُ شَيْءٌ رُدَّ إِلَى أَهْلِهِ ، وَإِنْ أَعُوَزَ شَيْئًا رَجَعَ عَلَى مَنْ هُوَ فِي يَدِهِ .

مسائل من ذلك : امرأة حامل وبنت ، للمرأة الثَّمَنُ ، وَلِلْبِنْتِ خُمُسُ الْبَاقِ . وَفِي قَوْلِ شَرِيكَ تُسَعُّهُ . وَفِي قَوْلِ أَبِي يَوْسُفَ ثُلُثُهُ بِضَمِّينَ . وَلَا يُدْفَعُ إِلَيْهَا شَيْءٌ فِي الْمَشْهُورِ عَنِ الشَّافِعِيِّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . وَإِنْ كَانَ مَكَانَ الْبِنْتِ ابْنٌ ، دُفِعَ إِلَيْهِ ثُلُثُ الْبَاقِ ، أَوْ خُمُسُهُ ، أَوْ نِصْفُهُ ، عَلَى اخْتِلَافِ الْأَقْوَالِ . وَمَتَى زَادَتْ الْفُرُوضُ عَلَى ثُلُثِ الْمَالِ ، فَمِيرَاثُ الْإِنَاثِ أَكْثَرُ ، فَإِذَا خَلَفَ أَبَوَيْنِ ، وَامْرَأَةٌ حَامِلًا ، فَلِلْمَرْأَةِ ثَلَاثَةٌ مِنْ سَبْعَةٍ وَعِشْرِينَ ، وَلِلْأَبَوَيْنِ ثَمَانِيَةٌ مِنْهَا ، وَيُوقَفُ سِتَّةَ عَشَرَ ، وَيَسْتَوِي هَهُنَا قَوْلُ مَنْ وَقَفَ نَصِيبَ ^(٨) ابْنَتَيْنِ ، وَقَوْلُ مَنْ وَقَفَ نَصِيبَ ^(٨) أَرْبَعَةٍ . وَقَالَ أَبُو يَوْسُفَ : تُعْطَى الْمَرْأَةُ ثُمْنًا كَامِلًا ، وَالْأَبْوَانِ ثُلُثًا كَامِلًا ، وَيُؤْخَذُ مِنْهُمْ ضَمِيمٌ . فَإِنْ كَانَ مَعَهُمْ بِنْتُ دُفِعَ إِلَيْهَا ثَلَاثَةٌ عَشَرَ مِنْ مِائَةِ وَعِشْرِينَ . وَفِي قَوْلِ شَرِيكَ ، ثَلَاثَةٌ عَشَرَ مِنْ مِائَتَيْنِ وَسِتَّةَ عَشَرَ . وَفِي قَوْلِ أَبِي يَوْسُفَ ، ثَلَاثَةٌ عَشَرَ مِنْ اثْنَيْنِ وَسَبْعِينَ ، وَيُؤْخَذُ مِنَ الْكُلِّ ضَمْنَاءُ مِنَ الْبِنْتِ ؛ لِاخْتِمَالِ أَنْ يُوَلَّدَ أَكْثَرُ مِنْ وَاحِدٍ ، وَمِنَ الْبَاقِينَ لِاحْتِمَالِ أَنْ تَعُولَ الْمَسْأَلَةُ . وَعَلَى قَوْلِنَا يُوَافِقُ بَيْنَ سَبْعَةٍ وَعِشْرِينَ وَمِائَةِ وَعِشْرِينَ بِالْأَثَلِثِ ، وَتَضَرِبُ ثُلُثَ إِحْدَاهُمَا فِي جَمِيعِ الْأُخْرَى ، تَكُنْ أَلْفًا وَثَمَانِينَ ، وَتُعْطَى الْبِنْتُ ثَلَاثَةٌ عَشَرَ فِي تِسْعَةٍ ، تَكُنْ مِائَةً وَسَبْعَةَ عَشَرَ ، وَلِلْأَبَوَيْنِ وَالْمَرْأَةِ أَحَدَ عَشَرَ فِي أَرْبَعِينَ ، وَمَا بَقِيَ فَهُوَ مَوْقُوفٌ . زَوْجٌ وَأُمٌّ حَامِلٌ مِنْ

(٨-٨) سقط من : م .

الأب ، المسألة من ثمانية ، للزوج ثلاثة ، وللأم سهم ، ويوقف^(٩) أربعة . وقال أبو يوسف : هي من ثمانية ، يدفع إلى الزوج / ثلاثة ، وإلى الأم سهمان^(١٠) ، ويوقف ثلاثة ، وتأخذ منها ضمينًا ، هكذا حكى الخبري عنه . فإن كان في المسألة من يسقط بولد الأبوين ، كعصبية ، أو أحد من ولد الأب ، لم يعط شيئًا . ولو كان في هذه المسألة جد ، فللزوج الثلث ، وللأم السدس ، وللجد السدس ، والباقي موقوف . وقال أبو حنيفة : للزوج النصف ، وللأم السدس ، وللجد السدس ، ويوقف^(١١) السدس بين الجد والأم ، ولا شيء للحمل ؛ لأن الجد يسقطه . وأبو يوسف يجعلها من سبعة وعشرين ، ويوقف أربعة أسهم . وحكى عن شريك ، أنه كان يقول بقول علي في الجد ، فيقف ههنا نصيب الإناث ، فيكون عنده من تسعة ، ويقف^(١٢) منها أربعة . ولو لم يكن فيها زوج ، كان للأم السدس وللجد ثلث الباقي ، ويقف عشرة من ثمانية عشر . وعند أبي حنيفة للجد الثلثان ، وللأم السدس ، ويوقف السدس بينهما . قول أبي يوسف ، يقف الثلث ، ويعطى كل واحد منهما ثلثًا ، ويؤخذ منهما ضمين . ومتى خلف ورثة ، وأما تحت الزوج ، فينبغي للزوج الإمساك عن وطئها ، ليعلم أحامل هي أم لا ؟ كذا روى عن علي ، وعمر بن عبد العزيز ، والشَّعْبِي ، والنَّخَعِي ، وقتادة ، في آخرين . وإن وطئها قبل استبرائها ، فأنث بولد لأقل من ستة أشهر ، ورث ، لأننا^(١٣) نعلم أنها كانت حاملاً به ، وإن ولدته لأكثر من ذلك ، لم ترث ، إلا أن يقر الورثة أنها كانت حاملاً به يوم موت ولدها .

فصل : ولا يرث الحمل إلا بشرطين ؛ أحدهما ، أن يعلم أنه كان موجودًا حال

(٩) في ١ : « ويقف » .

(١٠) في الأصل ، ١ : « سهمين » .

(١١) في الأصل ، ١ : « ويقف » .

(١٢) سقطت الواو من ١ .

(١٣) في م زيادة : « لا » .

الموت ، ويُعَلَّم ذلك بأن تأتي به لأقل من سِتَّة أشهر ، فإن أتت به لأكثر من ذلك نظرنا ، فإن كان لها زوج أو سيّد يطؤها لم يرث ، إلا أن يُقر^(١٤) الورثة أنه كان موجوداً حال الموت ، وإن كانت لا توطأ ، إمّا لعدم الزوج ، أو السيّد ، وإمّا لغيريتهما^(١٥) ، أو اجتنابيهما الوطاء ، عجزاً أو قصداً أو غيره ، ورث ما لم يُجاوز أكثر مُدَّة الحمل ، وذلك ١٦٣/٦ ظ أربع سنين في أصح الروايتين ، وفي الأخرى سنتان . والثاني ، / أن تضعه حياً ، فإن وضعته ميتاً لم يرث ، في قولهم جميعاً ، واختلف فيما يثبت به الميراث من الحياة ، وأنفقوا على أنه إذا استهل صارخاً ورث ، ورث . وقد روى أبو داود^(١٦) بإسناده ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ أنه قال : « إذا استهل المولود ورث » . وروى ابن ماجه^(١٧) بإسناده ، عن جابر ، عن النبي ﷺ مثله . واختلفوا فيما سوى الاستهلال ، فقالت طائفة : لا يرث حتى يستهل ، ولا يقوم غيره مقامه ، ثم اختلفوا في الاستهلال ما هو ؟ فقالت طائفة : لا يرث حتى يستهل صارخاً . فالمشهور عن أحمد ، رضي الله عنه ، أنه لا يرث حتى يستهل . وروى ذلك عن ابن عباس ، والحسن بن علي ، وأبي هريرة ، وجابر ، وسعيد بن المسيب ، وعطاء ، وشريح ، والحسن ، وابن سيرين ، والنخعي ، والشعبي ، وربيع ، ويحيى بن سعيد ، وأبي سلمة بن عبد الرحمن ، ومالك ، وأبي عبيد ، وإسحاق ؛ لأن مفهوم قول النبي ﷺ : « إذا استهل المولود ورث » . أنه لا يرث بغير الاستهلال ، وفي لفظ ذكره ابن سُرَاقَة ، عن النبي ﷺ ، أنه قال في الصبي المنفوس : « إذا وقع صارخاً فاستهل ، ورث ، وتمت ديتة ، وسمى ، وصلى عليه ، وإن وقع حياً ولم يستهل صارخاً ، لم تتم ديتة ، وفيه غرة ؛ عبد ، أو أمة ، على

(١٤) في م : « يقل » تحريف .

(١٥) في م : « لغيريتهما » .

(١٦) في : باب في المولود يستهل ثم يموت ، من كتاب الفرائض . سنن أبي داود ٢ / ١١٥ .

كما أخرجه البيهقي ، في : باب ميراث الحمل ، من كتاب الفرائض . السنن الكبرى ٦ / ٢٥٧ .

(١٧) في : باب ما جاء في الصلاة على الطفل ، من كتاب الجنائز ، وفي : باب إذا استهل المولود ورث ، من كتاب الفرائض . سنن ابن ماجه ١ / ٤٨٣ ، ٢ / ٩١٩ .

الْعَاقِلَةَ»^(١٨). وَلَأنَّ الاسْتِهْلَالَ لَا يَكُونُ إِلَّا مِنْ حَيٍّ ، وَالْحَرَكَةُ تَكُونُ مِنْ غَيْرِ حَيٍّ ، فَإِنَّ اللَّحْمَ يَخْتَلِجُ سَيِّمًا إِذَا خَرَجَ مِنْ مَكَانٍ ضَيِّقٍ ، فَتَضَامَتْ أَجْزَاؤُهُ ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى مَكَانٍ فَسِيحٍ ، فَإِنَّهُ يَتَحَرَّكُ مِنْ غَيْرِ حَيَاةٍ فِيهِ ، ثُمَّ إِنْ كَانَتْ فِيهِ حَيَاةٌ ، فَلَا نَعْلَمُ كَوْنَهَا مُسْتَقَرَّةً ؛ لِإِحْتِمَالِ أَنْ تَكُونَ كَحَرَكَةِ الْمَذْبُوحِ ، فَإِنَّ الْحَيَوَانَاتِ تَتَحَرَّكُ بَعْدَ الذَّبْحِ حَرَكَةً شَدِيدَةً ، وَهِيَ فِي حُكْمِ الْمَيِّتِ ، وَاخْتَلَفَ فِي الاسْتِهْلَالِ مَا هُوَ ؟ فَقِيلَ : هُوَ^(١٩) الصَّرَاخُ خَاصَّةً . وَهَذَا قَوْلٌ مَنْ ذَكَرْنَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ . وَرَوَاهُ أَبُو طَالِبٍ^(٢٠) ، عَنْ أَحْمَدَ ، فَقَالَ : لَا يَرِثُ إِلَّا مَنْ اسْتَهْلَلَ صَارِحًا . وَإِنَّمَا سُمِّيَ الصَّرَاخُ / مِنَ الصَّبِيِّ الاسْتِهْلَالَ تَجَوُّزًا ، وَالْأَصْلُ فِيهِ أَنَّ النَّاسَ إِذَا رَأَوْا الْهِلَالَ صَاحُوا عِنْدَ رُؤْيَيْهِ ، وَاجْتَمَعُوا ، وَأَرَاهُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا ، فَسُمِّيَ الصَّوْتُ عِنْدَ اسْتِهْلَالِ الْهِلَالِ اسْتِهْلَالًا ، ثُمَّ سُمِّيَ الصَّوْتُ مِنَ الصَّبِيِّ الْمَوْلُودِ اسْتِهْلَالًا ؛ لِأَنَّهُ صَوْتُ عِنْدَ وُجُودِ شَيْءٍ يُجْتَمَعُ لَهُ ، وَيُفْرَحُ بِهِ . وَرَوَى يَوْسُفُ بْنُ مُوسَى ، عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ قَالَ : يَرِثُ السَّقَطُ وَيُورَثُ ، إِذَا اسْتَهْلَلَ . فَقِيلَ لَهُ : مَا اسْتِهْلَالُهُ ؟ قَالَ : إِذَا صَاحَ أَوْ عَطَسَ أَوْ بَكَى . فَعَلَى هَذَا كُلِّ صَوْتٍ يَوْجَدُ مِنْهُ ، نَعْلَمُ بِهِ حَيَاتِهِ ، فَهُوَ اسْتِهْلَالٌ . وَهَذَا قَوْلُ الزُّهْرِيِّ ، وَالْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ ؛ لِأَنَّهُ صَوْتُ عُلِمَتْ بِهِ حَيَاتُهُ ، فَأَشْبَهَ الصَّرَاخَ . وَعَنْ أَحْمَدَ رَوَايَةً ثَالِثَةً ، إِذَا عُلِمَتْ حَيَاتُهُ بِصَوْتٍ أَوْ حَرَكَةٍ أَوْ رِضَاعٍ أَوْ غَيْرِهِ ، وَرِثَ ، وَبَيَّنَّ لَهُ أَحْكَامُ الْمُسْتَهْلِ ، لِأَنَّهُ حَيٌّ فَتَبَيَّنَتْ لَهُ أَحْكَامُ الْحَيَاةِ ، كَالْمُسْتَهْلِ . وَبِهَذَا قَالَ الثَّوْرِيُّ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَأَصْحَابُهُ ، وَدَاوُدُ . وَإِنْ خَرَجَ بَعْضُهُ حَيًّا فَاسْتَهْلَلَ ، ثُمَّ انْفَصَلَ بَاقِيَهُ مَيِّتًا ، لَمْ يَرِثْ . وَبِهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَأَصْحَابُهُ : إِذَا خَرَجَ أَكْثَرُهُ فَاسْتَهْلَلَ ثُمَّ مَاتَ ، وَرِثَ ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « إِذَا اسْتَهْلَلَ الْمَوْلُودُ وَرِثَ » . وَلَنَا ، أَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ جَمِيعُهُ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ مَاتَ قَبْلَ خُرُوجِ أَكْثَرِهِ .

(١٨) انظر إرواء الغليل ٦ / ١٤٧ .

(١٩) سقط من : م .

(٢٠) في م : الخطاب .

فصل : وإن وَلَدَتْ ثَوَامَيْنِ ، فَاسْتَهْلَ أَحَدُهُمَا ، وَلَمْ يُعْلَمْ بِعَيْنِهِ ، فَإِنْ كَانَ ذَكَرَيْنِ ، أَوْ أُثْنَيْنِ ، أَوْ ذَكَرًا وَأُنْثَى ، لَا يَخْتَلِفُ مِيرَاثُهُمَا ، فَلَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا ، وَإِنْ كَانَ ذَكَرًا وَأُنْثَى يَخْتَلِفُ مِيرَاثُهُمَا ، فَقَالَ الْقَاضِي : مِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ : يُقْرَعُ بَيْنَهُمَا ، فَمَنْ أُخْرِجَتْهُ الْقُرْعَةُ جُعِلَ الْمُسْتَهْلُ ، كَمَا لَوْ طَلَّقَ إِحْدَى نِسَائِهِ فَلَمْ تُعْلَمْ بِعَيْنِهَا ثُمَّ مَاتَ ، أُخْرِجَتْ بِالْقُرْعَةِ . وَقَالَ الْخَبْرِيُّ : لَيْسَ فِي هَذَا عَنِ السَّلَفِ نَصٌّ . وَقَالَ الْفَرَضِيُّونَ : تُعْمَلُ الْمَسْأَلَةُ عَلَى الْحَالَيْنِ ، وَيُعْطَى كُلُّ وَارِثٍ الْيَقِينَ ، وَيُوقَفُ الْبَاقِي حَتَّى يَصْطَلِحُوا عَلَيْهِ . ١٦٤/٦ ظ وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُقَسَّمَ بَيْنَهُمَا عَلَى حَسَبِ / الْإِحْتِمَالِ .

وَمِنْ مَسَائِلِ ذَلِكَ : رَجُلٌ خَلَفَ أُمَّهُ وَأَخَاهُ وَأُمُّ وَلَدٍ حَامِلًا مِنْهُ ، فَوَلَدَتْ ثَوَامَيْنِ ، ذَكَرًا وَأُنْثَى ، فَاسْتَهْلَ أَحَدُهُمَا ، وَلَمْ يُعْلَمْ بِعَيْنِهِ ، فَقِيلَ : إِنْ كَانَ الْإِبْنُ الْمُسْتَهْلُ ، فَلِلْأُمِّ السُّدُسُ ، وَالْبَاقِي لَهَا ، تَرِثُ أُمُّ ثَلَاثَةَ ، وَالْبَاقِي لِعَمِّهِ ، فَاضْرِبْ ثَلَاثَةً فِي سِتَّةٍ ، تَكُنْ ثَمَانِيَّةَ عَشَرَ ، لِلْأُمِّ الْمِثْلُ ثَلَاثَةٌ ، وَلِلْأُمِّ الْوَلَدِ خَمْسَةٌ ، وَلِلْعَمِّ عَشْرَةٌ . وَإِنْ كَانَتِ الْبِنْتُ الْمُسْتَهْلَةَ ، فَالْمَسْأَلَةُ مِنْ سِتَّةٍ ، فَتَمُوتُ الْبِنْتُ عَنْ ثَلَاثَةٍ ، لِلْأُمِّ سَهْمٌ ، وَلِعَمُّهَا سَهْمَانِ ، وَالسِتَّةُ تَدْخُلُ فِي ثَمَانِيَّةَ عَشَرَ ، فَمَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الثَّمَانِيَّةِ عَشَرَ مَضْرُوبٌ فِي وَاحِدٍ ، وَمَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنَ السِتَّةِ مَضْرُوبٌ فِي ثَلَاثَةٍ ، فَسُدُسُ الْأُمِّ لَا يَتَغَيَّرُ ، وَلِلْعَمِّ مِنَ السِتَّةِ أَرْبَعَةٌ فِي ثَلَاثَةٍ اثْنَا عَشَرَ ، وَلَهُ مِنَ الثَّمَانِيَّةِ عَشَرَ عَشْرَةً فِي وَاحِدٍ ، فَهَذَا الْيَقِينُ فَيَأْخُذُهَا ، وَلِلْأُمِّ الْوَلَدِ خَمْسَةٌ فِي سَهْمٍ ، وَسَهْمٌ فِي ثَلَاثَةٍ ، فَيَأْخُذُهَا ، وَيَقِفُ سَهْمَيْنِ بَيْنَ الْأَخِ وَأُمِّ الْوَلَدِ حَتَّى يَصْطَلِحَا عَلَيْهَا . وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُقَسِّمَ^(٢١) بَيْنَهُمَا . امْرَأَةٌ حَامِلٌ وَعَمٌّ ، وَلَدَتْ الْمَرْأَةَ ابْنًا وَبِنْتًا ، وَاسْتَهْلَ أَحَدُهُمَا ، وَلَمْ يُعْلَمْ ، فَالْمَسْأَلَتَانِ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ ، إِذَا أُعْطِيَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ أَقْلٌ مِنْ^(٢٢) نَصِيبِهِ بَقِيَتْ ثَلَاثَةٌ مَوْقُوفَةٌ ، فَإِنْ كَانَ مَعَهُمَا بِنْتُ ، فَكُلُّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ مِنْ اثْنَيْنِ وَسَبْعِينَ ، وَالْمَوْقُوفُ اثْنَا عَشَرَ . امْرَأَةٌ وَعَمٌّ وَأُمٌّ حَامِلٌ مِنْ

(٢١) فِي م : ٥ يَقْتَسِمَا .

(٢٢) سَقَطَ مِنْ : ١ .

الأب ، وَلَدَتْ ابْنًا وَبِنْتًا ، فَاسْتَهَلَ أَحَدُهُمَا ، فَإِنْ كَانَ الْمُسْتَهْلُ الْأَخَ ، فَهِيَ مِنْ سِتَّةٍ وَثَلَاثِينَ ، وَإِنْ كَانَتْ الْأُخْتُ الْمُسْتَهْلَةَ ، فَهِيَ مِنْ ثَلَاثَةِ عَشَرَ ، فَاَلْمَسَاكِينِ مُتَبَايِنَتَانِ ، فَاضْرِبْ إِحْدَاهُمَا فِي الْأُخْرَى ، تَكُنْ أَرْبَعُمِائَةٍ وَثَمَانِيَّةً وَسِتِّينَ ، وَكُلُّ مَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنْ إِحْدَى الْمَسَاكِينِ مَضْرُوبٌ فِي الْأُخْرَى ، فَيَذْفَعُ ^(٢٣) إِلَى كُلِّ ^(٢٣) وَاحِدٍ أَقْلَ النَّصِيبَيْنِ ، يَبْقَى أَرْبَعَةٌ عَشَرَ ، مِنْهَا تِسْعَةٌ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَالْعَمِّ ، وَخَمْسَةٌ بَيْنَ الْأُمِّ وَالْعَمِّ . فَإِنْ كَانَتْ الْمَرْأَةُ وَالْأُمُّ حَامِلَيْنِ ، فَوَضَعَتَا مَعًا ، فَاسْتَهَلَ أَحَدُهُمَا ، فَكُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا تَرْجِعُ إِلَى سِتَّةٍ وَثَلَاثِينَ ، فَيُعْطَى كُلُّ وَارِثٍ أَقْلَ النَّصِيبَيْنِ ، وَيَبْقَى أَحَدَ عَشَرَ ، مِنْهَا أَرْبَعَةٌ مَوْقُوفَةٌ / بَيْنَ الزَّوْجَةِ وَالْأُمِّ ، وَسَبْعَةٌ بَيْنَ الْأُمِّ وَالْعَمِّ .

١٦٥/٦ و

فصل : وَإِذَا وَلَدَتِ الْحَامِلُ ثَوَامَيْنِ ، فَسُمِعَ الْاسْتِهْلَالُ مِنْ أَحَدِهِمَا ، ثُمَّ سُمِعَ مَرَّةً أُخْرَى ، فَلَمْ يُدْرَ أَهْوَى مِنَ الْأَوَّلِ ، أَوْ مِنَ الثَّانِي ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَثْبُتَ الْمِيرَاثُ لِمَنْ عُلِمَ اسْتِهْلَالُهُ دُونَ مَنْ شَكَّ كُنْهَ فِيهِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ اسْتِهْلَالِهِ . فَعَلَى هَذَا الْإِحْتِمَالِ ، إِنْ عُلِمَ الْمُسْتَهْلُ بِعَيْنِهِ ، فَهُوَ الْوَارِثُ وَحْدَهُ ، وَإِنْ جُهِلَ عَيْنُهُ ، كَانَ كَمَا لَوْ اسْتَهَلَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا لَا بِعَيْنِهِ . وَقَالَ الْفَرَضِيُّونَ : يُعْمَلُ عَلَى الْأَحْوَالِ ، فَيُعْطَى كُلُّ وَارِثٍ الْيَقِينِ ، وَيُوقَفُ الْبَاقِي .

وَمِنْ مَسَائِلِ ذَلِكَ : أُمُّ حَامِلٍ وَأُخْتُ لِأَبٍ وَعَمٌّ ، وَلَدَتْ الْأُمُّ بِنْتَيْنِ ، فَاسْتَهَلَّتْ إِحْدَاهُمَا ، ثُمَّ سُمِعَ الْاسْتِهْلَالُ مَرَّةً أُخْرَى ، فَلَمْ يُدْرَ هَلْ اسْتَهَلَّتِ الْأُخْرَى ، أَوْ تَكَرَّرَ مِنْ وَاحِدَةٍ ؟ فَقِيلَ : إِنْ كَانَ مِنْهُمَا جَمِيعًا ، فَقَدْ مَاتَا عَنْ أَرْبَعَةٍ مِنْ سِتَّةٍ ، وَلَا يَعْلَمُ أَوَّلُهُمَا مَوْتًا ، فَحُكْمُهُمَا حُكْمُ الْعَرَقَى ، فَمَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ لَا ثَوْرُثُ إِحْدَاهُمَا مِنَ الْأُخْرَى ، قَالَ : قَدْ خَلَفْنَا أُمًّا وَأُخْتًا وَعَمًّا ، فَتَصِحُّ مِنْ ثَمَانِيَّةٍ عَشَرَ ، وَإِنْ كَانَ الْاسْتِهْلَالُ مِنْ وَاحِدَةٍ ، فَقَدْ مَاتَتْ عَنْ ثَلَاثَةٍ مِنْ سِتَّةٍ ، فَتَصِحُّ مِنْ اثْنَى عَشَرَ ، وَبَيْنَهُمَا مُوَافَقَةٌ

(٢٣-٢٣) ق م : لكل .

بالسُّدُسِ ، فَتَصِيرُ سِتَّةَ وَثَلَاثِينَ ، لِلْأُمِّ اثْنَا عَشَرَ ، وَلِلْأُخْتِ كَذَلِكَ ، وَلِلْعَمِّ تِسْعَةٌ ،
وَيَقِفُ ثَلَاثَةٌ ، تَدْعِي الْأُمُّ مِنْهَا سَهْمَيْنِ ، وَالْعَمُّ سَهْمًا ، وَتَدْعِيهَا الْأُخْتُ كُلُّهَا ، فَيَكُونُ
سَهْمَانِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْأُمِّ ، وَسَهْمٌ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْعَمِّ . زَوْجٌ وَجَدَّ وَأُمٌّ حَامِلٌ ، وَلِدَتْ
ابْنًا ، وَبِنْتًا ، فَاسْتَهْلَ أَحَدُهُمَا ، ثُمَّ سَمِعَ الْاسْتِهْلَالَ مَرَّةً أُخْرَى ، فَلَمْ يُذَرَ مِمَّنْ هُوَ ؟
فَإِنْ كَانَ الْاسْتِهْلَالَ تَكَرَّرَ مِنَ الْبِنْتِ ، فَهِيَ الْأُكْدَرِيَّةُ ، وَمَاتَتْ عَنْ أَرْبَعَةٍ ، بَيْنَ أُمِّهَا
وَجَدِّهَا ، فَتَصِحُّ مِنْ أَحَدِ وَثَمَانِينَ ، وَإِنْ تَكَرَّرَ مِنَ الْأَخِ لَمْ يَرِثْ شَيْئًا ، وَالْمَسْأَلَةُ مِنْ سِتَّةِ ،
لِلْجَدِّ مِنْهَا سَهْمٌ ، وَإِنْ كَانَ مِنْهُمَا ، فَلِلْأُمِّ السُّدُسُ ، وَلِلزَّوْجِ النِّصْفُ ، وَلِلْجَدِّ
السُّدُسُ ، وَلَهُمَا السُّدُسُ عَلَى ثَلَاثَةٍ ، فَتَصِحُّ مِنْ ثَمَانِيَةِ عَشَرَ ، وَالثَّلَاثَةُ الَّتِي لَهَا بَيْنَ الْجَدِّ
وَالْأُمِّ عَلَى ثَلَاثَةٍ ، فَصَارَ لِلْأُمِّ أَرْبَعَةٌ ، وَلِلْجَدِّ خَمْسَةٌ وَثَمَانِيَةِ عَشَرَ ، تُوَافِقُ أَحَدًا وَثَمَانِينَ
ظ ١٦٥/٦ بِالْإِتْسَاعِ ، / فَتَصِيرُ مِائَةً وَاثْنَيْنِ وَسِتِّينَ ، لِلزَّوْجِ حَقُّهُ مِنَ الْأُكْدَرِيَّةِ أَرْبَعَةٌ وَخَمْسُونَ ،
وَلِلْأُمِّ تِسْعَةُ الْمَالِ مِنْ مَسْأَلَةِ اسْتِهْلَالِ لِهَمَا مَعًا ، سِتَّةَ وَثَلَاثُونَ ، وَلِلْجَدِّ السُّدُسُ مِنْ مَسْأَلَةِ
اسْتِهْلَالِ الْأَخِ وَحْدَهُ ، سَبْعَةٌ وَعِشْرُونَ ، يَبْقَى خَمْسَةٌ وَأَرْبَعُونَ ، يَدْعِي الزَّوْجُ مِنْهَا سَبْعَةً
وَعِشْرِينَ ، وَالْأُمُّ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ ، وَيَدْعِي مِنَ الْجَدِّ سَبْعَةً وَثَلَاثِينَ ، وَتَعُولُ الثَّمَانِيَةُ الْفَاضِلَةُ
لِلْأُمِّ ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ تُدْفَعَ إِلَيْهَا ؛ لِأَنَّ الزَّوْجَ وَالْجَدَّ يُقْرَانِ لَهَا بِهَا .

فصل : وَإِذَا ضُرِبَ بَطْنُ حَامِلٍ فَأَسْقَطَتْ ، فَعَلَى الضَّارِبِ غُرَّةٌ مَوْرُوثَةٌ عَنِ
الْجَنِينِ ، كَأَنَّهُ سَقَطَ حَيًّا . وَهَذَا قَالَ مَالِكٌ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَسَائِرُ
الْفُقَهَاءِ ، إِلَّا شَيْئًا يُحْكِي عَنْ رَبِيعَةَ ، وَاللَّيْثِ ، وَهُوَ شُدُودُ لَا يُعَرَّجُ عَلَيْهِ . فَإِنْ قِيلَ :
فَكَيْفَ تُورَثُونَ مِنْهُ ، وَهُوَ لَا يَرِثُ ؟ قُلْنَا : نُورِثُ مِنْهُ ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ بَدَلُ عَنْهُ ، فَوَرِثَتْهُ
وَرِثَتَهُ ، كِدِيَّةٍ غَيْرِ الْجَنِينِ ، وَأَمَّا تَوْرِثُهُ فَمِنْ شُرُوطِهِ كَوْنُهُ حَيًّا حِينَ مَوْتِ مَوْرُوثِهِ ، وَلَا
يَتَحَقَّقُ ذَلِكَ ، فَلَا تُورِثُهُ مَعَ الشُّكِّ فِي حَيَاتِهِ .

فصل : وَدِيَّةُ الْمَقْتُولِ مَوْرُوثَةٌ عَنْهُ ، كَسَائِرِ أَمْوَالِهِ ، إِلَّا أَنَّهُ اخْتَلَفَ فِيهَا^(٢٤) عَنْ

على ، فروى عنه مثل قول الجماعة ، وعنه لا يرثها إلا عصباته الذين يعقلون عنه . وكان عمر يذهب إلى هذا ، ثم رجع عنه ، لما بلغه عن النبي ﷺ ، توريث المرأة من دية زوجها . قال سعيد^(٢٥) ، حدثنا سفيان ، حدثنا الزهري ، سمع سعيد بن المسيب ، يقول : كان عمر بن الخطاب ، رضي الله عنه ، يقول : الدية للعاقلة ، ولا ترث المرأة من دية زوجها شيئاً . فقال له الضحاك الكلابي : كتب إلى رسول الله ﷺ ، أن أوريث امرأة أشيم الضبائي من دية زوجها أشيم . قال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح . وروى الإمام أحمد^(٢٦) بإسناده ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، أن النبي ﷺ قضى أن العقل ميراث بين ورثة القتل على فرائضهم . وبإسناده^(٢٧) عن ابن عباس أن النبي ﷺ / قال : « المرأة ترث من مال زوجها وعقله ، ويرث هو من ماله وعقلها ، ما لم يقتل واحد منهما صاحبه » . إلا أن في إسناده رجلاً مجهولاً . وقال إبراهيم : قال رسول الله ﷺ : « الدية على الميراث ، والعقل على العصبية »^(٢٨) . وقال أبو ثور : هي على الميراث ، ولا تقضى منها ديونه ، ولا تنفذ منها وصاياه . وعن أحمد نحو من هذا . وقد ذكر الخرقى في من أوصى بثلث ماله لرجل ، فقتل ، وأخذت ديته ، فللموصى له بالثلث ثلث الدية ، في إحدى الروايتين . والأخرى ، ليس لمن أوصى له بالثلث من الدية شيء ، ومبنى هذا على أن الدية على^(٢٩) ملك الميت ، أو على ملك الورثة ابتداءً ؟ وفيه روايتان ؛ إحداهما ، أنها تحدث على

- (٢٥) في : باب ميراث المرأة من دية زوجها . سنن سعيد بن منصور ١ / ٩٨ .
كما أخرجه أبو داود ، في : باب في المرأة ترث من دية زوجها ، من كتاب الفرائض . سنن أبي داود ٢ / ١١٧ .
والترمذي ، في : باب ما جاء في ميراث المرأة من دية زوجها ، من أبواب الفرائض . عارضة الأحوذى ٨ / ٢٦٠ . وابن ماجه ، في : باب الميراث من الدية ، من كتاب الديات . سنن ابن ماجه ٢ / ٨٨٣ .
(٢٦) في : المسند ٢ / ٢٢٤ .
(٢٧) أخرجه ابن ماجه ، في : باب ميراث القاتل ، من كتاب الفرائض . سنن ابن ماجه ٢ / ٩١٤ . والدارقطني ، في : كتاب الفرائض . سنن الدارقطني ٤ / ٧٥ ، ٧٦ . كلاهما عن عبد الله بن عمرو .
(٢٨) أخرجه سعيد بن منصور ، في : باب ميراث المرأة من دية زوجها . السنن ١ / ٩٩ .
(٢٩) سقط من : م .

مِلْكِ الْمَيِّتِ ؛ لِأَنَّهَا بَدَلُ نَفْسِهِ ، فَيَكُونُ بَدْلُهَا لَهُ ، كِدَيَّةِ أَطْرَافِهِ الْمُقْطُوعَةِ مِنْهُ فِي الْحَيَاةِ ، وَلَئِنَّهُ لَوْ أَسْقَطَهَا عَنِ الْقَاتِلِ بَعْدَ جَرْحِهِ إِيَّاهُ ، كَانَ صَحِيحًا ، وَلَيْسَ لَهُ إِسْقَاطُ حَقِّ الْوَرَثَةِ ، وَلَئِنَّهَا مَالٌ مَرُورٌ ، فَأَشْبَهَتْ سَائِرَ أَمْوَالِهِ . وَالْأُخْرَى ، أَنَّهَا تَحْدُثُ عَلَى مِلْكِ الْوَرَثَةِ ابْتِدَاءً ؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا تُسْتَحَقُّ بَعْدَ الْمَوْتِ ، وَبِالْمَوْتِ تَزُولُ أَمْلاكُ الْمَيِّتِ الثَّابِتَةُ لَهُ ، وَيَخْرُجُ عَنْ أَنْ يَكُونَ أَهْلًا لِلْمِلْكِ ، وَإِنَّمَا يُثْبِتُ الْمِلْكُ لَوَرَثَتِهِ ابْتِدَاءً . وَلَا أَعْلَمُ خِلَافًا فِي أَنَّ الْمَيِّتَ يُجَهَّزُ مِنْهَا ، إِنْ كَانَ قَبْلَ تَجْهِيزِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ شَيْءٌ ، لَوَجِبَ تَجْهِيزُهُ عَلَى مَنْ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ لَوْ كَانَ فَقِيرًا ، فَأَوَّلَى أَنْ يَجِبَ ذَلِكَ فِي دِيَّتِهِ .

فصل : في ميراث المفقود ، وهو نوعان ؛ أحدهما ، الغالب من حاله الهلاك ، وهو مَنْ يُفْقَدُ فِي مَهْلَكَةٍ ، كَالَّذِي يُفْقَدُ بَيْنَ الصَّفَيْنِ ، وَقَدْ هَلَكَ جَمَاعَةٌ ، أَوْ فِي مَرَكَبٍ انْكَسَرَ ، فَغَرِقَ بَعْضُ أَهْلِهِ ، أَوْ فِي مَفَازَةٍ يَهْلِكُ فِيهَا النَّاسُ ، أَوْ يُفْقَدُ مِنْ بَيْنِ أَهْلِهِ ، أَوْ يَخْرُجُ لِصَلَاةِ الْعِشَاءِ أَوْ غَيْرِهَا مِنَ الصَّلَوَاتِ ، أَوْ لِحَاجَةِ قَرِيبَةٍ ، فَلَا يَرْجِعُ ، وَلَا يُعْلَمُ خَبَرُهُ ، فَهَذَا يُنْتَظَرُ بِهِ أَرْبَعُ سِنِينَ ، فَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ لَهُ خَبَرٌ ، قُسِمَ مَالُهُ ، وَاعْتَدَّتْ أَمْرَاتُهُ عِدَّةُ الْوَفَاةِ ، وَحَلَّتْ لِلْأَزْوَاجِ ، نَصٌّ عَلَيْهِ الْإِمَامُ أَحْمَدُ . وَهَذَا اخْتِيَارُ أَبِي بَكْرٍ . وَذَكَرَ الظَّ ١٦٦/٦ الْقَاضِي أَنَّهُ لَا / يُقَسَّمُ مَالُهُ ، حَتَّى تَمْضِيَ عِدَّةُ الْوَفَاةِ بَعْدَ الْأَرْبَعِ سِنِينَ ؛ لِأَنَّهُ الْوَقْتُ الَّذِي يُبَاحُ لِأَمْرَاتِهِ التَّزْوُجُ ^(٣٠) فِيهِ . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ ؛ لِأَنَّ الْعِدَّةَ إِنَّمَا تَكُونُ بَعْدَ الْوَفَاةِ ، فَإِذَا حُكِمَ بِوَفَاتِهِ فَلَا وَجْهَ لِلْوُقُوفِ عَنْ قَسَمِ مَالِهِ . وَإِنْ مَاتَ لِلْمَفْقُودِ مَنْ يَرِثُهُ قَبْلَ الْحُكْمِ بِوَفَاتِهِ ، وَقَفَ لِلْمَفْقُودِ نَصِيْبُهُ مِنْ مِيرَاثِهِ ، وَمَا يُشْكُ فِي مُسْتَحِقِّهِ ، وَقُسِمَ بَاقِيهِ ؛ فَإِنْ بَانَ حَيًّا ، أَخَذَهُ ، وَرُدَّ الْفَضْلُ إِلَى أَهْلِهِ ، وَإِنْ عُلِمَ أَنَّهُ مَاتَ بَعْدَ مَوْتِ مَوْرُوثِهِ ، دَفِعَ نَصِيْبُهُ مَعَ مَالِهِ إِلَى وَرَثَتِهِ ، وَإِنْ عُلِمَ أَنَّهُ كَانَ مَيِّتًا حِينَ مَوْتِ مَوْرُوثِهِ ، رُدَّ الْمَوْقُوفُ إِلَى وَرَثَةِ الْأَوَّلِ ، وَإِنْ مَضَتْ الْمُدَّةُ ، وَلَمْ يُعْلَمْ خَبَرُهُ ، رُدَّ أَيْضًا إِلَى وَرَثَةِ الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّهُ مَشْكُوكٌ فِي حَيَاتِهِ حِينَ مَوْتِ مَوْرُوثِهِ ، فَلَا تُورَثُهُ مَعَ الشُّكِّ ، كَالْجَنِينِ

(٣٠) في ١ : ١ : التزويج .

الذى سقط^(٣١) ميتا ، وكذلك إن علمنا أنه مات ، ولم يُذَر متى مات . ولم يُفَرَّق سائر أهل العلم بين هذه الصورة وبين سائر صور الفقدان فيما علمنا ، إلا أن مالكا ، والشافعي ، في القديم ، وافقا في الزوجة أنها تتزوج خاصة . والأظهر من مذهبه مثل قول الباقرين ، فأما ماله فاتفقوا على أنه لا يُقسَّم حتى تمضي مدة لا يعيش في مثلها ، على ما سنذكره في الصورة الأخرى ، إن شاء الله تعالى ؛ لأنه مفقود لا يتحقق موته ، فأشبهه التاجر والسائح . ولنا ، اتفاق الصحابة ، رضي الله عنهم ، على تزويج امرأته على ما ذكرناه في العدد ، وإذا ثبت ذلك في النكاح مع الاحتياط للأبضاع ، ففي المال أولى ، ولأن الظاهر هلاكه ، فأشبهه ماله مَضَتْ مدة لا يعيش في مثلها . النوع الثاني ، من ليس الغالب هلاكه ، كالمسافر لتجارة ، أو طلب علم ، أو سياحة ، ونحو ذلك ، ولم يعلم خبره ، ففيه روايتان ؛ إحداهما ، لا يُقسَّم ماله ، ولا تتزوج امرأته ، حتى يتيقن موته ، أو يمضي عليه مدة لا يعيش في مثلها ، وذلك مردود إلى اجتهاد الحاكم . وهذا قول الشافعي^(٣٢) ، / ومحمد بن الحسن ، وهو المشهور عن مالك ، وأبي حنيفة ، وأبي يوسف ؛ لأن الأصل حياته ، والتقدير لا يُصار إليه إلا بتوقيف ، ولا توقيف ههنا ، فوجب التوقف عنه . والرواية الثانية ، أنه ينتظر به تمام تسعين سنة مع سنة يوم فقد . وهذا قول عبد الملك بن الماجشون ؛ لأن الغالب أنه لا يعيش أكثر من هذا . وقال عبد الله ابن عبد الحكم : ينتظر به إلى تمام سبعين سنة مع سنة يوم فقد . ولعله يحتج بقول النبي ﷺ : « أعمار أمتي ما بين السبعين والستين »^(٣٣) . أو كما قال ؛ ولأن الغالب أنه لا يعيش أكثر من هذا ، فأشبهه التسعين . وقال الحسن بن زياد : ينتظر به تمام مائة وعشرين سنة . قال : ولو فقد وهو ابن ستين سنة ، وله مال ، لم يُقسَّم ماله حتى يمضي

(٣١) في م : « سقط » .

(٣٢) في الأصل : « للشافعي » .

(٣٣) أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في فناء أعمار هذه الأمة ... ، من أبواب الزهد ، وفي : باب في دعاء النبي ﷺ ، من أبواب الدعوات . عارضة الأحوذى ٩ / ٢٠٣ ، ١٣ / ٦٥ . وابن ماجه ، في : باب الأمل والأجل ، من كتاب الزهد . سنن ابن ماجه ٢ / ١٤١٥ .

عليه سِتُّونَ سَنَةً أُخْرَى ، فيكونُ له مع سِنِّهِ يَوْمَ فَقْدِ مائَةٍ وَعِشْرُونَ سَنَةً ، فيَقَسَّمُ مَالُهُ حينئِذٍ بَيْنَ وَرَثَتِهِ إِنْ كَانُوا أَحْيَاءَ ، وَإِنْ مَاتَ بَعْضُ وَرَثَتِهِ قَبْلَ مُضِيِّ مائَةٍ وَعِشْرِينَ ، وَخَلَفَ وَرَثَةً لَمْ يَكُنْ لَهُمْ شَيْءٌ مِنْ مَالِ الْمَفْقُودِ ، وَكَانَ مَالُهُ لِلْأَحْيَاءِ مِنْ وَرَثَتِهِ ، وَيُوقَفُ لِلْمَفْقُودِ حِصَّتُهُ مِنْ مَالِ مَوْرُوثِهِ الَّذِي مَاتَ فِي مُدَّةِ الْإِنْتِظَارِ ، فَإِنْ مَضَتْ الْمُدَّةُ وَلَمْ يَعْلَمْ خَيْرُ الْمَفْقُودِ ، رُدَّ الْمَوْقُوفُ إِلَى وَرَثَةِ مَوْرُوثِ الْمَفْقُودِ ، وَلَمْ يَكُنْ لَوَرَثَةِ الْمَفْقُودِ . قَالَ اللَّوْثِيُّ : وَهَذَا قَوْلُ أَبِي يَوْسُفَ . وَحَكَى الْخَبْرِيُّ عَنِ اللَّوْثِيِّ أَنَّهُ قَالَ : ^(٣٤) « إِنْ الْمَوْقُوفُ لِلْمَفْقُودِ ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ خَيْرُهُ يَكُونُ لَوَرَثَتِهِ . قَالَ ^(٣٥) : وَهُوَ الصَّحِيحُ عِنْدِي ، وَالَّذِي ذَكَرْنَاهُ هُوَ الَّذِي حَكَاهُ ابْنُ اللَّبَّانِ عَنِ اللَّوْثِيِّ ، فَقَالَ : لَوْ مَاتَتْ امْرَأَةُ الْمَفْقُودِ قَبْلَ تَمَامِ مائَةٍ وَعِشْرِينَ سَنَةً يَوْمَ ، أَوْ بَعْدَ فَقْدِهِ يَوْمَ ، تَمَّتْ ^(٣٥) مائَةٌ وَعِشْرُونَ سَنَةً ، لَمْ تُورَثْ مِنْهُ شَيْئًا ، وَلَمْ تُورَثْ مِنْهَا ؛ لِأَنَّا لَا نَعْلَمُ أَيُّهُمَا مَاتَ أَوَّلًا . وَهَذَا قِيَاسُ قَوْلِ مَنْ قَالَ فِي الْعَرَفِيِّ : إِنَّهُ لَا يُورَثُ أَحَدُهُمْ مِنْ صَاحِبِهِ ، وَيَرِثُ كُلُّ وَاحِدٍ ^(٣٦) الْأَحْيَاءُ مِنْ وَرَثَتِهِ . قَالَ الْقَاضِي : هَذَا قِيَاسُ قَوْلِ أَحْمَدَ . وَاتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَرِثُ الْمَفْقُودُ إِلَّا الْأَحْيَاءُ / ^{١٦٧/٦} مِنْ وَرَثَتِهِ يَوْمَ قَسَمِ مَالِهِ ، لَا مَنْ مَاتَ قَبْلَ ذَلِكَ ، وَلَوْ يَوْمَ . وَاخْتَلَفُوا فِي مَنْ مَاتَ فِي وَرَثَتِهِ مَفْقُودٌ ، فَمَذْهَبُ أَحْمَدَ وَكَثَرُ الْفُقَهَاءِ ، عَلَى أَنَّهُ يُعْطَى كُلُّ وَارِثٍ ^(٣٧) مِنْ وَرَثَتِهِ الْيَقِينِ ، وَيُوقَفُ الْبَاقِي حَتَّى يُتَبَيَّنَ أَمْرُهُ ، أَوْ تَمْضِيَ مُدَّةُ الْإِنْتِظَارِ ، فَتَعْمَلَ الْمَسْأَلَةُ عَلَى أَنَّهُ حَيٌّ ، ثُمَّ عَلَى أَنَّهُ مَيِّتٌ ، وَتَضْرِبُ إِحْدَاهُمَا فِي الْأُخْرَى إِنْ تَبَايَنَّا ، أَوْ فِي وَفْقِهِمَا إِنْ اتَّفَقْنَا ، وَتَجْتَرِي إِحْدَاهُمَا إِنْ تَمَاطَلْنَا ، أَوْ بِأَكْثَرِهِمَا إِنْ تَنَاسَبْنَا ، وَتُعْطَى كُلُّ وَاحِدٍ أَقْلَ النَّصِيبَيْنِ ، وَمَنْ لَا يَرِثُ إِلَّا مِنْ أَحَدِهِمَا لَا تُعْطِيهِ شَيْئًا ، وَتَقِفُ الْبَاقَى . وَلَهُمْ أَنْ يَصْطَلِحُوا عَلَى مَا زَادَ عَلَى نَصِيبِ الْمَفْقُودِ ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ اللَّبَّانِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْرُجُ عَنْهُمْ . وَأَنْكَرَ ذَلِكَ الْوَثِيُّ ^(٣٨) ، وَقَالَ : لَا فَايِدَةَ فِي أَنْ يَنْقُصَ بَعْضُ الْوَرَثَةِ عَمَّا يَسْتَحِقُّهُ فِي مَسْأَلَةِ الْحَيَاةِ ،

(٣٤ - ٣٤) سقط من : الأصل . نقل نظر .

(٣٥) في م : « وتمت » .

(٣٦) في الأصل ، ا ، ب زيادة : « من » .

(٣٧) سقط من : ا .

(٣٨) الحسين بن محمد الوثي الفرضي الشافعي ، كان متقدما في علم الفرائض ، له فيه تصانيف جيدة . قتل ببغداد ،

في فتنه البساسيري ، سنة خمسين وأربع مائة . طبقات الشافعية الكبرى ٤ / ٣٧٤ .

وهي مُتَيَقَّنَةٌ^(٣٩) ، ثُمَّ يُقَالُ لَهُ : لَكَ أَنْ تُصَالِحَ عَلَى بَعْضِهِ . بَلْ إِنْ جَاَزَ ذَلِكَ ، فَالْأَوَّلُ أَنْ تُقَسِّمَ الْمَسْأَلَةَ عَلَى تَقْدِيرِ الْحَيَاةِ ، وَتَقِفَ نَصِيبَ الْمَفْقُودِ لَا غَيْرُ . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، فَإِنَّ الزَّائِدَ عَنْ^(٤٠) نَصِيبِ الْمَفْقُودِ مِنَ الْمَوْقُوفِ مَشْكُوكٌ فِي مُسْتَحِقِّهِ ، وَيَقِينُ الْحَيَاةِ مُعَارَضٌ بِظُهُورِ الْمَوْتِ ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُورَثَ^(٤١) كَالزَّائِدِ عَنِ الْيَقِينِ فِي مَسَائِلِ الْحَمْلِ وَالِاسْتِهْلَالِ ، وَيَجُوزُ لِلْوَرَثَةِ الْمَوْجُودِينَ الصَّلْحُ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ حَقُّهُمْ ، لَا يَخْرُجُ عَنْهُمْ ، وَإِبَاحَةُ الصَّلْحِ عَلَيْهِ لَا تَمْنَعُ وَجُوبَ وَقْفِهِ ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي نَظَائِرِهِ ، وَوُجُوبُ وَقْفِهِ لَا يَمْنَعُ الصَّلْحَ عَلَيْهِ لَذَلِكَ ، وَلَأنَّ تَجْوِيزَ أَخْذِ الْإِنْسَانِ حَقَّ غَيْرِهِ بِرِضَاهِ وَصْلِحِهِ ، لَا يَلْزَمُ مِنْهُ جَوَازُ أَخْذِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ . وَظَاهِرُ قَوْلِ الْوَثِّيِّ هَذَا أَنَّ تَقْسِيمَ الْمَسْأَلَةِ عَلَى أَنَّهُ حَتَّى ، وَتَقِفَ نَصِيبَهُ لَا غَيْرُ . وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ : يُقَسَّمُ الْمَالُ عَلَى الْمَوْجُودِينَ ؛ لِأَنَّهُمْ مُتَحَقِّقُونَ ، وَالْمَفْقُودُ مَشْكُوكٌ فِيهِ ، فَلَا يُورَثُ مَعَ الشُّكِّ . وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ : الْقَوْلُ قَوْلُ مَنْ الْمَالُ فِي يَدِهِ ، فَلَوْ مَاتَ رَجُلٌ ، وَخَلَّفَ ابْنَتَيْنِ ، وَابْنَ ابْنٍ ، أَبُوهُ مَفْقُودٌ ، وَالْمَالُ فِي يَدِ الْابْنَتَيْنِ ، فَاخْتَصَمَا إِلَى الْقَاضِي ، فَإِنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِلْقَاضِي أَنْ يُحَوِّلَ الْمَالُ عَنْ مَوْضِعِهِ ، وَلَا يَقِفَ / مِنْهُ شَيْئًا ، سَوَاءً اعْتَرَفَتِ الْابْنَتَانِ بِفَقْدِهِ ، أَوْ ادَّعَتَا مَوْتَهُ . وَإِنْ كَانَ الْمَالُ فِي يَدِ ابْنِ الْمَفْقُودِ ، لَمْ يُعْطَ الْابْنَتَانِ إِلَّا النِّصْفَ ، أَقْلُ مَا يَكُونُ لهُمَا ، وَإِنْ كَانَ الْمَالُ فِي يَدِ أَجْنَبِيٍّ ، فَأَقْرَبُ بَأْنِ الْابْنِ مَفْقُودٌ ، وَقِفَ لَهُ النِّصْفُ فِي يَدَيْهِ ، وَإِنْ قَالَ الْأَجْنَبِيُّ : قَدِمَاتِ الْمَفْقُودُ ، لَزِمَهُ دَفْعُ الثُّلُثَيْنِ إِلَى ابْنَتَيْنِ ، وَيُوقَفُ الثُّلُثُ ، إِلَّا أَنْ يُقَرَّ ابْنُ الْابْنِ بِمَوْتِ أَبِيهِ ، فَيُدْفَعُ إِلَيْهِ الْبَاقِي . وَالْجُمْهُورُ عَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ .

١٦٨/٦ و

وَمِنْ مَسَائِلِ ذَلِكَ : زَوْجٌ وَأُمٌّ وَأُخْتُ وَجَدٌّ وَأَخٌّ مَفْقُودٌ ، مَسْأَلَةُ الْمَوْتِ ، مِنْ سَبْعَةِ وَعِشْرِينَ ؛ لِأَنَّهَا مَسْأَلَةُ الْأَكْدَرِيَّةِ ، وَمَسْأَلَةُ الْحَيَاةِ مِنْ ثَمَانِيَةِ عَشَرَ ، وَهِيَ يَتَّفِقَانِ بِالْأُتْسَاعِ ، فَتَضْرِبُ تُسَعِّحُ إِحْدَاهُمَا فِي الْأُخْرَى ، تَكُنْ أَرْبَعَةٌ وَخَمْسِينَ ، لِلزَّوْجِ النِّصْفُ مِنْ مَسْأَلَةِ الْحَيَاةِ ، وَالثُّلُثُ مِنْ مَسْأَلَةِ الْمَوْتِ ، فَيُعْطَى الثُّلُثُ ، وَلِلْأُمِّ التُّسْعَانِ مِنْ

(٣٩) فِي م : « مُتَيَقَّنَةٌ » .

(٤٠) فِي أ : « عَلَى » .

(٤١) فِي م : « يُوقَفُ » .

مَسْأَلَةِ الْمَوْتِ ، وَالسُّدُسُ مِنْ مَسْأَلَةِ الْحَيَاةِ ، فَتُعْطَى السُّدُسُ ، وَلِلْجَدِّ سِتَّةَ عَشَرَ سَهْمًا مِنْ مَسْأَلَةِ الْمَوْتِ ، وَتِسْعَةٌ مِنْ مَسْأَلَةِ الْحَيَاةِ ، فَيَأْخُذُ التَّسْعَةُ ، وَلِلْأُخْتِ ثَمَانِيَةَ مِنْ مَسْأَلَةِ الْمَوْتِ ، وَثَلَاثَةٌ مِنْ مَسْأَلَةِ الْحَيَاةِ ، فَتَأْخُذُ ثَلَاثَةً ، وَيَبْقَى خَمْسَةَ عَشَرَ مَوْقُوفَةً ، إِنْ بَانَ أَنَّ الْأَخَّ حَيٌّ أَخَذَ سِتَّةً ، وَأَخَذَ الزَّوْجُ تِسْعَةً ، وَإِنْ بَانَ مَيِّتًا ، أَوْ مَضَتْ الْمُدَّةُ قَبْلَ قُدُومِهِ ، أَخَذَتِ الْأُمُّ ثَلَاثَةً ، وَالْأُخْتُ خَمْسَةَ ، وَالْجَدُّ سَبْعَةً . وَاخْتَارَ الْخَبْرِيُّ أَنَّ الْمُدَّةَ إِذَا مَضَتْ ، وَلَمْ يَتَبَيَّنْ أَمْرُهُ ، أَنَّ^(٤٢) يُقَسَّمُ نَصِيبُهُ مِنَ الْمَوْقُوفِ عَلَى وَرَثَتِهِ ؛ لِأَنَّهُ^(٤٣) كَانَ مَحْكُومًا بِحَيَاتِهِ ، لِأَنَّهَا الْيَقِينُ ، وَإِنَّمَا حَكَمْنَا بِمَوْتِهِ بِمُضِيِّ الْمُدَّةِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ مَالٌ مَوْقُوفٌ لِمَنْ يَنْتَظَرُ مِمَّنْ لَا يُعْلَمُ حَالُهُ ، فَإِذَا لَمْ تُتَبَيَّنْ حَيَاتُهُ ، لَمْ يَكُنْ لَوَرِثَتِهِ ، كَالْمَوْقُوفِ لِلْحَمْلِ ، وَلِلْوَرِثَةِ أَنْ يَصْطَلِحُوا عَلَى التَّسْعَةِ قَبْلَ مُضِيِّ الْمُدَّةِ . زَوْجٌ وَأَبَوَانِ وَابْنَتَانِ مَفْقُودَتَانِ ، مَسْأَلَةُ حَيَاتِهِمَا مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ ، وَفِي حَيَاةِ إِحْدَاهُمَا مِنْ ثَلَاثَةِ عَشَرَ ، وَفِي مَوْتِهِمَا مِنْ سِتَّةٍ ، فَتَضْرِبُ ثُلُثَ السِتَّةِ فِي خَمْسَةِ عَشَرَ ، ثُمَّ فِي ثَلَاثَةِ عَشَرَ ، تَكُنْ ثَلَاثُمِائَةً وَتِسْعِينَ ، ثُمَّ تُعْطَى الزَّوْجُ وَالْأَبَوَيْنِ حُقُوقَهُمَا مِنْ مَسْأَلَةِ^(٤٤) الْحَيَاةِ مَضْرُوبًا فِي اثْنَيْنِ ، ثُمَّ فِي ثَلَاثَةِ عَشَرَ ، وَتَقِفُ الْبَاقِي . وَإِنْ كَانَ فِي الْمَسْأَلَةِ ثَلَاثَةٌ / مَفْقُودُونَ ، عَمِلَتْ لَهُمْ أَرْبَعُ مَسَائِلَ . وَإِنْ كَانُوا أَرْبَعَةً عَمِلَتْ لَهُمْ خَمْسَ مَسَائِلَ . وَعَلَى هَذَا . وَإِنْ كَانَ الْمَفْقُودُ يَحْجُبُ وَلَا يَرِثُ ، كَزَوْجٍ وَأُخْتٍ مِنْ أَبَوَيْنِ وَأُخْتٍ مِنْ أَبِي وَأَخٍ لَهَا مَفْقُودٍ ، وَقَفَّتِ السَّبْعُ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الزَّوْجِ وَالْأُخْتِ مِنَ الْأَبَوَيْنِ . وَقِيلَ : لَا يُوقَفُ هَهُنَا شَيْءٌ ، وَتُعْطَى الْأُخْتُ مِنَ الْأَبِ السَّبْعَ ؛ لِأَنَّهَا لَا تُحْجَبُ بِالشَّكِّ ، كَمَا لَا تُورَثُ^(٤٥) بِالشَّكِّ . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ ؛ لِأَنَّ دَفْعَ السَّبْعِ إِلَيْهَا تَوْرِيثٌ بِالشَّكِّ ، وَلَيْسَ فِي الرِّقْفِ حَاجِبٌ يَقِينًا ، إِنَّمَا هُوَ تَوَقُّفٌ عَنْ صَرْفِ الْمَالِ إِلَى إِحْدَى الْجِهَتَيْنِ الْمَشْكُوكِ فِيهَا . وَيَعَارِضُ قَوْلَ هَذَا الْقَائِلِ قَوْلُ مَنْ قَالَ :

(٤٢) فِي الْأَصْلِ : « أَنَّهُ » .

(٤٣) فِي م : « فَإِنَّهُ » .

(٤٤) فِي ١ ، م : « الْمَسْأَلَةُ » .

(٤٥) فِي م : « تَرِثُ » .

إِنَّ الْيَقِينَ حَيَاتُهُ ، فَيُعْمَلُ عَلَى أَنَّهُ حَيٌّ ، وَيُدْفَعُ الْمَالُ إِلَى الزَّوْجِ وَالْأُخْتِ مِنَ الْأَبْوَيْنِ .
وَالْتَوَسُّطُ بِمَا ذَكَرْنَاهُ أَوْلَى . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فصل : وَالْأَسِيرُ كَالْمَفْقُودِ ، إِذَا انْقَطَعَ خَبَرُهُ . وَإِنْ عُلِمَتْ حَيَاتُهُ ، وَرِثَ ، فِي قَوْلِ
الْجُمْهُورِ . وَحُكِيَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ لَا يَرِثُ ؛ لِأَنَّهُ عَبْدٌ ، وَحُكِيَ ذَلِكَ عَنْ
النَّخَعِيِّ ، وَقَتَادَةَ . وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ . وَالْكَفَّارُ لَا يَمْلِكُونَ الْأَخْرَارَ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فصل : فِي التَّزْوِيجِ فِي الْمَرَضِ وَالصَّحَّةِ . حُكْمُ النِّكَاحِ فِي الْمَرَضِ وَالصَّحَّةِ سَوَاءٌ فِي
صِحَّةِ الْعَقْدِ ، وَتَوْرِيثِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنْ صَاحِبِهِ ، فِي قَوْلِ الْجُمْهُورِ . وَبِهِ قَالَ أَبُو
حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَقَالَ مَالِكٌ : أَىُّ الزَّوْجَيْنِ كَانَ مَرِيضًا مَرَضًا مَخُوفًا حَالَ عَقْدِ
النِّكَاحِ ، فَالنِّكَاحُ فَاسِدٌ ، لَا يَتَوَارَثَانِ بِهِ ، إِلَّا أَنْ يُصِيبَهَا ، فَيَكُونُ لَهَا الْمُسَمَّى فِي ثَلَاثَةِ
مُقَدَّمَاتٍ عَلَى الْوَصِيَّةِ . وَعَنْ الزُّهْرِيِّ ، وَيَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، مِثْلُهُ . وَاخْتَلَفَ أَصْحَابُ مَالِكٍ
فِي نِكَاحِ مَنْ لَمْ يَرِثْ ، كَالْأُمَةِ وَالذَّمِّيَّةِ ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ : يَصِحُّ ؛ ^(٤٦) لِأَنَّهُ لَا ^(٤٦) يَتَّهَمُ بِقَصْدِ
تَوْرِيثِهَا . وَمِنْهُمْ مَنْ أَبْطَلَهُ ؛ لَجَوَازِ أَنْ تَكُونَ وَارِثَةً . وَقَالَ رَبِيعَةُ ، وَابْنُ أَبِي لَيْلَى : الصَّدَاقُ
وَالْمِيرَاثُ مِنَ الثَّلَاثِ . وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ : النِّكَاحُ صَحِيحٌ ، وَلَا مِيرَاثٌ بَيْنَهُمَا . وَعَنْ الْقَاسِمِ
ابْنِ مُحَمَّدٍ ، وَالْحَسَنِ : إِنْ قَصَدَ الْإِضْرَارَ بَوْرِثَتَهُ ، فَالنِّكَاحُ بَاطِلٌ ، وَإِلَّا فَهُوَ صَحِيحٌ . / ١٦٩/٦
وَلَنَا ، أَنَّهُ عَقْدٌ مُعَاوَضَةٌ يَصِحُّ فِي الصَّحَّةِ ، فَيَصِحُّ فِي الْمَرَضِ كَالْبَيْعِ ، وَلِأَنَّهُ نِكَاحٌ صَدَرَ
مِنْ أَهْلِهِ فِي مَحَلِّهِ بِشَرْطِهِ ، فَيَصِحُّ كَحَالِ الصَّحَّةِ ، وَقَدْ رَوَيْنَا أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ ابْنَ أُمِّ
الْحَكَمِ ^(٤٧) تَزَوَّجَ فِي مَرَضِهِ ثَلَاثَ نِسْوَةٍ ، أَصْدَقَ كُلَّ وَاحِدَةٍ أَلْفًا لِيُضَيِّقَ بِهِنَّ عَلَى
أَمْرَاتِهِ ، وَيَشْرُكَنَهَا فِي مِيرَاثِهَا ، فَأَجِيزَ ذَلِكَ . وَإِذَا ثَبَتَ صِحَّةُ النِّكَاحِ ، ثَبَتَ الْمِيرَاثُ
بِعُمُومِ الْآيَةِ .

(٤٦-٤٦) فِي ١ : « لَثَلَا » . وَفِي م : « لَثَلَا » .

(٤٧) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : بَابِ فِي الرَّجُلِ يَتَزَوَّجُ وَهُوَ مَرِيضٌ أَيْجُوزُ ، مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ . الْمَصْنَفُ

٤ / ٣٦٢ . وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : بَابِ نِكَاحِ الْمَرِيضِ ، مِنْ كِتَابِ الْوَصَايَا . السَّنَنُ الْكُبْرَى ٦ / ٢٧٦ . وَسَعِيدُ بْنُ

مَنْصُورٍ ، فِي : بَابِ تَزْوِيجِ الْجَارِيَةِ الصَّغِيرَةِ . السَّنَنُ ١ / ١٧٦ . وَفِيهِ أَنَّهُ تَزَوَّجَ امْرَأَتَيْنِ .

فصل : ولا فَرْق في ميراث الزوجين بين ما قَبْل الدُّخُول وبعْدَه ؛ لعموم الآية ، ولأنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى لِبَرْوَعِ بِنْتِ وَاشِقٍ بِالمِيرَاثِ ، وكان زوجها مات عنها قبل أن يَدْخُلَ بها ، ولم يَفْرِضْ لها صداقاً^(٤٨) . ولأنَّ النِّكَاحَ صحيحٌ ثابتٌ ، فيورَثُ به ، كما بعد الدُّخُول .

فصل : فأما النِّكَاحُ الفاسِدُ ، فلا يَثْبُتُ به التَّوارثُ بين الزوجين ؛ لأنَّه ليس بنكاحٍ شرعيٍّ . وإذا اشْتَبَهَ مَنْ نِكَاحُهَا فاسِدٌ بِمَنْ نِكَاحُهَا صحيحٌ ، فالمنقولُ عن أحمد ، أنَّه قال في مَنْ تَزَوَّجَ أُخْتَيْنِ ، لا يَدْرِي أَيُّهُمَا تَزَوَّجَ أَوَّلَ : فَإِنَّهُ يُفَرَّقُ بينهما . وتَوَقَّفَ عن أن يقولَ في الصَّدَاقِ شيئاً . قال أبو بكرٍ : يتَوَجَّهُ على قَوْلِهِ أن يُقَرَعَ بينهما . فعلى هذا الوجه يُقَرَعُ بينهما في الميراثِ إذا مات عنهما . وعن النَّخَعِيِّ ، والشَّعْبِيِّ ، ما يَدُلُّ على أن المَهْرَ والميراثَ يُقَسَّمُ بينهما على حَسَبِ الدَّعَاوَى والتَّنْزِيلِ ، كميراثِ الحَنَائِي . وهو قولُ أبي حنيفة وأصحابه . وقال الشافعيُّ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ : يُوقَفُ المشكوكُ فيه من ذلك ، حتى يَصْطَلِحَنَّ عليه ، أو يَتَبَيَّنَ الأمرُ . فلو تَزَوَّجَ امرأةً في عَقْدٍ ، وأربَعًا في عَقْدٍ ، ثم مات ، وخَلَفَ أَخًا ، ولم يُعْلَمْ أَيُّ العَقْدَيْنِ سَبَقَ ، ففي قول أبي حنيفة ، كُلُّ واحدةٍ تَدْعِي مَهْرًا كاملاً يُنْكِرُهُ الأخُ ، فتُعْطَى كُلُّ واحدةٍ نِصْفَ مَهْرٍ ، ويُوْخَذُ رُبْعُ الباقي تَدْعِيهِ الواحدةُ والأُربَعُ ، فيُقَسَّمُ للواحدةِ^(٤٩) نِصْفُهُ ، وللأُربَعِ نِصْفُهُ . وعند الشافعيِّ ، أكثرُ ما يَجِبُ عليه أَرْبَعَةُ مَهُورٍ فيُوْخَذُ^(٥٠) ذلك ، يُوقَفُ منها مَهْرٌ بين النساءِ الحَمْسِ ، ويَبْقَى ثلاثةٌ ظ ١٦٩/٦ تَدْعِي الواحدةُ رُبْعَهَا / ميراثًا ، ويدْعِي الأخُ ثلاثةَ أرباعِها ، فيُوقَفُ منها ثلاثةَ أرباعِ مَهْرٍ بين النساءِ الحَمْسِ ، وباقيها وهو مَهْرانِ ورُبْعٌ بين الأُربَعِ والأخِ^(٥١) ، ثم يُوْخَذُ رُبْعُ ما بَقِيَ ،

(٤٨) أخرجه أبو داود ، في : باب في من تزوج ولم يسم صداقا حتى مات ، من كتاب النكاح . سنن أبي داود ١ / ٤٨٧ ، ٤٨٨ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الرجل يتزوج المرأة فيموت عنها قبل أن يفرض لها ، من أبواب النكاح . عارضة الأحوذى ٥ / ٨٤ ، ٨٥ . والنسائي ، في : باب عدة المتوفى عنها زوجها ... ، من كتاب الطلاق . المجتبى ٦ / ١٦٤ . وابن ماجه ، في : باب الرجل يتزوج ولا يفرض لها فيموت على ذلك ، من كتاب النكاح . سنن ابن ماجه ١ / ٦٠٩ . والدارمي ، في : باب الرجل يتزوج المرأة فيموت ... ، من كتاب النكاح . سنن الدارمي ٢ / ١٥٥ .

(٤٩) في م : « الواحد » .

(٥٠) في ١ ، م : « فيأخذ » .

(٥١) في م : « وبين الأخ » .

فَيُوقَفُ بَيْنَ النِّسَاءِ الْخَمْسِ ، وَالْبَاقِي لِلْأَخ . وَإِنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً فِي عَقْدٍ ، وَاثْنَتَيْنِ فِي عَقْدٍ ، وَثَلَاثًا فِي عَقْدٍ ، وَلَمْ يُعْلَمْ السَّابِقُ ، فَالْوَحْدَةُ نِكَاحُهَا صَحِيحٌ ، فَلَهَا مَهْرُهَا ، وَيَبْقَى الشُّكُّ فِي الْخَمْسِ ، فَعَلَى قَوْلِ أَهْلِ الْعِرَاقِ لَهَا مَهْرَانِ بَيِّقَيْنِ ، وَالثَّلَاثُ لَهَا فِي حَالِ دُونَ حَالٍ ، فَيَكُونُ لَهَا نِصْفُهُ ، ثُمَّ يُقَسَّمُ ذَلِكَ بَيْنَهُنَّ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ نِصْفُ مَهْرٍ ، ثُمَّ يُؤْخَذُ رُبْعُ الْبَاقِي لَهَا مِيرَاثًا ، فَلِلْوَحْدَةِ رُبْعُهُ يَقِينًا ، وَتَدْعَى نِصْفَ سُدُسِهِ ، فَتُعْطَى نِصْفُهُ ، فَيَصِيرُ لَهَا مِنَ الرَّبْعِ سُدُسُهُ وَثُمْنُهُ ، وَذَلِكَ سَبْعَةٌ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ ، وَالْاِثْنَتَانِ تَدْعِيَانِ ثُلْثِيهِ ، وَهُوَ سِتَّةٌ عَشَرَ سَهْمًا ، فَيُعْطَيْنِ نِصْفَهُ ، وَهُوَ ثَمَانِيَةٌ أَسْهُمًا ، وَالثَّلَاثُ يَدْعِينَ ثَلَاثَةَ أَرْبَاعِهِ ، وَهُوَ ثَمَانِيَةٌ عَشَرَ سَهْمًا ، فَيُعْطَيْنِ تِسْعَهُ . وَهَذَا قَوْلُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ . وَعَلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ ، تُقَسَّمُ السَّبْعَةُ عَشَرَ بَيْنَ الثَّلَاثِ وَالْاِثْنَتَيْنِ نِصْفَيْنِ ، فَيَصِيرُ الرَّبْعُ مِنْ ثَمَانِيَةٍ وَأَرْبَعِينَ سَهْمًا ، ثُمَّ تَضْرِبُ الْاِثْنَتَيْنِ فِي الثَّلَاثِ ، ثُمَّ فِي الثَّمَانِيَةِ وَالْأَرْبَعِينَ ، تَكُنْ مَائَتَيْنِ وَثَمَانِيَةً وَثَمَانِينَ ، فَهَذَا رُبْعُ الْمَالِ . وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ تُعْطَى الْوَاحِدَةُ مَهْرُهَا ، وَيُوقَفُ ثَلَاثَةُ مَهْرٍ ؛ مَهْرَانِ مِنْهَا بَيْنَ الْخَمْسِ ، وَمَهْرٌ تَدْعِيهِ الْوَاحِدَةُ ، وَالْاِثْنَتَانِ رُبْعُهُ مِيرَاثًا ، وَتَدْعِيهِ الثَّلَاثُ مَهْرًا وَثَلَاثَةَ أَرْبَاعِهِ تَدْعِيهِ الْآخَرَى مِيرَاثًا وَتَدْعِيهِ الثَّلَاثُ مَهْرًا ، وَيُؤْخَذُ رُبْعُ مَا بَقِيَ فَيُدْفَعُ رُبْعُهُ إِلَى الْوَاحِدَةِ ، وَنِصْفُ سُدُسِهِ بَيْنَ الْوَاحِدَةِ وَالثَّلَاثِ مَوْقُوفٌ ، وَثَلَاثَاهُ بَيْنَ الثَّلَاثِ وَالْاِثْنَتَيْنِ مَوْقُوفٌ ، فَإِنْ طَلَبَتْ وَاحِدَةً مِنَ الْخَمْسِ شَيْئًا مِنَ الْمِيرَاثِ الْمَوْقُوفِ ، لَمْ يُدْفَعْ إِلَيْهَا شَيْءٌ ، وَكَذَلِكَ إِنْ طَلَبَهُ أَحَدُ الْفَرِيقَيْنِ ، لَمْ يُدْفَعْ إِلَيْهِ شَيْءٌ . وَإِنْ طَلَبَتْ وَاحِدَةً مِنَ الثَّلَاثِ ، وَوَاحِدَةً مِنَ الْاِثْنَتَيْنِ ، دُفِعَ إِلَيْهِمَا رُبْعُ الْمِيرَاثِ . وَإِنْ طَلَبَتْهُ وَاحِدَةً مِنَ الْاِثْنَتَيْنِ ، وَاثْنَتَانِ مِنَ الثَّلَاثِ ، أَوْ الثَّلَاثُ كُلُّهُنَّ ، دُفِعَ إِلَيْهِنَّ ثُلْثُهُ . وَإِنْ عَيَّنَ الزَّوْجُ الْمَنْكُوحَاتِ أَوَّلًا ، قَبْلَ تَعْيِينِهِ وَثَبَتَ . وَإِنْ وَطِئَ وَاحِدَةً / مِنْهُنَّ ، لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ تَعْيِينًا لَهَا . وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . وَلِلْمَوْطُوءَةِ الْأَقْلُ مِنَ الْمُسَمَّى أَوْ مَهْرُ الْمِثْلِ ، فَيَكُونُ الْفَضْلُ بَيْنَهُمَا مَوْقُوفًا . وَعَلَى قَوْلِ أَهْلِ الْعِرَاقِ ، يَكُونُ تَعْيِينًا ، فَإِنْ كَانَتِ الْمَوْطُوءَةُ مِنَ الْاِثْنَتَيْنِ ، صَحَّ نِكَاحُهَا ، وَبَطَلَ نِكَاحُ الثَّلَاثِ ، وَإِنْ كَانَتْ مِنَ الثَّلَاثِ ، بَطَلَ نِكَاحُ الْاِثْنَتَيْنِ ، وَإِنْ وَطِئَ وَاحِدَةً مِنَ الْاِثْنَتَيْنِ ، وَوَاحِدَةً مِنَ الثَّلَاثِ ، صَحَّ نِكَاحُ الْفَرِيقِ الْمَبْدُوءِ بِوَطْءِ وَاحِدَةٍ مِنْهُ ، وَلِلْمَوْطُوءَةِ الَّتِي لَمْ يَصِحَّ نِكَاحُهَا مَهْرٌ مِثْلُهَا ، فَإِنْ

١٧٠/٦ و

أَشْكَلَ أَيْضًا ، أَخَذَ مِنْهُ الْيَقِينُ ، وَهُوَ مَهْرَانِ مُسَمَّيَانِ وَمَهْرٌ مِثْلُ ، وَيَبْقَى مَهْرٌ مُسَمًّى تَدْعِيهِ النِّسْوَةُ ، وَيُنْكِرُهُ الْأَخُ ، فَيُقَسَّمُ بَيْنَهُمَا ، فَيَحْصُلُ لِلنِّسْوَةِ مَهْرٌ مِثْلُ وَمُسَمَّيَانِ وَنِصْفُ ، مِنْهَا مَهْرٌ مُسَمًّى ، وَمَهْرٌ مِثْلُ يُقَسَّمُ بَيْنَ الْمُوْطُوءَتَيْنِ نِصْفَيْنِ ، وَيَبْقَى مُسَمًّى وَنِصْفُ بَيْنَ الثَّلَاثِ الْبَاقِيَاتِ ، لِكُلِّ وَاحِدَةٍ نِصْفُ مُسَمًّى ، وَالْمِيرَاثُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ . وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ ، لَا حُكْمَ لِلْوَطْءِ فِي التَّعْيِينِ ، وَهَلْ يَقُومُ تَعْيِينُ الْوَارِثِ مَقَامَ تَعْيِينِ الزَّوْجِ ؟ فِيهِ قَوْلَانِ . فَعَلَى قَوْلِهِ ، يُؤْخَذُ مُسَمًّى وَمَهْرٌ مِثْلُ لِلْمُوْطُوءَتَيْنِ ، تُعْطَى كُلُّ وَاحِدَةٍ الْأَقْلَ مِنْ الْمُسَمًّى أَوْ مَهْرِ الْمِثْلِ ، وَيَقْفُ الْفَضْلُ بَيْنَهُمَا ، وَيَبْقَى مُسَمَّيَانِ وَنِصْفُ ، يَقْفُ أَحَدَهُمَا بَيْنَ الثَّلَاثِ اللَّاتِي لَمْ يُوطَّأَنَّ ، وَآخَرُ بَيْنَ الثَّلَاثِ وَالْاِثْنَتَيْنِ ، وَالْمِيرَاثُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ . وَحُكْمِي عَنِ الشَّعْبِيِّ وَالنَّحَعِيِّ ، فِي مَنْ لَهُ أَرْبَعُ نِسْوَةٍ بَتَّ^(٥٢) طَلَاقُ إِحْدَاهُنَّ ، ثُمَّ نَكَحَ خَامِسَةً ، وَمَاتَ وَلَمْ يُذَرَّ أَيَّتُهُنَّ طَلَّقَ ، فَلِلْخَامِسَةِ رُبْعُ الْمِيرَاثِ ، وَلِلْأَرْبَعِ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِهِ بَيْنَهُنَّ . وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ إِذَا كَانَ نِكَاحُ الْخَامِسَةِ بَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّةِ الْمُطَلَّاقَةِ . وَلَوْ أَنَّهُ قَالَ بَعْدَ نِكَاحِ الْخَامِسَةِ : إِحْدَى نِسَائِي طَالِقٌ . ثُمَّ نَكَحَ سَادِسَةً ، ثُمَّ مَاتَ قَبْلَ أَنْ يُبَيَّنَ ، فَلِلْسَادِسَةِ رُبْعُ الْمِيرَاثِ ، وَلِلْخَامِسَةِ رُبْعُ ثَلَاثَةِ الْأَرْبَاعِ الْبَاقِيَةِ^(٥٣) ، وَمَا بَقِيَ بَيْنَ الْأَرْبَعِ الْأَوَّلِ أَرْبَاعًا . وَفِي قَوْلِ الشَّافِعِيِّ ، مَا أَشْكَلَ مِنْ ذَلِكَ مَوْقُوفٌ عَلَى مَا تَقَدَّمَ .

١٧١/٦ ط **فصل : فِي الطَّلَاقِ .** إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ / امْرَأَتَهُ طَلَاقًا يَمْلِكُ رَجْعَتَهَا فِي عِدَّتِهَا ، لَمْ يَسْقُطِ التَّوَارِثُ بَيْنَهُمَا ، مَا دَامَتْ فِي الْعِدَّةِ ، سَوَاءً كَانَ فِي الْمَرْضَى أَوْ الصَّحَّةِ . بَغَيْرِ خِلَافٍ نَعْلَمُهُ . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ ، وَعُمَرُ ، وَعُثْمَانُ ، وَعَلِيٌّ ، وَابْنُ مَسْعُودٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ . وَذَلِكَ لِأَنَّ الرَّجْعِيَّةَ زَوْجَةٌ يَلْحَقُهَا طَلَاقُهُ وَظَهَارُهُ وَإِبْلَاؤُهُ ، وَيَمْلِكُ إِمْسَاكَهَا بِالرَّجْعَةِ بَغَيْرِ رِضَاهَا وَلَا وَلِيٍّ وَلَا شُهُودٍ وَلَا صَدَاقٍ جَدِيدٍ ، وَإِنْ طَلَّقَهَا فِي الصَّحَّةِ طَلَاقًا بَائِنًا أَوْ رَجْعِيًّا ، فَبَائِنٌ بَانْقِضَاءِ عِدَّتِهَا ، لَمْ يَتَوَارَثَا إِيَّامًا . وَإِنْ كَانَ

(٥٢) فِي الْأَصْلِ ، ١ : « أَبَتْ » .

(٥٣) فِي م : « الْبَاقِي » .

الطلاق في المرضي المَحْضُوف ، ثم مات من مَرَضِهِ ذلك في عِدَّتِهَا ، وَرِثَتَهُ ولم يَرِثْهَا إن ماتت . يُروى هذا عن عمر ، وعثمان ، رَضِيَ الله عنهما . وبه قال عُرْوَةُ ، وشُرَيْحُ ، والحَسَنُ ، والشَّعْبِيُّ ، والنَّخَعِيُّ ، والثَّوْرِيُّ ، وأبو حنيفة في أهل العراق ، ومالك في أهل المدينة ، وابن أبي ليلى . وهو قول الشافعي في القديم . وَروى عن (٥٤) عُبَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابن الزُّبَيْرِ : لا تَرِثُ مَبْتُوتَةٌ . وَروى ذلك عن علي ، وعبد الرحمن بن عوف . وهو (٥٥) قول الشافعي الجديد ؛ لأنها بائِنٌ ، فلا تَرِثُ ، كالبائِنِ في الصَّحَّةِ ، أو كالمولود كان الطلاق باختيارها ، ولأن أسباب الميراث مَحْضُورَةٌ في رَحِمٍ ونكاحٍ وولاءٍ ، وليس لها شيء من هذه الأسباب . ولنا ، أن عثمان ، رَضِيَ الله عنه ، وَرِثَ ثُمَامِزَ بِنْتَ الْأَصْبَغِ الْكَلْبِيَّةَ من عبد الرحمن بن عوف ، وكان طَلَّقَهَا في مرضه فَبَتَّهَا (٥٦) . واشتهر ذلك في الصحابة فلم يُتَكَرَّرْ ، فكان إجماعاً . ولم يثبت عن علي ولا عبد الرحمن خلاف في هذا ، بل قد روى عُرْوَةُ عن عثمان أَنَّهُ قال لعبد الرحمن : لئن مِتَّ لأُورِثَها منك . قال : قد عَلِمْتُ ذلك . وما روى عن ابن الزُّبَيْرِ إِنْ صَحَّ (٥٧) ، فهو مَسْبُوقٌ بالإجماع . ولأن هذا قَصْدٌ قَصْدًا فاسدًا في الميراث ، فَعُورِضَ بِنَقِيضِ قَصْدِهِ ، كَالْقَاتِلِ / الْقَاصِدِ اسْتِعْجَالَ الميراث يُعَاقَبُ بِحَرَمَانِهِ . إِذَا ثَبَتَ هذا ، فالمشهور عن أحمد أَنَّهُا تَرِثُهُ في الْعِدَّةِ وَبَعْدَهَا ما لم تنزَّج . قال أبو بكر : لا يَخْتَلِفُ قولُ أبي عبد الله في المَدْخُولِ بها ، إِذَا طَلَّقَهَا المَرِيضُ ، أَنَّهُا تَرِثُهُ في الْعِدَّةِ ، وَبَعْدَهَا (٥٨) ما لم تنزَّج . روى ذلك عن الحسن . وهو قولُ الْبُتِّي ، وَحُمَيْدٍ ، وابن أبي ليلى ، وبعض البَصْرِيِّينَ ، وَأَصْحَابِ الْحَسَنِ ، ومالك في أهل

(٥٤-٥٥) سقط من : الأصل .

(٥٥) في ١ : « وهذا » .

(٥٦) أخرجه البيهقي ، في : باب ما جاء في توريث المبتوتة في مرض الموت ، من كتاب الخلع والطلاق . السنن الكبرى

٧ / ٣٦٢ ، ٣٦٣ . والشافعي ، انظر : كتاب الفرائض . من ترتيب المسند ٢ / ١٩٣ .

(٥٧) في م زيادة : « في » .

(٥٨) سقط من : ١ .

المدينة . وذكر عن أبي بن كعب ، لما روى أبو سلمة بن عبد الرحمن ، أن أباه طلق أمه وهو مريض ، فمات ، فورثته بعد انقضاء العدة . ولأن سبب توريثها فراره من ميراثها ، وهذا المعنى لا يزول بانقضاء العدة . وروى عن أحمد ما يدل على أنها لا تراث بعد العدة ، فإنه قال ، في رواية الأثرم : يلزم من قال : له أن يتزوج أربعاً قبل انقضاء عدة مطلقاته . أنه لو طلق أربع نسوة في مرضه ، ثم تزوج أربعاً ، ثم مات من مرضه ذلك ، أن الثمانى يرثه كلهن ، فيكون مسلماً^(٥٩) يرثه ثمان نسوة . وهذا^(٦٠) إنكار لقول^(٦١) يلزم منه توريث ثمان ، وتوريثها بعد العدة يلزم منه ذلك ، لأنه قال في المطلق قبل الدخول : لا تراث ؛ لأنها لا عدة لها . وهذه كذلك فلا تراث . وهذا قول عروة ، وأبى حنيفة وأصحابه ، وقول الشافعى القديم ؛ لأنها تباح لزواج آخر ، فلم ترثه ، كما لو كان في الصحة ، ولأن توريثها بعد العدة يفضى إلى توريث أكثر من أربع نسوة ، فلم يجز ذلك ، كما لو تزوجت ، وإن تزوجت المبتوتة لم ترثه ، سواء كانت في الزوجية ، أو بانث من الزوج الثانى . هذا قول أكثر أهل العلم . وقال مالك فى أهل المدينة : ترثه ؛ لما ذكرنا للرواية الأولى ، ولأنها شخص يرث مع انتفاء الزوجية ، فورث معها ، كسائر الوارثين . ولنا ، أن هذه وارثة من زوج ، فلا تراث زوجاً سواه ، كسائر الزوجات ، ولأن التوريث^(٦٢) من حكم النكاح ، فلا يجوز اجتماعه مع نكاح آخر ، كالعدة ، ولأنها فعلت باختيارها ما ينافى / نكاح الأول لها ، فأشبه ما لو كان فسخ النكاح من قبلها .

فصل : ولو صح من مرضه ذلك ، ثم مات بعده ، لم ترثه ، فى قول الجمهور . وروى عن النخعى ، والشعبى ، والثورى ، وزفر ، أنها ترثه ؛ لأنه طلاق مرض قصيد به الفرار من الميراث ، فلم يمنع ، كما لو لم يصح . ولنا ، أن هذه بائن بطلاق فى غير مرض

(٥٩) فى ١ : « مسلم » .

(٦٠-٦١) فى م : « القول » .

(٦١) فى م : « التوارث » .

الموت ، فلم تَرِثْهُ ، كالمُطَلَّقة في الصَّحَّة ، ولأنَّ حُكْمَ هذا المَرَضِ حُكْمُ الصَّحَّةِ في العَطَايا والإِعْتاقِ والإِقْرَارِ ، فكذلك في الطَّلَاقِ . وما ذَكَرُوهُ يَبْطُلُ بما إذا قَصَدَ الفَرَارَ بِالطَّلَاقِ فِي صِحَّتِهِ .

فصل : ولو طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا فِي مَرَضِهِ قَبْلَ الدُّخُولِ بِهَا ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : فِيهَا أَرْبَعُ رَوَايَاتٍ ؛ إِحْدَاهُنَّ ، لَهَا الصَّدَاقُ كَامِلًا وَالْمِيرَاثُ ، وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ . اخْتَارَهَا أَبُو بَكْرٍ . وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ ، وَعَطَاءٍ ، وَأَبِي عُبَيْدٍ ؛ لِأَنَّ الْمِيرَاثَ ثَبَتَ لِلْمَدْخُولِ بِهَا الْفَرَارِ مِنْهُ ، وَهَذَا فَارٌّ ، وَإِذَا ثَبَتَ الْمِيرَاثُ ثَبَتَ وَجُوبُ ^(٦٢) الْعِدَّةِ وَ ^(٦٣) تَكْمِيلُ الصَّدَاقِ ، وَيَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ الْعِدَّةُ عِدَّةَ الْوَفَاةِ ، لِأَنَّا جَعَلْنَاهَا فِي حُكْمِ مَنْ تُوفِّيَ عَنْهَا وَهِيَ زَوْجَةٌ ، وَلِأَنَّ الطَّلَاقَ لَا يُوجِبُ عِدَّةً عَلَى غَيْرِ مَدْخُولٍ بِهَا . الثَّانِيَةِ ، لَهَا الْمِيرَاثُ وَالصَّدَاقُ ، وَلَا عِدَّةَ عَلَيْهَا . وَهُوَ قَوْلُ عَطَاءٍ ؛ لِأَنَّ الْعِدَّةَ حَقٌّ عَلَيْهَا ، فَلَا يَجِبُ بِفَرَارِهِ . وَالثَّلَاثَةِ ، لَهَا الْمِيرَاثُ وَنَصْفُ الصَّدَاقِ ، وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ . وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ ، فِي رَوَايَةِ أَبِي عُبَيْدٍ عَنْهُ ؛ لِأَنَّ مَنْ تَرِثُ يَجِبُ أَنْ تَعْتَدَ ، وَلَا يَكْمُلُ الصَّدَاقُ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى نَصَّ عَلَى تَنْصِيفِهِ بِالطَّلَاقِ قَبْلَ الْمَسِيئِ ، وَلَا تَجُوزُ مَخَالَفَتُهُ . وَالرَّابِعَةِ ، لَا مِيرَاثَ لَهَا ، وَلَا عِدَّةَ عَلَيْهَا ، وَلَهَا نَصْفُ الصَّدَاقِ . وَهُوَ قَوْلُ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ ، وَالنَّخَعِيِّ ، وَأَبِي حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ . قَالَ أَحْمَدُ : قَالَ جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ : لَا مِيرَاثَ لَهَا ، وَلَا عِدَّةَ عَلَيْهَا . وَقَالَ الْحَسَنُ : تَرِثُ . قَالَ أَحْمَدُ : / أَذْهَبُ إِلَى قَوْلِ جَابِرٍ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى نَصَّ عَلَى تَنْصِيفِ الصَّدَاقِ ، وَنَفَى الْعِدَّةَ عَنِ الْمُطَلَّقةِ قَبْلَ الدُّخُولِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ ﴾ ^(٦٣) . وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا ﴾ ^(٦٤) . وَلَا يَجُوزُ مَخَالَفَةُ نَصِّ الْكِتَابِ بِالرَّأْيِ وَالتَّحَكُّمِ . وَأَمَّا الْمِيرَاثُ ، فَإِنَّهَا لَيْسَتْ بِزَوْجَةٍ وَلَا

(٦٢-٦٣) سقط من : م .

(٦٣) سورة البقرة ٢٣٧ .

(٦٤) سورة الأحزاب ٤٩ .

مُعْتَدَّةٌ مِنْ نِكَاحٍ ، فَأَشْبَهَتْ الْمُطْلَقَةَ فِي الصَّحَّةِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَلَوْ خَلَّاهَا ، وَقَالَ : لَمَّا أَطَّاهَا . وَصَدَّقَتْهُ ، فَلَهَا الْمِيرَاثُ ، وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ لِلْوَفَاةِ ، وَيَكْمُلُ لَهَا الصَّدَاقُ ؛ لِأَنَّ الْخُلُوءَ تَكْفِيٌّ فِي ثُبُوتِ هَذِهِ الْأَحْكَامِ . وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ .

فصل : وَلَوْ طَلَّقَ الْمَدْخُولُ بِهَا طَلَاقًا رَجْعِيًّا ثُمَّ مَرَضَ فِي عِدَّتِهَا ، وَمَاتَ بَعْدَ انْقِضَائِهَا ، لَمْ تَرِثْهُ ؛ لِأَنَّهُ طَلَّاقٌ صَحِيحٌ . وَإِنْ طَلَّقَهَا وَاحِدَةً فِي صِحَّتِهِ ، وَأَبَانَهَا فِي مَرَضِهِ ، ثُمَّ مَاتَ بَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا ، فَحُكْمُهَا حُكْمُ مَالِ الْوَاحِدَةِ طَلَّاقًا فِي مَرَضِهِ ؛ لِأَنَّهُ فَرَّ مِنْ مِيرَاثِهَا . وَإِنْ طَلَّقَهَا وَاحِدَةً فِي صِحَّتِهِ ، وَأُخْرَى فِي مَرَضِهِ ، وَلَمْ يُبَيِّنْهَا حَتَّى بَانَثَ بِانْقِضَاءِ عِدَّتِهَا ، لَمْ تَرِثْ ؛ لِأَنَّ طَلَّاقَ الْمَرَضِيِّ لَمْ يَقْطَعْ مِيرَاثَهَا ، وَلَمْ يُؤَثِّرْ فِي بَيِّنَتِهَا .

فصل : وَإِنْ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا فِي مَرَضِهِ ، فَارْتَدَّتْ ، ثُمَّ أَسْلَمَتْ ، ثُمَّ مَاتَ فِي عِدَّتِهَا ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، تَرِثُهُ . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ؛ لِأَنَّهَا مُطْلَقَةٌ فِي الْمَرَضِ ، أَشْبَهَ مَالُ لَمْ تَرْتَدَّ . وَالثَّانِي ، لَا تَرِثُهُ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهَا فَعَلَتْ مَا يُنَافِي النِّكَاحَ ، أَشْبَهَ مَالُ لَمْ تَزَوَّجَتْ . وَلَوْ كَانَ هُوَ الْمُرْتَدَّ ، ثُمَّ أَسْلَمَ وَمَاتَ ، وَرِثَتْهُ . وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَأَصْحَابُهُ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا تَرِثُهُ . وَلَنَا ، أَنَّهَا مُطْلَقَةٌ فِي الْمَرَضِ ، لَمْ تَفْعَلْ مَا يُنَافِي نِكَاحَهَا ، مَاتَ زَوْجُهَا فِي عِدَّتِهَا ، فَأَشْبَهَ مَالُ لَمْ تَرْتَدَّ . وَلَوْ ارْتَدَّتْ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ بَعْدَ الدُّخُولِ مِنْ غَيْرِ طَلَاقٍ ، ثُمَّ عَادَ إِلَى الْإِسْلَامِ قَبْلَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ ، وَرِثَهُ الْآخَرُ ؛ لِأَنَّ النِّكَاحَ بَاقٍ . فَإِنْ انْقَضَتِ الْعِدَّةُ قَبْلَ رُجُوعِهِ ، انْفَسَخَ النِّكَاحُ ، وَلَمْ يَرِثْ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ . وَإِنْ قُلْنَا : إِنَّ الْفُرْقَةَ تُتَعَجَّلُ عِنْدَ اخْتِلَافِ الدِّينِ ، لَمْ يَرِثْ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ . وَتَخَرَّجُ أَنْ يَرِثَهُ الْآخَرُ إِذَا كَانَ ذَلِكَ فِي مَرَضِ مَوْتِهِ ؛ لِأَنَّهُ تَحْصُلُ بِهِ الْبَيِّنَةُ ، فَأَشْبَهَ الطَّلَاقَ . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ : إِذَا ارْتَدَّتِ الْمَرْأَةُ ، ثُمَّ مَاتَتْ فِي عِدَّتِهَا ، وَرِثَهَا الزَّوْجُ .

فصل : إِذَا طَلَّقَ الْمُسْلِمُ الْمَرِيضُ زَوْجَتَهُ الْأُمَّةَ وَالذَّمِّيَّةَ طَلَاقًا بَائِنًا ، ثُمَّ أَسْلَمَتِ الذَّمِّيَّةُ ، وَعَتَقَتِ الْأُمَّةُ ، ثُمَّ مَاتَ فِي عِدَّتَيْهِمَا ، لَمْ تَرِثَاهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ عِنْدَ الطَّلَاقِ فَارًّا . وَإِنْ قَالَ

لهما في المرضي : إذا عَتَقْتَ أَنْتِ ، أو أَسْلَمْتَ أَنْتِ ^(٦٥) ، فَأَنْتِ طَالِقَتَانِ . فَعَتَقْتَ الْأُمَّةَ ، وَأَسْلَمْتَ الذَّمِيَّةَ ، وَمَاتَ ، وَرِثْتَاهُ ؛ لِأَنَّهُ فَارٌّ . فَإِنْ قَالَ لَهَا : أَنْتِ طَالِقَتَانِ غَدًا . فَعَتَقْتَ الْأُمَّةَ ، وَأَسْلَمْتَ الذَّمِيَّةَ ، لَمْ تَرِثَاهُ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ فَارٍّ . وَإِنْ قَالَ سَيِّدُ الْأُمَّةِ : أَنْتِ حُرَّةٌ غَدًا . وَقَالَ الزَّوْجُ : أَنْتِ طَالِقٌ غَدًا . وَهُوَ يَعْلَمُ بِقَوْلِ السَّيِّدِ ، وَرِثْتَهُ ؛ لِأَنَّهُ فَارٌّ . وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ ، لَمْ تَرِثْهُ ؛ لِعَدَمِ الْفَرَارِ . وَهَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَلَمْ أَعْلَمْ لَهُمْ مَخَالَفًا .

فصل : وإذا قال لامرأته في صحته : إذا مَرِضْتُ فَأَنْتِ طَالِقٌ . فَحُكْمُهُ حُكْمُ طَلَاقِ الْمَرْضَى سَوَاءً . فَإِنْ أَقَرَّ فِي مَرَضِهِ أَنَّهُ كَانَ طَلَّقَهَا فِي صِحَّتِهِ ثَلَاثًا ، لَمْ يُقْبَلْ إِقْرَارُهُ عَلَيْهَا ، وَكَانَ حُكْمُهُ حُكْمَ طَلَاقِهِ فِي مَرَضِهِ . وَهَذَا قَالَ مَالِكٌ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : يُقْبَلُ إِقْرَارُهُ . وَلَنَا ، أَنَّهُ إِقْرَارٌ بِمَا يَبْتَغِي بِهِ حَقُّ غَيْرِهِ ، فَلَمْ يُقْبَلْ ، كَمَا لَوْ أَقَرَّ بِمَا لَهَا .

فصل : وإن سأله الطلاق في مَرَضِهِ ، فَأَجَابَهَا ، فَقَالَ الْقَاضِي : فِيهِ رَوَاتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا تَرِثُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِفَارٍّ . وَالثَّانِيَةُ ، تَرِثُهُ ؛ لِأَنَّهُ طَلَّقَهَا فِي مَرَضِهِ . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ . وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ إِنْ خَالَعَهَا ، أَوْ عَلَّقَ الطَّلَاقَ عَلَى مَشِيئَتِهَا فَشَاءَتْ ، أَوْ عَلَى فِعْلٍ مِنْ جِهَتِهَا لَهَا مِنْهُ بُدٌّ فَفَعَلَتْهُ ، أَوْ خَيَّرَهَا فَأَخْتَارَتْ نَفْسَهَا . وَالصَّحِيحُ فِي هَذَا كُلِّهِ أَنَّهَا لَا تَرِثُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا فَرَارَ مِنْهُ . وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيِّ . / وَإِنْ لَمْ تَعْلَمْ بِتَعْلِيلِ طَلَاقِهَا ، فَفَعَلَتْ مَا عَلَّقَ عَلَيْهِ ، وَرِثْتَهُ ؛ لِأَنَّهُ مَعْدُورَةٌ فِيهِ . وَلَوْ سَأَلَتْهُ طَلْقَةً ، فَطَلَّقَهَا ثَلَاثًا ، وَرِثْتَهُ ؛ لِأَنَّهُ أَبَا نَهَا بِمَا لَمْ تَطْلُبْهُ مِنْهُ . وَإِنْ عَلَّقَ طَلَاقَهَا عَلَى فِعْلٍ لَا بُدَّ لَهَا مِنْهُ ، كَصَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ ، وَصِيَامٍ وَاجِبٍ فِي وَقْتِهِ ، فَفَعَلَتْهُ ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ طَلَاقِهَا ابْتِدَاءً ، فِي قَوْلِهِمْ جَمِيعًا . وَكَذَلِكَ إِنْ عَلَّقَهُ عَلَى كَلَامِهَا لِأَبْوَيْهَا أَوْ لِأَحَدِهِمَا . وَإِنْ قَالَ فِي مَرَضِهِ : أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ قَدِمَ زَيْدٌ . وَنَحْوَهُ مِمَّا لَيْسَ مِنْ فِعْلِهَا وَلَا فِعْلِهِ ، فَوُجِدَ الشَّرْطُ فَطُلِّقَتْ بِهِ ، وَرِثْتَهُ .

فصل : فإن عَلَّقَ طَلَاقَهَا فِي الصَّحَّةِ عَلَى شَرْطٍ وَجَدَ فِي الْمَرْضَى ، كَقُدُومِ زَيْدٍ ،

(٦٥) سقط من : ١ .

وَمَجِيءِ غَدٍ ، وَصَلَاتِهَا الْفَرَضَ ، بَأْتَتْ وَلَمْ تَرِثْ ؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ كَانَتْ فِي الصَّحَّةِ . وَذَكَرَ الْقَاضِي رَوَايَةَ أُخْرَى ، أَنَّهَا تَرِثُ ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ وَقَعَ فِي الْمَرْضَى . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ . وَإِنْ عُلِّقَ عَلَى فِعْلِ نَفْسِهِ ، فَفَعَلَهُ فِي الْمَرْضَى ، وَرِثَتْهُ ؛ لِأَنَّهُ أَوْقَعَ الطَّلَاقَ بِهَا فِي الْمَرْضَى ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ كَانَ التَّغْلِيْقُ فِي الْمَرْضَى . وَلَوْ قَالَ فِي الصَّحَّةِ : أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ لَمْ أَضْرِبْ غُلَامِي . فَلَمْ يَضْرِبْهُ حَتَّى مَاتَ ، وَرِثَتْهُ . وَإِنْ مَاتَتْ ، لَمْ يَرِثْهَا . وَإِنْ مَاتَ الْغُلَامُ وَالزَّوْجُ مَرِيضٌ ، طَلَّقَتْ ، وَكَانَ كَتَغْلِيْقِهِ عَلَى مَجِيءِ زَيْدٍ أَيْضًا . وَكَذَلِكَ ^(٦٦) إِنْ قَالَ : إِنْ لَمْ أُؤْفِكْ مَهْرَكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ . وَإِنْ ادَّعَى الزَّوْجُ أَنَّهُ وَقَّاهَا مَهْرَهَا فَأَنْكَرَتْهُ ، صُدِّقَ الزَّوْجُ فِي تَوْرِيثِهِ مِنْهَا ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ النِّكَاحِ ، وَلَمْ تُصَدِّقْ فِي بَرَاءَتِهِ مِنْهُ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاؤُهُ فِي ذِمَّتِهِ . وَلَوْ قَالَ لَهَا فِي الصَّحَّةِ : أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ لَمْ أَتَزَوَّجْ عَلَيْكَ . فَكَذَلِكَ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ . وَلَوْ قَذَفَ الْمَرِيضُ امْرَأَتَهُ ، ثُمَّ لَاعْنَهَا فِي مَرَضِهِ ، فَبَأَتْ مِنْهُ ، ثُمَّ مَاتَ فِي مَرَضِهِ ، وَرِثَتْهُ . وَإِنْ مَاتَتْ ، لَمْ يَرِثْهَا . وَإِنْ قَذَفَهَا فِي صِحَّتِهِ ، وَلَاعْنَهَا فِي مَرَضِهِ ، وَمَاتَ فِيهِ ، لَمْ تَرِثْهُ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، وَاللُّوْثِيِّ . وَذَكَرَ الْقَاضِي رَوَايَةَ أُخْرَى ، أَنَّهَا تَرِثُ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي يَوْسَفَ . وَإِنْ آلَى مِنْهَا فِي مَرَضِهِ ، ثُمَّ صَحَّ ، ثُمَّ نَكَسَ فِي مَرَضِهِ ، فَبَأَتْ بِالْإِيلَاءِ ، لَمْ تَرِثْهُ .

فصل : وَإِذَا اسْتَكْرَهَ الْابْنُ امْرَأَةً أَبِيهِ عَلَى مَا يَنْفَسِخُ بِهِ نِكَاحُهَا ، مِنْ وَطْءٍ أَوْ غَيْرِهِ ، فِي مَرَضِ أَبِيهِ ، فَمَاتَ أَبُوهُ مِنْ مَرَضِهِ ذَلِكَ ، وَرِثَتْهُ ، وَلَمْ يَرِثْهَا إِنْ مَاتَتْ . وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ . فَإِنْ طَاوَعَتْهُ عَلَى ذَلِكَ ، لَمْ تَرِثْ ؛ لِأَنَّهَا مُشَارِكَةٌ فِيمَا يَنْفَسِخُ بِهِ نِكَاحُهَا ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ خَالَعَتْهُ . وَسَوَاءٌ كَانَ لِلْمَيِّتِ بَنُونَ سِوَى هَذَا الْإِبْنِ ، أَوْ لَمْ يَكُنْ . فَإِذَا انْتَفَتِ التُّهْمَةُ عَنْهُ ، بَأْنِ يَكُونُ غَيْرَ وَارِثٍ ، كَالْكَافِرِ وَالْقَاتِلِ وَالرَّقِيقِ ، أَوْ كَانَ ابْنًا مِنَ الرُّضَاعَةِ ، أَوْ ابْنِ ابْنٍ مَخْجُوبٍ بِابْنٍ لِلْمَيِّتِ ، أَوْ بِأَبَوَيْنِ ، أَوْ ابْنَيْنِ ، أَوْ كَانَ لِلْمَيِّتِ امْرَأَةٌ أُخْرَى تَحْوزُ مِيرَاثَ الزَّوْجَاتِ ، لَمْ تَرِثْ ؛ لِانْتِفَاءِ التُّهْمَةِ . وَلَوْ صَارَ ابْنُ الْإِبْنِ وَارِثًا بَعْدَ ذَلِكَ ، لَمْ تَرِثْ ؛ لِانْتِفَاءِ التُّهْمَةِ حَالَ الْوَطْءِ . وَلَوْ كَانَ حَالَ الْوَطْءِ وَارِثًا ، فَعَادَ مَخْجُوبًا عَنْ الْمِيرَاثِ ، لَوَرِثَتْ ؛ لَوْجُودِ التُّهْمَةِ حِينَ الْوَطْءِ . وَلَوْ كَانَ لِلْمَرِيضِ امْرَأَتَانِ ،

(٦٦) فِي الزِّيَادَةِ : « الْحَكْمُ » .

فاستكره ابنه إحداهما ، لم ترثه ؛ لانتفاء التهمة عنه ، لكون ميراثها لا يرجع إليه . ولو استكره الثانية بعدها ، لو رثت الثانية ؛ لأنه متهمة في حقها ، ولو استكرههما معا ، دفعة واحدة ، ورثنا جميعا . وهذا كله قول أبي حنيفة وأصحابه . وأما الشافعي ، فإنه لا يرى فسخ النكاح بالوطء الحرام . وكذلك الحكم فيما إذا وطئ المريض من ينفسخ نكاحه بوطئها ، كأم امرأته أو ابنتها ، فإن امرأته تبين منه ، وترثه إدامات في مرضه ، ولا يرثها ، وسواء طأوعته الموطوءة أو أكرهها ، فإن مطاوعتها ليس للمرأة فيه فعل يسقط^(٦٧) به ميراثها . فإن كان زائل العقل حين الوطء ، لم ترث امرأته منه شيئا ؛ لأنه ليس له قصد صحيح ، فلا يكون فارا من ميراثها . وكذلك لو وطئ ابنه امرأته مستكرها لها ، وهو زائل العقل ، / لم ترث لذلك . فإن كان صبيا عاقلا ، ورثت ؛ لأن له قصدا صحيحا . وقال أبو حنيفة : هو كالمجنون ؛ لأن قوله لا عبرة به . وكذلك الحكم فيما إذا وطئ بنت امرأته أو أمها . وللشافعي في وطء الصبي بنت^(٦٨) امرأته أو أمها قولان ؛ أحدهما ، لا ينفسخ به نكاح امرأته ؛ لأنه^(٦٩) لا يحرم . والثاني ، أن امرأته تبين بذلك ، ولا ترثه ولا يرثها . وفي القبلة والمباشرة دون الفرج روايتان ؛ إحداهما ، تنشر الحرمة . وهو قول أبي حنيفة وأصحابه ؛ لأنها مباشرة تحرم في غير النكاح والمملك ، فأشبهت الوطء . والثانية ،^(٧٠) لا تنشرها ، لأنها ليست^(٧١) بسبب للبغضية ، فلا تنشر الحرمة ، كالنظر والحلوة . وخرج أصحابنا في النظر إلى الفرج والحلوة لشهوة وجهها أنها تنشر الحرمة .

فصل : وإن فعلت المريضة ما يفسخ نكاحها ، كرضاع امرأة صغيرة لزوجها ، أو رضاع زوجها الصغير ، أو ارتدت ، أو نحو ذلك ، فماتت في مرضها ، ورثها الزوج ولم ترثه . وهذا قال أبو حنيفة . وقال الشافعي : لا يرثها . ولنا ، أنها أحد الزوجين فر من

(٦٧) في م : « فيسقط » .

(٦٨) في م : « ابنة » .

(٦٩) سقط من : الأصل .

(٧٠-٧١) في الأصل ، ١ : « لا تنشر لأنه ليس » .

ميراث الآخر ، فأشبهه الرجل . وإن عتقت^(٧١) ، فاختارت نفسها ، أو كان الزوج عتيقاً فأجل سنة ، ولم يصبها حتى مرضت في آخر الحول ، فاختارت فرقته ، وفرق بينهما ، لم يتوارثا في قولهم أجمعين . ذكره ابن اللبان في « كتابه » . وذكر القاضي في المعتقة إذا اختارت نفسها في مرضها ، لم يرثها ؛ وذلك لأن فسخ النكاح في هذين الموضعين لدفع الضرر ، لا للفرار من الميراث . وإن قبلت ابن زوجها الشهوة ، خرج فيه وجهان ؛ أحدهما ، ينفسخ نكاحها ويرثها إذا كانت مريضة ، وماتت في عديتها . وهذا قول أبي حنيفة وأصحابه . والثاني ، لا ينفسخ النكاح به . وهو قول الشافعي . ولو أن رجلاً / زوج ابنة أخيه وهي صغيرة ، ثم بلغت ، ففسخت النكاح في مرضها ، لم يرثها الزوج . بغير خلاف نعلمه ؛ لأن النكاح من أصله غير صحيح في صحيح المذهب ، وهو قول الشافعي ، رضي الله عنه . ورؤي عن أحمد ما يدل على صحته ، ولها الخيار . وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه ، إلا أن الفسخ لإزالة الضرر لا من أجل الفرار ، فلم يرثها ، كما لو فسخت المعتقة نكاحها . والله أعلم .

فصل : إذا طلق المريض امرأته ، ثم نكح أخرى ، ومات من مرضه في عدة المطلقة ، ورثناه جميعاً . هذا قول أبي حنيفة وأهل العراق ، وأحد قولي الشافعي ، رضي الله عنه . والقول الآخر ، لا ترث المبتوتة ، فيكون الميراث كله للثانية . وقال مالك : الميراث كله للمطلقة ؛ لأن نكاح المريض عنده غير صحيح . وجعل بعض أصحابنا فيها وجهاً ، أن الميراث كله للمطلقة ؛ لأنها ترث منه ما كانت ترث قبل طلاقها ، وهو جميع الميراث ، فكذلك بعده . وليس هذا بصحيح ، فإنها إنما ترث ما كانت ترث لو لم يطلقها ، ولو لم يطلقها وتزوج عليها ، لم ترث إلا نصف ميراث الزوجات ، فكذلك إذا طلقها . فعلى هذا لو تزوج ثلاثاً في مرضه ، فليس للمطلقة إلا ربع ميراث الزوجات ، ولكل واحدة من الزوجات رُبُعهُ . وإن مات بعد انقضاء عدة المطلقة ، فالميراث

(٧١) في م : « أعتقت » .

للزَّوْجَاتِ ، في إحدَى الرَّوَايَتَيْنِ . وهو قولُ الشَّافِعِيِّ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، وأبَى حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ . وَالرَّوَايَةُ الْآخَرَى ، أَنَّ الْمِيرَاثَ لِلزَّوْجِ . وَعِنْدَ مَالِكٍ الْمِيرَاثُ كُلُّهُ لِلْمُطَلَّقَةِ . وَإِنْ كَانَ لَهُ أَرْبَعُ نِسْوَةٍ ، فَطُلِّقَ إِحْدَاهُنَّ ثَلَاثًا فِي مَرَضِهِ ، ثُمَّ نَكَحَ أُخْرَى فِي عِدَّةِ الْمُطَلَّقَةِ ، أَوْ طُلِّقَ امْرَأَةً وَاحِدَةً ، وَنَكَحَ أُخْتَهَا فِي عِدَّتِهَا ، وَمَاتَ فِي عِدَّتِهَا ، فَالنِّكَاحُ بَاطِلٌ ، وَالْمِيرَاثُ بَيْنَ الْمُطَلَّقَةِ وَبَاقِيِ الزَّوْجَاتِ الْأَوَائِلِ . وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَمَالِكٍ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : النِّكَاحُ صَحِيحٌ ، وَالْمِيرَاثُ لِلجَدِيدَةِ مَعَ بَاقِيِ الْمَنْكُوحَاتِ دُونَ الْمُطَلَّقَةِ . وَيَجِيءُ عَلَى قَوْلِهِ الْقَدِيمِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، أَنَّ يَكُونُ الْمِيرَاثُ بَيْنَ الْمُطَلَّقَةِ وَبَاقِيِ الزَّوْجَاتِ ، كَقَوْلِ الْجُمْهُورِ ، وَلَا شَيْءَ لِلْمَنْكُوحَةِ . وَالثَّانِي ، أَنَّ يَكُونُ بَيْنَهُنَّ عَلَى خُمْسَةٍ ، لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ خُمْسُهُ . فَإِنْ مَاتَ بَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّةِ الْمُطَلَّقَةِ ، فَقِي مِيرَاثُهَا رَوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا مِيرَاثَ لَهَا ، فَيَكُونُ الْمِيرَاثُ لِبَاقِيِ الزَّوْجَاتِ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَهْلِ الْعِرَاقِ . وَالثَّانِي ، تَرِثُ مَعَهُنَّ وَلَا شَيْءَ لِلْمَنْكُوحَةِ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ : الْمِيرَاثُ لِلْمَنْكُوحَاتِ كُلِّهِنَّ ، وَلَا شَيْءَ لِلْمُطَلَّقَةِ . وَإِنْ تَزَوَّجَ الْخَامِسَةُ بَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّةِ الْمُطَلَّقَةِ ، صَحَّ نِكَاحُهَا . وَهَلْ تَرِثُ الْمُطَلَّقَةُ ؟ عَلَى رَوَايَتَيْنِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا تَرِثُ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ ؛ لِأَنَّهُ قَالَ : يَلْزَمُ مَنْ قَالَ : يَصِحُّ النِّكَاحُ فِي الْعِدَّةِ . أَنَّ يَرِثَ ثَمَانِ نِسْوَةٍ ، وَأَنْ يَرِثَهُ أُخْتَانِ ، فَيَكُونُ مُسْلِمٌ يَرِثُهُ ثَمَانِ نِسْوَةٍ أَوْ أُخْتَانِ ^(٧٢) ، وَتَوْرِيثُ الْمُطَلَّقَاتِ بَعْدَ الْعِدَّةِ يَلْزَمُ مِنْهُ هَذَا ، أَوْ جِرْمَانُ الزَّوْجَاتِ الْمَنْصُوصِ عَلَى مِيرَاثِهِنَّ ، فَيَكُونُ مُنْكَرًا لَهُ غَيْرَ قَائِلٍ بِهِ . فَعَلَى هَذَا يَكُونُ الْمِيرَاثُ لِلزَّوْجَاتِ دُونَ الْمُطَلَّقَةِ . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ ، تَرِثُ الْمُطَلَّقَةُ . فَيُخْرَجُ فِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَكُونُ الْمِيرَاثُ بَيْنَ الْخُمْسِ . وَالثَّانِي ، يَكُونُ لِلْمُطَلَّقَةِ وَالْمَنْكُوحَاتِ الْأَوَائِلِ دُونَ الْجَدِيدَةِ ؛ لِأَنَّ الْمَرِيضَ مَمْنُوعٌ مِنْ أَنْ يَخْرِمَهُنَّ مِيرَاثَهُنَّ بِالطَّلَاقِ ، فَكَذَلِكَ يُمْنَعُ مِنْ تَنْقِصِصِهِنَّ مِنْهُ ، وَكِلَا الْوَجْهَيْنِ بَعِيدٌ ؛ أَمَّا أَحَدُهُمَا فَيَرُدُّهُ نَصُّ الْكِتَابِ عَلَى تَوْرِيثِ الزَّوْجَاتِ ، فَلَا يَجُوزُ مَخَالَفَتُهُ بِغَيْرِ نَصٍّ وَلَا إجمَاعٍ وَلَا قِيَاسٍ عَلَى صُورَةٍ مَخْصُوصَةٍ مِنَ النِّصِّ فِي مَعْنَاهُ ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَلِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ

(٧٢) فِي م : ١ : وَأُخْتَانِ .

يُبيح نكاح أكثر من أربع ، ولا الجمع بين الأختين . فلا يجوز أن يجتمعن في ميراثه بالزوجية . وعلى هذا لو طلق أربعاً في مرضه ، وانقضت عدتهن ، ونكح أربعاً سواهن ، ثم مات من مرضه ، فعلى الأول ثلثه المنكوحات دون المطلقات . وعلى الثاني يكون فيه ١٧٦/٦ وجهان ؛ أحدهما ، أن الميراث كله للمطلقات . وعلى الثاني / هو بين الثمان . وقال مالك : الميراث للمطلقات ، ولا شيء للمنكوحات ؛ لأن نكاحهن غير صحيح عنده . وإن صح من مرضه ، فتزوج أربعاً في صحته ثم مات ، فالميراث لهن في قول الجمهور ، ولا شيء للمطلقات إلا^(٧٣) في قول مالك ومن وافقه . وكذلك إن تزوجت المطلقات لم يرثن شيئاً ، إلا في قوله وقول من وافقه . ولو طلق أربعاً بعد دخوله بهن ثلاثاً في مرضه ، وقال : قد أخبرنني بانقضاء عدتهن . فكذبته ، فله أن ينكح أربعاً سواهن ، إذا كان ذلك في مدة يمكن انقضاء العدة فيها ، ولا يقبل قوله عليهن في حرمان الميراث . وهذا قول أبي حنيفة ، وأبي يوسف ، واللولؤي ، إذا كان بعد أربعة أشهر . وقال زفر : لا يجوز له التزوج أيضاً . والأول أصح ؛ لأن هذا حكم فيما بينه وبين الله تعالى لا حق لهن فيه ، فقبل قوله فيه . فعلى هذا إن تزوج أربعاً في عقد واحد ، ثم مات ، ورثه المطلقات دون المنكوحات ، إلا أن يمتن قبله ، فيكون الميراث للمنكوحات . وإن أقررن بانقضاء عدتهن ، قلنا : الميراث لهن بعد انقضاء العدة . فالميراث للمنكوحات أيضاً . وإن مات منهن ثلاث ، فالميراث للباقية . وإن مات منهن واحدة ، ومن المنكوحات واحدة أو اثنتين ، أو مات من المطلقات اثنتين ، ومن المنكوحات واحدة ، فالميراث لباقي المطلقات . وإن مات من المطلقات واحدة ، ومن المنكوحات ثلاث ، أو من المطلقات اثنتين ، ومن المنكوحات اثنتين ، أو من المطلقات ثلاث ومن المنكوحات واحدة ، فالميراث بين الباقيات من المطلقات والمنكوحات معا ؛ لأنه لو استأنف العقد على الباقيات من الجميع ، جاز فكان صحيحاً . وإن تزوج المنكوحات في أربعة عقود ، فمات من المطلقات واحدة ، ورثت مكانها الأولى من المنكوحات . وإن مات اثنتان ، ورثت الأولى / والثانية . وإن مات ثلاث ، ورثت الأولى والثانية والثالثة من المنكوحات ، مع من بقي من

(٧٣) سقط من : م .

المُطَّلَقَاتِ . وهذا على^(٧٤) قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف واللؤلؤي . وأما زفر فلا يرى صحة نكاح المنكوحات حتى يُصدِّقَه المُطَّلَقَاتُ . وأما الشافعي فيباح عنده التزويج في عدَّة المُطَّلَقَاتِ ، فعلى قوله إذا طَلَّقَ أَرْبَعًا ، وَنَكَحَ أَرْبَعًا ، في عَقْدٍ أو عُقُودٍ^(٧٥) ، ثم مات من مَرَضِهِ فالمراثُ لِلْمَنْكُوحَاتِ . وعلى قوله القديم يُخَرَّجُ فِيهِ وَجْهَانِ ؛ أحدهما ، أَنَّ الميراثَ بين الثَّمانِ . والثاني ، أَنَّ الميراثَ لِلْمُطَّلَقَاتِ دونَ الْمَنْكُوحَاتِ . فإن مات بعضُ الْمُطَّلَقَاتِ ، أو انْقَضَتْ عِدَّتُهُنَّ فَلِلْمَنْكُوحَاتِ ميراثُ الْمَيِّتَاتِ . وإن ماتت واحدةٌ فَلِلزَّوْجَاتِ رُبْعُ ميراثِ النِّسَاءِ . وإن مَاتَتِ اثْنَتَانِ فَلِلزَّوْجَاتِ نِصْفُ الميراثِ . فإن مات ثلاثٌ ، فلهنَّ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ الميراثِ إِنْ كَانَ نِكَاحُهُنَّ فِي عَقْدٍ وَاحِدٍ . وَإِنْ كَانَ فِي عُقُودٍ مُتَفَرِّقَةٍ ، فَإِذَا مَاتَتْ وَاحِدَةٌ مِنَ الْمُطَّلَقَاتِ ، فَمِيرَاثُهَا لِلأُولَى مِنَ الْمَنْكُوحَاتِ ، وميراثُ الثانيةِ لِلثَّانِيَةِ ، وميراثُ الثَّالِثَةِ لِلثَّالِثَةِ .

فصل : إذا قال الرجل لنسائه : إحدائكن طالق . يعني واحدةً بَعَيْنِهَا ، طَلَّقْتُ وَحْدَهَا ، وَيُرْجَعُ إِلَى تَعْيِينِهِ ، وَيُؤْخَذُ بِنَفَقَتَيْهِنَّ كُلِّهُنَّ إِلَى أَنْ تُعَيَّنَ . وَإِنْ كَانَ الطَّلَاقُ بَائِنًا ، مُنِعَ مِنْهُنَّ إِلَى أَنْ يُعَيَّنَ . فَإِنْ قَالَ : أَرَدْتُ هَذِهِ . طَلَّقْتُ وَحْدَهَا . وَإِنْ قَالَ : لَمْ أَرِدْ هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَ . طَلَّقْتُ الرَّابِعَةَ . وَإِنْ عَادَ ، فَقَالَ : أَخْطَأْتُ ، إِنَّمَا أَرَدْتُ هَذِهِ . طَلَّقْتُ الْآخَرَى . وَإِنْ مِتْنِ أَوْ إِحْدَاهُنَّ قَبْلَ أَنْ يُبَيَّنَ ، رُجِعَ إِلَى قَوْلِهِ ، فَمَنْ أَقْرَبُ بِطَلَاقِهَا حَرَمَناه مِيرَاثُهَا ، وَأَحْلَفْنَاهُ لَوَرَثَةِ مَنْ لَمْ يُعَيَّنْهَا . وهذا قولُ الشافعي . وَإِنْ لَمْ يَعْينْ بِذَلِكَ وَاحِدَةً بَعَيْنِهَا ، أَوْ مَاتَ^(٧٦) قَبْلَ التَّعْيِينِ ، أُخْرِجَتْ بِالْقُرْعَةِ ، وَكَذَلِكَ إِنْ طَلَّقَ وَاحِدَةً / من نِسَائِهِ بَعَيْنِهَا ، فَأَنْسِيَهَا ، فمات ، أُخْرِجَتْ بِالْقُرْعَةِ ، فَمَنْ تَقَعَ عَلَيْهَا الْقُرْعَةُ فَلَا مِيرَاثَ لَهَا . رَوَى ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي ثَوْرٍ . وَرَوَى عَطَاءٌ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّ رَجُلًا سَأَلَهُ فَقَالَ : إِنْ لِيَ ثَلَاثُ نِسْوَةٍ ، وَإِنِّي طَلَّقْتُ إِحْدَاهُنَّ فَبِتُّ

ظ ١٧٧/٦

(٧٤) سقط من : ١ .

(٧٥) في م : « وعقود » .

(٧٦) في ١ ، م : « ماتت » .

طَلَّاقَهَا . فقال ابنُ عباسٍ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ : إِنْ كُنْتَ نَوَيْتَ وَاحِدَةً مِنْهُنَّ بَعَيْنَهَا ثُمَّ أَنْسَيْتَهَا ، فَقَدْ اشْتَرَكَنْ فِي الطَّلَاقِ ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ نَوَيْتَ وَاحِدَةً بَعَيْنَهَا ، فَطَلَّقَ أُيْتَهُنَّ شَيْئًا . وقال الشافعيُّ ، وأهلُ العراقِ : يُرْجَعُ إِلَى تَعْيِينِهِ فِي الْمَسَائِلِ كُلِّهَا . فَإِنْ وَطِئَ إِحْدَاهُنَّ كَانَ تَعْيِينًا لَهَا بِالنُّكَّاحِ ، فِي قَوْلِ أَهْلِ الْعِرَاقِ ، وَبَعْضِ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ . وقال الشافعيُّ : لَا يَكُونُ تَعْيِينًا . فَإِنْ مَاتَ قَبْلَ أَنْ يُبَيَّنَّ ، فَالْمِيرَاثُ بَيْنَهُنَّ كُلُّهُنَّ ، فِي قَوْلِ أَهْلِ الْعِرَاقِ . وقال مالكٌ : يَطْلُقَنَّ كُلُّهُنَّ ، وَلَا مِيرَاثَ لَهُنَّ . وقال الشافعيُّ : يُوقَفُ مِيرَاثُهُنَّ ، وَإِنْ كَانَ الطَّلَاقُ قَبْلَ الدُّخُولِ دَفَعَ إِلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ نِصْفَ مَهْرٍ ، وَوَقَفَ الْبَاقَى فِي مُهُورِهِنَّ . وقال داودُ : يَنْطَلُ حُكْمُ طَلَّاقِهِنَّ ؛ لِمَوْضِعِ الْجَهَالَةِ ، وَلِكُلِّ وَاحِدَةٍ مَهْرٌ كَامِلٌ ، وَالْمِيرَاثُ بَيْنَهُنَّ . وَإِنْ مَاتَ قَبْلَهُ ، طَلَّقَتِ الْآخِرَةُ ، فِي قَوْلِ أَهْلِ الْعِرَاقِ . وقال الشافعيُّ : يُرْجَعُ إِلَى تَعْيِينِهِ ، عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ . وَلَنَا ، قَوْلُ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، وَلَا يُعَارِضُهُ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ ؛ لِأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ يَعْتَرِفُ لِعَلِيِّ بِتَقْدِيمِ قَوْلِهِ ، فَإِنَّهُ قَالَ : إِذَا ثَبَتَ لَنَا عَنْ عَلِيٍّ قَوْلٌ ، لَمْ نَعُدْهُ إِلَى غَيْرِهِ . وقال : مَا عَلِمَ إِلَى عَلِيٍّ ، إِلَّا كَالْقَرَارَةِ إِلَى الْمُتَعَنِّجِ^(٧٧) . وَلأنَّه إِزَالَةُ مِلْكٍ عَنِ الْآدَمِيِّ ، فَتُسْتَعْمَلُ فِيهِ الْقُرْعَةُ عِنْدَ الْاِشْتِبَاهِ ، كَالْعِتْقِ . وَقَدْ ثَبَتَ^(٧٨) ذَلِكَ فِي الْعِتْقِ بِخَبَرِ عِمْرَانَ بْنِ الْحُصَيْنِ^(٧٩) . وَلأنَّ الْحُقُوقَ تَسَاوَتْ عَلَى وَجْهِ تَعْدَرٍ تَعْيِينُ الْمُسْتَحَقِّ فِيهِ مِنْ غَيْرِ قُرْعَةٍ ، فَيَنْبَغِي أَنْ تُسْتَعْمَلَ فِيهِ الْقُرْعَةُ ، كَالْقِسْمَةِ وَالسَّفَرِ^(٨٠) بَيْنَ النِّسَاءِ ، فَأَمَّا / قَسَمُ الْمِيرَاثِ بَيْنَ الْجَمِيعِ ، فَفِيهِ دَفْعٌ إِلَى إِحْدَاهُنَّ مَا لَا تُسْتَحَقُّهُ ، وَتَنْقِصُ بَعْضُهُنَّ حَقَّهَا يَقِينًا ، وَالْوَقْفُ إِلَى غَيْرِ غَايَةٍ تَضْيِيعُ لِحُقُوقِهِنَّ ، وَحِرْمَانُ الْجَمِيعِ مَنَعُ الْحَقِّ عَنْ صَاحِبِهِ يَقِينًا . وَلَوْ كَانَ لَهُ امْرَأَتَانِ ، فَطَلَّقَ إِحْدَاهُمَا ، ثُمَّ مَاتَتْ إِحْدَاهُمَا ، ثُمَّ مَاتَ ، أَقْرَعَ بَيْنَهُمَا ، فَمَنْ

و ١٧٨/٦

(٧٧) المتعنجر : وسط البحر .

(٧٨) فِي م : ١ : بَيِّنَتْ .

(٧٩) تَقْدِمُ تَخْرِيجِهِ فِي : ٨ / ٣٩٥ .

(٨٠) فِي م : ١ : فِي السَّفَرِ .

وَقَعَتْ عَلَيْهَا قُرْعَةُ الطَّلَاقِ لَمْ يَرِنْهَا إِنْ كَانَتْ الْمَيِّتَةُ ، وَلَمْ تَرِثْهُ إِنْ كَانَتْ الْأُخْرَى . وَفِي قَوْلِ أَهْلِ الْعِرَاقِ : يَرِثُ الْأُولَى ، وَلَا تَرِثُهُ الْأُخْرَى . وَلِلشَّافِعِيِّ قَوْلَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَرْجَعُ إِلَى تَعْيِينِ الْوَارِثِ ، فَإِنْ قَالَ : طَلَّقَ الْمَيِّتَةَ . لَمْ يَرِثْهَا ، وَوَرِثَتُهَا الْحَيَّةُ . وَإِنْ قَالَ : طَلَّقَ الْحَيَّةَ . حَلَفَ عَلَى ذَلِكَ ، وَأَخَذَ مِيرَاثَ الْمَيِّتَةِ ، وَلَمْ تُورَثِ الْحَيَّةُ . وَالْقَوْلُ الثَّانِي ، يُوقَفُ مِنْ مَالِ الْمَيِّتَةِ مِيرَاثُ الزَّوْجِ ، وَمِنْ مَالِ الزَّوْجِ مِيرَاثُ الْحَيَّةِ . وَإِنْ كَانَ لَهُ امْرَأَتَانِ قَدْ دَخَلَ بِأَحَدَاهُمَا دُونَ الْأُخْرَى ، وَطَلَّقَ إِحْدَاهُمَا لَا بَعِيْنَهَا ، فَمَنْ خَرَجَتْ لَهَا الْقُرْعَةُ فَلَهَا حُكْمُ الطَّلَاقِ ، وَلِلْأُخْرَى حُكْمُ الزَّوْجِيَّةِ . وَقَالَ أَهْلُ الْعِرَاقِ : لِلْمَدْخُولِ بِهَا ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ الْمِيرَاثِ إِنْ مَاتَ فِي عِدَّتِهَا ، وَلِلْأُخْرَى رُبْعُهُ ؛ لِأَنَّ الْمَدْخُولَ بِهَا نِصْفُهُ يَبْقَى ، وَالنِّصْفُ الْآخَرُ يَتَدَاعِيَانِهِ ، فَيَكُونُ بَيْنَهُمَا . وَفِي قَوْلِ الشَّافِعِيِّ : النِّصْفُ لِلْمَدْخُولِ بِهَا ، وَالثَّانِي مَوْقُوفٌ . وَإِنْ كَانَتَا مَدْخُولَا بِهِمَا ، فَقَالَ فِي مَرَضِهِ : أَرَدْتُ هَذِهِ . ثُمَّ مَاتَ فِي عِدَّتِهَا ، لَمْ يُقْبَلْ قَوْلُهُ ؛ لِأَنَّ الْإِقْرَارَ بِالطَّلَاقِ فِي الْمَرَضِ كَالطَّلَاقِ فِيهِ . وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ . وَقَالَ زُفَرٌ : يُقْبَلُ قَوْلُهُ ، وَالْمِيرَاثُ لِلْأُخْرَى . وَهُوَ قِيَاسُ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ . وَلَوْ كَانَ لِلْمَرِيضِ امْرَأَةٌ أُخْرَى سِوَى هَاتَيْنِ ، فَلَهَا نِصْفُ الْمِيرَاثِ ، وَلِلثَنَتَيْنِ نِصْفُهُ . وَفِي قَوْلِ الشَّافِعِيِّ نِصْفُهُ مَوْقُوفٌ .

فصل : ولو كان له أربع نسوة ، فطَلَّقَ إِحْدَاهُنَّ غَيْرَ مُعَيَّنَةٍ ، ثُمَّ نَكَحَ خَامِسَةً بَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا ، ثُمَّ مَاتَ وَلَمْ يُبَيِّنْ ، فَلِلْخَامِسَةِ رُبْعُ الْمِيرَاثِ وَالْمَهْرُ ، وَيُقْرَعُ بَيْنَ الْأَرْبَعِ . وَقَالَ أَهْلُ الْعِرَاقِ : لَهُنَّ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ الْمِيرَاثِ / بَيْنَهُنَّ . وَإِنْ كُنَّ غَيْرَ مَدْخُولٍ بِهِنَّ ، فَلَهُنَّ ثَلَاثَةُ مُهَوِرٍ وَنِصْفٌ . وَفِي قَوْلِ الشَّافِعِيِّ ، يُوقَفُ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ الْمِيرَاثِ ، وَمَهْرُ وَنِصْفٌ بَيْنَ الْأَرْبَعِ ، فَإِنْ جَاءَتْ وَاحِدَةٌ تَطْلُبُ مِيرَاثَهَا لَمْ تُعْطَ شَيْئًا . وَإِنْ طَلَبَهُ اثْنَتَانِ دُفِعَ إِلَيْهِمَا رُبْعُ الْمِيرَاثِ ، وَإِنْ طَلَبَهُ ثَلَاثٌ دُفِعَ إِلَيْهِنَّ نِصْفُهُ ، وَإِنْ طَلَبَهُ الْأَرْبَعُ دُفِعَ إِلَيْهِنَّ . وَلَوْ قَالَ بَعْدَ نِكَاحِ الْخَامِسَةِ : إِحْدَاكُنَّ طَالِقٌ . فَعَلَى قَوْلِهِمْ ، لِلْخَامِسَةِ رُبْعُ الْمِيرَاثِ ؛ لِأَنَّهَا شَرِيكَةٌ ثَلَاثٍ ، وَبَاقِيَهُ بَيْنَ الْأَرْبَعِ كَالأُولَى ، وَلِلْخَامِسَةِ سَبْعَةُ أَثْمَانِ مَهْرٍ ؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ نَقَصَهَا وَثَلَاثًا مَعَهَا نِصْفَ مَهْرٍ ، وَيَبْقَى لِلأَرْبَعِ ثَلَاثَةٌ وَثَمْنٌ بَيْنَهُنَّ ، فِي قَوْلِ أَهْلِ الْعِرَاقِ . فَإِنْ تَزَوَّجَ بَعْدَ ذَلِكَ سَادِسَةً ، فَلَهَا رُبْعُ الْمِيرَاثِ ، وَمَهْرٌ كَامِلٌ ، وَلِلْخَامِسَةِ رُبْعٌ مَا بَقِيَ وَسَبْعَةُ أَثْمَانِ مَهْرٍ ، وَلِلأَرْبَعِ مَا بَقِيَ وَثَلَاثَةُ مُهَوِرٍ وَثَمْنٌ ، وَيَكُونُ الرُّبْعُ مَقْسُومًا عَلَى أَرْبَعَةٍ

وَسِتِّينَ . فَإِنْ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ : إِحْدَاكُنَّ طَالِقٌ . لَمْ يَخْتَلِفِ الْمِيرَاثُ ، وَلَكِنْ تَخْتَلِفُ الْمُهُورُ ، فَلِلْسَادِسَةِ سَبْعَةَ أَثْمَانِ مَهْرٍ ، وَلِلخَامِسَةِ خَمْسَةَ عَشْرُونَ جِزْءًا مِنْ اثْنَيْنِ وَثَلَاثِينَ مِنْ مَهْرٍ ، وَيَبْقَى لِلْأَرْبَعِ مَهْرَانِ وَسَبْعَةَ عَشْرُونَ جِزْءًا مِنْ مَهْرٍ . وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ يُوقَفُ رُبْعُ الْمِيرَاثِ بَيْنَ السَّتِّ ، وَرُبْعٌ آخَرُ بَيْنَ الْخَمْسِ ، وَبَاقِيهِ بَيْنَ الْأَرْبَعِ ، وَيُوقَفُ نِصْفُ مَهْرٍ بَيْنَ السَّتِّ ، وَنِصْفُ بَيْنَ الْخَمْسِ ، وَنِصْفُ بَيْنَ الْأَرْبَعِ ، وَيُدْفَعُ إِلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ نِصْفٌ .

بَابُ الْأَشْتِرَاكِ فِي الطُّهْرِ

إِذَا وَطِئَ رَجُلَانِ امْرَأَةً فِي طُهْرٍ وَاحِدٍ وَطِئًا يَلْحَقُ النَّسَبُ مِنْ مِثْلِهِ ، فَاتَتْ بَوْلِدٌ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ مِنْهُمَا ، مِثْلُ أَنْ يَطِئَ الشَّرِيكَانِ جَارِيَتَهُمَا الْمُشْتَرَكَةَ ، أَوْ يَطِئَ الْإِنْسَانُ جَارِيَتَهُ ثُمَّ يَبِيعُهَا قَبْلَ أَنْ يَسْتَبْرِئَهَا ، فَيَطْوَها الْمُشْتَرِي قَبْلَ اسْتِبْرَائِهَا ، أَوْ يَطْوَها رَجُلَانِ بِشُبْهَةٍ ، أَوْ يُطَلِّقَ رَجُلٌ امْرَأَتَهُ فَيَتَزَوَّجُهَا غَيْرُهُ فِي عِدَّتِهَا وَيَطْأُهَا ، أَوْ يَطِئَ إِنْسَانٌ جَارِيَةً آخَرَ أَوْ امْرَأَتَهُ بِشُبْهَةٍ فِي الطُّهْرِ الَّذِي وَطِئَهَا فِيهِ / سَيِّدُهَا أَوْ زَوْجُهَا ، ثُمَّ تَأْتِي بَوْلِدٌ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ مِنْهُمَا ، فَإِنَّهُ يُرَى الْقَافَةُ مَعَهُمَا . وَهَذَا قَوْلُ عَطَاءٍ ، وَمَالِكٍ ، وَاللَّيْثِ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَبِي ثَوْرٍ ، فَإِنْ أُلْحِقَتْهُ بِأَحَدِهِمَا ، لَحِقَ بِهِ ، وَإِنْ نَفَقَتْ عَنْ أَحَدِهِمَا ، لَحِقَ الْآخَرَ ، وَسَوَاءٌ ادَّعَاهُ أَوْ لَمْ يَدَّعِيَاهُ ، أَوْ ادَّعَاهُ أَحَدُهُمَا وَأَنْكَرَهُ الْآخَرُ ، وَإِنْ أُلْحِقَتْهُ الْقَافَةُ بِهِمَا ، لَحِقَهُمَا وَكَانَ ابْنُهُمَا . وَهَذَا قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ ، وَالثَّوْرِيِّ ، وَأَبِي ثَوْرٍ . وَرَوَاهُ بَعْضُ أَصْحَابِ مَالِكٍ عَنْهُ . وَقَالَ مَالِكٌ : لَا يُرَى وَلَدُ الْحُرَّةِ لِلْقَافَةِ^(٨١) ، بَلْ يَكُونُ لِصَاحِبِ الْفِرَاشِ الصَّحِيحِ دُونَ الْوَاطِئِ بِشُبْهَةٍ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا يُلْحَقُ بِأَكْثَرٍ مِنْ وَاحِدٍ ، فَإِنْ أُلْحِقَتْهُ الْقَافَةُ بِأَكْثَرٍ مِنْ وَاحِدٍ ، كَانَ بِمَنْزِلَةِ أَنْ لَا يُوجَدَ قَافَةٌ . وَمَتَى لَمْ يُوجَدِ قَافَةٌ ، أَوْ أَشْكَلَ عَلَيْهَا ، أَوْ اخْتَلَفَ الْقَائِفَانِ فِي نَسَبِهِ ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : يَضِيعُ نَسَبُهُ ، وَلَا حُكْمَ

(٨١) فِي ١ : « الْقَافَةُ » .

لِاخْتِيَارِهِ ، وَيَبْقَى عَلَى الْجَهَالَةِ أَبَدًا . وَهُوَ قَوْلُ ^(٨٢) مَالِكٍ . وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ : يَتْرُكُ حَتَّى يُلْحَقَ فَيَنْتَسِبَ إِلَى أَحَدِهِمَا . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ الْجَدِيدِ ، وَقَالَ فِي الْقَدِيمِ : يَتْرُكُ حَتَّى يُعْمِرَ ، وَذَلِكَ لِسَبْعٍ أَوْ ثَمَانٍ ، فَيَنْتَسِبَ إِلَى أَحَدِهِمَا ، وَنَفَقَتُهُ عَلَيْهِمَا ، إِلَى أَنْ يَنْتَسِبَ إِلَى أَحَدِهِمَا ، فَيَرْجِعَ الْآخَرُ عَلَيْهِ بِمَا أَتَّفَقَ . وَإِذَا ادَّعَى اللَّقِيطَ اثْنَانِ ، أَرَى الْقَافَةَ مَعَهُمَا . وَإِنْ مَاتَ الْوَلَدُ الْمُدَّعَى فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ قَبْلَ أَنْ يَرَى الْقَافَةَ ، وَلَهُ وَلَدٌ ، أَرَى وَلَدَهُ الْقَافَةَ مَعَ الْمُدَّعِينَ . وَلَوْ مَاتَ الرَّجُلَانِ أَرَى الْقَافَةَ مَعَ عَصَبَتَيْهِمَا . وَإِنْ ادَّعَاهُ أَكْثَرُ مِنْ اثْنَيْنِ ، فَأَلْحَقْتُهُ الْقَافَةَ بِهِمْ ، لِحَقِّ . وَقَدْ نَصَّ أَحْمَدُ عَلَى أَنَّهُ يُلْحَقُ بِثَلَاثَةٍ ، وَمُقْتَضَى هَذَا أَنْ ^(٨٣) يُلْحَقَ بِهِمْ وَإِنْ كَثُرُوا . وَقَالَ الْقَاضِي : لَا يُلْحَقُ بِأَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةٍ . وَهُوَ قَوْلُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ . وَرَوَى عَنْ أَبِي يُوسُفَ . وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ : لَا يُلْحَقُ بِأَكْثَرِ مِنْ اثْنَيْنِ . وَرَوَى أَيْضًا عَنْ أَبِي يُوسُفَ . وَقَالَ الثَّوْرِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ ، وَشَرِيكَ ، وَيَحْيَى بْنُ آدَمَ : لَا حَكْمَ لِلْقَافَةِ ، بَلْ إِذَا سَبَقَ أَحَدُهُمَا بِالْدَّعْوَى ^(٨٤) ، فَهُوَ ابْنُهُ . / فَإِنْ ادَّعَاهُ مَعًا ، فَهُوَ ابْنُهُمَا . وَكَذَلِكَ إِنْ كَثُرَ الْوَاطِئُونَ وَادَّعَوْهُ مَعًا ، فَإِنَّهُ يَكُونُ لَهُمْ جَمِيعًا . وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ قَضَى فِي ذَلِكَ بِالْقُرْعَةِ وَالْيَمِينِ . وَبِهِ قَالَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى ، وَإِسْحَاقُ . وَعَنْ أَحْمَدَ نَحْوَهُ إِذَا عُذِمَتِ الْقَافَةُ . وَقَدْ ذَكَرْنَا أَكْثَرَ هَذِهِ الْمَسَائِلِ مَشْرُوحَةً مَذْلُولًا عَلَيْهَا فِي مَوَاضِعِهَا ، وَالْغَرَضُ هَهُنَا ذِكْرُ مِيرَاثِ الْمُدَّعَى ، وَالتَّوْرِيثُ مِنْهُ ، وَبَيَانُ مَسَائِلِهِ .

مَسْأَلَةٌ : إِذَا الْحَقُّ بَاثْنَيْنِ ، فَمَاتَ ، وَتَرَكَ أُمَّهُ حُرَّةً ، فَلَهَا الثُّلُثُ ، وَالْبَاقِي لَهَا ، فَإِنْ كَانَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ابْنٌ سِوَاهُ ، أَوْ لِأَحَدِهِمَا ابْنَانِ ، فَلَهُمَا السُّدُسُ . فَإِنْ مَاتَ أَحَدُ الْأَبَوَيْنِ ، وَلَهُ ابْنٌ آخَرُ ، فَمَالُهُ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ ، فَإِنْ مَاتَ الْغُلَامُ بَعْدَ ذَلِكَ ، فَلَهُ السُّدُسُ ، وَالْبَاقِي لِلْبَاقِي مِنْ أَبَوَيْهِ ، وَلَا شَيْءَ لِأَخَوْتِهِ ؛ لِأَنَّهُمَا مَخْجُوبَانِ بِالْأَبِ الْبَاقِي . فَإِنْ كَانَ الْغُلَامُ تَرَكَ ابْنًا ، فَلِلْبَاقِي مِنَ الْأَبَوَيْنِ السُّدُسُ ، وَالْبَاقِي لِابْنِهِ . وَإِنْ مَاتَ قَبْلَ

(٨٢) سقط من : م .

(٨٣) في م : أنه .

(٨٤) في الأصل ، ١ : بالدعوة .

أَبُوهُ ، وترك ابناً ، فلهما جميعاً السدس ، والباقي لِابْنِهِ . فإن كان لكل واحد منهما أبوان ، ثم ماتا ، ثم مات الغلام وله جَدَّةٌ أُمُّ أُمِّ وَاِبْنٍ ، فَلَا تُمُّ أُمُّهُ نَصْفُ السُّدُسِ ، وَلَا تُمُّي المُدَّعِيَيْنِ نِصْفُهُ ، كَأَنَّهُمَا جَدَّةٌ وَاحِدَةٌ ، وَلِلجَدَّتَيْنِ السُّدُسُ ، والباقي للابن ، فإن لم يكن ابنٌ ، فَلِلجَدَّتَيْنِ الثُلُثُ ؛ لِأَنَّهُمَا بِمَنْزِلَةِ جَدٍّ وَاحِدٍ ، والباقي للأخوين . وعند أبي حنيفة ، الباقي كله للجَدَّتَيْنِ ؛ لِأَنَّ الجَدَّ يُسْقِطُ الإخوةَ . وإن كان المُدَّعِيَانِ أَخَوَيْنِ ، والمُدَّعَى جَارِيَةً ، فماتَا وَخَلَفَا أَبَاهُمَا ، فلهما من مالِ كُلِّ وَاحِدٍ نِصْفُهُ ، والباقي للأب . فإن مات الأب بعد ذلك فلها النصف ؛ لِأَنَّهَا بِنْتُ ابْنٍ . وَحَكَى الْحَبْرِيُّ عَنْ أَحْمَدَ وَزُفَرَ وَاِبْنِ أَبِي زَائِدَةَ^(٨٥) ، أَنَّ لَهَا الثُّلَثَيْنِ ؛ لِأَنَّهَا بِنْتُ ابْنَتِهِ^(٨٦) فلها ميراثُ بِنْتِي ابْنٍ ، وإن كان المُدَّعَى ابناً ، فمات أبواهُ ، وَلَاحِدُهُمَا بِنْتُ ، ثم مات أبوهما ، فَمِيرَاثُهُ بَيْنَ الْغُلَامِ وَالبِنْتِ عَلَى ثَلَاثَةٍ . وعلى القول الآخر ، على خَمْسَةٍ ؛ لِأَنَّ الْغُلَامَ يَضْرِبُ / بِنَصِيبِ ابْنَتِي ابْنٍ . وإن كان لكل واحد منهما بِنْتُ ، فَلِلْغُلَامِ من مالِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ثُلَاثُ ، وله من مالِ جَدِّهِ نِصْفُهُ . وعلى القول الآخر ، لَهُ ثُلَاثُ ، وَلَهُمَا سُدُسَاهُ . وإن كان المُدَّعِيَانِ رَجُلًا وَعَمَةً ، والمُدَّعَى جَارِيَةً ، فماتَا ، وَخَلَفَا أَبَوَيْهِمَا ، ثم مات أبو الأصغر ، فلها النصف ، والباقي لأُمِّي الْعَمِّ ؛ لِأَنَّهُ أَبُوهُ . وإذا مات أبو الْعَمِّ ، فلها النصف من مَالِهِ أَيْضًا . وعلى القول الآخر ، لَهَا الثُّلَثَانِ ؛ لِأَنَّهَا بِنْتُ ابْنٍ وَبِنْتُ ابْنِ ابْنٍ . وإن كان المُدَّعَى رَجُلًا وَابْنَةً ، فمات الابن ، فلها نِصْفُ مَالِهِ . وإذا مات الأب فلها النصف أَيْضًا . وعلى القول الآخر لها الثُّلَثَانِ . وقال أبو حنيفة : إِذَا تَدَاعَى الْأَبُ وَابْنُهُ ، قُدِّمَ الْأَبُ ، وَلَمْ يَكُنْ لِلابْنِ شَيْءٌ . وإن مات الأب أَوَّلًا ، فمَالُهُ^(٨٧) بَيْنَ ابْنِهِ وَبَيْنَهُمَا عَلَى ثَلَاثَةٍ ، ثم تَأْخُذُ نِصْفَ مَالِ الْأَصْغَرِ ، لِكُونِهَا بِنْتَهُ ، وَبِاقِيَهُ لِأَنَّهَا أُخْتُهُ ، وَفِي كُلِّ ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَثْبُتْ نَسَبُ المُدَّعَى ، وَقَفَ نَصِيبُهُ ، وَدُفِعَ إِلَى كُلِّ وَارِثٍ الْيَقِينُ ، وَوُقِفَ الْبَاقِي حَتَّى يَثْبُتَ نَسَبُهُ أَوْ يَصْطَلِحُوا . فلو كان المُدَّعُونَ ثَلَاثَةً ، فمات أَحَدُهُمْ ، وَتَرَكَ ابْنًا وَأَلْفًا ، ثم مات الثاني ، وترك ابناً

١٨٠/٦

(٨٥) يحيى بن زكريا بن خالد (أبي زائدة) الممداني الوادعي مولا هم الحنفى ، أفقه أهل الكوفة في زمانه ، توفى سنة اثنتين ، وقيل : ثلاث ومائتين . الجواهر المضية ٣ / ٥٨٥ ، ٥٨٦ .

(٨٦) في ١ ، م : « ابنته » .

(٨٧) في ٢ ، م : « فما » .

وَالْفَيْنِ ، ثُمَّ مَاتَ الثَّالِثُ ، وَتَرَكَ ابْنًا وَعِشْرِينَ أَلْفًا ، ^(٨٨) ثُمَّ مَاتَ الْغُلَامُ ^(٨٨) ، وَتَرَكَ أَرْبَعَةَ
 آلَافٍ ، وَأُمًّا حُرَّةً ، وَقَدْ أَحَقَّتْهُ الْقَافَةُ بِهِمْ ، فَقَدْ تَرَكَ خَمْسَةَ عَشَرَ أَلْفًا وَخَمْسَمِائَةَ ،
 فَلَأَمَّهُ سُدُسُهَا ، وَالْبَاقِي بَيْنَ إِخْوَتِهِ الثَّلَاثَةِ أَثْلَاثًا . وَإِنْ كَانَ مَوْتُهُمْ قَبْلَ ثُبُوتِ نَسَبِهِ ، دُفِعَ
 إِلَى الْأُمِّ ^(٨٩) ثُلُثُ تَرَكِيَّتِهِ ، وَهُوَ أَلْفٌ وَخَمْسُمِائَةٌ ؛ لِأَنَّ أَذْنَى الْأَحْوَالِ أَنْ يَكُونَ ابْنُ صَاحِبِ
 الْأَلْفِ ، فَيَرِثُ مِنْهُ خَمْسَمِائَةَ ، وَقَدْ كَانَ وَقَفَ لَهُ مِنْ مَالٍ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُدَّعِينَ نِصْفُ
 مَالِهِ ، فَيُرَدُّ إِلَى ابْنِ صَاحِبِ الْأَلْفِ ، وَابْنِ صَاحِبِ الْآلْفَيْنِ ، مَا وَقَفَ مِنْ مَالِ أَبِيئِهِمَا ؛
 لِأَنَّهُ إِنْ ^(٩٠) لَمْ يَكُنْ أَخَا لِهَمَا فَذَلِكَ لِهَمَا مِنْ مَالِ ^(٩٠) أَبِيئِهِمَا ، وَإِنْ كَانَ أَخَا أَحَدِهِمَا ، / ١٨٠/٦ ظ
 فَهُوَ يَسْتَحِقُّ ذَلِكَ ، وَأَكْثَرُ مِنْهُ يَارِثُهُ مِنْهُ ، وَيُرَدُّ عَلَى ابْنِ الثَّالِثِ تِسْعَةُ آلَافٍ وَثُلُثُ أَلْفٍ ،
 وَيَبْقَى ثَلَاثَا أَلْفٍ مَوْقُوفَةٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأُمِّ ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَخَاهُ ، فَيَكُونُ قَدْ مَاتَ عَنْ
 أَرْبَعَةِ عَشَرَ أَلْفًا ، لِأَمِّهِ ثُلُثُهَا ، وَيَبْقَى مِنْ مَالِ ابْنِ أَلْفَانِ وَخَمْسَمِائَةِ مَوْقُوفَةٌ يَدْعِيهَا ابْنُ
 صَاحِبِ الْأَلْفِ كُلِّهَا ، وَيَدْعِي مِنْهَا ابْنُ صَاحِبِ الْآلْفَيْنِ الْآلْفَيْنِ وَثُلُثًا ، فَيَكُونُ ذَلِكَ مَوْقُوفًا
 بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْأُمِّ ، وَسُدُسُ الْأَلْفِ بَيْنَ الْأُمِّ وَابْنِ صَاحِبِ الْأَلْفِ . فَإِنْ ادَّعَى أَخَوَانِ ابْنًا ،
 وَلِهَمَا أَبٌ ، فَمَاتَ أَحَدُهُمَا ، وَخَلَفَ بَنَتًا ، ثُمَّ مَاتَ الْآخَرُ قَبْلَ ثُبُوتِ نَسَبِ الْمُدَّعَى ،
 وَقَفَ مِنْ مَالِ الْأَوَّلِ خَمْسَةُ أَسْوَاعٍ ، مِنْهَا تِسْعَانِ بَيْنَ الْغُلَامِ وَبَنَاتِهِ ، وَثَلَاثَةُ أَسْوَاعٍ بَيْنَهُ
 وَبَيْنَ الْأَبِ ، وَيُوقَفُ مِنْ مَالِ الثَّانِي خَمْسَةُ أَسْوَاعٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَبِ . فَإِنْ مَاتَ الْأَبُ
 بَعْدَهُمَا ، وَخَلَفَ بَنَتًا ، فَلَهَا نِصْفُ مَالِهِ ، وَنِصْفُ مَا وَرِثَتْهُ عَنْ ابْنَتِهِ ، وَالْبَاقِي بَيْنَ الْغُلَامِ
 وَبَنَاتِ الْإِبْنِ ؛ لِأَنَّهُ ابْنُ ابْنِهِ بَيِّقِينَ ، وَيُدْفَعُ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مِنَ الْمَوْقُوفِ الْيَقِينُ ،
 وَيُوقَفُ الْبَاقِي ، فَتُقَدَّرُ مَرَّةً ابْنُ صَاحِبِ الْبَنَاتِ ، وَمَرَّةً ابْنُ الْآخَرِ ، وَتَنْظَرُ مَالَهُ مِنْ كُلِّ
 وَاحِدٍ مِنْهُمْ فِي الْحَالَيْنِ ، فَتُعْطِيهِ أَقْلَهُمَا ، فَلِلْغُلَامِ فِي حَالِ كُلِّ ^(٩٠) الْمَوْقُوفِ مِنْ مَالٍ

(٨٨-٨٨) سقط من : م .

(٨٩) في م : الإمام ، .

(٩٠) سقط من : م .

الثاني ، وَخُمْسُ الْمَوْقُوفِ مِنْ مَالِ الْأَوَّلِ ، وَفِي حَالِ كُلِّ الْمَوْقُوفِ مِنْ مَالِ الْأَوَّلِ ، وَثُلُثُ الْمَوْقُوفِ مِنَ الثَّانِي ، فَلَهُ أَقْلُهُمَا ، وَلِبْنَتِ الْمَيِّتِ الْأَوَّلِ فِي حَالِ النِّصْفِ مِنْ مَالِ أَبِيهَا ، وَفِي حَالِ السُّدُسِ مِنْ مَالِ عَمِّهَا ، وَلِبْنَتِ الْأَبِ فِي حَالِ نِصْفِ الْمَوْقُوفِ مِنْ مَالِ الثَّانِي ، وَفِي حَالِ ثَلَاثَةِ أَعْشَارِ^(٩١) مِنْ مَالِ الْأَوَّلِ ، فَتُدْفَعُ إِلَيْهَا أَقْلُهُمَا ، وَيَبْقَى بَاقِي التَّرِكَةِ مَوْقُوفًا بَيْنَهُمْ حَتَّى يَصْطَلِحُوا عَلَيْهِ . وَمَنْ النَّاسِ مَنْ يُقَسِّمُهُ بَيْنَهُمْ عَلَى حَسَبِ الدَّعَاوَى .

وَمَتَى اخْتَلَفَتْ أَجْنَاسُ التَّرِكَةِ ، وَلَمْ يَصِرْ بَعْضُهَا^(٩٢) قِصَاصًا عَنْ بَعْضٍ ، قُومَتْ ، وَعُمِلَ فِي قِيَمَتِهَا عَلَى مَا بَيْنَنَا / فِي الدَّرَاهِمِ إِنْ تَرَاضَوْا عَلَى ذَلِكَ ، أَوْ يَبِيعُ الْحَاكِمُ عَلَيْهِمْ لِيَصِيرَ الْحَقُّ كُلُّهُ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ ، لِمَا فِيهِ مِنَ الصَّلَاحِ لَهُمْ ، وَيُوقَفُ الْفَضْلُ الْمَشْكُوكُ فِيهِ بَيْنَهُمْ عَلَى الصُّلْحِ . وَلَوْ ادَّعَى اثْنَانِ غَلَامًا ، فَالْحَقُّهُ الْقَافَةُ بِهِمَا ، ثُمَّ مَاتَ أَحَدُهُمَا ، وَتَرَكَ أَلْفًا وَبِئْتًا وَعَمًّا ، ثُمَّ مَاتَ الْآخَرُ ، وَتَرَكَ أَلْفَيْنِ وَابْنِ ابْنٍ ، ثُمَّ مَاتَ الْغَلَامُ ، وَتَرَكَ ثَلَاثَةَ آلَافٍ وَأُمًّا ، كَانَ لِلْبِنْتِ مِنْ تَرِكَةِ أَبِيهَا ثُلُثُهَا ، وَلِلْغَلَامِ ثُلُثَاهَا ، وَتَرِكَةُ الثَّانِي كُلُّهَا لَهُ ؛ لِأَنَّهُ ابْنَتُهُ ، فَهُوَ أَحَقُّ مِنَ ابْنِ ابْنِ ابْنٍ ، ثُمَّ مَاتَ الْغَلَامُ عَنْ خَمْسَةِ آلَافٍ وَثُلُثَيْنِ أَلْفٍ ، فَلَأُمُّهُ ثُلُثُ ذَلِكَ ، وَلِأُخْتِهِ نِصْفُهُ ، وَبَاقِيهِ لِابْنِ ابْنِ ابْنٍ ؛ لِأَنَّهُ ابْنُ أَخِيهِ ، وَلَا شَيْءَ لِلْعَمِّ . وَإِنْ لَمْ يُثَبِّتْ نَسَبُهُ ، فَلِابْنَةِ الْأَوَّلِ ثُلُثُ الْأَلْفِ ، وَيُوقَفُ ثُلُثَاهَا وَجَمِيعُ تَرِكَةِ الثَّانِي . فَإِذَا مَاتَ الْغَلَامُ ، فَلَأُمُّهُ مِنْ تَرِكَتِهِ أَلْفٌ وَتُسْعَا أَلْفٍ ؛ لِأَنَّ أَقْلَ أَحْوَالِهِ أَنْ يَكُونَ ابْنُ الْأَوَّلِ ، فَيَكُونُ قَدْ مَاتَ عَنْ ثَلَاثَةِ آلَافٍ وَثُلُثَيْنِ أَلْفٍ ، وَيُرَدُّ الْمَوْقُوفُ مِنْ مَالِ أَبِي الْبِنْتِ عَلَى الْبِنْتِ وَالْعَمِّ ، فَيَصْطَلِحَانِ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لُهُمَا ، إِمَّا عَنْ صَاحِبِهِمَا أَوْ الْغَلَامِ ، وَيُرَدُّ الْمَوْقُوفُ مِنْ مَالِ الثَّانِي إِلَى ابْنِ ابْنَتِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَهُ إِمَّا عَنْ جَدِّهِ ، وَإِمَّا عَنْ عَمِّهِ ، وَتُعْطَى الْأُمُّ مِنْ تَرِكَةِ الْغَلَامِ أَلْفًا وَتُسْعَى أَلْفٌ ؛ لِأَنَّهُ أَقْلُ مَا لَهَا ، وَيَبْقَى أَلْفٌ وَسَبْعَةُ أَلْفٍ تَدْعِي الْأُمُّ مِنْهَا أَرْبَعَةَ أَلْفٍ ، تَمَامَ ثُلُثِ خَمْسَةِ آلَافٍ ، وَيَدْعِي مِنْهَا ابْنُ ابْنِ ابْنِ أَلْفًا وَثُلُثًا ، تَمَامَ

و ١٨١/٦

(٩١) فِي م : « أَعْشَارُهُ » .

(٩٢) فِي م : « بَعْضُهُمْ » .

ثُلثَى خَمْسَةِ آلَافٍ ، وَتَدْعِي الْبَنَتُ وَالْعَمُّ جَمِيعَ الْبَاقِي ، فَيَكُونُ ذَلِكَ مَوْقُوفًا بَيْنَهُمْ حَتَّى يَصْطَلِحُوا . وَلَوْ كَانَ الْمَوْلُودُ فِي يَدَيِ امْرَأَتَيْنِ فَادَّعِيَاهُ^(٩٣) مَعًا ، أَرَى الْقَافَةَ مَعَهُمَا ، فَإِنْ أَلْحَقْتَهُ بِأَحَدَهُمَا ، لَحَقَّ بِهَا وَوَرِثَهَا ، وَوَرِثَتُهُ فِي إِحْدَى الرُّوَايَاتِ . وَإِنْ أَلْحَقْتَهُ بِهِمَا ، أَوْ نَفَقْتَهُ عَنْهُمَا ، لَمْ يَلْحَقْ بِوَاحِدَةٍ مِنْهُمَا . وَإِنْ قَامَتْ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا بَيِّنَةٌ ، تَعَارَضَتَا ، وَلَمْ تُسْمَعْ بَيِّنَتُهُمَا . وَهَذَا قَالَ أَبُو يَوْسَفَ ، / وَاللُّوْلُؤِيُّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يَثْبُتُ نَسَبُهُ مِنْهُمَا ، وَوَرِثَانُهُ مِيرَاثُ أُمِّ وَاحِدَةٍ ، كَمَا يُلْحَقُ بِرَجُلَيْنِ . وَلَنَا ، أَنَّ إِحْدَى الْبَنَتَيْنِ كَاذِبَةٌ يَقِينًا ، فَلَمْ تُسْمَعْ ، كَمَا لَوْ عُلِمَتْ ، وَمِنْ ضَرُورَةٍ رَدَّهَا رَدُّهُمَا ؛ لَعَدِمَ الْعِلْمُ بَعِيْنَهَا ، وَلَآنَ هَذَا مُحَالٌ ، فَلَمْ يَثْبُتْ بَيِّنَةٌ وَلَا غَيْرُهَا ، كَمَا لَوْ كَانَ الْوَلَدُ أَكْبَرَ مِنْهُمَا . وَلَوْ أَنَّ امْرَأَةً مَعَهَا صَبِيٌّ ، ادَّعَاهُ رَجُلَانِ ، كُلُّ وَاحِدٍ يَزْعُمُ أَنَّهُ ابْنُهُ مِنْهَا ، وَهِيَ زَوْجَتُهُ ، فَكَذَّبَتْهُمَا ، لَمْ يَلْحَقْهُمَا ، وَإِنْ صَدَّقَتْ أَحَدَهُمَا ، لَحَقَّ بِهِ ، كَمَا لَوْ كَانَ بِالْبُعَا ، فَادَّعِيَاهُ ، فَصَدَّقَ أَحَدَهُمَا . وَلَوْ أَنَّ صَبِيًّا مَعَ امْرَأَةٍ ، فَقَالَ زَوْجُهَا : هُوَ ابْنِي مِنْ غَيْرِكَ . فَقَالَتْ : بَلْ هُوَ ابْنِي مِنْكَ . لَحَقَّهُمَا جَمِيعًا .

(٩٣) فِي ١ : « فَادَّعَاهُ » .